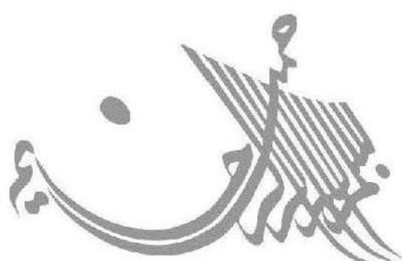
محنة ابن تيمية

التدافع العقدي في ظروف السياسة والقضاء والمجتمع المملوكي

محمد براء ياسين

محنة ابن تيمية

التدافع العقدي في ظروف السياسة والقضاء والمجتمع المملوكي



المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، وأصلىٰ وأسلم علىٰ نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحابته أجمعين، وبعد:

فإن سير العلماء ما تزال مَنبعًا ثرًّا، ومَنهلًا عذبًا يرتاده العطشىٰ، فيرتوي منه ظمؤهم، وتشفىٰ غَلَّتُهم، وإنك لتجد في سيرهم أحوالًا عظيمة، جعلت من أولئك العظماء قدوات ونماذج في العلم، والعمل، والدعوة، والتعامل مع المخالف.

وإن النظر في سير أولئك العظماء لاستجلاء الخصال الحميدة التي تحَلَّوا بها، وإبرازها: أمر يجدر بالدعاة اليوم الانتباه إليه، لتكون تلك الخصال مما يربون عليه أنفسهم والناس، ليتمكنوا من القيام بمهمة الدعوة إلىٰ الله تعالىٰ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أمرهم الله تعالىٰ بها.

وإن من أولىٰ ما يفيد في ذلك: النظر في سيرة أحد أولئك العظماء، وهو شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي، المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ، رحمه الله تعالىٰ.

لقد حظي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ بمنزلة عالية، وذكرٍ حسن، ومحبة في قلوب الناس، إذ ملأ ذكرُه الأقطار، واشتهرت تصانيفه وفتاويه، وسار اسمه في البلدان مسير الشمس، وذلك كله في حياته، وهذه من علامات السعادة، وهو من عاجل بشرىٰ المؤمن بإذن الله.

يقول المؤرخ الأديب خليل بن أيبك الصفدي في ترجمة الشيخ: «وكانت

سُمعتُه في البلاد البعيدة أكثر وأكبر وأشهر مما هي بالشام، خصوصًا بلده دمشق»[1].

وقال الحافظ ابن رجب في خبر وفاة الشيخ: «وصُلِّيَ عليه صلاةُ الغائب في غالب بلاد الإسلام القريبة والبعيدة، حتىٰ في اليمن والصين، وأخبر المسافرون: أنه نودي بأقصىٰ الصين للصلاة عليه يوم جمعة: الصلاة علىٰ ترجمان القرآن»[2].

ويقول الإمام تقي الدين السبكي في ترجمته له: «واشتهر صيتُه في الآفاق، وملأ اسمُه الأقطار . . »[3].

وقد نال الشيخُ ذلك كلَّه، بالرغم من كل المحن التي مرَّ بها في حياته، والكيد والمكر الذي لقيه من خصومه، ومحاولات طمس ذكره، وإبعاد الأتباع والعامة عنه.

يقول العلامة الشوكاني: «ولقد تتبعت أحوال كثير من القائمين بالحق المبلغين به كما أمر الله، المرشدين إلىٰ الحق، فوجدتهم ينالون من حسن الأحدوثة وبعد الصيت، وقوة الشهرة، وانتشار العلم، ونفاق المؤلفات، وطيرانها وقبولها في الناس ما لا يبلغه غيرهم، ولا يناله من سواهم»[4].

ثم ذكر شيخ الإسلام فقال: «فإنه لما أبان للناس فساد الرأي وأرشدهم إلىٰ التمسك بالدليل، وصدع بما أمره الله به، ولم يخف في الله لومة لائم، قام عليه طوائف من المنتمين إلىٰ العلم المنتحلين له من أهل المناصب وغيرهم، فما زالوا يحاولون ويصاولون، ويسعون به إلىٰ الملوك، ويعقدون له مجالس المناظرة، ويفتون تارة بسفك دمه، وتارة باعتقاله، فنشر الله من فوائده ما لم ينشر بعضه لأحد من معاصريه، وترجمه أعداؤه -فضلًا عن أصدقائه- بتراجم لم يتيسر لهم

---

(١) «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٣).

(٢) «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٤/ ٥٢٨).

(٣) «التذكرة الجديدة» (٢٠٠/ و).

(٤) «أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب» (ص٤٢).

مثلها[1]، ولا ما يقارنها لأحد من الذين يتعصبون لهم ويدأبون في نشر فضائلهم»[2].

وكذلك فإن استمرار أتباع الشيخ بعد وفاته، من الأمور التي كانت تغيظ خصومه ويحارون في التعامل معها، إذ ظنوا أنه الحق الذي نشره يموت بموته.

يقول الشيخ أحمد بن طرخان الشافعي: «كل صاحبِ بدعةٍ ومن ينتصر له لو ظهروا لا بُدَّ من خمُودهم، وتلاشي أمرهم، **وهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية كلما تقدمت أيامه تظهر كرامَتُه، ويكثرُ مُحبُّوه وأصحابُه**»[3].

وقد أحسن الشوكاني حين قال: «**جَرَت عادة الله سبحانه -كما يدل عليه الاستقراء- برفع شأن من عودي لسبب علمه وتصريحه بالحق، وانتشار محاسنه بعد موته، وارتفاع ذكره وانتفاع الناس بعلمه**»[4].

هذا، وقد يسّر الله تعالىٰ تصنيف هذه الدراسة، التي تتناول أحداث محنة الشيخ في مصر بالعرض والتحليل، وهي بعنوان «محنة ابن تيمية: التدافع العقدي في شروط السياسة والقضاء والمجتمع المملوكي».

وقد طُبِعت الطبعة الأولىٰ منها قبل نحو ست سنوات، سنة ١٤٣٨هـ-٢٠١٨م، ولَقِيت -بحمد الله تعالىٰ- استحسانًا وقبولًا.

وهذه الطبعة الثانية فيها زياداتٌ عديدة، وبعض التصويبات، أضفتها في مواطن متفرّقة من الكتاب، وفيها حذفٌ قليل، وبيان ذلك في ما يأتي:

١- أبرزتُ دور أبي عبد الله القروي المالكي في المحنة، إذ للقروي دورٌ كبير في النيل من ابن تيمية يضاهي دور ابن مخلوف، وكنت قد أشرتُ له إشارةً

---

(١) يقول المستشرق الأمريكي دونالد ليتل في كلامه عن مصادر ترجمة ابن تيمية: «سوف نصادف قدرًا هائلًا من الأخبار التي أوردتها عنه الحوليات والمصنفات التي أُفردت للحديث عنه، وكتب التراجم، عن نحو يفوق في الغالب ما ورد من أخبار عن أي مسلم آخر ينتمي إلىٰ العصور الوسطىٰ، جملةً وتفصيلًا ما خلا محمدًا ﷺ بطبيعة الحال». دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية (العدد: ١٢، ص١٣٤).

(٢) «أدب الطلب ومنتهىٰ الأرب» (ص٤٤).

(٣) «الرد الوافر» (ص١٤١).

(٤) «البدر الطالع» (١/ ٣٣٤).

مختصرة في الطبعة الماضية مقتصرًا علىٰ «تاريخ البرزالي»، ثم لما اطلعت علىٰ ما ذكره ابن المعلم في «نجم المهتدي»، والسبكي في ترجمة ابن تيمية الآتي ذكرها، أوردت ما ذكره كل منهما في موضعه المناسب.

٢- أبرزتُ ما يتعلّق بمسألة الاستغاثة بغير الله تعالىٰ في أحداث المحنة علىٰ وجهٍ أظهر مما كان في الطبعة الماضية، حيث عرّفت بابن النعمان شيخ القروي المذكور، وهو من أول المصنفين في تجويز الاستغاثة.

وكذلك أفدتُ مما أورده الطوفي في «الإشارات الإلهية» من مناقشة بين الشمس ابن الجزري وابن تيمية في هذه المسألة، والشمس المذكور هو أحد الذين يُنسب إليهم القيامُ علىٰ ابن تيمية في المحنة، وهو غير ابن الجزري المقرئ الشهير الذي عاش بعد عصر ابن تيمية.

٣- أضفتُ تعليقات عديدة من كتاب «ذيل تاريخ الإسلام» للذهبي، وأهمّها ما يتعلق بثبات قاضي قضاة الحنابلة بدمشق الإمام العلامة تقي الدين سليمان بن حمزة المقدسي، وامتناعه عن البراءة من اعتقاد ابن تيمية، وهو -كابن تيمية- أحد الذين رفضوا الاعتراف بسلطنة بيبرس الجاشنكير.

٤- حذفتُ ما يتعلق بتفصيلات معركة الكسروان، إذ قد فَصَّلتُ بشأنها في كتابي «ابن تيمية والمغول»، الذي صدر بعد الطبعة الأولىٰ لكتابي هذا.

٥- أضفتُ من ترجمة السبكي لابن تيمية ما يناسب فصول الكتاب، وعلّقت عليها في كل موضع بحسبه. وهذه الترجمة كتبها السبكي في آخر حياته، ونقلها من خطّه الحافظ ابن حجر، وضمّنها في التذكرة الجديدة[١].

٦- أضفتُ نصَّ خطبةٍ خطبها الشيخ بعد خروجه من السجن أمام السلطان الناصر والقضاة والعلماء، عن أصل خطّيٍّ مكتوب بخط حفيد ابن القيم، وهذه الخطبة دالة أن عقيدة الشيخ سالمة من التشبيه والتعطيل.

---

(١) تقع هذه الترجمة في ورقات قليلة، وهي مع ذلك مهمة، وليست حتىٰ نشر هذه الطبعة في عداد المطبوع، وقد زودني د. عبد الرحمن قائد بتحقيقِه لهذه الترجمة، وعليه اعتمدت في النقل، فجزاه الله خيرًا.

٧- أضفت مناقشةً للكوثري في ما ادّعاه من سبب ثناء العلماء علىٰ ابن تيمية في شبابه، وقد ذكر ذلك في حواشيه علىٰ كتاب «السيف الصقيل».

٨- أضفت مناقشات مختصرة لما ذكره التقي السبكي وابنُه التاج بشأن مناظرة ابن تيمية لعلماء مصر، كعلاء الدين الباجي وابن الرفعة.

٩- أضفتُ إلىٰ مناقشة دعوىٰ تراجع ابن تيمية عن اعتقاده: بيان اضطراب الأشاعرة في القول باستقراره علىٰ التراجع، وأوردت ما قاله السبكي في ترجمته لابن تيمية المذكورة آنفًا، وابن المعلم في «نجم المهتدي»، والكوثري في حواشيه علىٰ «السيف الصقيل»، وعبد الحليم اللكنوي في حواشيه علىٰ شرح العقائد العضدية المسماة «حل المعاقد علىٰ شرح العقائد».

١٠- علقت في مواطن مختلفة ببعض الانتقادات علىٰ مواضع من كتاب شاكل كتابي في موضوعه[١]، وهي مواضع كان الغلط فيها واضحًا، وناسب ذكرُهَا في هذا الكتاب.

١١- أوردت في ختام الكتاب ملحقًا فيه تحقيقٌ لإبطال ابن تيمية لحكم ابن مخلوف بحبسه، وقدّمت له، وعلَّقت عليه.

وأشير في الختام أن موضوع هذا الكتاب محصورٌ في ما يتعلق بمحنة شيخ الإسلام في مصر، كما تقدّم، ولم أذكر من أخباره في دمشق قبل ذلك إلا ما يمهد لها، أو يتعلق بها تعلقا مباشرًا، وأما محنتا الطلاق والزيارة فقد وقعتا بعد

---

(١) عنوان هذا الكتاب: «الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتقويمًا، حقائق ووثائق، ومعه دراسة مطولة في تنفيد شبهة التجسيم عن ابن تيمية وحكاية المناظرة في الواسطية عن نسخة بخط ابن تيمية نفسه»، وقد صدر بعد الطبعة الأولىٰ من كتابي بسنتين، والفصول الخمسة الأولىٰ منه فصول تأريخية، تشترك مع كتابي في موضوعه، وبعضُ أخطائه في ترتيب الأحداث تظهر بداهةً منها ما جاء في الفصل الخامس، حيث قدَّم الكلام (١/ ٢٨٣) عن حبسه في الإسكندرية، ثم رجع إلىٰ حبسته الأولىٰ في مصر (١/ ٢٨٤-٢٨٥)، ثم أتىٰ (١/ ٢٨٤-٢٨٩) بكلام يتعلق بمحنة الزيارة التي كانت في آخر حياة الشيخ وجعله في حبسته في مصر تحت عنوان (صدىٰ سجنه في العالم الإسلامي)، و(حال الإمام في السجن). وليس قصدي تتبع ما ورد فيه من أخطاء، فإن ذلك يخرج بنا عن المقصود. ولولا أنني سُئِلتُ عنه لم أتطرق للحديث عنه، إذ المستشار مؤتمن.

رجوع الشيخ إلىٰ دمشق، وبين الأولىٰ منهما وهي مسألة الطلاق، وبين خروجه في مصر فاصل زماني يزيد علىٰ عشر سنوات (٧٠٩-٧٢٠هـ)، فلو أوردتها في هذا الكتاب فلن يحصل ترابُطٌ في الأحداث، كما حصل في الوقائع التي ذكرتها في هذا الكتاب[١].

وأسأل الله تعالىٰ أن ينفعَ بما كتبتُه، وأن يجعله من العمل الصالح المقبول، فإنه أرجىٰ مسؤول.

---

(١) علىٰ أنه قد كُتِب في محن شيخ الإسلام جميعها في كتابٍ واحد، حيث وقفت علىٰ رسالة بعنوان (Mihan of Ibn Taymiyyah: a Narrative Account Based on a Comparative Analysis of the Sources) للباحث الباكستاني حسن قاسم مراد، وهي رسالة مقدمة لجامعة ماكجيل سنة ١٩٦٨، وهي مكونة من جزأين: الأول: تكلم فيه عن المصادر التاريخية لسيرة شيخ الإسلام، والجزء الثاني: سرد فيه أخبار مَحَنِه جميعها متتالية. وهي رسالة مختصرة تقع في (١٤٥) صفحة، وقد اعتمد عليها دونالد ليتل في مقاله: «اعتقال ابن تيمية ودلالته في التاريخ». الذي نشره مترجمًا مركز نهوض.

مقدمة

بعد سنوات التمكين التي قضاها ابن تيمية في دمشق، اشتدّ الطلب عليه في مصر من جهة الدولة، بتحريكٍ من خصومه، ولم تكن نتيجة المجالس التي عقدت له لسؤاله عن عقيدته بدمشق، والتي تضمنت شهادة القضاة بالشام بصحة عقيدته لتوقف ذلك الطلب.

أُرسِل رسول إلىٰ دمشق بطلب ابن تيمية إلىٰ مصر يوم الاثنين (٥/ ٩/ ٧٠٥هـ)، فغادرها يوم الاثنين (١٢/ ٩/ ٧٠٥هـ) بصحبة أخويه: الشيخ شرف الدين عبد الله، وزين الدين عبد الرحمن، ومجموعة من أصحابه، منهم: شرف الدين ابن مُنجَّا، وتقي الدين أبو حفص بن شقير، وفخر الدين وعلاء الدين أولاد الصائغ، وشمس الدين التدمري، وغيرهم.

ومع وصول ابن تيمية إلىٰ مصر بدأت فصول قضيته الأولىٰ باعتقاله يوم الخميس (٢٢/ ٩/ ٧٠٥هـ)، واستمرّت حتىٰ أفرج عنه بشفاعة أمير عرب بادية الشام المهنا بن عيسىٰ يوم الجمعة (٢٣/ ٣/ ٧٠٧هـ).

ثم وقعت قضيته الثانية وحُبِس مرة أخرىٰ في شهر ١٠/ ٧٠٧هـ، وسُفّر إلىٰ الإسكندرية ليلة الجمعة آخر شهر ٢/ ٧٠٩هـ، ثم لما رجع السلطان الناصر إلىٰ الحكم طلبه معززًا مكرمًا في (٨/ ١٠/ ٧٠٩هـ).

وفي سعينا لسبرِ أغوار هذه المحنة، يمكننا أن نلمس الأسباب السياسية والدينية التي أثرت فيها، ونشهد مظهرًا من مظاهر التدافُع الديني الاعتقادي

المُهمّة في تلك الحقبة من تاريخ الإسلام، ونعرف الأطراف التي شاركت فيه، والأدوات التي استعملها كل طرف.

كما أننا نقف في تأملنا لأحداث هذه المحنة علىٰ جانبين مُهمين من شخصية شيخ الإسلام ابن تيمية -قدّس الله روحه- هما: كيفية تعامله مع زمن الشدة والتضييق والمحنة(١)، وكيفية تعامله مع خصومه؛ لنرىٰ ابن تيمية الفقيه، وابن تيمية الربّاني، وابن تيمية السَّمْح.

---

(١) قال الشيخ مرعي الكرمي في «الكواكب الدرية» (ص١٠٢) عند عرضه لخبر محنة ابن تيمية: «قل من يسلم من أهل الفضل والدين في هذه الدنيا بلا محنة وابتلاء وخوض فيه، حيث لم يداهن الناس ويصانعهم، وإلا قل صديقه علىٰ حدِّ قوله: ما ترك الحق صديقًا لعمر». ثم أشار إلىٰ محن الأئمة الأربعة والإمام البخاري.

القسم الأول

العرض والتحليل

الفصل الأول

ما قبل المحنة ..

أولًا
انهيار حائط الصدّ
(رحيل الكبار)

في سنة ٦٦٧هـ خرج الشيخ شهاب الدين عبد الحليم ابن تيمية -خطيب حران وقاضيها- من بلده مُهاجرًا بأهله وأقاربه إلىٰ الشام، واستقرَّ به المقام في دمشق. تولىٰ الشيخ في فترة مقامه بدمشق مهمتين: مشيخة دار الحديث السكرية، والتدريس في الجامع الأموي، إذ كان له فيه كرسيٌّ يتكلم عليه أيام الجمع من حفظه. بقي الشيخ علىٰ هذا إلىٰ أن توفي سنة (٦٨٢هـ)[١]، وخلفه في المهمتين ابنه أحمد، الذي كان إذ ذاك شابًّا، عمره (٢٢) سنة.

حظي أحمد ابن تيمية، في تلك المرحلة المبكرة من حياته العلمية، التي تولىٰ فيها مشيخة دار الحديث السكرية، والتدريس الأسبوعي في الجامع الأموي، بإجلال من كبار مشايخ الشافعية في الشام، إذ كانت علامات النبوغ العلمي التي بدَت عليه لا تخطئُها الأعين.

قال البرزالي في حوادث سنة (٦٨٣هـ): «في يوم الاثنين ثامن محرم ذكر الدرس الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية مكان والده بدار الحديث (السكرية)

---

(١) قال الذهبي في «تاريخه» (١٥/٤٦٨): «وكان الشيخ الشهاب من أنجم الهدىٰ، وإنما اختفىٰ بين نور القمر وضوء الشمس»، قال ابن رجب في «الذيل» (٤/١٨٧): «يشير إلىٰ أبيه وابنه، فإن فضائله وعلومه انغمرت بين فضائلهما وعلومهما».

بالقصاعين، وحضره قاضي القضاة بهاء الدين، والشيخ تاج الدين الفزاري، وزين الدين ابن المرحل، وزين الدين ابن المنجا، وجماعة»[1].

وصف هذا الدرس أحد الحضور، الإمام تاج الدين الفزاري، الشهير بالفركاح (٦٢٤-٦٩٠هـ)، بأنه (كان درسًا حسنًا)، وقال: «وكان يومًا مشهودًا»[2]. بل إن الإمام تاج الدين كتب بخطه هذا الدرس، يقول الذهبي: «وكان يبالغ في تعظيم الشيخ تقي الدين ابن تيمية بحيث أنه علق بخطه درسه بالسكرية»[3].

وقال ابنُه برهان الدين: «هذا -يعني ابن تيمية- كان صاحبي من الصغر، ويجتمع بوالدي، وكان والدي يحبُّ والده وأهلَه، ويتردَّدُ الىٰ والده.

وعندما درَّسَ ولدُه بعد وفاة والده حضر والدي عندَهُ الدرس، وكتب درسَه، وأثنَىٰ علىٰ درسِه وعلىٰ فضائله من ذلك الزمان»[4].

والإمام تاج الدين الفركاح في طبقة مشايخ ابن تيمية، وكان عمره عند حضوره هذا الدرس (٥٩) سنة، وهو من كبار مشايخ الشافعية، من تلاميذ الإمام أبي عمرو ابن الصلاح، يقول الذهبي في بيان منزلته في المذهب: «وكان أكبر من النواوي، رحمهما الله، بسبع سنين، وكان أفقه نفسًا، وأذكىٰ قريحة، وأقوىٰ مناظرة من الشيخ محيي الدين بكثير، لكن كان محيي الدين أنقل للمذهب وأكثر محفوظًا منه»[5].

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٢/ ٤٠).
(٢) نقله عنه الذهبي في «تاريخه» (١٥/ ٤٢٠).
(٣) «المعجم المختص» في ترجمته (ص ١٣٥).
(٤) «الرد الوافر» (ص١٥٦).
(٥) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٦١). وللفركاح من الكتب التي بين أيدينا: «شرح ورقات الجويني»، وقد طُبِع عدة طبعات، و«الإقليد لدرء التقليد» وهو شرح لكتاب «التنبيه» للشيرازي في فروع الشافعية، حقق في رسائل جامعية، وله رسالة صغيرة طبعت مؤخرًا بعنوان «إشكالات ترد علىٰ المذهب الشافعي»، وله في أصول الدين كتاب «غاية السول في معرفة علم الأصول» حقق في رسائل علمية، جرىٰ فيه علىٰ طريقة العلماء المجانبين للأشاعرة من الشافعية.

مثَّل هذا الإعجاب بشخصية ابن تيمية من كبار الشخصيات الشافعية الرسمية في الشام رصيدًا له في المستوىٰ القضائي، وقد ساهم ذلك في صدِّ محاولات التشويش عليه في دروسه التي كان يلقيها في الجامع الأموي.

قال البرزالي في حوادث سنة (٦٩٠هـ): «وفي شهر ربيع الآخر حصل تشويش للشيخ تقي الدين ابن تيمية، وذلك أنه جلس يوم الجمعة، رابع الشهر علىٰ كرسيه، وجرىٰ ذكر شيء من الصفات، وكان نور الدين ابن مصعب حاضرًا، فشنع عليه، وساعده سليمان الغث الفقير الحريري، وصدر الدين ابن الوكيل، وأمين الدين سالم، وجماعة، ومشوا إلىٰ الشيخين شرف الدين ابن المقدسي، وزين الدين الفارقي، وغيرهما، واجتهدوا في أذاه أو منعه من الجلوس، فلم يتفق، واستمر علىٰ عادته، وجلس يوم الجمعة الآتية.

وقال قاضي القضاة شهاب الدين: «أنا علىٰ اعتقاد الشيخ تقي الدين»، فعوتب في ذلك فقال: «لأن ذهنه صحيح، ومواده كثيرة، فهو لا يقول إلا الصحيح».

ثم إن القاضي شرف الدين ابن المقدسي قال: «أنا أرجو بركته ودعاءه، وهو صاحبي وأخي».

فاجتمع وجيه الدين ابن المنجا بالشيخ زين الدين ابن المرحل الخطيب يومئذ، فتبرأ من القضية وحلف، وعاتب ولده وخاصمه، وسكن الأمر، والله المستعان»[(١)].

فهذه المؤازرةُ في هذه المسألةِ العقدية، جاءت من إمامين من كبار أئمة الشافعية: الشيخ شهاب الدين الخُوَيِّي (٦٢٦-٦٩٣هـ)، والشيخ شرف الدين ابن المقدسي (٦٢٢-٦٩٤هـ).

أما الشيخ شهاب الدين الخُوَيِّي، فقد كان متوليًّا أعلىٰ منصب من المناصب القضائية بالشام، وهو قضاء القضاة، تولاه بعد وفاة بهاء الدين ابن الزكي -آنف الذكر، الذي حضر درس ابن تيمية في السكرية- يقول البرزالي في ترجمته في

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٢/ ٢٢٧).

بيان منزلته العلمية: «كان إمامًا فاضلًا يعرف التفسير والأصلين والنحو والخلاف وعلوم الأدب من البيان والمعاني والعروض، ويعرف الحساب والفرائض والجبر والمقابلة، ويشارك في إقليدس وغيره من نوعه .. وكان يحب أصحاب الفضائل، ويذكر كل واحد منهم فيما يعرفه، ولا يخلو وقته عن استفادة وإفادة .. وكان يحب الحديث وأهله، ويُسَرُّ بهم، ويقول: أنا من الطلبة»[1]. وقال الذهبي: «وقد سألت شيخنا المزي عنه فقال: كان أحدَ الأئمة الفضلاء في عدة علوم، وكان حسنَ الخلق، كثيرَ التواضع، شديدَ المحبة لأهل العلم والدين»[2].

ومثل هذه الأخلاق متسقة مع قوله في ابن تيمية: «أنا علىٰ اعتقاده»، ولم يمنعه من ذلك أن ابن تيمية في طبقة تلاميذه، ويصغره بـ (٣٥) عامًا.

وأما الشيخ شرف الدين ابن المقدسي، خطيب دمشق، ونائب الخويي، فيقول الذهبي في ترجمته: «كان إمامًا، فقيهًا، محققًا، متقنًا للمذهب والأصول والعربية والنظر، حاد الذهن، سريع الفهم، بديع الكتابة، .. وناب في الحكم عن ابن الخويي، وكان من طبقته في الفضائل، .. وانتهت إليه رياسة المذهب بعد الشيخ تاج الدين (الفركاح) .. وأذن لجماعة في الفتوىٰ، وصنف كتابًا في أصول الفقه، جمع فيه بين طريقتي الفخر الرازي والسيف الآمدي»[3].

وذكر ابن كثير أن ابن تيمية من جملة الذين أذن لهم الشيخ شرف الدين بالإفتاء، قال: «وكان يفتخر بذلك ويفرح به، ويقول: أنا أذنتُ لابن تيمية بالإفتاء»[4].

---

(١) «المقتفي» (٢/ ٣٦٩).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٧٣). والخُوَيِّي من العلماء المكثرين من النظم العلمي، ومما طبع من منظوماته: نظمٌ لكتاب «كفاية المتحفظ» لابن الأجدابي، ونظم مطوَّل لـ «علوم الحديث» لابن الصلاح.

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٨١).

(٤) «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٧٨).

أما بشأن عقيدته فيقول الذهبي: «كان متينَ الديانة، حسنَ الاعتقاد، سلفيَّ النِّحلةِ، ذكر لنا الشيخُ تقيُّ الدين ابنُ تيمية أنه قال قبل موته بثلاثة أيام: اشهدوا أني علىٰ عقيدة أحمد بن حنبل»[1].

توفي هذان الشيخان في وقت مُبكِّر من حياة ابن تيمية، فكان في ذلك خسارةٌ لظهيرين لابن تيمية، كان من المفترض أن يكون وجودهما في أحداث المحنة -لو قدّر لهما إدراكها- عاملَ توازن في المستوىٰ القضائي، إذ سيستبد في الفاعلية في القضاء خصوم ابن تيمية -بزعامة ابن مخلوف-، إلا أن شهادة الشيخين في عقيدة ابن تيمية كانت حاضرة في أحداث المحنة، واستعملها ابن تيمية في الدفاع عن نفسه، لما كتبت المحاضر وشهد الشهود بفساد عقيدته، وطُلب منه أن يقدح فيها، فاحتج عليهم بحجة حاصلها: أين شهادة هؤلاء الشهود في عقيدتي، من شهادة هذين الشيخين جليلي القدر؟ قال في رسالة كتبها في محبسه في محنته الأولىٰ بمصر سنة (٧٠٦هـ): «وهذا القاضي شرف الدين بن المقدسي قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول: «أنا علىٰ عقيدة فلان»، حتىٰ قبل موته بثلاث دخلت عليه [عايدًا] مع طائفة فقال قدامهم: «أنا أموت علىٰ عقيدتك يا فلان، لست علىٰ عقيدة هؤلاء» -يعني: الخصوم-.

وكذلك القاضي شهاب الدين [الخويي] غير مرة يقول في [قفاي]: أنا علىٰ عقيدته»[2].

كما أنّ الشيخ زين الدين ابن المرحل[3] -الذي خاصم ولده صدر الدين وعاتبه بعد تشويشه علىٰ ابن تيمية-، لن يشهد الأحداث القادمة، ولن يكفّ ولدَه عما سيقوم به من تشويشات علىٰ ابن تيمية في قابل الأحداث.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٦)، وما بين معقوفين صوّبته من مخطوطة من محفوظات الظاهرية مجموع (٩٩)، بخط الشيخ شرف الدين عبد الله شقيق شيخ الإسلام.

(٣) قال الذهبي في ترجمته في «تاريخه» (١٥/ ٧٣٤): (ورأيته قد أجاب في مسألة الاستواء بالكف عن التأويل والتمسك بما جاء عن السلف، رَحِمَهُ اللهُ).

ثانيًا

ابن تيمية والاتحادية

(العداء والمواجهة .. وثائق وتحليل)

شهد القرن السابع الهجري -الذي عاش شيخ الإسلام ابن تيمية في نصفه الأخير- حدثان مُهمَّان، فعلىٰ المستوىٰ السياسي كان الحدث الأضخم هو ظهور الخطر التتري من المشرق، إذ تمكن التتار من السيطرة علىٰ أراضي واسعة من شرق بلاد الإسلام حتىٰ وصلوا إلىٰ إيران والعراق. وأما علىٰ المستوىٰ الفكري فقد ظهرت مقالة الاتحادية؛ والمقصود بها هنا القول بالاتحاد العام، أي القول بأن وجود الباري جلّ وعلا هو عين وجود الكائنات، وهي مقالة أكفر من مقالات اليهود والنصارىٰ.

حظيت هذه المقالة بدعاة وأنصارٍ يتفاوتون في جرأتهم علىٰ التصريح بها، وفي بعض تفاصيلها، كان أبرزهم ابنَ الفارض (ت ٦٣٢هـ)، وابنَ عربي الطائي (ت ٦٣٨هـ)، وتلامذته كالصدر القونوي (ت ٦٧٢هـ)، وابنَ سبعين (ت ٦٦٩هـ)، والتلمسانيَّ (ت ٦٩٠هـ)، واستعملوا النظم والنثر في الدعاية لمذهبهم، وبدأ هذا القول يسري في الجماعات الصوفية، بما يعني انتشاره في التدين المجتمعي العام. لذا كانت الحقيقة الصلبة التي انتبه لها المصلحون إذ ذاك: أن فتنة الاتحادية قد تطاير شررها، كما خطر التتار(١).

---

(١) وفي بيان خطر فتنة الاتحادية وقلة المتصدي لها؛ يقول الذهبي في ترجمة ابن سبعين من «تاريخ =

يقرن ابن تيمية بين هذين الحدثين من حيث الظهور فيقول: «وإنما حدثت هذه المقالات بحدوث دولة التتار، وإنما كان الكفر الحلول العام أو الاتحاد أو الحلول الخاص»[(١)]، ويقول: «وهؤلاء الذين تكلموا في هذا الأمر: لم يُعرف لهم خبرٌ من حين ظهرت دولة التتار، وإلا فكان الاتحاد القديم هو الاتِّحاد المعين»[(٢)]، وفي موضع آخر يجعل ابن تيمية هذا الاقتران سببيًّا، أي أن ظهور مقالة الاتحاد كان من أسباب ظهور التتار، فيقول: «وكثيرًا ما كنتُ أظنُّ أنَّ ظهورَ مثلِ هؤلاء أكبر أسباب ظهور التتار، واندراس شريعة الإسلام، وأنَّ هؤلاء مقدمة الدجال الأعور الكذَّاب الذي يزعُم أنَّه هو الله»[(٣)].

ومن جهةٍ أخرىٰ، يذكر ابن تيمية التقارب بين الاتحادية وبين التتار، ومن مظاهر ذلك: أن الشيخ يحيىٰ بن الزكي، الملقب بمحي الدين، سليل الأسرة الدمشقية المعروفة بالقضاء، أحد تلامذة ابن عربي الغلاة فيه[(٤)]، لما اجتاح التتار

= الإسلام» (١٥/ ١٦٨-١٦٩): «فيا حسرة علىٰ العباد كيف لا يغضبون لله تعالىٰ، ولا يقومون في الذب عن معبودهم، تبارك اسمه وتقدس في ذاته عن أن يمتزج بخلقه أو يحل فيهم، وتعالىٰ الله عن أن يكون هو عين السماوات والأرض وما بينهما، فإن هذا الكلام شر من مقالة من قال بقدم العالم.

ومن عرف هؤلاء الباطنية عذرني، أو هو زنديق مبطن للاتحاد يذب عن الاتحادية والحلولية، ومن لم يعرفهم فالله يثيبه علىٰ حسن قصده، وينبغي للمرء أن يكون غضبه لربه إذا انتهكت حرماته أكثر من غضبه لفقير غير معصوم من الزلل، فكيف بفقير يحتمل أن يكون في الباطن كافرًا، مع أنا لا نشهد علىٰ أعيان هؤلاء بإيمان ولا كفر لجواز توبتهم قبل الموت، وأمرهم مشكل وحسابهم علىٰ الله، وأما مقالاتهم فلا ريب في أنها شر من الشرك.

فيا أخي ويا حبيبي: أعط القوس باريها، ودعني ومعرفتي بذلك، فإنني أخاف الله أن يعذبني علىٰ سكوتي، كما أخاف أن يعذبني علىٰ الكلام في أوليائه، وأنا لو قلت لرجل مسلم: يا كافر، لقد بؤت بالكفر، فكيف لو قلته لرجل صالح أو ولي لله تعالىٰ؟»

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٧١).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٥).

(٣) رسالة ابن تيمية للشيخ نصر المنبجي المعروفة بالرسالة المصرية. ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٧٥).

(٤) قال ابن تيمية في «بغية المرتاد» (ص٤٤٦): «كان من الغلاة في ابن عربي المُعظِّمين لأمره»، وقال قطب الدين اليونيني في «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٤٤٠): «وله فيه عقيدة تجاوز الوصف».

ديار الإسلام؛ «سار إلىٰ هولاكو فولاه قضاء الشام وغيرها، وخلع عليه خلعة سوداء مذهبة خليفتية»[1]. يقدّم ابن تيمية تفسيرًا لمثل هذا الموقف يرجع إلىٰ النظرة الاتحادية في التعامل مع الأديان، فيقول في كشف ذلك: «ويقولون -أي الاتحاديَّة- لمن يختص بهم من النصارىٰ واليهود إذا عرفتم التحقيق لم يضركم بقاؤكم علىٰ ملتكم، بل يقولون مثل هذا للمشركين عباد الأوثان حتىٰ أن رجلا كبيرًا من القضاة كان من غلمان ابن عربي (يحيىٰ بن الزكي)، فلما قدِم ملك المشركين الترك هولاكو خان المشرك إلىٰ الشام، وولاه القضاء، وأتىٰ دمشق، أخذ يعظم ذلك الملك الذي فعل في الإسلام وأهله ببغداد وحلب وغيرهما من البلاد ما قد شهر بين العباد، فقال له بعض من شهده من طلبة الفقهاء ذلك الوقت: يا سيدي! ليته كان مسلمًا. فبالغ في خصومته مبالغة أخافته، وقال: أي حاجة بهذا إلىٰ الإسلام؟! وأي شيء يفعل هذا بالإسلام؟! سواء كان مسلمًا أو غير مسلم، ونحو هذا الكلام»[2].

ومن مظاهر ذلك التقارب: نفوذ الاتحادية في دولة التتار الإيلخانية، يقول ابن تيمية في فتواه في قتالهم: «وكذلك الأكابر من وزرائهم وغيرهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارىٰ، وإن هذه كلها طرق إلىٰ الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين، ثم منهم من يرجح دين اليهود أو دين النصارىٰ ومنهم من يرجح دين المسلمين، وهذا القول فاش غالب فيهم حتىٰ في فقهائهم وعبادهم لا سيما الجهمية من الاتحادية الفرعونية ونحوهم فإنه غلبت عليهم الفلسفة»[3]. ويقول: «ولم يكن معهم في دولتهم إلا من كان من شر الخلق، إما زنديق منافق لا يعتقدُ دين الإسلام في الباطن، وإما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم»[4].

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٦٢).

(٢) «الصفدية» (١/ ٢٦٨-٢٦٩).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٥٢٣).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٥٢٠).

ومن مظاهر ذلك التي يذكرها ابن تيمية أيضًا: موالاة بعض عوام الاتحاديين للتتار لما احتلوا دمشق سنة ٦٩٩هـ، يقول في ذلك: «ولمّا جاء قازان -وقد أسلَم- دمَشقَ، انكشفتْ أمُورٌ أخرىٰ، فظهر أنّ اليُونسيَّة كانوا قد ارتدُّوا، وصاروا كُفَّارًا مع الكفار، وحضر عندي بعض شُيوخهم واعترف بالردَّة عن الإسلام، وحدّثني بفُصولٍ كثيرة..»[1]. ويقول ابن تيمية في وصف الاتحادية: «وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية، ولهذا هم يريدون دولة التتار، ويختارون انتصارهم علىٰ المسلمين»[2].

ويبدو أن ظهور فساد مقالة الاتحادية ومناقضتها الصريحة للعقل ولدين الإسلام كان من بواعث الاطمئنان علىٰ عدم انتشارها لدىٰ بعض علماء المعسكر المملوكي، فلم يجدوا فيها خطرًا علىٰ الدولة والمجتمع، يظهر هذا المعنىٰ في المحاورة التي ينقلها ابن تيمية بين قاضي القضاة في الدولة المملوكية الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد وبين الشيخ كمال الدين المراغي، يقول ابن تيمية: «حدثنا المراغي قال: قال لي قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد: إنما استولت التتار علىٰ بلاد المشرق لظهور الفلسفة فيهم وضعفِ الشريعة. فقلتُ له: ففي بلادكم مذهب هؤلاء الذين يقولون بالاتحاد، وهو شر من مذهب الفلاسفة؟ فقال: قول هؤلاء لا يقوله عاقل، بل كل عاقل يعلم فساد قول هؤلاء»[3].

إلا أن ابن تيمية كان يرىٰ في الاتحادية خطرًا كبيرًا سيهوي بصوفية ذلك الوقت إلىٰ دركات الكفر.

من المعلوم لدىٰ العارفين بتراث شيخ الإسلام في السلوك والتصوّف أنه مُعظِّمٌ لشيوخ الصوفية المُتَّبعين للكتاب والسنة، كالفضيل بن عياض، وسهل بن عبد الله التستري، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، والجنيد بن محمد، وعبد القادر الجيلاني، الذي يُجلُّ ابن تيمية طريقته، ولبس خرقة التصوّف

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢١٦-٢١٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٣٢).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢١٦-٢١٧).

عنه، قال: «لبستُ الخرقة المباركة للشيخ عبد القادر، وبيني وبينه اثنان»[1]. وكذا يُجلُّ بعض شيوخ الصوفية الذين عاشوا قريبًا من عصره كالشيخ نجم الدين الكبرىٰ، والشيخ شهاب الدين السهروردي[2].

وكثيرٌ من شيوخ التصوّف الصحيح في وقته يُجلُّهم ويُجلُّونه، كالشيخ عماد الدين الواسطي، والشيخ شمس الدين الدُّباهي -اللذين رحلا إلىٰ دمشق للقائه-، والشيخ محمد بن القوّام، الذي تُحكَىٰ عنه كلمةٌ تُعبِّر عن دور ابن تيمية في إصلاح التصوّف وهي قوله: «ما أسلَمَتْ معارِفُنَا إلا علىٰ يدِ ابنِ تيمية»[3].

لذا؛ فإن شعور الشيخ بخطر الاتحادية كان نابعًا من هذا الحرص، ومرتكزًا علىٰ هذا الانتماء، حيث رأىٰ الشيخ في القول بالاتحاد خطرًا علىٰ التصوّف يتطلب مواجهةً جادَّة، كما أن خطر التتار علىٰ أهل الإسلام يتطلَّب دفعهم وقتالهم، وفي ذلك يقول: «والله تعالىٰ يعلمُ، وكفىٰ به عليمًا، لولا أني أرىٰ دفعَ ضرر هؤلاء عن أهل طريق الله تعالىٰ السالكين إليه من أعظم الواجبات، وهو شبيهٌ بدفع التتار عن المؤمنين، لم يكن للمؤمنين بالله ورسوله حاجة إلىٰ أن

---

(١) في «المسألة التبريزية»، وعنه صاحب «ترغيب المتحببين في لبس خرقة المتميزين» كما نقله الشيخ محمد عزير شمس رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة المجموعة الثامنة من «جامع المسائل» (ص٧). وكذلك نقله تلميذ تلاميذه العلامة ابن المبرد في كتابه «بدء العلقة بلبس الخرقة» (ص١٣٦).
وشيخ الإسلام يلبس الخرقة علىٰ أنه لباس من جملة الألبسة المباحة، لا علىٰ أن لبسها قربة مستحبة. قال في كلام له في الخرقة: «وهذا ونحوه غايته أن يجعل من جنس المباحات؛ فإن اقترن به نية صالحة كان حسنًا من هذه الجهة، وأما جعل ذلك سنة وطريقًا إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فليس الأمر كذلك». «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٥١١). وقال: «المباحات إنما تكون مباحة إذا جُعِلت مباحات، فأما إذا اتُخذت واجبات أو مستحبات كان ذلك دينًا لم يشرعه الله، وجعلُ ما ليس من الواجبات والمستحبات منها بمنزلة جعل ما ليس من المحرمات منها، فلا حرامَ إلا ما حرمه الله، ولا دينَ إلا ما شرعه الله، ولهذا عَظُم ذمُّ الله في القرآن لمن شرع دينًا لم يأذن الله به». «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٥٠). فهذا تفصيل يظهر به متىٰ يُشرع لبس الخرقة ومتىٰ لا يُشرع. ولا حاجة معه إلىٰ تكذيب النقل بلبس شيخ الإسلام للخرقة، ولا إلىٰ دعوىٰ رجوعه عنه بلا دليل.

(٢) «جامع المسائل» (٤/ ٣٩٣-٣٩٤).

(٣) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٥٠٤).

تُكشَف أسرارُ الطَّريق وتُهتَك أستارُها»[1]. ويقول: «فإنَّ إنكار هذا المنكر السّاري في كثير من المسلمين أولىٰ من إنكار دين اليهود والنصارىٰ الذي لا يضل به المسلمون، لا سيما وأقوال هؤلاء شرٌّ من أقوال اليهود والنصارىٰ وفرعون، ومن عرَف معناها واعتقدَها كان من المنافقين الذين أمر الله بجهادهم بقوله تعالىٰ: ﴿جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾، والنِّفاق إذا عظم كان صاحبه شرًّا من كُفَّار أهل الكتاب، وكان في الدرك الأسفل من النار.

وليس لهذه المقالات وجهٌ سائغ، ولو قُدّر أن بعضَها يحتمل في اللغة معنىٰ صحيحًا فإنما يُحمَل عليها إذا لم يُعرف مقصودُ صاحبها، وهؤلاء قد عُرِف مقصودهم، كما عُرِف دين اليهود والنصارىٰ والرافضة، ولهم في ذلك كتبٌ مُصنَّفة، وأشعار مؤلَّفَة، وكلامٌ يفسر بعضُه بعضًا، وقد عُلِم مقصودهم بالضرورة، فلا يُنازِع في ذلك إلا جاهلٌ لا يُلفت إليه، ويجبُ بيان معناها، وكشفُ مغزاها لمن أحسن الظنَّ بها، أو خِيفَ عليه أن يُحسن الظن بها، أو أن يَضلَّ، فإن ضررها علىٰ المسلمين أعظمُ من ضرر السموم التي يأكلونها ولا يعرفون أنها سموم، وأعظم من ضرر السُّراق والخونة الذين لا يعرفون أنهم سُّراق وخونة، فإن هؤلاء: غاية ضررهم موت الإنسان أو ذهاب ماله، وهذه مصيبة في دنياه قد تكون سببًا لرحمته في الآخرة، وأما هؤلاء: فيسقون الناس شراب الكفر والإلحاد في آنية أنبياء الله وأوليائه، ويلبسون ثياب المجاهدين في سبيل الله وهم في الباطن من المحاربين لله ورسوله، ويُظهرون كلام الكفار والمنافقين في قوالب ألفاظ أولياء الله المُحقِّقين، فيدخل الرجل معهم علىٰ أن يصير مؤمنًا وليًّا لله فيصير مُنافقًا عدوًّا لله، ولقد ضربت لهم مرة مثلًا بقومٍ أخذوا طائفة من الحُجَّاج ليحجوا بهم فذهبوا بهم إلىٰ قبرص لينصروهم، فقالَ لي بعضُ من كان قد انكشف له ضلالُهم من أتباعهم: لو كانوا يذهبون بنا إلىٰ قبرص لكانوا يجعلوننا

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٤).

نصارىٰ وهؤلاء كانوا يجعلوننا شرًّا من النصارىٰ!! والأمر كما قاله هذا القائل»[1].

ولأجل ذلك؛ فإن الشيخ قد أخذ علىٰ عاتقه في وقت مبكّر من عمره مواجهة هذا الخطر، كما أنه واجه خطرَ التتار لدىٰ غزوهم الشام المباركة بالمشاركة في قتالهم، وبالحضِّ علىٰ ذلك في الدروس والفتاوىٰ ومخاطبة الأمراء.

ويمكننا أن نرصُدَ للشيخ نشاطًا مُهمًّا في مواجهة الاتحادية، في تلك الفترة التي أقام فيها بدمشق قبل وقوع المحنة في مصر. وهذا العمل واحد من الأعمال الكثيرة الدعوية والعلمية التي قام بها ابن تيمية في تلك الفترة الثريَّة من عمره.

يقول الشيخ عماد الدين الواسطي في رسالته لأصحاب ابن تيمية مُبينًا دور الشيخ وأصحابه في التصدّي للاتحاديّة في تلك الفترة: «وكذلك أنتم في مقابلة ما أحدثته الزنادقة من الفقراء والصوفية من قولهم بالحلول والاتحاد، وتأليه المخلوقات، كاليونسية، والعربية، والصدرية، والسبعينية، والتلمسانية، فكلُّ هؤلاء بدَّلُوا دينَ الله تعالىٰ، وقلَبُوه، وأعرضوا عن شريعة رسول الله ﷺ.

فاليونسية: يتألَّهُون شيخهم، ويجعلُونَه مظهرًا للحق، ويستهينونَ بالعبادات، ويظهرون بالفرعنة والصولة، والسفاهة والمحالات، لما وقر في بواطنهم من الخيالات الفاسدة، وقِبْلَتُهم الشيخ يونس، ورسول الله ﷺ والقرآن المجيد عنهم بمعزل، يؤمنون به بألسنتهم، ويكفرون به بأفعالهم[2].

وكذلك الاتحادية، يجعلون الوجود مظهرًا للحق، باعتبار أن لا متحرك في الكون سواه، ولا ناطق في الأشخاص غيره، وفيهم من لا يفرق بين الظاهر والمظهر، فيجعل الأمر كموج البحر، فلا يفرق بين عين الموجة وبين عين البحر، حتىٰ إن أحدهم يتوهم أنه الله، فينطق علىٰ لسانه، ثم يفعل ما أراد من الفواحش

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٥٩-٣٦١).

(٢) وفي فتوىٰ لابن تيمية ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٢/١٠٦-١٠٧) بيان لبعض كفرهم بالرسول ﷺ.

والمعاصي لأنه يعتقد ارتفاع الثنوية، فمن العابد ومن المعبود؟ صار الكل واحدا! اجتمعنا بهذا الصنف في الربط والزوايا!

فأنتُم بحمد الله قائمون في وجه هؤلاء، تنصرُون الله ورسوله، وتذبُّون عن دينه، وتعملون علىٰ إصلاح ما أفسدوا، وعلىٰ تقويم ما عوَّجُوا، فإنَّ هؤلاء مَحَوا رسم الدين، وقلعوا أثره، فلا يقال: أفسدُوا ولا عوجوا، بل بالغوا في هدم الدين، ومحَو أثره، ولا قربة أفضل عند الله من القيام بجهاد هؤلاء بما أمكن، وتبيين مذاهبهم للخاص والعام، وكذلك جهاد كلِّ من ألحد في دين الله، وزاغ عن حدوده وشريعته، كائنًا في ذلك ما كان من فتنة وقول كما قيل:

إذا رضي الحبيب فلا أبالي أقام الحي أم جد الرحيل

وبالله المستعان»[١].

*** الوثائق:**

ثمة وثائق تعطي تصورًا عن ملامح مواجهة الشيخ للاتحادية في تلك المرحلة من عمره، فلنصرِ الآن إليها.

١- تحديث الشيخ كمال الدين المراغي بفواقر التلمساني، وثناؤه علىٰ دور ابن تيمية في جهاد الاتحاديّة:

قدم الشيخ كمال الدين عمر بن إلياس المراغي رحمه الله تعالىٰ إلىٰ دمشق من بلاده أذربيجان بُعيد سنة ٦٨٠هـ، وكان قد جالس نصير الدين الطوسي، وأخذ عن أحد أهمّ شيوخ الاتحادية سليمان بن علي التلمساني، المعروف بالعفيف التلمساني، ويسميه ابن تيمية: الفاجر التلمساني.

يصف ابن تيمية التلمساني بأنه كان «أخبث القوم وأعمقهم في الكفر»[٢]، ويقول: «ما رأيتُ فيهم من كفر هذا الكُفر الذي ما كفره أحد قطّ مثل

(١) «العقود الدرية» (ص٣٦٨-٣٧٠).

(٢) رسالة ابن تيمية للشيخ نصر المنبجي المعروفة بالرسالة المصرية. ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٧١).

التلمساني»[1]، ويقول: «كان أعرَفهم بقولِهم، وأكملَهم تحقيقًا له، ولهذا خرَج إلىٰ الإباحة والفجور، وكان لا يُحرِّم الفواحش ولا المُنكرات، ولا الكفر والفسوق والعصيان، وكان يقول عن شيخه ابن عربي وصاحبه القونوي: أحدهما روحاني متفلسف -يعني ابن عربي-، والآخر فيلسوف متروحن -يعني القونوي-، وإنما حرر مذهب التحقيق أنا يعني نفسَه، وهو كما قال، فإن تحقيقهم الذي حقيقته التعطيل للصانع وجحده وأنه ليس وراء العالم شيء لم يحققه أحدُهما كما حقَّقَه التلمساني»[2].

كان المراغي قد خبر التلمساني عن قُرب، ولما قدم دمشق حدَّث شيوخها ببعض أخباره. وكان لتلك الأخبار قيمة مهمّة، ولذا حرص شيوخ دمشق علىٰ تسجيلها.

يقول الذهبي في ترجمته: «كان شيخًا، حسنًا، صالحًا، خيِّرًا، له حظٌّ من الاشتغال قديمًا وحديثًا، وقدم الشام سنة نيف وثمانين وستمائة، وحكىٰ لنا أنه جالس خواجا نصير الدين الطوسي، وحضر دروس العفيف التلمساني، فحكىٰ لي أنَّه قرأ عليه في المواقف للنفري، فجاء موضعٌ يُخالف الشرع، فحاققتُه عليه، فقالَ: إن كُنت تُريد تعرف علم القوم فخُذ الشرع والكتاب والسنة فلفها واطرحها! قال: فمقتُّه، وانقطعتُ من ذلك اليوم»[3].

وهذه القصة يُسجِّلها أيضًا ابن تيمية في كتابه «الصفدية» الذي صنفه بعد ذلك بسنوات فيقول: «وقال أيضًا لما قرأَ عليه مواقف النفري: جعلتُ أتأوَّل موضعًا بعد موضع إلىٰ أن تبيَّن مرادُه الذي لا يمكن تغطيتُه، وأنه يقول بالوحدة،

---

(١) رسالة ابن تيمية للشيخ نصر المنبجي المعروفة بالرسالة المصرية. ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٧٢-٤٧٣).

(٢) «الصفدية» (١/ ٢٤٤).

(٣) نقله ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ١٥٦-١٥٧). وفي المطبوع صحف اسم النفري إلىٰ النغزي.

فقلتُ: هذا يُخالِف الكتابَ والسُّنَّة والإجماع! فقال: إن أردت هذا التحقيق فدع الكتاب والسنة والإجماع! فقلتُ: هذا لا سبيل إليه، ونحو هذا الكلام»[1].

ويسجّل ابن تيمية أخبارًا أخرىٰ تكشف حال التلمساني حدثه بها الشيخ المراغي؛ فيقول: «وحدَّثني الشيخ العالم العارف كمال الدين المراغي، شيخُ زمانه، أنّه لما قدم وبلغه كلام هؤلاء في التوحيد، قال: قرأتُ علىٰ العفيف التلمساني من كلامِهم شيئًا فرأيته مُخالفًا للكتاب والسنة، فلما ذكرتُ ذلك له قال: القرآن ليس فيه توحيد، بل القُرآن كُلُّه شرك، ومن اتَّبَع القرآن لم يصل إلىٰ التوحيد!

قال: فقلت له: ما الفرق عندكم بين الزوجة، والأجنبية، والأختِ؟ الكلّ واحد؟

قال: لا فرق بين ذلك عندنا، وإنما هؤلاء المحجُوبون اعتقَدُوه حرَامًا؛ فقُلنَا هو حرام عليهم عندهم، وأما عندنا فما ثَمَّ حرام[2].

وحدثني كمال الدين المراغي أنه لما تحدَّث مع التلمساني في هذا المذهب؛ قال: وكنت أقرأُ عليه في ذلك، فإنَّهم كانوا قد عَظَّمُوه عندنا، ونحن مشتاقون إلىٰ معرفة «فصوص الحكم» فلما صار يشرحُه لي أقول: هذا خلافُ القرآن والأحاديث! فقال: ارم هذا كله خلف الباب، واحضر بقلبٍ صافٍ حتىٰ تتلقىٰ هذا التوحيد -أو كما قال-، ثم خاف أن أشيع ذلك عنه، فجاء إليَّ باكيًا وقال: استرعني ما سمعته مني»[3].

ومن قصص التلمساني أيضًا التي نقلها ابن تيمية ما ذكره بقوله: «حدثني من كان مع التلمساني، ومع آخر نظير له، فمرَّا علىٰ كلبٍ أجرب ميت بالطريق، فقال

(١) «الصفدية» (١/ ٢٤٥).

(٢) وذكر ابن تيمية هذه القصة في فتوىٰ له في الاتحادية في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٢٧).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢٤٤-٢٤٥).

له رفيقه: هذا أيضًا هو ذات الله؟ فقال: وهل ثمَّ شيءٌ خارج عنها؟ نعم الجميع في ذاته»[(١)].

ومع أنّ المراغي هو الذي أفاد ابن تيمية بهذه الحكايات في بيان حال التلمساني، واعتنىٰ ابن تيمية بتسجيلها في ما صنّفه في كشف حال الاتحادية، إلا أننا نجده يشهد لابن تيمية بتفوّقه عليه في الردّ علىٰ الاتحادية، ويشكره علىٰ ذلك، إذ يقول في ابن تيمية لمّا سألَه عنه الشيخ إسماعيل ابن كثير بعد ذلك بسنوات كثيرة: «هو عندي رجلٌ كبيرُ القدر، عالمٌ، مُجتَهد، شجاعٌ، صاحبُ حقٍّ، كثيرُ الرد علىٰ هؤلاء الحلولية والإتحادية والإنية، واجتمعتُ به مرارًا، وشكرتُه علىٰ ذلك، وكان أهل هذا المذهب الخبيث يخافون منه كثيرًا، وكان يقول لي: ألا تكون مثلي؟ فأقول له: لا أستطيع!»[(٢)].

ولا ريب أن لهذه الشهادة قيمتها الخاصّة، نظرًا لصدورها من تلميذ مباشر لأحد كبار أئمة الاتحادية.

٢- حال ابن هود تلميذ ابن سبعين، ومحاورات ابن تيمية مع أتباعه:

كان قد قَدِم من المَغرب إلىٰ دمشق وعاش فيها رجلٌ من أكابر الاتحادية، من أصحاب ابن سبعين، هو حسن بن علي بن يوسف بن هود، وتوفي في دمشق في حياة ابن تيمية سنة ٦٩٩هـ.

قال البرزالي في ترجمته: «وكان من أصحاب ابن سبعين، وله اشتغال بالحكمة والطبّ، وعنده غفلة وإعراض عن الدنيا، وحجّ مرّات، ودخل اليمن، وكان والده نائب السلطنة بمرسيه. وصلىٰ عليه قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة -كان حينها قاضي القضاة بدمشق-، ومَشَينا مع جنازته»[(٣)].

وقال ابن فضل الله: «وكان الشيخُ تقيُّ الدين كثيرَ الوقيعة فيه، والنقمة عليه، والتنقُّص به، وبمذهبه، يُنفِّرُ عنه التنفير الكثير، ويحذر منه التحذير الوافر.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ١٨٦). وذكرها أيضًا في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٨٧-٨٨)، (٧/ ١١٩).

(٢) نقله ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص٢١٦) عن ابن كثير.

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٨٤).

قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ثم بان أمره، وقطع بأنه من رؤوس الاتحادية»[1].

وقال الذهبي: «قال شيخُنَا عماد الدين الواسطي، وكان من أكبر المُحطِّين عليه لِمَا رأىٰ منه: أتيتُه، وقلتُ له: أريد أن تُسلِّكَني.

فقال لي: من أي الطُرق تريدُ أن تسلُك؟ من المُوسوية أو العيسوية أو المحمدية؟ أي أنَّ كُلَّ الملل توصل إلىٰ الله»[2].

وهذه القصة التي نقلها الذهبي عن الشيخ عماد الدين الواسطي ذكرها ابن تيمية أيضًا في «الرد علىٰ البكري»[3] فقال: «وبسبب الخروج عن الشريعة صار بعضُ أكابر الشيوخ عند الناس ممن يقصده الملوك والقضاة والعلماء والعامة علىٰ طريقة ابن سبعين، قيل عنه إنه كان يقول: البيوت المحجوجة ثلاثة مكة وبيت المقدس والبندر الذي للمشركين بالهند، وهذا لأنه كان يعتقد أن دين اليهود حق، ودين النصارىٰ حق، وجاء بعض إخواننا العارفين قبل أن يعرف حقيقته فقال له: أريد أن أسلك علىٰ يديك. فقال: علىٰ دين اليهود والنصارىٰ أو المسلمين؟ فقال له: واليهود والنصارىٰ ليسوا كفارًا؟! قال: لا تشدد عليهم، لكن الإسلام أفضل».

وينقل ابن تيمية خبرًا آخر في حال ابن هود فيقول: «وحدثني بعض الشيوخ الذين لهم سلوك وخبرة: أنه كان هو وابن هود في مكة، فدخلا الكعبة، فقال له ابن هود -وأشار إلىٰ وسط الكعبة-: هذا مهبط النور الأول. وقال له: لو قال لك صاحب هذا البيت: أريد أن أجعلك إلهًا ماذا كنتَ تقول له؟ قال: وقف شعري من هذا الكلام وانخنست، أو كما قال»[4].

(١) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» (٨/ ٣٤٩-٣٥٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٩٠٥).

(٣) (ص٣٠٦).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ٣٦٥).

ومن الكفر المنقول عن ابن سبعين وتلميذه ابن هود: كفرهم بأن محمدًا ﷺ خاتمُ النبيين صلوات الله وسلامه عليهم. يقول الذهبي في ترجمة ابن سبعين: «واشتهر عنه أنه قال: لقد تحجر ابن آمنة واسعًا بقوله: لا نبي بعدي.

وجاء من وجه آخر عنه أنه قال: لقد زرب ابن آمنة حيث قال: لا نبي بعدي.

فإن كان ابن سبعين قال هذا فقد خرج به من الإسلام، مع أن هذا الكلام في الكفر دون قوله في رب العالمين أنه حقيقة الموجودات، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»[1].

وقال ابن تيمية: «وكان ابن سبعين أحذق بالفلسفة، وابن عربي أحذق بالتصوف وأظهر انتسابًا إلىٰ الإسلام.

ولهذا كان مُنتهىٰ ابن عربي دعواه أنه كان خاتم الأولياء، وأن خاتم الأولياء أعلم بالله من خاتم الأنبياء، وأن الأنبياء يستفيدون منه العلم بالله، فراعىٰ كون النبي ﷺ خاتم النبيين في الصورة، وإن كان في الحقيقة قد ادعىٰ ما هو أعظم من مرتبة خاتم النبيين.

وأما ابن سبعين فعلم أن هذه منافقة ظاهرة الفساد لا تخفىٰ إلا علىٰ أجهل الناس فكان يقول: «لقد زرب ابن آمنة حيث قال لا نبي بعدي» وكان يطمع أن يصير نبيًّا، وذكروا أنَّه جدد غار حراء لينزل عليه فيه الوحي، كما يجيء بعض الناس يجدد بعض معابد المشايخ ليفتح عليه كما فتح عليه.

وكلٌّ من هذين في كثير من كلامه يُعظِّم النبيَّ ﷺ تعظيمًا بليغًا، لكن قد تكون أحوالهم مختلفة، وقد يكون ذلك نفاقًا، وقد يكونون معظميه علىٰ ما سواه، ومعظمي أنفسهم عليه، كما كان ابن هود لما سلك هذه السبيل، وأراد أن يظهر بأمر أعظم مما ظهرت به الأنبياء، فكان يتكلم علىٰ الأنبياء الثلاثة أصحاب الملل الذين هم موسىٰ وعيسىٰ ومحمد صلوات الله عليهم، ثم جعل الرابع المنتظر أعظم من هؤلاء الثلاثة، ويرجو أن يكون هو ذلك الرابع، أو يصرح

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٦٩).

بذلك، ويقول علىٰ طريقة الفلاسفة: موسىٰ في الجسم، وعيسىٰ في النفس، ومحمد في العقل، أو يقول: سبحان الله لموسىٰ، والحمد لله لعيسىٰ، ولا إله إلا الله لمحمد، والله أكبر لهذا الرابع المنتظر، ويقول: موسىٰ له علم اليقين، وعيسىٰ له عين اليقين، ومحمد له حق اليقين، وهذا الرابع له حقيقة حق اليقين»(١).

وكان للشَّيخ محاورات كثيرة مع أتباع ابن هود، يكشفُ لهم فيها باطِلَهم، ويُبيِّنُ لهم فيها الحقّ، وفي ذلك يقول في كتاب «السبعينية» الذي صنفه بعد ذلك في الإسكندرية: «وقد كان عندنا بدمشق الشيخُ المشهُور الذي يُقال له ابن هود، وكان من أعظم من رأيناه من هؤلاء الاتحادية زُهدًا ومعرفةً ورياضةً، وكان من أشدِّ الناس تعظيمًا لابن سبعين ومُفضِّلًا له عندَه علىٰ ابن عربي وغلامه ابن إسحاق(٢)، وأكثرُ الناس من الكبار والصغار كانُوا يُطيعون أمرَه.

وكان أصحابُه الخواصُّ به يعتقدون فيه أنه الله، وأنه -أعني ابنَ هود- هو المسيح بن مريم، ويقولون إن أمه كان اسمُها مريم، وكانت نصرانية، ويعتقدُون أن قول النبي ﷺ: «**ينزل فيكم ابن مريم**» هو هذا، وأن روحانية عيسىٰ تنزل عليه.

وقد ناظرني في ذلك من كان أفضل الناس إذ ذاك معرفةً بالعلوم الفلسفية وغيرها، مع دخوله في الزهد والتصوف، وجرىٰ لهم في ذلك مخاطبات ومُناظرات يطول ذكرها جَرَت بيني وبينهم، حتىٰ بَيَّنتُ لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصحيحة الواردة في نزول عيسىٰ بن مريم، وأن ذلك الوصف لا ينطبق علىٰ هذا، وبينت فساد ما دخلوا فيه من القرمطة حتىٰ ظهرت مباهلتهم، وحلفت لهم أن ما ينتظرونه من هذا لا يكون ولا يتم وأن الله لا يتم أمر هذا الشيخ، فأبر الله تلك الأقسام، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) «الصفدية» (١/ ٢٨٣-٢٨٥).

(٢) ابن إسحاق هو الصدر القونوي.

هذا، مع تعظيمهم لي بمعرفتي عندهم، وإلا؛ فهم يعتقدون أن سائر الناس محجوبون جهال بحقيقتهم وغوامضهم، وإلا فمن كان عند هؤلاء يصلح أن يخاطب بأسرارهم؟ إنما الناس عندهم كالبهائم!

حتىٰ قال لي شيخٌ مشهورٌ من شيوخهم لما بيَّنتُ له حقيقة قولهم، فأخذ يستحسن ويُعظّم معرفتي بقولهم، وقال: هؤلاء الفُقهَاء صُمٌّ، بُكمٌ، عُميٌ؛ فهم لا يعقلون!

فقلت له: هبْ أن الفقهاء كذلك، أبالله! أهذا القول موافق لدين الإسلام فيتحير المجتهدون ويضطربون إذا شبه عليهم؟!

وقال لي بعضُ من كان يُصدِّق هؤلاء الإتحادية، ثم رجع عن ذلك، فكان من أفضل الناس ونُبلائهم وأكابرهم: ما المانع من أن يظهر الله في صورة بشر والنبي ﷺ يقول في الدجال: «**أنه أعور، وأن ربكم ليس بأعور**» فلولا جواز ظهوره في هذه الصورة لما احتاج إلىٰ هذا؟ في كلام له، وأخذ يحتجُّ بذلك علىٰ إمكان أن يكون ابنُ هود الله!!

فبيَّنتُ له امتناعَ ذلك من وجوه، وتَكلَّمتُ معه في ذلك بكلامٍ طال عهدي به، لستُ أضبطُه الآن، حتىٰ تبيَّن له بطلانُ ذلك، وذكرتُ له أن هذا الحديث لا حُجَّة فيه، والله سبحانه قد بيَّن عبودية المسيح، وكفَّر من ادعىٰ فيه الإلهية بأنواع غير ذلك؛ كقوله تعالىٰ: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ فأكل الطعام لازم لكل بشر، وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾، وأمثال ذلك»[1].

(١) «السبعينية» المطبوع باسم «بغية المُرتاد» (ص٥٢٠-٥٢٢).

٣- تحديث الطبيب بهاء الدين عبد السيد ابنَ تيمية بمحاورته مع الشرف البلاسي أحد تلامذة ابن العربي:

يقول البرزالي في ترجمة الطبيب بهاء الدين عبد السيد: «كان رجلًا جيدًا، أسلم وحسُن إسلامه، وتعلم القرآن، وجالس العلماء، وكان قبل ذلك ديان اليهود ومن أعيانهم»[١]. ويذكر ابنُ كثير أنَّ إسلامَ بهاء الدين كان علىٰ يد ابن تيمية[٢].

وفي الفترة التي كان فيها بهاء الدين يهوديًّا، جرت محاورة بينه وبين أحد تلامذة ابن عربي واسمه حسن الشيرازي ويعرف بالشرف البلاسي.

وفي تلك المحاورة لم يتورع ذلك الاتحادي عن الإقرار بأنه علىٰ قول فرعون! هنا شعر بهاء الدين وهو إذ ذاك ما يزال علىٰ يهوديته، أن اليهودية خير من مقالة الاتحادية.

حدّث بهاءُ الدين بعد أن أسلم ابنَ تيمية بتلك القصّة، وكانت تلك النتيجة التي توصل لها بهاء الدين بمحاورته مع ذاك الاتحادي تلتقي مع ما فهمه ابن تيمية من مذهب الاتحادية، ولذا سجّل ابن تيمية هذه المحاورة في ما صنفه في كشف حالهم.

يقول الشيخُ في إحدىٰ رسائله في الردّ علىٰ الاتحادية: «حدثني بهاء الدين عبد السيد الذي كان قاضي اليهود وأسلم وحسن إسلامه وكان قد اجتمع بالشيرازي أحد شيوخ هؤلاء، ودعاه إلىٰ هذا القول وزيَّنَه له، فحدثني بذلك، فبينت له ضلال هؤلاء وكفرَهم، وأنَّ قولَهم من جنس قول فرعون، فقال لي: إنه لما دعاه حسن الشيرازي إلىٰ هذا القول قال له: قولكم هذا يشبه قول فرعون! فقال: نعم، ونحن علىٰ قول فرعون.

وكان عبد السيد إذ ذاك لم يسلم بعد، فقال: أنا لا أدع موسىٰ وأذهبُ إلىٰ فرعون! قال له: ولم؟ قال: لأن موسىٰ أغرق فرعون! فانقطع. فاحتج عليه بالنصر القدري الذي نصر الله به موسىٰ، لا بكونه كان رسولًا صادقًا.

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ١٩٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ١٤٨).

قلت لعبد السيد: وأقرَّ لك أنَّه علىٰ قول فرعون؟ قال: نعم. قلتُ: فمع إقرار الخصم لا يُحتاج إلىٰ بينة، أنا كنت أريد أن أبين لك أن قولهم هو قول فرعون، فإذا كان قد أقرَّ بهذا فقد حصل المقصود»[١].

٤- محاورة ابن تيمية مع أحد تلامذة سعد الدين ابن حمويه في بيان حال ابن عربي:

كان لمدرسة الشيخ سعد الدين ابن حمويه في إيران في فترة الاحتلال المغولي قوّة ونفوذ، حتىٰ إن هذا الرجل أسلمَ علىٰ يديه جمعٌ من أمراء التتار، وأسلم علىٰ يد ابنه صدر الدين ابن حمويه الملكُ قازان، أحدُ ألمع ملوك التتار[٢].

يقول ابن تيمية في وصف ابن حمويه: «هو أبعدُهُم عن تحقيق الاتحاد وأقرب إلىٰ الإسلام، وإن كان أكثرهم تناقُضًا وهذيانًا، فكثرة الهذيان خيرٌ من كثرة الكفر»[٣].

وقال: «ونحن فلم نكن أدخلنا سعدَ الدين ابن حمويه في هؤلاء -يعني طبقة ابن عربي وابن سبعين والتلمساني-، لأنه كان قد صحبَ الشيخ نجم الدين الْكُبْرىٰ، وهذا الشيخ نجم الدين هو من أجلِّ شيوخ تلك البلاد، وأصحِّهم إسلامًا، وأبعدِهم عما يخالف الكتاب والسنة، وكان الشيخ سعد الدين أخذ منه طريقة صحيحةً، لكنّه أيضًا مَزَجَها بشيء من طريقة هؤلاء، وذلك لأن شيوخ سعد الدين أربعة: عمه صدر الدين، وإليه تنسب خِرقتُه، فإن بني حمويه بيتٌ قديم معروف بالمشيخة والتصوف.

والشيخ نجم الدين الكبرىٰ، وهذا شيخ جليل من أعظم شيوخ تلك البلاد

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٥٩)، وذكر ابن تيمية أيضًا هذه المحاورة في رسالته «الفرقان بين الحق والبطلان» ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ١٨٧-١٨٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٦٤٤-٦٤٥)، وانظر «ابن تيمية والمغول» (ص٢٩-٣٤).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٨٦).

قدرًا وأصحّهم طريقة، وله أصحاب كبار: كالشيخ مجد الدين البغدادي، والشيخ علي لالا، والشيخ سيف الدين الباجوري وغيرهم.

والثالث: الشيخ شهاب الدين السهروردي، وهو أيضًا من أجِلاَّءِ المشايخ، وأكثرِهم حِرصًا علىٰ متابعة السنة في أعمالِهم.

وأما الرابع: فهو الملقَّب بمحيي الدين ابن العربي، ومن هذا الشيخ دخل في كلام سعد الدين الاتحادُ»[(١)].

وكان للشيخ كتابات في التعليق علىٰ بعض كلام ابن حمويه، وبيان ما يشوبه من كلام أهل الاتحاد[(٢)]، ولما قدم إلىٰ دمشق أحد تلاميذ ابن حمويه، التقىٰ الشيخ به، وبين له ما في كلام ابن العربي من ضلال، حتىٰ رجع عن تعظيمه.

يقول الشيخ: «قدم علينا أكبرُ مشايخ تلك البلاد من السعدية[(٣)] حسام الدين الكرماني حاجًّا، وخاطبتُه في حال هؤلاء، وبيَّنتُ له من كلام ابن العربي وغيرِه ما كان طالبًا له، حتىٰ رَجَع عن تعظيمِ هؤلاء، وكفَر بما يقولُه ابن العربي من الكُفريات، وقال: ما كُنَّا نعرف حقيقة حال هؤلاء، ولا نعرف أن كلامَهم مشتمل علىٰ هذا كله. مع أنه كان من أكثر المشايخ تعظيمًا لابن العربي، وهو من الغلاة في سعد الدين (ابن حمويه)، وجرت لنا معه فصول أظهر الله بها الحق وبين حال التوحيد وتلبيس هؤلاء المنافقين»[(٤)].

---

(١) «جامع المسائل» (٤/ ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) علق شيخ الإسلام علىٰ مواضع من كلام ابن حمويه في رسالة له في بيان مذهب الاتحاديين وهي في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٧٥-٢٠٣)، وعلق علىٰ نفس الموضع في رسالة أخرىٰ نشرت في «جامع المسائل» (٤/ ٣٨٧-٤٢٥).

(٣) يعني أتباع سعد الدين ابن حمويه.

(٤) «جامع المسائل» (٤/ ٣٩٤). وذكرها في مواضع أخرىٰ أيضًا: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢٣٩)، (٧/ ٥٩٤).

٥- تعاون ابن تيمية مع الشيخ عماد الدين الواسطي وغيره من شيوخ التصوّف الصحيح في مكافحة الاتحادية:

الإمام عماد الدين الواسطي من كبار أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية، ويسميه ابن تيمية: «سيدنا الشيخ عماد الدين»[(١)]، ونقل عنه ابن رجب أنه سماه: «جُنيد وقته». وقال البرزالي: «له كلام متين في التصوف الصحيح، وهو داعية إلىٰ طريق الله تعالىٰ»، وقال ابن رجب في وصف كتبه: «وهي من أنفعِ كُتُب الصوفيَّة للمُريدين، انتفع بها خلقٌ من مُتصوِّفة أهل الحديث ومتعبِّدِيها»[(٢)].

ولنشأة الشيخ عماد الدين في وسط الفرقة الرفاعية أهمية في خبرته في الانحرافات التي تعرض للصوفية، إذ مكث لديهم فترة من الزمان، وكان أبوه شيخ الطريقة، وذلك قبل أن يرحل إلىٰ دمشق، ويلازم ابن تيمية، ويصبح علمًا من أعلام مدرسته[(٣)].

وقد ذكر ابنُ تيمية تصنيفَ الشيخ عماد الدين في الردّ علىٰ الاتحادية في رسالته للشيخ نصر المنبجي، فقال: «وأما هؤلاء الاتحاديَّة فقد أرسَلَ إلىٰ الداعي من طَلَب كشفَ حقيقة أمرهم، وقد كتبت في ذلك كتابًا. . .، وقد كتب سيدنا الشيخ عماد الدين في ذلك رسائل»[(٤)].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٤)، «جامع المسائل» (٧/ ٢٤٦).

(٢) (الذيل) (٤/ ٣٨٢).

(٣) قصّ أخبار تنقلاته إلىٰ أن وصل إلىٰ دمشق في رسالة له. وهي مطبوعة بتحقيق أبي الفضل القونوي.

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٤). ومن رسائل ابن تيمية المطبوعة في الرد علىٰ الاتحادية التي جاءت جوابًا علىٰ سؤال: «الردّ الأقوم علىٰ ما في فصوص الحكم» (٢/ ٣٦٢-٤٥١)، وقد تكون هذه الرسالة مما صنفه الشيخ بدمشق. أما الشيخ عماد الدين الواسطي فنقل البقاعي في «تنبيه الغبي» (ص١٥٣) أنه علّق في ذم هذه الطائفة ثلاث كراريس، الأول سمّاه: «البيان المفيد في الفرق بين الإلحاد والتوحيد»، والثاني: «لوامع الاسترشاد في الفرق بين التوحيد والإلحاد»، والثالث: «أشعة النصوص في هتك أستار الفصوص». والأخير مطبوع ضمن «العماديات» بتحقيق أبي الفضل القونوي.

ويقول الذهبي في ترجمة الواسطي: «وكان ذا ورع وإخلاص ومنابذةٍ للاتحادية وذوي المعقول»[(١)].

وكان الشيخ عماد الدين يقرّ لشيخ الإسلام بعلمه بكلام ابن عربي، يقول الذهبي: (قال شيخنا تقي الدين: حدثنا الشيخ عماد الدين الواسطي أنه قال: ما رأيتُ من يُنكر علىٰ ابن العربي، ويعرف مَحطَّه ومغزاه إلا أنت، والشيخ إبراهيم الرَّقِّي[(٢)]، والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد)[(٣)].

وفي سنة ٧٠٤هـ وقع كلام لدىٰ بعض أهل بعلبك في حقيقة اعتقاد ابن عربي، وعقد مجلس في دار الحديث السكرية بدمشق- وهي مسكن ابن تيمية- حضره بعض مشايخ دمشق، واجتمع رأيُهم جميعهم علىٰ أنَّ القول بهذا الاتحاد إلحادٌ وكفر، وسألوا الشيخ أن يكتب بذلك كتابًا إلىٰ أهل بعلبكّ، ليعرفوا الحقّ فيتّبعوه، والباطل ويجتنبوه، ففعل[(٤)]، وكُتب محضر لذلك المجلس، وكان الشيخ عماد الدين الواسطي وغيره من الشيوخ قد حضروه، وكتبوا بخطهم تحت خط ابن تيمية مقرِّين له، وهذا نصّ المحضر، وإقرار المشايخ له:

«يقول أحمد ابن تيمية: إني حضرت بمجلس اجتمع فيه جماعةٌ من الشيوخ وغيرهم، بسبب النظر في قضيَّة جرت لكلام ابن العربي، فلما قُرِئ كلامه المذكور في «فصوص الحكم»، وعُرف معناه وما انطوىٰ عليه مِن اعتقادِه: أنَّ الله هو وجود الكائنات، وأن أعيانها ثابتة في القِدَم، وأنَّ الخالقَ هو المخلوق، والناكح هو المنكوح، والمتكلِّم هو المستمع، وتفضيله خاتم الأولياء الذي ادَّعاه علىٰ خاتم الرسل من بعض الوجوه، وإنكاره حقيقة العذاب في الآخرة، وما يلزم قوله من أن الله لم يخلق شيئًا، وليس هو ربّ العالمين، وأنه نفس الكلاب

---

(١) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٢٦).

(٢) ترجمته في «ذيل تاريخ الإسلام» للذهبي (ص٣٣-٣٤).

(٣) نقله عن الذهبي ابن المحب الصامت في زياداته علىٰ «قاعدة في الرد علىٰ أهل الاتحاد»، وهي منشورة علىٰ الشبكة بتحقيق عبد الله السليمان (ص٧).

(٤) نص الرسالة في «جامع المسائل» (٧/ ٢٤٦-٢٥٥).

والخنازير، وتصريحه بأن عُبَّاد الأصنام ما عبدوا إلا الله، ولا يمكن أن يُعبد إلا الله، وغير ذلك من أنواع الكفر = اجتمعوا علىٰ أن هذه المقالات وما أشبهها كفرٌ وإلحادٌ، وتبرَّأوا إلىٰ الله تعالىٰ من أنواع الحلول والاتحاد. وامْتَحَىٰ بذلك ما كان يظنه من يظن أنَّ ابن العربي من أولياء الله، حيث تبيَّن لهم أنّ كلامه شرٌّ مِن كثير مِن كلام اليهود والنصارىٰ، وجمع الله قلوبهم علىٰ ذلك، وأنا موافقٌ لهم علىٰ ذلك. في يوم الأربعاء تاسع عشر ربيع الآخر سنة أربع وسبعمئة».

صورة خطوط المشايخ تحت خطِّ الشيخ -رضي الله عنهم أجمعين-:

كذلك يقول أبو القاسم بن عبد الله اليونيني، وكتب في التاريخ المذكور.

كذلك يقول هارون بن إبراهيم المقدسي، وكتب في التاريخ.

كذلك يقول الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن سُونج عفا الله عنه في تاريخه.

كذلك يقول محمد بن عوض اللخمي.

كذلك يقول أحمد بن محمد بن جُبارة.

كذلك يقول محمد بن قوام، وكتبه في التاريخ، والحمد لله وحده.

كذلك يقول أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي، كتبه في التاريخ المذكور.

وكذلك يقول عبد الله بن موسىٰ الجزري، وكُتِبَ عنه بإِذْنِه وحضوره.

وكذا أقول، وكتبه محمود بن عبد الكريم الفارقي.

كذلك أقول، كتبه محمد بن الشهيد عبد الله اليونيني.

أشهد أن قائل هذه المقالة كَفَر بها وافترىٰ علىٰ الله ﷻ، وحاد عن سواء السبيل، وأبْرأ إلىٰ الله تعالىٰ منها ومن مُعْتقدها. كتبه أحمد بن محمد الدّشْتي في التاريخ المذكور»(١).

---

(١) «جامع المسائل» (٧/ ٢٥٦-٢٥٨).

يظهر جليًّا أن هذا المجلس وما تلاه من كتابة هذا المحضر، والرسالة التي التي أرسلها ابنُ تيمية لأهل بعلبك في بيان حال ابن عربي، يمثل جُهدًا جماعيًّا أنيقًا في التصدّي لفتنة الاتحادية في ذلك الوقت.

٦- رسالة ابن تيمية للشيخ نصر الدين المنبجي، ونقمة المنبجي عليه بسبب كلامه في ابن عربي:

قال الإمام البِرْزالي في ترجمة الشيخ نصر الدين المنبجي: «الشيخ، العالم، العامل، القدوة، العارف، الزاهد، العابد، أبو الفتح، نصر بن سلمان بن عمر المنبجي.

..وكان شيخًا صالحًا، مُنقطعًا بزاويته بالحُسينية خارج باب النصر ظاهر القاهرة، وكان الناس يقصدونه من العلماء والوزراء والأمراء والكتاب وأرباب الدولة، وكانت له عبادة كثيرة من الصلاة والذكر والحجّ والمجاورة، وكان مواظبًا علىٰ ذلك وملازمًا له، وله أوقات معينة، نحو نصف السنة، لا يجتمع فيها بأحد، وكان لا يخرج من زاويته إلا لصلاة الجمعة خاصّة، أقام علىٰ ذلك مدّة طويلة»[(١)].

وسببُ قصده من جهة المذكُورين: أن الأمير صاحب النفوذ ركن الدين بيبرس الجاشنكير -أستاذ دار السلطان[(٢)]- كان «يَتغالَىٰ في حُبّه»، كما وصفه الذهبي[(٣)]، فكان واسطةً لتحقيق مقاصدهم لدىٰ الأمير.

---

(١) «المُقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) الأستاذ دار، أو الأستدَّار، كلمة فارسية، معناها: المتولّي للأخذ. كما في «صبح الأعشىٰ» للقلقشندي (٥/ ٤٢٩). وهو اسم أُطلق في العصر المملوكي علىٰ صاحب منصب من أعلىٰ المناصب في الدولة، قال ابن فضل الله في شرح وظائِفِه: «وأما الأستاذ دار فإليه أمرُ بيوت السلطان كلِّها من المطابخ والشراب خاناه والحاشية والغلمان، وهو الذي يمشي بطلب السلطان والحكم في غلمانه وباب داره (البوّاب) وإليه أمور الجاشنكيرية، وإن كان كبيرهم نظيره في الإمرة من ذوي المئين، وله حديثٌ مطلق وتصرُّف تامٌّ في استدعاء ما يحتاجه كل من في بيت السلطان من النفقات والكساوىٰ، وما يجري مجرىٰ ذلك». «مسالك الأبصار» لابن فضل الله (٣/ ٣٠٨).

(٣) «العبر في خبر من غبر» (٤/ ٥٥).

يقول الذهبي في موضع آخر: «اشتهر وتردد إليه الكبراء والأمراء، وكان يهرب منهم غالبًا، وارتفع أمره جدًا في دولة الشاشنكير»[(١)].

وسيكون لمنزلة الشيخ نصر المنبجي عند الأمير الجاشنكير أعظم الأثر في انتقال تأثير أتباع ابن عربي والاتحادية من المستوىٰ الديني المجتمعي العام عبر التجمعات الصوفية إلىٰ المستوىٰ السياسي، مما أدىٰ إلىٰ تشغيل أحداث المحنة وتفعيلها.

أما ما يتعلق باعتقاد المنبجي، فغاية ما نعرفه عن المنبجي أنه كان معظمًا لابن عربي، ولا تعرف له نصوص صريحة في القول بالاتحاد، ولذا قال الذهبي في ترجمته في «المعجم المختصّ بالمُحدّثين»[(٢)]: «وكان يُعظّم كلام ابن العربي، ولعلّه ما عَمَّق فيه». وقال في «العبر في خبر من غبر»[(٣)] في ترجمته: «إلا أنه كان يغلُو في ابن العربي ونحوِه، ولعلَّه ما فَهِم الاتحاد»، وقال في «ذيل تاريخ الإسلام»[(٤)]: «وكان يتغالىٰ في ابن العربي في الجملة، ولا يخوض في مزمناته»[(٥)].

وقد ذكر الشيخ سبب التباس حال أئمة الاتحادية علىٰ جماعاتٍ من أهل التصوف من أهل الزهد والعبادة والصدق، ممن لا يقولون بقولهم، وهو أنهم «لا يفهمون حقيقة قول الاتحادية، بل يحسبُون أنَّه تحقيقُ ما جاء به الرسول، وأنه من جنس كلام أهل المعرفة الذين يتكلمون في حقائق الإيمان والدين، وهم من خواص أولياء الله، فيحسبون هؤلاء -أئمة الاتحادية- من جنس أولئك، من

(١) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٩٥).
(٢) (ص٢٨٩-٢٩٠).
(٣) (٤/ ٥٥).
(٤) (ص١٩٦).
(٥) استطرد الذهبي في هذا الموضع، وقال: «وقد لحقتُ جماعةً من الفضلاء بهذه الصفة، يبالغون في تعظيم كبيرٍ فوق الحاجة، وله معضلات ومزمنات لا يفهمونها، ولا يخوضون في لوازمها، أو قد لا يعرفون أنه عمق في ذلك ولا دقق، كما أن طوائف وعلماء يذمُّون الكبير بشناعةٍ قيلت عنه قالها أو لم يقلها، أو تاب منها أو له عذر عند الله تعالىٰ لحسن قصده، واستفراغ وسعه في اجتهاده، وله أعمال صالحة، وعلوم نافعة، تدغن وتنسىٰ، فما أحسن الإنصاف، وما أجمل الورع».

جنس الفضيل بن عياض وإبراهيم بن أدهم وأبي سليمان الداراني والسري السقطي والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله وأمثال هؤلاء»[1].

وكان للشيخ سعيٌ ناجحٌ في إزالة هذا الالتباس عن بعض معظمي ابن عربي، وبيان حقيقة كلامه، وأنه القول بالاتحاد بين الخلق والخالق، كما تقدم ذكر محاورته مع حسام الدين الكرماني.

في سنة ٧٠٤هـ، أي قبل سنة واحدة من طلب الشيخ إلىٰ مصر، أرسل إلىٰ الشيخ نصر المنبجي، رسالة تفيضُ بالأدبِ والخطابِ الرّفيع، تعرف بـ «الرسالة المصرية»[2]، قدّم فيها نموذجًا يحتذىٰ في أدب النصيحة، يثني عليه فيها ثناء بالغًا، ويقصد فيها إزالة الالتباس الحاصل للشيخ نصر في حال ابن عربي، فيشرح له فيها حال الاتحادية، ويبين أن كتاب «الفصوص» لابن عربي يتضمّن القول بالاتحاد، يقول فيها: «إلىٰ الشيخ، العارف، القدوة، السالك، الناسك، أبي الفتح نصر، فتح الله علىٰ باطنه وظاهره ما فتح به علىٰ قلوب أوليائه، ونصره علىٰ شياطين الإنس والجن في جهره وإخفائه، ونهج به الطريقة المحمدية الموافقة لشرعته، وكشف به الحقيقة الدينية المميزة بين خلقه وطاعته وإرادته ومحبته، حتىٰ يُظهِرَ للناس الفرق بين الكلمات الكونية والكلمات الدينية، وبين المؤمنين الصادقين الصالحين ومن تشبَّه بهم من المنافقين، كما فرَّق الله بينهما في كتابه وسنته.

أمَّا بعد، فإنَّ الله تعالىٰ قد أنعَم علىٰ الشيخ، وأنعَم به نعمةً باطنة وظاهرة في الدين والدنيا، وجعل له عند خاصة المسلمين الذين لا يريدون علوًّا في

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ١٨٨).

(٢) كما ذكر ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٨٣)، ونشرها رشيد رضا في «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ١٦١-١٨٥)، وابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٥٢-٤٧٩)، وذكر الألوسي جزءًا منها في «جلاء العينين» (ص١٠٤-١١٣)، والتاريخ المذكور أثبته رشيد رضا في مطلعها، ووقع في «جلاء العينين» (ص١٠٤) التأريخ لها خطأ بسنة (٦٠٤هـ).

الأرض ولا فسادًا منزلةً عليَّة، ومودةً إلهيَّة، لما منحه الله تعالىٰ به من حُسنِ المعرفة والقصد، فإنَّ العلم والإرادة: أصلٌ لطريق الهدىٰ والعبادة»[(١)].

ويقول: «فالشيخ -أحسن الله إليه- قد جعل الله فيه من النور والمعرفة، الذي هو أصل المحبة والإرادة، ما تتميز به المَحبَّةُ الإيمانية المُحمَّديَّة المُفصَّلة عن المجملة المشتركة»[(٢)].

ثم يقول بعد كلامٍ: «وقد بلغني أن بعض الناس ذكر عند خدمتكم الكلام في مذهب الاتحادية، وكنت قد كتبت إلىٰ خدمتكم كتابًا اقتضىٰ الحالُ -من غير قصدٍ- أن أشرتُ فيه إشارةً لطيفة إلىٰ حال هؤلاء، ولم يكن القصدُ به -والله- واحدًا بعينِه، وإنَّما الشيخ هو مجمعُ المؤمنين فعلينا أن نعينَه في الدين والدنيا بما هو اللائق به، وأمَّا هؤلاء الاتحاديَّة فقد أرسل إلىٰ الداعي من طلب كشف حقيقة أمرهم، وقد كتبتُ في ذلك كتابًا ربما يُرسَل إلىٰ الشيخ وقد كتبَ سيدنا الشيخ عماد الدين (الواسِطيُّ) في ذلك رسائل.

والله تعالىٰ يعلم -وكفىٰ به عليمًا- لولا أني أرىٰ دفع ضرر هؤلاء عن أهل طريق الله تعالىٰ السالكين إليه من أعظم الواجبات، وهو شبيهٌ بدفع التتار عن المؤمنين، لم يكن للمؤمنين بالله ورسوله حاجةٌ إلىٰ أن تُكشَف أسرار الطريق وتُهتَك أستارها، ولكن الشيخ -أحسن الله تعالىٰ إليه- يعلمُ أنَّ مقصود الدعوة النبويَّة، بل المقصود بخلق الخلق وإنزال الكتب وإرسال الرسل: أن يكون الدين كله لله، وهو دعوة الخلائق إلىٰ خالقهم بما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾، وقال سبحانه: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٥٢-٤٥٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٥٥).

وهؤلاء موهوا علىٰ السَّالِكين التوحيد -الذي أنزل الله تعالىٰ به الكتب وبعث به الرسل- بالاتِّحاد الذي سمَّوه توحيدًا، وحقيقتُه تعطيلُ الصانع وجحودُ الخالق.

وإنما كُنتُ قديمًا ممن يُحسِن الظنَّ بابن عربي ويُعظِّمُه لما رأيت في كتُبِه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من «الفتوحات» و«الكنه» و«المحكم المربوط» و«الدرة الفاخرة» و«مطالع النجوم» ونحو ذلك، ولم نكن بعدُ اطَّلَعنا علىٰ حقيقة مقصوده، ولم نطالع «الفصوص» ونحوه، وكُنَّا نجتمع مع إخواننا في الله نطلبُ الحقَّ ونتَّبِعُه، ونكشفُ حقيقة الطريق، فلما تبين الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا، فلما قَدِم من المشرق مشايخُ مُعتبرون وسألوا عن حقيقة الطريقة الإسلامية والدين الإسلامي وحقيقة حال هؤلاء = وجبَ البيان. وكذلك كتبَ إلينا من أطراف الشام: رجالٌ سالكون أهلُ صدقٍ وطلب أن أذكر النكت الجامعة لحقيقةِ مقصودهم.

والشيخ -أيَّدَه الله تعالىٰ بنور قلبِه، وذكاء نفسه، وحقق قصده من نصحه للإسلام وأهله ولإخوانه السالكين- يفعلُ في ذلك ما يرجو به رضوانَ الله سبحانه، ومغفرَتَه في الدنيا والآخرة»[١].

وما ذكرَهُ ابنُ تيمية من تغيُّر موقفِه من ابن عربي تبعًا لما وصله إليه من كلامه، وبالتحديد: اطلاعه علىٰ كتاب «الفصوص»، لا يُمثِّل فيه ابن تيمية حالةً خاصّة، فقد ذكر الذهبي ما يدل علىٰ أن انتشار هذا الكتاب كان له تأثيرٌ في تغيُّر الموقف لدىٰ مجمل أهل العلم في ذلك الوقت. يقول الذهبي في «تاريخ الإسلام»[٢] في ترجمة علي الحريري الاتحادي المتهتك: «كان ابن العربي مُنقبضًا عن الناس، إنَّمَا يجتمِعُ به آحاد الاتحادية، ولا يُصرِّح بأمره لكُلِّ أحد، ولم تشتهر كُتُبه إلا بعد موته بمدة، ولهذا تمادىٰ أمرُه، فلما كان علىٰ رأس السبعمائة جدَّد الله لهذه الأمة دينها بهتكه وفضيحته، ودار بين العلماء كتابه الفصوص».

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٣-٤٦٥).

(٢) (١٤/ ٥٢١-٥٢٢).

ويقول بعد أن يذكر معنىٰ الاتحاد العامّ ولوازِمَه التي يقول بها ابن عربي: «وهذه المعاني كلُّها هي قول صاحب الفصوص، والله تعالىٰ أعلم بما مات الرَّجُل عليه، والله يغفر لجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

والمقصود: أن حقيقة ما تضمَّنَه كتاب «الفصوص» المضاف إلىٰ النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم أنه جاء به، وهو ما إذا فهمه المُسلم علم بالاضطرار أنَّ جميعَ الأنبياء والمرسلين، وجميعَ الأولياء والصالحين، بل جميع عوام أهل الملل من اليهود والنصارىٰ والصابئين = يبرؤون إلىٰ الله تعالىٰ من بعض هذا القول، فكيف منه كُلِّه؟ ونعلمُ أن المشركين عباد الأوثان والكفار أهل الكتاب يعترفون بوجود الصانع، الخالق، البارئ، المُصوِّر، الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ربّهم ورب آبائهم الأولين، رب المشرق والمغرب، ولا يقول أحدٌ منهم إنه عين المخلوقات، ولا نفس المصنوعات كما يقوله هؤلاء، حتىٰ إنهم يقولون لو زالت السموات والأرض زالت حقيقة الله»[(١)].

وهنا يظهر أن ابن تيمية يفرق في موقفه من ابن عربي بين أمرين:

الأول: الحكم علىٰ مصيره في الآخرة، وهذا يتوقَّفُ فيه، لاحتمال أن يكون قد مات علىٰ غير الكلام الذي صرّح فيه بالاتحاد.

وقد كرر ابن تيمية هذا المعنىٰ في أكثر من موطن. يقول في رسالته إلىٰ أهل بعلبك -التي تقدّم ذكرها آنفًا-: «وأما نفس المتكلّم بهذا الكلام مثل ابن عربي وغيره، فيمكن أنه قد تاب منه، ويمكن أن ما تاب منه، فإن كان مات مؤمنًا بالله ورسوله فهو من المؤمنين، وإن كان علىٰ غير ذلك فهو من المنافقين، والله أعلم بسريرته، وإلىٰ الله إيابهم وعلىٰ الله حسابهم»[(٢)].

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٩).

(٢) «جامع المسائل» (٧/ ٢٥٠). وكذا قال في رسالته «حقيقة مذهب الاتحاديين» ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٤٣).

والأمر الثاني: الحكم علىٰ ما تضمّنه كتاب «الفصوص»، فهنا لا يتردد ابن تيمية في الحكم عليه بالكفر، بل مخالفة الأديان جميعًا.

ثم يبني ابن تيمية علىٰ هذا الحكم: التحذير من كلام ابن عربي، وتبصرة الصوفية بما تضمّنه؛ تحذيرًا لهم من الوقوع في القول بالاتحاد.

ثم يُبيِّنُ ابن تيمية في رسالته إلىٰ المنبجي الأصلين الفلسفيين اللذين يُبنَىٰ عليهما قول ابن عربي فيقول: «وهذا القول -أعني قول من يقول: إن المعدوم شيء ثابت في نفسه خارج عن علم الله تعالىٰ- وإن كان باطلًا ودلالتُه واضحة، لكنه قد ابتُدع في الإسلام من نحو أربعمائة سنة، وابن عربي وافق أصحابَه، وهو أحد أصلي مذهبه الذي في الفصوص.

والأصل الثاني: أن وجود المحدثات المخلوقات هو عينُ وجود الخالق ليس غيره ولا سواه، وهذا هو الذي ابتدعه، وانفرد به عن جميع من تقدمه من المشايخ والعلماء، وهو قول بقية الاتحادية، لكن ابن عربي أقربهم إلىٰ الإسلام، وأحسنُ كلامًا في مواضع كثيرة، فإنه يُفرِّق بين الظاهر والمظاهر، فيُقرُّ الأمر والنهي والشرائع علىٰ ما هي عليه، ويأمر بالسلوك بكثير مما أمر به المشايخ من الأخلاق والعبادات، ولهذا كثيرٌ من العباد يأخذون من كلامه سُلوكَهم فينتفعون بذلك، وإن كانوا لا يفقهون حقائقه، ومن فهمها منهم ووافقه فقد تبيَّن قوله»[1].

ثم يختم الرسالة بقوله: «وهذا الكتابُ مع أني قد أطلتُ فيه الكلام علىٰ الشيخ -أيَّد الله تعالىٰ به الإسلام، ونفع المسلمين ببركة أنفاسه، وحُسن مقاصده، ونوَّر قلبَه- فإنَّ ما فيه نكتٌ مختصرةٌ، فلا يمكن شرحُ هذه الأشياء في كتاب، ولكن ذكرت للشيخ -أحسن الله تعالىٰ إليه- ما اقتضىٰ الحال أن أذكُرَه- وحامل الكتاب مستوفزٌ عجلان، وأنا أسأل الله العظيم أن يُصلِح أمر المسلمين عامتهم وخاصتهم، ويهديهم إلىٰ ما يُقرِّبُهم، وأن يجعلَ الشيخ من دعاة الخير

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٧٠-٤٧١).

الذين قال الله سبحانه فيهم: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾»[١].

كان لكلام الشيخ في ابن عربي أثرٌ غير حَسَنٍ لدىٰ الشيخ نصر المنبجي، وصل به أنِ اتّخذَه خصمًا. ولذلك يقول الذهبي: «ونقل إليه أوباش عن شيخنا ابن تيمية أنه يحط علىٰ الكبار فبنىٰ علىٰ ذلك»[٢].

وأيًا كان، فقد لعب المنبجي دورًا كبيرًا في تسيير أحداث المحنة، ومن ذلك: دوره في استصدار المرسوم السلطاني بسؤال ابن تيمية عن عقيدته في المجالس التي عُقِدت له بدمشق في مباحثته في عقيدته[٣]، وفي طلبه إلىٰ مصر سنة ٧٠٥هـ، وفي إعادة اعتقاله سنة ٧٠٧هـ[٤]. ولذلك قال الذهبي في ترجمته: «وكان يؤذي شيخنا ابن تيمية، والله تعالىٰ يغفر لهما»[٥].

* التحليل:

في الواقع؛ تعدّ مواجهة الشيخ للاتحادية بدمشق مرحلةً مهمة ينبغي للدارس لسيرة الشيخ وتراثه أن لا يغفل النظر عنها، وذلك لسببين -وكلاهما مهمّ في بحثنا هذا-:

السبب الأول: أثَّر نشاط ابن تيمية في مواجهة الاتحادية تأثيرًا مهمًّا في مجرىٰ الأحداث التي مرَّ بها بعد ذلك، إذ كان تصدِّيه لهذه الفرقة ذات النفوذ والانتشار مُثيرًا لأصحابها، ومحرِّكًا لهم نحو مواجهة الشيخ، وتمكنوا من طلبه إلىٰ مصر ثم حبسه، إلىٰ أن كشف الله المحنة، وأظهر الله بالشيخ من الحق وكشف من باطلهم ما كان فيه أعظم النكاية فيهم.

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠٢).

(٢) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٩٦).

(٣) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٦٠).

(٤) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٧٩).

(٥) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٩٥).

وإذا كان نفوذ المذاهب في الدول يُستدل له بنفوذ أتباعِ المذهب ودعاتِه؛ فبالإضافة إلىٰ ما تقدّم ذكره من نفوذ المنبجي عند بيبرس الجاشنكير، فقد مَثَّل نفوذ التاج ابن سعيد الدولة المسلماني -أحد الاتحادية السبعينية- في الدولة دليلًا واضحًا علىٰ أنّ مذهب الاتحادية أضحىٰ رقمًا صعبًا في معادلات القوّة والنفوذ في المستوىٰ السياسي، بحيث يفسّر ذلك الاضطهاد الذي سيحصل لمن يقاوم هذا المذهب. يقول البرزالي في وصف التاج المذكور: «كان مُتمَكِّنًا في الدولة، وله مكانة عند السلطان الملك المظفر بيبرس الجاشنكير قبل سلطنته وبعدها، وكان من أصحاب الشيخ نصر المنبجي، وعرضت عليه الوزارة مرة والتجأ إلىٰ زاوية الشيخ نصر، وامتنع عن ذلك، ولهذا كانت حرمتُه وافرةً أكثرَ من حرمة الوزير، وكلمتُه أنفذَ من كلمتِه، وكان لا يقبلُ هديَّةً، ولا يُخالِطُ أحدًا»[(١)].

وفي نصّ مهم، كتبَهُ ابنُ تيمية بعد انقضاء المحنة بسنوات، يبين فيه كيف قوي نفوذ الاتحادية، وكيف عبّر نفوذ ابن سعيد الدولة عن نفوذِهم، كما أنه يصف فيه ما بلَغ فيه هذا الرجل من النفوذ، وما كان لذلك كُلِّه من أثر في ابتلاء أهل السنة ومحنتهم، إلىٰ أن كشفها الله تعالىٰ وزالت قوتهم. يقول: «لهذا لما وقعت محنة هؤلاء بمصر والشام، وأظهروا مذهب الجهمية الذي هو شعارهم في الظاهر، وكتموا مذهب الاتحادية الذي هو حقيقة تجهمهم، وأضلوا بعض ولاة الأمور حتىٰ يرفعوا إخوانهم ويهينوا من خالفهم، وصار كل من كان إلىٰ الإسلام أقرب أقصوه، وعزلوه، وخفضوه، وكل من كان عن الإسلام أبعد رفعوه، حتىٰ رفعوا شخصًا كان نصرانيًّا، وصيَّرُوه بعد الإسلام سبعينيًّا، كان يقال له: ابن سعيد الدولة، وهو كان شقيَّ دولته، وكان مما أنشده:

تشير إلي في كل البرايا ... وتخبر بالذي اختار عني
وذلك أنني أنا كل شيء ... وكل مصادر الأشياء عني

فرفَعُوا درجتَه حتىٰ جعلُوا لا يصل إلىٰ أحدٍ رزقٌ ولا ولاية إلا بخطِّه، هنالِك ابتلي المُؤمنون وزلزلوا زلزالًا شديدًا، حتىٰ أزال الله كلمتهم عن

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٢٩).

المسلمين، وأذلَّهم بعد العز، وأهلك من أهلك منهم، وكشف أسرارهم وهتك أستارهم»[1].

وفي أكثر من موطن: أشار الشيخ إلىٰ أثر الاتحادية في المحنة، ففي ما كتبه في التَّوثيق للمجالس التي عُقِدت لمناظرته في عقيدته بدمشق سنة ٧٠٥هـ أشار إلىٰ أن المرسوم السلطاني الذي جاء من مصر بعقد تلك المجالس له كان بسعيٍ من الاتحاديّة: «لما سعىٰ إلىٰ السلطان قوم من الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد»[2]، وذكر وهو في الحبسة الأولىٰ بمصر أنَّ من الذين نازعوه في الشام من يقول: «إن الله هو هذا الوجود، وأنا الله، وأنت الله، والكلب والخنزير والعذرة، ويقول: إن الله حالٌّ في ذلك»[3]، ويشيرُ في «كتاب النبوّات» -الذي صنفه بعد رجوعه إلىٰ دمشق- إلىٰ أن طلبَه إلىٰ مصر كان بسبب الاتحادية: «فإنّه لمّا انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة، وكنتُ لمّا دخلتُ إلىٰ مصر بسببهم..»[4].

أما السبب الثاني لأهمية النظر في هذه الجهود المتعلقة بمقاومة ابن تيمية للاتحادية: أنها تُفسِّر نشاط الشيخ بعد ذلك في التصنيف في الردّ علىٰ متكلمي الجهميّة، أو المتأخرين من الأشعرية، فحملة الشيخ التصنيفية في الردّ عليهم والتي تضمَّنَتْ تصنيفَه الكتب الكبار في ذلك كـ «جواب الاعتراضات المصرية» و«بيان تلبيس الجهمية» و«التسعينية» إنما كانت بعد هذه المرحلة من حياته، ولم تنقطع تلك الحملة حتىٰ بعد انكشاف المحنة ورجُوعِه إلىٰ دمشق، حيث صنّف هناك كتبًا أيضًا في الردّ عليهم منها كتابه الكبير «درء تعارض العقل والنقل» و«النبوات».

استطاع الاتحادية أن يتعاونوا مع الأشعرية تحت راية التعطيل، فيشكّلوا بذلك جبهةً مُشتركةً ضدَّ أهل السنة، امتدَّت علىٰ المستويين القضائي والديني

---

(١) «الصفدية» (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٠).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٠).

(٤) «النبوات» (١/ ٣٧٦).

المجتمعي العام، وأثَّرَت في المستوىٰ السياسي، بما أدَّىٰ إلىٰ تشغيل أحداث المحنةِ وتصعيدِها، ولذا كان لا بُدَّ من تكسير تلك الراية -راية التعطيل- في استراتيجيات التصدّي الفكرية التيمية.

في نصّ صريح يكشف هذا التعاون؛ يقول الشيخ في كتاب «الصفدية» الذي صنفه بعد عودته إلىٰ دمشق، وانقضاء المحنة في مصر: «وكان قد اجتمع بي حُذَّاق هؤلاء «الاتحادية» لمَّا أظهروا محنة أهل السنة لينصروا طريقهم، **واستعانوا في الظاهر بمن يوافقهم علىٰ نفي الصفات،** إما نفي علو الله علىٰ خلقه وصفاته الخبرية، أو نفي الصفات مطلقًا ونفي الأفعال والكلام ونحو ذلك من مذاهب الجهمية، فإنهم إنما يتظاهرون بقول معتزلة الأشعرية النافين للصفات الخبرية ولغيرها، وبقول متفلسفة الأشعرية نفاة الصفات مطلقًا، كما أن الباطنية القرامطة إنما يتظاهرون بالتشيع.

.. فإن ما في أقوال الشيعة من الأقوال المخالفة للسُّنَّة هي الباب الذي دخل منه القرامطة الباطنية، **وما في أقوال المتكلمين من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية من الأقوال التي تخالف السنة هي الباب الذي دخل منه هؤلاء الملاحدة الجهمية»**[1].

وإلىٰ هذا المعنىٰ يشير تلميذه ابن القيم في نونيته إذ يقول:

فلذاك قُلنَا إنكم بابٌ لمن ... بالاتحاد يقولُ بل بابان
نَقَّطتُم لهمُ وَهُم خطُّوا علىٰ ... نقطٍ لكم كمُعلم الصبيان

---

(١) «الصفدية» (١/ ٢٨٥-٢٨٦).

ثالثًا:
ابن تيمية.. والأمير جمال الدين الأفرم
(سنوات التمكين بدمشق)

في جمادىٰ الأولىٰ من سنة (٦٩٨هـ) وصل من القاهرة إلىٰ دمشق الأمير جمال الدين آقُش الأفرم المَنصُوري الجركسي، وبيده مَرسُومٌ بنيابة السلطنة بدمشق. كان ذلك بعد مقتل ابن خالته، الذي كان مُقرَّبًا منه، السلطان حسام الدين لاجين في الشهر الماضي (ربيع الآخر/٦٩٨هـ)، وبعد أيَّام من حصول الاتفاق علىٰ تعيين السلطان الناصر قلاوون سُلطانًا بالاسمِ، بينما كان النُّفوذ الفعليّ في الدولة المملوكية للأميرين ركن الدين بيبرس الجاشنكير -صديق الأفرم والـمُشتَرِك معه في العِرْق، إذ كانا شركسيَّين بين أمراء أتراك-، وسيف الدين سلار.

كانت السنوات الأولىٰ التي ولي فيها الأفرم -الذي تلقب بملك الأمراء- نيابةَ السلطنة بدمشق تشهدُ صُعود شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ سياسيًّا؛ الصعود الذي بدأ بمواقف الثبات التي وقفها عند احتلال التتار لدمشق في سنة (٦٩٩هـ)، وعند إعادتهم المحاولة، ثم رجوعهم الاضطراري سنة (٧٠٠هـ)، وفي وقعة شقحب التي كُسِروا فيها سنة (٧٠٢هـ). لم يقف الأمير الأفرم عائقًا أمام صعودِ ابن تيمية، بل وقف معه مُساندًا مُؤازرًا.

يمكننا رصد دلائل نفوذ ابن تيمية السياسي في تلك الفترة في ما يأتي:

١- قيام ابن تيمية وأصحابه بالتعزير وتغيير المنكرات (٧٠١-٧٠٤هـ)[١]:

قال البِرزالي في «تاريخه»[٢]: «وفي أول ذي القعدة (١/ ١١/ ٧٠١هـ) قام جماعةٌ علىٰ الشَّيخ تقيِّ الدِّين ابن تيمية، وطلبُوا من نائب السلطنة (الأفرم) منعَه مما يتعاطَاهُ من إقامةِ الحُدود والتعزير، وشكَوا منه، وحصلَ كلامٌ من الجهتين. وكان تقدَّم منه ضربُ جماعةٍ من الصبيان وحلقُ رؤوسهم، ثم سكَنَت القضية».

ويبدُو أن الأفرم لم يهتمّ لتلك الشكوىٰ، ولم يمنع ابن تيمية من القيام بهذه المهام، إذ سجَّل المؤرخون قيامَ ابن تيمية بتعزير رجل يُدعىٰ إبراهيم القطان في (رجب/ ٧٠٤هـ)[٣]، وقيامه بتكسير الصخرة التي كان الناس يتبرَّكُون بها، ويعظِّمُونها، وينذرون لها النذور في مسجد النارنج في نفس الشهر، ومعه شقيقه شرف الدين عبد الله وبعض الحجَّارين[٤]، وكسَّروا أيضًا من هذا الجنس: العمود

---

(١) قال ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٥/ ٧٠٠) بعد أن ذكر دور ابن تيمية في قتال التتار: «ثُمَّ بعد ذلك تمَكَّن ابنُ تيمية في الشَّام؛ حتىٰ صار يحلِق الرؤوس، ويضرِبُ الحدود، ويأمرُ بالقطع والقتل». ولم أقف في ما ذكره البِرزالي وجميع من أرّخ لتلك المرحلة من حياة ابن تيمية علىٰ حادثة أمر فيها بقتلٍ أو قطع. ومثل هذه الحوادث لو حصلت يسجلها مؤرخو ذلك العصر -عادةً-.

وأول حادثة ذكرها البرزالي لقيام ابن تيمية بتغيير المنكرات والتعزير هي في فترة غياب الأفرم عن دمشق في وقت احتلال التتار لها (سنة ٦٩٩هـ)، وكان الأمير أرجواش القائم بشؤون البلد، قال البرزالي في «تاريخه» (٣/ ٧٣): «وفي بُكرة الجُمعة المذكورة (١٧/ ٧/ ٦٩٩هـ) دارَ الشيخُ تقيُّ الدِّين ابنُ تيميَّة بدمشق علىٰ ما جُدِّد من الخمارات، فبدَّدَ الخُمور، وكَسَّر الجرار، وشقَّ الظُّروف، وعزَّر الخمارين؛ هُو وجماعتُه».

(٢) (٣/ ١٨٦).

(٣) «تاريخ البِرزالي» (٣/ ٢٧٥).

(٤) «تاريخ البِرزالي» (٣/ ٢٧٧)، وفصَّل الخبر إبراهيم بن أحمد الغياني -خادم ابن تيمية- في رسالته «فصلٌ فيما قام به ابن تيمية وتفرَّد به، وذلك في تكسير الاحجار- ضمن الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٣٦-١٣٩).

المخلّق الذي كان الإمام النووي رحمه الله تعالىٰ يدعو الله أن يقيم لدينِه رجلًا ليكسره، والبلاطة السوداء التي في مسجِد الكفّ.

ومع ذلك، فيمكننا التقاط مشهد يعبر عن ردّةِ فعلٍ قلقةٍ للأفرم، إزاء ما يقوم به ابن تيمية، لكن لم يبلغ ذلك القلق إلىٰ اتخاذ موقف صارم منه، ولم يساهم في إحباط نشاطه، إذ يذكر المؤرخ عماد الدين اليوسفي في تاريخه «نزهة الناظر في دولتي المنصور والناصر»[1] خبرَ مُراسلةٍ جرت بين الأفرم وبين الدولة في القاهرة، يستشيرُ فيها في ما عليه أن يفعله بصدد هذه الواقعة.

قال اليوسفي: «وفي سنة (٧٠٤هـ) وصل كتابُ نائب الشام «الأفرم» يذكر فيه عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية أنه جرىٰ بينه وبين أهل دمشق مُنازعة بسبب الصخرة التي كانت بمسجد النارنج، وكان كثير من الدمشقيين يترددون إليها يدَّعُون أن فيها أثر قدم النبي ﷺ، ويتغالون في أمرها، ففسدت بذلك حال جماعة كثيرة من الرجال والنساء.

واتَّفقَ أن الشيخ تقيَّ الدين أنكر ذلك، وأنكر علىٰ جماعة كثيرة، فوقع بينهم تنازع، فبلغ ذلك إلىٰ نائب الشام، وبلغ أنه يريد قطعها، وأكابر الشام والقضاة لا يُمكِّنُونه.

وآخر الأمر قام الشيخ فيه قيامًا عظيمًا، وركب بنفسه، وأخذ جماعة من الحجارين ودخل المسجد، وأخذ الفأس بيده، وقطع الحجَّارُون بعده، ولم يبق لها أثر، وكيف يكُون العمل في هذا الرجل؟ فإنه يقول: إن هذه بدعة، وإنه لم يصح عنده شيء فيها.

فكُتِب الجواب عن كتاب نائب الشام: أنَّ الأمر إن كان علىٰ ما زعمه ابن التيمية فقد فعل الخير وأزال بدعة في الإسلام، وإن كان أمرُه غير صحيح فبيِّنُوا عليه عدم صحة ما فعله وتعديه، ثم قابِلُوه علىٰ ما فعله».

في الواقع: كان ما يقوم به ابن تيمية وأصحابه جُزءًا من الدور الدعويّ والاحتسابي الذي يتصدىٰ له العلماء القائمون بأمر الله، وقد ذكر الشيخ

(١) كما في «عقد الجمان» للبدر العيني (٩/ ٣٥٧-٣٥٨).

عماد الدين الواسطي في رسالته لأصحاب ابن تيمية هذا الدور فقال: «وكذلك أنتُم -بحمد الله- قائمون في وجوه العامة، مما أحدثوا من تعظيم الميلادة والقلندس وخميس البيض والشعانين، وتقبيل القبور والأحجار والتوسل عندها، ومعلومٌ أنَّ ذلك كلَّه من شعائر النصارىٰ والجاهلية، وإنما بعث رسول الله ﷺ ليُوحَّدَ الله، ويُعبَدَ وحدَه، ولا يُتَأَلَّهَ معه شيءٌ من مخلوقاتِه، بعثَه الله تعالىٰ ناسخًا لجميع الشرائع والأديان والأعياد، فأنتم بحمد الله قائمُون بإصلاح ما أفسدَ الناس من ذلك، وقائمُون في وجوه من ينصر هذه البدع من مارقي الفقهاء، أهل الكيد والضرار لأولياء الله، أهل المقاصد الفاسِدة والقلوب التي هي عن نصر الحق حائدة»[١].

٢- جهادُ ابن تيمية أهلَ الكسروان في لبنان من الرافضة والنصيرية والدروز تحت قيادة الأفرم:

عندما رأىٰ الأفرم مُناصرة الرافضة والنصيرية من أهل جبل كسروان للتتار الغُزَاة، واستغلالهم هزيمة المسلمين لإيذائهم، قرر القيام بتأديبِهم فشنَّ عليهم حملتين[٢]: **الأولىٰ**: سنة ٦٩٩ هـ، **والثانية**: نهاية سنة ٧٠٤، وبداية سنة ٧٠٥هـ، وهي التي تم فيها استئصال شأفتهم.

قال المؤرِّخ خليل بن أيبك الصفدي في ترجمة الأفرم من «الوافي بالوفيات»[٣]: «وأبلىٰ الأفرم في نوبة غازان الأولىٰ بلاءً حسنًا، وقاتلَ قتالا عظيمًا، ولما وقعت الهزيمة علىٰ المسلمين وعاثَ فيهم أهل كسروان، أثَّر ذلك في قلبه، فلما عادَ إلىٰ دمشق توجَّه إليهم، ونازلَهم، فلم يحصُل منهم علىٰ طائِل[٤]، واشتغل بأراجيف التتار، إلىٰ أن فرغوا من نوبة مرج الصفر، فجعل

---

(١) «العقود الدرية» (ص٣٧٠-٣٧١).

(٢) شرحتُ دور شيخ الإسلام في قتال أهل الكسروان بشكل تفصيليٍّ في كتابي «ابن تيمية والمغول: تاريخ لم يقرأ» (ص١٠٧-١٠٨، ٢٠١-٢٢٦).

(٣) (٩/ ١٩٢).

(٤) كانت هذه الحملة في (شوال/ ٦٩٩هـ)، وخبرها في «تاريخ البرزالي» (٣/ ١٠١).

كسروان دأبه، وكتب إلىٰ أسندمر نائب طرابلس، وطلب نائب صفد، وجمعوا الرجال، وأحاطوا بالجبل من كل جهة، وتردَّد الشيخ العلامة الإمام تقي الدين بينهم وبينهم[(١)]، فلم يُفد فيهم، فأظهرَه الله عليهم، وظفره بهم، وكُتبت كُتُب البشائر بذلِك، وأحسنُ ما وقع فيها كتاب كتبه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني افتتحَهُ بقولِه تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا﴾»، ومُدح الأفرم فيها بعدة مدائح، جمعها شمس الدين الطيبي، هي وكثيرًا مما كُتِب في هذه الواقعة وسمَّاها «واقعة كسروان» ».

وابن تيمية في ذلك يقدِّم نموذجًا في التعاون مع ولاة الأمور علىٰ الأعمال الشرعية؛ بتقديم المشورة لولي الأمر، وبإقامته الحُجَّة علىٰ الكسروانيين، ثم الإفتاءِ بقتالهم، ثم مشاركته -هو وأصحابه- العمليةِ في ذلك القتال، إذ كان من فقهه أنَّ «وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين، وولاة أمورهم، وعامَّتِهم؛ لا يمنع أن يُشارَك فيما يعمله من طاعة الله، وأهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الأمور إلا في طاعة الله، لا في معصيته، ولا ضرر علىٰ من وافق رجلًا في طاعة الله، إذا انفرَدَ ذلك عنه بمعصيته لم يَشْرُكْه فيها، كما أن الرجل إذا حج مع الناس، فوقف معهم، وطاف؛ لم يضره كونُ بعض الحجاج له مظالم وذنوب ينفرد بها، وكذلك إذا شهد مع الناس الجمعة، والجماعة، ومجالس العلم، وغزا معهم؛ لم يضره أن يكون بعض المشاركين له في ذلك ذنوب يختص بها.

فولاةُ الأمور بمنزلة غيرهم: يُشارَكون فيما يفعلونه من طاعة الله، ولا يُشارَكون فيما يفعلونه من معصية الله»[(٢)].

وقد أغاظَ خُصومَ ابن تيمية تقدُّمه لدىٰ الأمير الأفرم في هذه الغزوة، وهذا ما عبر عنه تلميذه ابن كثير حين أرّخ لها بقوله: «وعاد نائبُ السلطنة إلىٰ دمشق

---

(١) ذكر ابن تيمية في رسالته إلىٰ السلطان الناصر عقب المعركة أنَّ جهادَ الكسروانيين تمَّ «بعد أن كُشِفت أحوالهم، وأُزيحت عِللُهم، وأُزيلت شُبهُهم، وبُذل لهم من العدل والأنصاف ما لم يكونوا يطمعون به، وبُيِّن لهُم أنَّ غزوَهم اقتداءً بسيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ في قتال الحرورية المارقين». «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٤٠٣).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١١٣-١١٤).

في صحبة الشيخ تقي الدين ابن تيمية والجيش، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة خير كثير، وأبان الشيخ علمًا وشجاعةً في هذه الغزوة، **وقد امتلأت قلوبُ أعدائِهِ حسدًا له وغمًا**»[(١)].

ويقول الشيخ مرعي الكرمي: «وسبب محنته وابتلائه قيامه في الله، والردّ علىٰ أهل البدع والعقائد الفاسدة، فقد حثَّ علىٰ غزو الكسروانيين الروافض، وغيرهم من الدروز والنصيرية..»[(٢)].

ثم ذكر الشيخ مرعي خبر مناظرة شيخ الإسلام للفرقة الأحمدية، وهو ما سنذكره في البند الآتي.

٣- مناظرة ابن تيمية للفرقة الأحمدية بحضور الأفرم وتأييده، وانتصاره عليهم:

كانت الفرقة الأحمدية من الفرِق التي لها القوَّة والنفوذ في بلاد التتار، وفي ذلك يقول الشيخ عماد الدين الواسطي رحمه الله تعالىٰ -وهو من كبار أصحاب ابن تيمية، نشأ في العراق في أسرة أحمدية، إذ كان والده شيخًا من شيوخهم-، بعد أن ذكر شيئًا من فواقرهم: «ولا ينكر ذلك أحدٌ عليهم، لا من فقهائنا، ولا من صلحائنا، بل صارت هذه البدع عندنا -أي في بلاد التتار- سنةً معروفة، وشعارًا ظاهرًا، فيحق لذلك تملُّك التتر بلادهم واستيلائهم عليهم، بل هم طيِّبُون في دولتهم، لأنهم معتقدون فيهم، معظّمون لهم، فهل تقوم الطريقة العمياء إلا في الدولة السوداء؟ كما لا تقوم الطريقة المنورة إلا في الدولة البيضاء، دولة أهل الإسلام؟ وربما لم ينقطع أثر الخلفاء في بغداد إلا لكونهم لم ينكروا مثل هذه الأشياء، ولما لم يغيروها وسلموها لهم قطعهم الله تعالىٰ لذلك»[(٣)].

وتفسير انهيار الدول بظهور البدع والانحرافات، والسكوت عن أهلها يذكره ابن تيمية في أكثر من موطن.

---

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٥٠).

(٢) «الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية» (ص١٢٦).

(٣) «العماديات» (ص٣١-٣٢).

وحتىٰ لا يكون مصير دمشق كمصير بغداد؛ فقد كان ابن تيمية وأصحابه يقفون في مُواجهة هذه الفرقة، وفي ذلك يقول الشيخ عماد الدين -مخاطبًا أصحابَ ابن تيمية-: «وأنتم أيضًا في مُقابَلَة ما أحدَثَتْهُ أنواع الفقراء من الأحمدية والحريرية من إظهار شعار المُكاء والتصدية، ومؤاخاة النساء والصبيان، والإعراض عن دين الله إلىٰ خرافات مكذوبة عن مشايخهم، واستنادهم إلىٰ شيوخهم وتقليدهم في صائب حركاتهم وخطئها، وإعراضهم عن دين الله الذي أنزلَه من السماء، فأنتم بحمد الله تُجاهِدون هذا الصنف أيضًا، حفظتم من دين الله ما أضاعُوه، وعرَفتُم ما جهلوه، تقوِّمُون من الدين ما عوَّجُوه، وتُصلِحون منه ما أفسدُوه»[1].

يقول شيخ الإسلام: «وقد تقدَّمَت لي معهم وقائعُ مُتعدِّدة بيَّنتُ فيها لمن خاطبتُه منهم ومن غيرهم بعضَ ما فيهم من حقٍّ وباطِل، وأحوالَهم التي يسمُّونَها الإشارات، وتابَ منهم جماعة، وأُدِّب منهم جماعة من شيوخهم»[2].

وبعد ذلك كان لابن تيمية معهم واقعة عظيمة، بالقصر الأبلق في دمشق[3]، حضرها الأمراء والكُتَّاب والعُلَماء والفقراء من العامة وغيرهم. يقولُ الإمامُ البِرزالي في «تاريخه»[4]: «وفي يوم السبت تاسع جمادىٰ الأولىٰ (٩/ ٥/ ٧٠٥هـ) اجتمعَ جماعةٌ من الأحمديَّة الرفاعيَّة عند نائب السلطنة «الأفرم» بالقصر، وحضرَ الشيخُ تقي الدين ابن تيمية، وطلبوا أن يُسلِّم إليهم حالَهم، وأنَّ الشيخ تقيَّ الدين لا يُعارِضهم، ولا يُنكر عليهم، وأرادوا أن يُظهِروا شيئًا مِمَّا يفعلونه، فانتدب لهم الشيخ، وتكلَّم باتباع الشريعة، وأنَّه لا يسعُ أحدًا الخروجُ عنها بقولٍ ولا فعل، وذكرَ أنَّ لهم حيلًا يتحيَّلُون بها في دخول النار، وإخراج الزبد من الحلوق، وقال لهم: من أراد دُخولَ النَّار فليغسل جسده في الحمام، ثم يدلكه بالخل ثم يدخل،

(١) «العقود الدُّريَّة» (ص٣٦٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٤٧).

(٣) «القصر الأبلق» بناه الظاهر بيبرس علىٰ الضفة اليمنىٰ لنهر بردىٰ بدمشق، ثم أقام العثمانيون موضعه بعد سيطرتهم علىٰ الشام (التكية السُّليمانية)، وما زالت إلىٰ اليوم قائمة.

(٤) (٣/ ٢٩٨-٢٩٩).

ولو دخل لا يلتفت إلىٰ ذلك، بل هو نوع من فعل الدجال عندنا، وكانوا جمعًا كبيرًا، وقال الشيخ صالح شيخ المُنيبِع: نحن أحوالنا تنفَقُ عند التَّتار، ماتنفق قُدَّام الشَّرع.

وانفصل المجلس علىٰ أنهم يخلعون الأطواق الحديد، وعلىٰ أنَّ من خرجَ عن الكتاب والسنة ضُرِبت رقبَتُه، وحَفِظ هذه الكلمة الحاضرون من الأمراء والأكابر وأعيان الدولة، وكتب الشيخ عقيب هذه الواقعة جُزءًا في حال الأحمدية، ومبدئِهم، وأصلِ طريقَتِهم، وذكر شيخهم، وما في طريقهم من الخير والشر، وأوضحَ الأمر في ذلك».

وثَّق شيخ الإسلام هذه الواقعة، وكتب مُذكّرة تتضمَّنُ تفاصِيل ما جرىٰ، «لِمَا حصَل بتلك الواقعة العظيمة من عزِّ الدين، وظُهور كلمتِه العليا، وقهرِ الناس علىٰ متابعة الكتاب والسُّنَّة، وظهُور زيفِ مَن خرج عن ذلك من أهل البدع المُضلَّة، والأحوال الفاسِدَة، والتلبيس علىٰ المُسلِمين»[1].

وقهر الناس علىٰ متابعة الكتاب والسنة من مقاصد السياسة في الشريعة، يقول ابن تيمية: «وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر»[2].

ويلاحظ من تلك الوثيقة التي كتبها ابن تيمية بخصوص هذه الواقعة، تسجيل ابن تيمية لدور الأفرم المُناصِر له؛ فعندما اشتكىٰ الأحمديون للأفرم إنكارَ ابنِ تيمية عليهم؛ قال الأفرم: «فهذا الذي يقوله -يعني: ابن تيمية- من عنده أو يقوله عن الله ورسوله ﷺ؟» فقالوا: بل يقوله عن الله ورسوله ﷺ. قال: «فأيُّ شيءٍ يُقال له؟»[3]. وهنا يتَّضِح أن الأفرم يضبطُ ما يصحُّ له بوصفِه صاحب السلطة والولاية أن يتدخل فيه، وما لا يصح؛ بالقاعدة السلفِيَّة الشرعية، فمن يقول بما قال به الله ورسوله ﷺ ليس لولي الأمر أن ينكر عليه أو يمنَعه.

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٤٦).
(٢) «العقل والنقل» (٧/ ١٧٤).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٥٤).

ولعلَّ هذه القاعدة تعلَّمَها الأفرمُ من ابن تيمية، كما قال الشيخ عماد الدين الواسطي -مجيبًا علىٰ من أنكر علىٰ ابن تيمية دخوله علىٰ الأمراء-: «وأمَّا دخولُه علىٰ الأمراء؛ فلو لم يكن؛ كيف كان شَمَّ الأمراء رائحة الدين العتيق الخالص؟ ولو فَتَّش المُفتِّش لوجد هذه الكيفيَّة التي عندهم من رائحة الدين ومعرفةِ المُنافقين إنما اقتَبَسُوها من صاحبكم»[١].

أجاب هؤلاء المُبتدعة الأميرَ بما مضمونه أنَّهم صنفٌ فوق سلطان الشريعة! فقالوا: «نحن لنا أحوالٌ وطريق يُسلَّم إلينا»، فقال لهم الأمير: «فنسمَعُ كلامَه، فمن كان الحقُّ معه نصرنَاه». قالوا: نريد أن تشد منا. قال: «لا، ولكن أشد من الحق، سواء كان معكم أو معه» قالوا: «ولا بدَّ من حضوره؟» قال: «نعم». فكرروا ذلك فأمر بإخراجهم. قال ابن تيمية: «فأرسَلَ إليَّ بعضُ خواصِّه من أهلِ الصِّدق والدين ممن يعرف ضلالَهم، وعرَّفني بصُورة الحال، وأنه يريد كشف أمر هؤلاء»[٢]. فالأفرم مقتنع بقدرة ابن تيمية علىٰ فضح هؤلاء، ويريد أن يُحيل الأمر إليه ليكشف أمرهم أمام الناس.

ويذكر ابن تيمية أن الأفرم أراد إزالة تأثير هؤلاء علىٰ بعض الأمراء أيضًا، فأحضر معه الحاج بهادر، وهو أحد أمراء المماليك الكبار[٣]، بدا أنه متأثرٌ بهؤلاء المبتدعة، «وأنَّ لهم عنده صورةً معظمة، وأنَّ له فيهم ظنًّا حسنًا» قال ابن تيمية: «وكان الأمير أحبَّ أن يشهد بهادر هذه الواقعة، ليتبيَّن له الحقُّ، فإنَّه

---

(١) «العقود الدُّريَّة» (ص٣٨٦).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٥٤٥).

(٣) قال الصفدي في ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٠/ ١٨٦): «داخل الأفرم وصار من أخصائه. أخبرني القاضي شهاب الدين ابن فضل الله قال: كان يخلو بالأفرم في مجالس أُنسه، ويداخله في أمور لهوه وإطرابه». لكن تغير الحاج بهادر علىٰ الأفرم بعد تأييده لسلطنة بيبرس الجاشنكير سنة (٧٠٩هـ). وُصِف الحاج بهادر بأنه كان «مُتظاهرًا بشرب الخمر مُتهتّكًا فيه، فكان يشربُ وهو راكب، وربما مرَّ بين القصرين وهو يتناول الخمر ويشربُه لا يبالي، وفعل هذا بدمشق غيرَ مرة؛ يدخل من الصيد ويشق السوق والساقي يناولُه الخمر وهو يشرَب!».

من أكابر الأمراء، وأقدمهم، وأعظمهم حرمة عنده، وقد قدم الآن، وهو يُحبُّ تأليفَه وإكرامه»[1].

وعندما رأىٰ الأحمديون ضعفَهُم أمام ابن تيمية، أرادوا الانسحاب، وطلبوا الصلح، فقال لهم الأمير: «إنما يكون الصُّلح بعد ظهور الحقّ».

قال ابن تيمية: «وسألني الأمير عمَّا تطلب منهم، فقلت: متابعة الكتاب والسنة، مثل أن لا يعتقد أنَّه لا يجب عليه اتباعهما، أو أنَّه يسوغ لأحد الخروج من حكمهما، ونحو ذلك، أو أنه يجوز اتباع طريقة تخالف بعض حكمهما، ونحو ذلك من وجوه الخروج عن الكتاب والسنة التي توجب الكفر، وقد توجب القتل دون الكفر، وقد توجب قتال الطائفة الممتنعة دون قتل الواحد المقدور عليه.

فقالوا: نحن مُلتزمون الكتاب والسنة، أتنكر علينا غير الأطواق؟ نحن نخلعها. فقلت: الأطواق وغير الأطواق، ليس المقصود شيئًا مُعيّنًا، وإنما المقصود أن يكون جميع المسلمين تحت طاعة الله ورسوله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم.

فقال الأمير: فأي شيء الذي يلزمهم من الكتاب والسنة؟ فقلت: حكم الكتاب والسنة كثيرٌ، لا يمكن ذكره في هذا المجلس، لكن المقصود أن يلتزمُوا هذا التزامًا عامًّا، ومن خرج عنه ضربت عنقه -وكرر ذلك وأشار بيده إلىٰ ناحية الميدان-.

وكان المقصودُ أن يكون هذا حكمًا عامًّا في حق جميع الناس، فإن هذا مشهد عامٌّ مشهور قد توفرت الهِمَم عليه، فيتقرر عند المقاتلة وأهل الديوان والعلماء والعباد وهؤلاء وولاة الأمور؛ أنَّه من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه»[2].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٦١).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٦٨).

فهنا تظهر حكمة ابن تيمية في استفادته من هذا الموقف لتقرير مرجعية الكتاب والسنة علىٰ عموم المسلمين، مَرجعيةً مُلزمة يُعاقَبُ مُخالِفُها بقُوَّة السُّلطَة.

وقد أقرّ الأفرم ابن تيمية علىٰ ذلك، وأن سيفه مستعمل لضرب الخارجين عن الشريعَة، يقول ابنُ تيمية: «فقال -شيخ الأحمدية الحضور-: فبأي شيء تبطُل هذه الأحوال؟ فقلت: بهذه السياط الشرعية!

فأُعجِب الأمير، وضحك، وقال: «أي والله! بالسياط الشرعية، تبطل هذه الأحوال الشيطانية، كما قد جرىٰ مثل ذلك لغير واحد، ومن لم يُجِب إلىٰ الدين بالسياط الشرعية؛ فبالسيوف المحمدية».

وأمسكتُ سيفَ الأمير وقلتُ: هذا نائب رسول الله ﷺ وغلامه، وهذا السيف سيف رسول الله ﷺ، فمن خرَج عن كتاب الله وسنة رسوله ضربناه بسيف الله.

وأعاد الأميرُ هذا الكلام»[1].

وهكذا؛ ظهر الأفرم مستعدًا لنصرة الحق الذي أبانَه ابن تيمية بسلطته.

وعندما لم تبق لهم حيلة هدَّدُوا ابن تيمية بأنَّهُم يحرقُونه بقلوبهم! فاستحضر ابن تيمية موقفه مع أهل الجبل الكسروانيين، إذ هذا نفس التهديد الذي هددوه به، يقول ابن تيمية: «فقال: يا مولانا يحرقك الفقراء بقلوبهم! فقلت: مثل ما أحرقني الرافضة لما قصدت الصعود إليهم، وصار جميع الناس يخوِّفُوني منهم، ومن شرِّهم ويقول أصحابهم: إن لهم سرًّا مع الله، فنصرَ الله وأعان عليهم.

وكان الأُمَراء الحاضرون قد عرفوا بركة ما يسره الله في أمر غزوِ الرافضة بالجبل»[2].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٧٤).

ولم يترك ابن تيمية دور الإرشاد والنصيحة خلال مناظرتهم، يقول: «ولما رددتُّ عليهم الأحاديث المكذوبة أخذوا يطلبون مني كُتبًا صحيحة ليهتدوا بها، فبذلتُ لهم ذلِك»[1].

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٤٧٥).

الفصل الثاني

إرهاصات المحنة

(المراسيم السلطانية)

أولًا
المناظرة في العقيدة الواسطية بدمشق
(صدّ الهجوم الأول)

إضافة إلىٰ المواقف السابقة التي دلَّتْ علىٰ تمكُّن ابن تيمية في الشام في سنوات ولاية الأفرم، فقد تجاوز تأثيرُه الشَّامَ إلىٰ مِصرَ وغيرِها، وذلك بانتشار رسائِلِه وفتاويه. نتَج عن ذلك إثارة مخالفي ابن تيمية عليه، واشتدَّت الأمور لمَّا كان من هؤلاء المخالفين من هو صاحب نفوذٍ لدىٰ الدَّولة. وسرعان ما تحرّكوا لإضعافه.

بدأتْ الأحداث في دمشق بأن ورد إلىٰ الأمير جمال الدين الأفرم مرسومٌ من السلطان في القاهرة، فيه: «بلغنا أنَّ الشَّيخَ فُلانًا كتبَ عقيدةً يدعُو إليها، وأنَّ بعض الناس أنكرَها، فليُعقَد لهُ مجلسٌ لذلك»[(١)].

عقَدَ الأفرمُ لابن تيمية ولقُضاةِ المذاهب الأربعة ونوَّابِهم في الشام، وبعض المُفتين والمشايخ، مَجلسًا مُفاجئًا، سأل الأفرمُ ابنَ تيمية فيه عن عقيدته، وبحثُوا معه في مواضع منها يومَ الاثنين (٨/ ٧/ ٧٠٥هـ)، ثم أكملُوا التباحث يوم الجمعة (١٢/ ٧/ ٧٠٥هـ).

ثم تَرَكَ الأفرم دمشق لمُمَارسة هوايته المُفضَّلة «الصيد»، ليرجعَ ويجدَ اختلافاتٍ ومشاكل بين المشايخ، سعىٰ لتسكينها بصرامَة.

---

(١) كما نقله الشيخ شرف الدين عبد الله. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٠).

ثم عقدَ لهم مجلسًا أخيرًا يوم الثلاثاء (٧/ ٨/ ٧٠٥هـ)، ثم في (٢٦/ ٨/ ٧٠٥هـ) ورد مرسومٌ سلطانيٌّ من القاهرة فيه البيان الرسمي لنتيجة تلك المجالس: «إنَّا كُنَّا رسمنا بعقد مجلسٍ للشيخ تقي الدين، وقد بَلَغَنا ما عُقِد له من المجالِس، وأنَّه علىٰ مَذهبِ السَّلَف، وما قصدنا بذلك إلا براءة ساحتِه»[(١)].

فرح أنصارُ ابن تيمية بمآل تلك المجالس، ووصفها شقيقُه شرف الدين عبد الله بأنَّها نصرٌ أكبَر، وفتحٌ مُبين، منَّ الله تعالىٰ به عليهم وعلىٰ المسلمين أجمعين[(٢)]، ووثَّق ما جرىٰ فيها[(٣)]، ووثَّقَها شيخ الإسلام بنفسِه في أكثر من مذكرة[(٤)]، هي المصدر التاريخي الأوثق لما جرَىٰ في تلك المجالِس[(٥)].

وهذا عرضٌ لما جرىٰ في تلك المجالس بحسب تلك الوثائق.

- ما جرىٰ في المجلس الأول المنعقد يوم الاثنين (٨/ ٧/ ٧٠٥هـ):

بيّن الأفرم في بداية المجلس السببَ الذي من أجله عُقِد، فقال لابن تيمية: «هذا المجلس عُقِد لك، فقد ورد مرسومُ السُّلطان بأن أسأَلَك عن اعتقادك، وعمَّا

---

(١) كما نقله البرزالي في «تاريخه» (٣/ ٣٠٤). وقال الصفي البخاري الماتريدي في «القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين الحنبلي» (ص٥٦-٥٧) بعد أن ذكر كلام الشيخ في تلك المجالس: « «فهذه العقيدة بعينها عقيدة السلف، والأئمة الأربعة، والماتريدية، والأشاعرة». والصفي البخاري عاش بعد وفاة الشيخ بقرون.

(٢) من رسالته لأخيه زين الدين بشأن تلك المجالس. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٢).

(٣) في رسالة كتبها لأخيه الشيخ زين الدين عبد الرحمن، ونشرها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٢-٢١٠).

(٤) نُشر منها مذكرتان: الأولىٰ مطوّلة، أثبتها ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (٢٦٢-٣٠٦)، ونشرها ابنُ قاسِم في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٠-١٩٣)، والثانية مختصرة، نشرها محمد عزير شمس في «جامع المسائل» (٨/ ١٨١-١٩٩) عن مخطوطة بخطِّ ابن تيمية، وهذه المذكرة مع اختصارها ففيها ما ليس في الأولىٰ. وهناك مُذكّرة نشرها الفيومي في «مجموعة الرسائل الكبرىٰ» (١/ ٤١٣-٤٢١)، وابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٤-٢٠١) في أولها أنّها بنقل البِرزالي.

(٥) وبالاعتماد علىٰ ما كتبه ابن تيمية وأخوه شرف الدين والبِرزالي؛ يمكن نقدُ ما وقع في بعض التواريخ من الغلط أو عدم الدقة، في التأريخ لهذه المجالس، ومناقشتها في القسم الثاني بإذن الله.

كتبتَ به إلىٰ الدِّيار المصريَّة من الكتب التي تدعو بها الناس إلىٰ الاعتقاد، وأن أجمع القضاة والفقهاء، وتتباحثون في ذلك»[1].

فافتتح ابنُ تيمية كلامه بثلاثة أمور:

الأمر الأول: بيَّن فيه المرجع الذي يأخذ منه المسلم عقيدته، فقال: «أمَّا الاعتقاد، فلا يُؤخذ عنِّي ولا عمَّن هو أكبر مني، بل يؤخَذ عن الله ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القُرآن وجبَ اعتقادُه، وكذلك ما ثبتَ في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم»[2].

الأمر الثاني: بين أنَّ الكُتُبَ التي يُقال إنَّه كتبها إلىٰ مصر نوعان:

الأول: صحيح النسبة إليه، لكنها جاءت جوابًا عن أسئلة ترد إليه من مصر، فيجيب عنها، ولم يَكتبْ تلك الكتب ابتداءً.

الثاني: مكذوب عليه. قال: «وكان قد بلغني أنَّه زُوِّر عليّ كتابٌ إلىٰ الأمير ركن الدين الجاشنكير، أستاذ دار السلطان، يتضمَّنُ ذكرَ عقيدةٍ مُحرَّفة، ولم أعلم بحقيقته، لكن علمتُ أنَّه مكذوبٌ»[3]. وأبدَىٰ ابن تيمية غضبه الشديد من الكذب عليه، وقال: «وأنا قد أعفُو عن حقِّي وقد لا أعفو، بل قد أطلب الإنصاف من السُّلطَان، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون، ليُحاقُّوا[4] علىٰ افترائهم»[5].

الأمر الثالث: تحدّث عما قام به من نصرة الإسلام وجهاد أعدائه، وهذا أمرٌ ينبغي أن يشكُرَه السلطان والأمراء لابن تيمية، ويدفَعَهم لإنصافه -وهو غالبًا يعني دوره الذي قام به في جهاد التتار ونحوهم في السنوات الماضية- قال: «وتكلَّمتُ بكلامٍ احتجتُ إليه، مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟ ومَن الذي أوضح دلائلَه، وبيَّنه، وجاهد أعداءَهُ، وأقامَه لمَّا مال، حين

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦١).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦١).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦١).

(٤) في «مجموع الفتاوىٰ»: (ليوافقوا). والتصويب من تحقيق الدكتور علي العمران لكتاب «العقود الدرية» (ص٢٦٧).

(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٣).

تخلىٰ عنه كل أحد، ولا أحدَ ينطِقُ بحُجَّتِه، ولا أحدَ يُجاهد عنه، وقمتُ مُظهِرًا لحُجَّتِه، مجاهدًا عنه، مُرغِّبًا فيه؟»[1].

ثم طلبَ الأفرمُ من ابن تيمية أن يذكر عقيدَتَه، كما طُلِب منه في المرسوم السُّلطَاني، فكتبَ جُملا من الاعتقاد في الصفات، والقدر، ومسائل الإيمان والوعد والوعيد، والإمامة والتفضيل، ثم رأىٰ أن يُحضِر «العقيدة الواسطية» التي كتبها قبل سنوات، حتىٰ لا يُقال إنه كتم عقيدته، أو داهن، أو دارىٰ، فأُحضرت، ثم أشار الأفرم أن لا يقرأها هو، وطلب من الشيخِ كمال الدين ابن الزَّمْلَكاني ذلك، فقرأها علىٰ الحاضرين حرفًا حرفًا، والجماعة الحاضرون يسمعُونَها، ويُورد المُورِدُ منهم ما شاء، ويُعارض فيما شاء[2].

وسَجَّل ابنُ تيمية في المذكرة التي كتبَها بشأن هذا المجلس بعضَ تلك الاعتراضات والأسئلة وجوابَه عنها، كالسؤال عن مُراده بالتحريف والتعطيل في ما ذكره من أنَّ أهل السنة يثبتون صفات الله بلا تحريف ولا تعطيل، ومُنازعة بعضهم في وصف القرآن بأنه: «من الله بدأ وإليه يعود»، وطلبِهم تفسير ذلك.

وكان للأفرم أسئلة أيضًا، فسأل ابن تيمية عن حديث فضل قراءة آية الكرسي: «لا يَقرَبُه شيطانٌ حتىٰ يصبح»، وسأل عن صحة حديث: «فيُنَادِي بصوتٍ».

وطَلب الأفرم من ابنِ تيمية أن يذكُرَ عقيدَتَه في الحرف والصوت، لأن ذلك طُلِبَ منه. وذكر ابنُ تيمية أن طائفةً ممَّن وصفهم بـ «المُعاندين المُتجهِّمَة» ممن كان حاضرًا المجلس أرسل في إنكار مذهبه في هذه المسألة إلىٰ الأمراء في القاهرة، ولذلك جاء الطلب أن يُبيِّنَ قولَه فيها. وهذا يُبيِّن أنَّ بعض الحضور للمجلس كان من مُحرّكي هذه القضية علىٰ ابن تيمية في القاهرة[3].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٤).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٧٢).

ثم اعترضوا أربعة اعتراضات بعد قراءة «العقيدة الواسطية» كاملة، أجاب عن الأول منها، ثم أُخِّرت بقية الأجوبة للمجلس القادم. وكانت مدة هذا المجلس من الضحىٰ إلىٰ قريب من العصر[(١)].

وصف ابن تيمية هذا المجلِس بأنَّه «قد أظهر الله فيه من قيام الحُجَّة وبيان المَحجَّة: ما أعزَّ الله به السنة والجماعة، وأرغم به أهل البِدْعة والضَّلالة»[(٢)].

- **ما جرىٰ بين المجلسين الأول والثاني (٨-١٢/ ٧/ ٧٠٥هـ):**

ذكر ابن تيمية أمرين حصلا في تلك الأيام:

الأول: أنَّ الخصوم أخذوا يتأمَّلُون «العقيدة الواسطية»، ويتأمَّلُون ما أجابَ به في مسائل تتعلَّقُ بالاعتقاد، مثل «الفتوىٰ الحموية»، ليتمكَّنُوا من الطعن والاعتراض في المجلس القادم[(٣)].

الثاني: قال ابن تيمية: «قبل المجلس الثاني: اجتمعَ بي من أكابر عُلماء الشافعية، والمُنتسبين إلىٰ الأشعرية، والحنفية، وغيرهم، ممن عَظُم خوفُهم من هذا المجلس، وخافُوا انتصارَ الخصوم فيه، وخافوا علىٰ نفوسهم أيضًا من تفرُّق الكلمة، فلو أظهرتُ الحُجَّة التي ينتصرُ بها ما ذكرتُه، ولم يكُن من أئمة أصحابهم من يُوافقها؛ لصارَت فُرقة، ولصعب عليهم أن يُظهِروا في المجالس العامة الخُرُوج عن أقوال طوائفهم، لما في ذلك من تمكُّن أعدائهم من أغراضهم، فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك، وقامت عليه الحُجَّة، وبان أنه مذهب السلف؛ أمكنَهُم إظهارُ القول به، مع ما يعتقدونه في الباطن من أنه الحق.

وقلتُ لمن خاطبني من أكابر الشافعية: لأُبينَنَّ أنَّ ما ذكرتُه هو قولُ السَّلف، وقول أئمة أصحاب الشافعي، وأذكر قولَ الأشعري وأئمة أصحابِه التي تَردُّ علىٰ هؤلاء الخصوم، ولينتصرنَّ كلُّ شافعيٍّ، وكلُّ من قال بقول الأشعريِّ الموافق لمذهب السلف، وأُبيِّنُ أنَّ القولَ المحكيَّ عنهُ في تأويل الصفات الخبرية

---

(١) ذكر هذه المدة الشيخ شرف الدين عبد الله. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٤).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٠).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٠).

قولٌ لا أصل له في كلامه، وإنَّمَا هو قولُ طائفةٍ من أصحابِه، فللأشعريَّة قولان، ليس للأشعريِّ قولان»[1].

وهذه الطريقة التي اعتمدها ابن تيمية في تأصيل المقولات السلفية في المذاهب الفقهيّة المتّبَعة -بل في المذهب الأشعري نفسه-، بنقل كلام أئمة تلك المذاهب الموافق لاعتقاد السلف = طريقةٌ فيها رعاية لمصلحةٍ دعويّةٍ كبرىٰ، وهي مراعاة البيئة والظرف، إذ لا بد من ذلك حتىٰ لا تحصل الفتنة والفرقة بين المسلمين، فيُراعىٰ في مجالس الشافعية والحنفية ما يعهد في مثلها من تعظيمٍ لكلام أئمة تلك المذاهب، فيحصل إيضاح الحق دون تفريق بين المسلمين وإيغارٍ لصدورهم.

وكان ابن تيمية قد سلك هذه الطريقة في رسائل له متقدّمة، مثل «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ».

- ما جرىٰ في المجلس الثاني المنعقد يومَ الجمعة (١٢/ ٧/ ٧٠٥هـ):

حضر ابن تيمية المجلس ومعه أجوبة الأسئلة التي سُئِل عنها في آخر المجلس الأول، ومعه بعض الكتب لبعض علماء الأشعرية التي يريد أن يحتجّ علىٰ الخصوم بها[2].

أما خصومه فقد وصف ابن تيمية حضورهم بأنه كان «بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه»[3]. وأحضروا معهم: الشيخ المُتكلِّم صفي الدين الأرموي الهندي.

وأول ما افتتح به ابن تيمية المجلس بعد حمد الله وخطبة الحاجة، هو تقرير ما وعد به العلماء من أكابر الشافعية قبل هذا المجلس، وهو بيان أن ما

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٨-١٨٩).

(٢) قال ابن تيمية في رسالة كتبها في السجن بمصر، في رمضان سنة ٧٠٦هـ: «ولما اجتمعنا بدمشق، وأحضر فيما أُحضِر كتُب أبي الحسن الأشعري، مثل (المقالات) و(الإبانة)، وأئمة أصحابِه كالقاضي أبي بكر وابن فورك والبيهقي وغيرهم، وأُحضِر كتاب (الإبانة)، وما ذكر ابنُ عساكر في كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الأشعري»، وقد نقله بخطِّه أبُو زكريا النووي». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٤).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ١٨١).

قرره مُتَّفق عليه، وأنه قول الأشعري وأئمة الشافعية. وزاد علىٰ ذلك التهديد بأمرين: إبطال المذاهب الفاسدة علىٰ جهة التفصيل، وذهابه بنفسِه إلىٰ السلطان.

قال ابن تيمية: «إن الله تعالىٰ أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهانا عن الفُرقة والاختلاف، وقال لنا في القرآن: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾.

وربُّنَا واحد، وكتابُنَا واحد، ونبيُّنَا واحد، وأصول الدين لا تحتمِلُ التفرُّق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين، وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد لله، وإلا فمن خالفني بعد ذلك: كشفتُ له الأسرار، وهتكتُ الأستار، وبيَّنتُ المذاهبَ الفاسدة التي أفسدت المِلَل والدول، وأنا أذهبُ إلىٰ سُلطان الوقت علىٰ البريد، وأُعرِّفُه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس، فإنَّ للسِّلم كلامًا، وللحرب كلامًا.

وقلتُ: لا شكَّ أنَّ الناس يتنازعون، يقول هذا: أنا حنبلي! ويقول هذا: أنا أشعري! ويجري بينهم تفرُّقٌ، وفتنٌ، واختلافٌ علىٰ أمور لا يعرفون حقيقتها.

وأنا قد أحضرت ما يُبيِّنُ اتفاق المذاهب فيما ذكرته، وأحضرتُ كتاب «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلىٰ الشيخ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ» تأليف الحافظ أبي القاسم بن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقلت: لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا، وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكَرَه في كتابه «الإبانة»[(١)].

ثم حصل بين ابن تيمية وبين الصفي الهندي مباحثة، لما سألَ الأميرُ الأفرم ابنَ تيمية عن معنىٰ «المعتزلة»، فأجابَه عن ذلك، وذكر ما هو أول اختلاف وقع بين المسلمين في العقائد، وأنه الاختلاف في الفاسق الملّي، فقاطعه الشيخ صفي الدين الهندي، وزعم أنَّه الاختلاف في صفة الكلام، فغضب ابن تيمية، وجرت بينهما مباحثة في هذه المسألة.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨١-١٨٢).

ثم طلب ابن تيمية أن تُقرَأ «العقيدة الواسطية» علىٰ الهندي لكونه لم يحضر المجلس الأول، فرأىٰ بعضُ الحضور أنَّ هذا تطويل، وإنما يُقرأ عليه المواضع التي لهم فيه اعتراض وسؤال، وأهمُّها أن الله تعالىٰ فوق العرش حقيقة. وجرىٰ البحث فيه، وذكر الهندي بحثًا في دلالة لفظ الحقيقة، استحسَنَهُ ابنُ تيمية، ومدَحَهُ عليه(١).

ثم جرىٰ البحث في صحة حديث الأوعال(٢).

قال ابن تيمية: «وأخذ بعضُ الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه»(٣).

ثم بحثُوا في مواضع خارج «العقيدة الواسطية»، كتأويل الشافعي ومجاهد لقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾(٤)، وتأويل مالك للنزول(٥)، وسألوه عن ألفاظ في «المسألة الحموية»(٦).

قال الشيخ شرف الدين عبد الله -وقد حضر هذا المجلس-: «وأوردُوا عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة، وقالُوا: هذا سؤالنا، وما بقي في أنفسنا شيء»(٧).

قال ابن تيمية: «وقلتُ للسادة الحاضرين: هل في شيء من هذه الأقوال والكلام كفرٌ أو فسقٌ؟ فصرَّح أكثرهم بأنه ليس فيه كفرٌ ولا فسقٌ، حتىٰ من كان يُكثِر النزاعَ قبلَ ذلك المجلس ويدَّعي الكفر اعترفَ بأنه ليس فيه كفرٌ ولا فسقٌ.

وقال بعضهم: هذا بدعة. فأنكر جمهور الحاضرين عليه هذا القول. فقلت: الكتاب والسنة لا يكون بدعة، إنما البدعة مثل اعتقاد ابن التومرت

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٨٨-١٩١).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٢).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٢).
(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٣).
(٥) «جامع المسائل» (٨/ ١٩٣).
(٦) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٦).
(٧) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٦).

ونحوه، والسلف إنما كرهوا الكلام المخالف للكتاب والسنة، كما قال الشافعي رضي الله عنه: «حكمي في أهل الكلام أن يُضرَبوا بالجريد، ويُطافَ بهم في القبائل والعشائر، ويقالَ هذا جزاءُ من تركَ الكتابَ والسنةَ، وأقبلَ علىٰ الكلام»، فإنما عابوا علىٰ من ترك الكتاب والسنة»[١].

أما الأفرم فكان كُلَّما ذكر ابنُ تيمية حديثًا وعزاهُ إلىٰ الصحيحين يقول لهم: «هكذا قاله النبي ﷺ؟» يقولون: نعم. فيقول: «فمَن قال بقول النبي ﷺ أيُّ شيء يقال له؟»[٢]. وهنا يستعمل الأفرم نفس القاعدة الشرعية التي استعملها مع الأحمدية عندما اشتكوا من ابن تيمية، ويظهر من هذا أيضًا نصرتُه لابن تيمية.

وقال الأفرم لابن تيمية: «كلُّ شيء قلتَه؛ من عندك قُلتَه؟» فقال: «بل أنقله جميعًا عن نبيِّ الأمة ﷺ، وأُبَيِّنُ أنَّ طوائف الإسلام تنقلُه عن السلف كما نقلتُه، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أُناظِر عليه، وأُعلِم كُلَّ من يخالفني بمذهبه»[٣].

- ما جرىٰ بين المجلسين الثاني والثالث (١٢/ ٧-٧/ ٨/ ٧٠٥هـ):

حصل بين المجلسين ثلاثة أمور:

الأول: حصُول كذبٍ وتحريف في نقل ما جرىٰ في المجلس الثاني:

يبدو أن نتيجة المجلس لم تُعجِب بعض الحضور، فلجئوا إلىٰ الكذب والتحريف، كما اتُّهم بذلك الشيخ صدر الدين ابن الوكيل، أحدُ مُخالفي ابن تيمية مِن حضور ذلك المجلس.

قال الشيخ شرف الدين عبد الله في الرسالة التي أرسلها لأخيه الشيخ زين الدين عبد الرحمن بشأن المجلسين الأول والثاني: «وبعدَ المجلس حَصَل من ابن الوكيل وغيرِه: من الكذب، والاختلاق، والتناقض بما عليه الحال

(١) «جامع المسائل» (٨/ ١٩٥-١٩٦).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٩).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٩)، «جامع المسائل» (٨/ ١٩٢).

ما لا يوصف، فجميعُ ما يَرِد إليك مما يناقض ما ذكرتُ؛ من الأكاذيب والاختلاقات، فتعلَمُ ذلك»[(١)].

وقال ابنُ عبد الهادي: «واختلفت نُقُول المُخالِفين للمجلس، وحَرَّفُوه، ووضعُوا مقالَةَ الشَّيخ علىٰ غير موضعها، وشنَّع ابنُ الوكيل وأصحابُه بأنَّ الشيخ قد رَجَع عن عقيدتِه، فالله المستعان»[(٢)].

وقد تقدم أن صدر الدين ابن الوكيل كان من الذين قاموا بالتشويش علىٰ ابن تيمية في درسه في المسجد الأموي قديمًا سنة ٦٩٠هـ، وأن والده الشيخ زين الدين زجَرَهُ عن ذلك.

ولعل والده لو كان حيًّا إلىٰ هذا الوقت سيزجره عن بعض أفعاله!

وسيأتي وصف ابن تيمية لابن الوكيل بـ «كثرة التناقض، وأنَّه لا يستقرُّ علىٰ مقالةٍ واحدة، وإنَّما يسعىٰ في الفتن والتفريق بين المسلمين».

الأمر الثاني: حصول اضطراب في البلد، وأذىٰ لبعض أتباع ابن تيمية[(٣)] في فترة غيابِ الأمير الأفرم للصيد[(٤)]:

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٠).

(٢) «العُقُود الدُّريَّة» (ص٢٥٩).

(٣) قال اليونيني: «وبعد ذلك حصل من أصحاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية كلام هذياني، وقالوا: ظهر الحق مع شيخنا تقي الدين» «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٢٤٦)، واعتمده في «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (١/ ١٦٣) وزاد في العبارة فقال: «شغب أصحاب ابن تيمية علىٰ المخالفين، وأطلقوا ألسنتهم بقولهم: ظهر الحق مع شيخنا، فأحضروا واحدًا ممن تطاول. .إلخ»، وما قاله اليونيني في حق أصحاب ابن تيمية لا يُقبل منه، وكان جديرًا بمؤلف «الأغاليط في المراسيم السلطانية» أن لا يعتمده، ويكفي ما ذكره البرزالي في هذا المقام.

(٤) وُصِف الأفرم بأنه كانَ «مُحبًّا للصيد، لا يكادُ يصبر عنه»، وبأنَّ أيام نيابته في دمشق كانت «مُمزَّقة في الصيود، ورمي النشاب، والخلوة بنفسه، ومع هذا لا يُخلُّ بالجلوس للأحكام، والتصدِّي لمصالح الإسلام، وقضاء حوائج الناس، وتحصين الحصون، وتحصيل الحواصل، وسدِّ الثغور وملئها بالذخائر والحواصل، وعمارتها بالزردخانات والآلات، لا يزال يتقاضىٰ هذا بنفسه ويتوكل به». «الوافي بالوفيات» للصفدي (٩/ ١٩٠-١٩٢).

قال البِرْزالي في «تاريخه»[(١)]: «وبعدَ ذلك عزَّر بعضُ القُضاة[(٢)] بدمشق شخصًا ممن يلوذُ بالشيخ تقي الدين، وطُلب جماعةٌ، وأطلقوا، ووقع هَرْجٌ في البلد، وكان الأمير نائب السلطنة «الأفرم» قد خرج للصيد، وغاب نحو جمعة، ثم حضر».

الأمر الثالث: اعتقال قاضي قضاة الشافعية للإمام جمال الدين المِزّي، ثم معالجة الأفرم للفتنة التي جرَت بصرامة:

يبدو أن نفوس المُخالِفين كانت في تلك الأيام مَشحُونةً للغاية، وأنَّ مجرد ذمِّ الجهميَّة إذا وقع في المجالس العامّة سيُثيرُهم، ويستعملُون القضاءَ في منعه!

قال البِرْزالي: «وفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من رجب (٢٢/ ٧/ ٧٠٥هـ) قرأ المُحدِّث جمالُ الدِّين المِزِّي فصلا في الرد علىٰ الجهمية من كتاب «أفعال العباد» تصنيف البخاري، وكانت قراءتُه لذلك في المجلس المعقود لقراءة الصحيح تحتَ النِّسر[(٣)]، فغضبَ لذلك بعضُ الفقهاء الحاضرين وقالوا: نحن المَقصُودُون بهذا!

ورفعُوا الأمر إلىٰ قاضي القُضاة الشافعي -نجم الدين ابن صَصْرىٰ- فطلبَه، ورَسَم بحبسه، فبلغ ذلِك الشيخَ تقيَّ الدين، فتألَّمَ له، وأخرَجَه من الحبسِ بنفسِه.

[وخرج إلىٰ القصر؛ فاجتمع هو وقاضي القضاة هناك، وردّ الشيخ تقي الدين عن المِزِّي، وأثنىٰ عليه، وغضبَ قاضي القضاة، وأعاد المِزِّي إلىٰ حبسه بالقوصية، فبقي أيامًا][(٤)].

---

(١) (٣/ ٣٠٢).

(٢) ذكر اليونيني في «ذيل مِرآة الزَّمَان» (٢/ ٨٤٦-٨٤٨) أن الذي فعل ذلك هو القاضي جلال الدين القزويني، وهو نائبُ قاضي قضاة الشافعية نجم الدين ابن صَصْرىٰ، وأن ابن تيمية لما اجتمع بابن صَصْرىٰ في قصر الأمير، بعد اعتقاله للمزّي، شكىٰ للأمير ما فعله القزويني في غيابه. وكذا ذكره الشمس ابن الجزري في «تاريخه» كما نقله عنه النويري في «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨٠)، لكن في المطبوعة «كمال الدين القزويني» وهو غلط.

(٣) يعني: قبّة النسر، في الجامع الأموي.

(٤) اعتمد ابن عبد الهادي في «العقود الدُّريَّة» (ص٢٦٠-٢٦١) علىٰ ما ذكره البِرزالي في التأريخ لهذه=

وذكرَ الشيخُ تقيُّ الدين ما وقَع في غيبة الأمير في حق بعض أصحابه من الأذىٰ، [فرسم الأمير، فنودي في البلَد][1]: أنَّه من تكلَّم في العقائد؛ حَلَّ مالُه ودمُه، ونُهِبَت دارُه وحانوتُه. وقصدَ الأميرُ تسكينَ الناسِ بذلك»[2].

- **ما جرىٰ في المجلس الثالث المنعقد يوم الثلاثاء (٧/ ٨/ ٧٠٥هـ):**

لم يذكرِ ابنُ تيمية في المذكرة التي كتبها بشأن المجالس الثلاث تفصيلاتٍ عن المجلس الثالث، سوىٰ الخلاف الذي وقع بين الشيخ كمال الدين ابن الزَّمْلَكاني وقاضي القضاة نجم الدين ابن صَصْرىٰ الشافعيين، وكان سببه كلامٌ للشيخ صدر الدين ابن الوكيل في تكفيرِ من قال بخلق حُروف القرآن.

قال ابن تيمية: «وقلتُ في ضمنِ الكلام لصدر الدين ابن الوكيل -لبيانِ كثرة تناقُضِه وأنَّه لا يستقرُّ علىٰ مقالةٍ واحدة، وإنَّما يسعىٰ في الفتن والتفريق بين المسلمين-: عندي عقيدةٌ للشيخ أبي البيان، فيها أن من قال: «إن حرفًا من القرآن مخلوقٌ فقد كفر»، وقد كتبتَ عليها بخطِّك أنَّ هذا مذهبُ الشافعيِّ وأئمَّة أصحابه، وأنَّك تدينُ الله بها، فاعترَف بذلك.

فأنكر عليه الشيخ كمال الدين ابن الزَّمْلَكاني ذلك.

فقال ابن الوكيل: هذا نصُّ الشافعي! وراجعَهُ في ذلك مرارًا.

= الحادثة، وما بين معقوفين وقع عنده هكذا: «وخرَج إلىٰ القصر إلىٰ ملك الأمراء، وتخاصَم هو والقاضي هناك، وأثنىٰ علىٰ الشيخ جمال الدين، وغضب القاضي، وانزعج، وقال: لئن لم يُردّ إلىٰ حبسي؛ عزلت نفسي! فأرضاه ملك الأمراء بأن أعادَ الشيخ جمال الدين إلىٰ حبسه، فاعتقله بالقوصية أيامًا».

(١) في «العقود الدُّريَّة» (ص٢٦٠-٢٦١): «فرَسم بحبسِ جماعةٍ من أصحاب ابن الوكيل، وأمرَ فنُودِي في البلد. .».

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠٢)، واعتقال المزي، وما جرىٰ بين ابن تيمية وابن صصرىٰ بسببه، كان كل ذلك بعد عودة الأفرم من الصيد، وليس في غيابه. ويوهم سرد ابن كثير للأحداث أن ذلك جرىٰ في فترة غيابه، وليس بصحيح، إذ ذكر غياب الأفرم، ثم ذكر اعتقال صاحب ابن تيمية، ثم اعتقال المزي وما جرىٰ بسببه، ثم ذكر عودة الأفرم وشكوىٰ ابن تيمية له ما جرىٰ لبعض أصحابه. «البداية والنهاية» (١٨/ ٥٤).

فلما اجتمعنا في المجلس الثاني؛ ذكر لابن الوكيل أنَّ ابن درباس نقل في كتاب «الانتصار» عن الشافعي مثل ما نقلت.

فلما كان في المجلس الثالث، أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك.

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين ابن الوكيل: قد قلتَ في ذلك المجلس للشيخ تقيِّ الدين: «إنه من قال إن حرفًا من القرآن مخلوقٌ فهو كافر»! فأعادَه مرارًا.

فغضب هنا الشيخُ كمال الدين غضبًا شديدًا، ورفعَ صوته، وقال: هذا يُكفِّر أصحابَنَا المُتكَلِّمِين الأشعريَّة الذين يقولون: إن حروف القرآن مخلوقة، مثل إمام الحرمين وغيره، وما نصبِرُ علىٰ تكفير أصحابنا!

فأنكر ابنُ الوكيل أنَّه قال ذلك، وقال: ما قلتُ ذلك، وإنَّمَا قلتُ: إن من أنكر حرفًا من القرآن فقد كفر.

فردَّ ذلك عليه الحاضِرُون، وقالُوا: ما قُلتَ إلا كَذَا وكذا! وقالُوا: ما ينبغي لك أن تقُولَ قولًا وترجعَ عنه. وقال بعضُهم: ما قال هذا! فلمَّا حَرَّفُوا؛ قال: ما سمعناه قال هذا، حتىٰ قال نائبُ السُّلطانِ «الأفرم»: واحد يكذب، وآخر يشهد!

والشيخُ كمال الدين مُغضب، فالتفَتَ إلىٰ قاضي القُضَاة نجم الدين (ابن صَصْرىٰ) الشافعي يستصرِخُه للانتصار علىٰ ابن الوكيل حيثُ كفَّر أصحابَه!

فقال القاضي نجم الدين: ما سمعتُ هذا!

فغضب الشيخ كمال الدين، وقال كلامًا لم أضبط لفظه، إلا أن معناه: أن هذا غضاضة علىٰ الشافعيَّةِ وعارٌ عليهم أنَّ أئمَّتَهم يُكفَّرُون ولا يُنتَصر لهم.

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حَقِّ القاضي نجم الدين، واستثبتُّ غيري ممن حضر هل سمع منه في حقه شيئًا؟ فقالوا: لا، لكن القاضي اعتقد أنَّ التعيير لأجلِه، ولكونه قاضي المذهب، ولم ينتصر لأصحابِه، وأنَّ الشيخ كمالَ الدين قَصَدُه ذلك.

فغضبَ قاضي القضاة نجم الدين، وقال: اشهدُوا عليَّ أنِّي عزلتُ نفسي.

وأخذ يذكُرُ ما يستحقُّ به التَّقديمَ والاستحقاقَ، وعِفَّتَه عن التكلُّم في

أعراض الجماعة، ويستشهدُ بنائب السلطان في ذلك.

وقلتُ له كلامًا مضمونُه تعظيمُه واستحقاقُه لدوام المباشرة في هذه الحال»[1].

وقال البِرزالي في «تاريخه»[2] لمَّا ذكرَ هذا المجلِس: «ورضي الجماعةُ بالعقيدة».

- البيانُ الرَّسميُّ لنتيجَة المجالس في ٢٦/٨/٧٠٥هـ:

قال البرزالي في «تاريخه»[3]: «وفي السادس والعشرين من شعبان وردَ كتابُ السُّلطان إلىٰ قاضي القضاة (نجم الدين ابن صَصْرىٰ) بإعادَتِه إلىٰ الحُكم، وفيه: إنَّا كُنَّا رسمنا بعقدِ مجلسٍ للشَّيخ تقيِّ الدِّين، وقد بلَغَنا ما عُقِد له من المَجالِس، وأنَّه علىٰ مذهبِ السَّلف، وما قَصدنَا بذلك إلا براءةَ ساحتِه».

وهكذا؛ صُدَّت هذه الهجمة عن ابن تيمية، ومرّت قضيته عبر المستويين السياسي والقضائي في الشام بسلام، وأُحبِطَ مخطط أعدائه في إثبات فساد عقيدته أمام القضاة والأمير، إلا أنَّ أعداءه في القاهرة لم يزل في جعبتهم وسائل أخرىٰ للنيل منه.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٧٢-١٧٤). وفي «العقود الدُّريَّة» لم يذكر ابن عبد الهادي هذا الجزء في المذكرة التي أثبتها. وذكر (ص٢٦٤) أنه لا يحبُّ حكاية ما جرىٰ بين ابن الزَّمْلَكاني وابن صَصْرىٰ.

(٢) (٣/ ٣٠٣).

(٣) (٣/ ٣٠٤).

ثانيًا
ذريعة الخصوم في طلب ابن تيمية إلى مصر
«جواب الفتيا المصرية في القرآن»

إن نتيجة المجالس السابقة قد حسمت لصالح ابن تيمية بكل وضوح، وتبين فيها بعد المباحثة مع ابن تيمية براءة ساحته من وصمة التجسيم والتشبيه، لكن الله تعالىٰ قدّر أن تسير الأمور بشكلٍ مختلف، وذلك بسبب حادثةٍ وقعت في القاهرة، بدا في الظاهر أنها حادثة عارضة، وذلك في وقتٍ مزامن لتلك المجالس.

يحدث المؤرخ المصري شهاب الدين النويري بخبر تلك الحادثة بناءً علىٰ شهادته فيقول في «نهاية الأرب»: «أمَّا السببُ المُحرِّك لهذه الواقعة، الموجبُ لطلب الشيخ تقيِّ الدين المذكور إلىٰ الديار المصرية، فقد اطَّلعتُ عليه من ابتدائه.

وهو أنَّ بعضَ الطلبة، واسمُه: عبد الرحمن العينوسي، سكن بالمدرسة الناصرية بالقاهرة(١)، وكنتُ بها، وبها قاضي القضاة زين الدين ابن مخلوف المالكي، وغيرُه.

---

(١) هذا الرجل المجهول الذي لا نعرف عن حياته إلا هذا الموقف، كان هو الذي أتىٰ بالقشة التي قصمت ظهر البعير، وهو الذي حرك علىٰ ابن تيمية عشّ الدبابير، والعجيب أن ذلك كان منه من غير قصد، ولا رغبة في الأذىٰ، فإنه جاء بفتوىٰ الشيخ إلىٰ ابن مخلوف وابن عدلان، وهو -كما يقول النويري-: (لم يُرِد -فيما ظهَر- أذاهُ، وإنما قصَد -والله أعلم- نشرَ فضيلته)، فتأمل أن قصدَه حسن، وجاء بفتوىٰ معلنة، ولم يأت بحديث مجلس خاص أو غيره، ولكنه أساء في =

فاتَّفق اجتماعي أنا والقاضي شمس الدين محمد بن عدلان الكناني القرشي الشافعي بمنزلي بالمدرسة المذكورة في بعض الليالي، وهو أيضًا ساكنٌ بالمدرسة ومعيدٌ بها.

فحضَر عبدُ الرحمن المذكور إلينا، ومعه فُتيا، وقد أجاب الشيخ تقي الدين عنها، فأخرَجَها من يدِه، وشَرَع يذكُر الشَّيخ تقيَّ الدِّين، وبسطَ عبارته وعلمه، وقال: هذه من جملة فتاويه، ولم يُرِد -فيما ظهَر- أذاهُ، وإنما قصَد -والله أعلم- نشرَ فضيلته، فتناولها القاضي شمسُ الدين ابن عدلان منه، وقرأها، فإذا مضمونُها..».

ثم يورد النويري هنا «جواب الفتيا المصرية في القرآن»[1] بنصّها، وهي من فتاوىٰ الشيخ في مسألة القرآن، وكان كلامه فيها علىٰ طريقة السلف في إثبات الحرف والصوت، وأن القرآن كلام الله تعالىٰ منه بدأ وإليه يعود، وكل ذلك مما قد جاء في الواسطية، بل كانت هذه القضية مما باحثوه فيها، كما تقدّم.

ثم يقول النويري: «فلما وقف القاضي شمسُ الدِّين ابنُ عدلان علىٰ هذه الفتيا أنكر منها مواضع، وعرَضها علىٰ القاضي زين الدين المالكي، فقال قاضي القضاة: أحتاجُ أن يثبت عندي أن هذا خطُّ تقيِّ الدين المذكور، فإذا ثبتَ ذلك رتَّبتُ عليه مُقتضاه.

وانفصل المجلس في تلك الليلة علىٰ هذا.

ثم شهد جماعةٌ عند قاضي القضاة أنَّ الجواب المذكور بخط تقي الدين

= اختيار المخاطَبين بها، فكان ذلك سبب تفجّر أحداث المحنة. فمن أهم أسس الدعوة إلىٰ الله تعالىٰ مراعاة المخاطبين وأحوالهم، وهذا ما لا ينتَبِهُ إليه بعض الطلبة، حيثُ يُريدون نشر فضائل بعض أهل العلم فيُوقعونهم بدلًا من ذلك في الضنك الشديد الذي لولا رحمة الله تعالىٰ لأدىٰ إلىٰ استئصالهم. وعلىٰ أية حال فالملامة إنما تقع علىٰ خصوم ابن تيمية الباحثين عن الفتن، لا علىٰ طالبٍ أعجبه نتاج الشيخ وعلمه، فسعىٰ في نشره، رحمهم الله جميعًا.

(١) أثبت ابن تيمية نصّ هذه الفتيا في «التسعينية» (٢/ ٥٣٠-٥٤٦)، ونشرها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٢٣٥-٢٤٥).

المذكور، فثبت ذلك عنده، وأشهد علىٰ نفسه به في شعبان من السنة (٨/ ٧٠٥هـ).

واجتمع قاضي القضاة زين الدين بالأمراء، وعرَّفَهُم ما أنكره من فتياه»[1].

ومما يؤكد ما ذكره النويري من أن هذه الفتيا كانت هي السبب الذي تمسك به خصوم ابن تيمية في مهاجمته مرةً أخرىٰ، وطلبه إلىٰ مصر، وأنها وقعت من نفوس خصومه من الجهميِّة موقعًا غير مَرْضيٍّ: اعتناءُ فخر الدين ابن المُعلِّم في كتابه «نجم المهتدي ورجم المعتدي» بالردّ عليها، وذكر أنه ردَّ عليها بعد أن عَرَضَها علىٰ «جماعةٍ من علماء مصرنا، وأئمة المفتين في عصرنا»[2].

وقد سمّاها ابن المعلم «الفتيا الفاتنة»، وشنع عليها بألوان التشنيع والسخرية، وكم تمنىٰ ابن المعلم أن يكون ابن تيمية قائلًا بما يُنسَب زورًا للحنابلة من القول بقدم المداد الذي في المصحف، وأن أصوات العباد قديمة، ليتمَّ له مقصوده في التشنيع، غير أن عبارات ابن تيمية لم تساعده علىٰ ذلك، فذهب لينسب ليه تلك المستشنعات علىٰ طريق الإلزام.

وكثير من اعتراضاته علىٰ الفتيا كانت مما اعتُرض به علىٰ ابن تيمية في العقيدة الواسطية، كاعتراضه علىٰ قول أهل السنة بأن القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود.

ولم يسلم من ابن المعلم في ردّه علىٰ ابن تيمية كبار علماء الحنابلة، كابن قدامة والفخر ابن تيمية[3].

ولم يقف ابن المعلم عند ذلك، بل استصدر من بعض شيوخه فتاوىٰ في عقوبة ابن تيمية، حيث أورد في كتابه المذكور فتوىٰ لرجلٍ كان من أعظم القائمين

(١) «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٣٢/ ٧١-٧٨).

(٢) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (١/ ٧٦).

(٣) استغرق ردّه عليها نحو ٦٠ صفحة من كتابه المطبوع، انظر: «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (١/ ٧٧-١٣٢)، ولم يستوف الردّ عليها.

علىٰ ابن تيمية في هذه القضية، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار القروي المالكي.

يقول ابن المعلم مخاطبًا ابن تيمية: «وقد استفتي من يقول بقولك، ونقلت لهم نصَّ فتياك، فكتب جماعة من علماء عصرنا عليك بالإنكار، وذكر نص فتياهم يطول، لأن بعض الفتاوىٰ انتهت إلىٰ التصنيف الكامل(١)، وبعضها تجاوز الأوراق الكثيرة، وأخصر من رأيت أفتىٰ فيك شيخ المشايخ قطب الوقت أبو عبد الله القروي، نفع الله ببركته».

ثم أورد ابن المعلم جواب القروي، فقال: «صورة جواب الشيخ أبي عبد الله القروي: الحمد لله حق حمده، من كان بهذه الصفة فضالٌّ زائغٌ عن الطريق، فإن كان معتقدًا لذلك استتيب، فإن تاب قبلت توبته، وإن لم يتب فاختلف في كفره، فعلىٰ القول بكفره فكالمرتد، وإلا ففاسق يسجن، ويضرب المرة بعد المرة، ويتأكد ذلك في حق من كان منظورًا إليه، ومسموعًا منه.

ويجب منع الناس من الاجتماع به بعد ظهور توبته، وقد حذَّر العلماء منه تحذيرًا شديدًا، ويمنع من الانتصاب، ويمنع من المكالمة معه فيما يعتقده، بل ليس له إلا التوبة، أو وقوع العقوبة به.

وفي فتح باب الكلام معهم إشارة لمجدهم وإظهار معاليهم، وقد حذر العلماء من ذلك، وفيه أيضًا تشكيك للعوام والضعفاء من المشتغلين، فليس إلا حسم مادَّتهم، وحملهم علىٰ طريق أهل الحق(٢).

---

(١) علق في «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (١/ ٢١٩) بقوله: «ولا إخاله يقصد إلا صنيع تقي الدين السبكي رحمه الله تعالىٰ في مؤلفاته التي عارض بها شيخ الإسلام ابن تيمية»، وهذا وهم سببه فاسد تصوُّرٍ عن ترتيب الأحداث، فمؤلفات السبكي التي عارض فيها ابن تيمية في مسألتي الطلاق والزيارة لم تكن في حيز الوجود، إذ لم تقع محنتا الطلاق والزيارة إلا بعد ذلك بسنوات كثيرة، والقروي مات سنة ٧٠٦ فكيف سيتحدث عن مصنفات ما رآها ولا سمع بها؟! وإن كان لا بد من ذكر احتمال في تفسير مراد القروي، فقد يكون أراد رد السروجي علىٰ الحموية الذي أجاب عنه الشيخ بـ «جواب الاعتراضات المصرية».

(٢) ولهذا منعوا ابن تيمية من الكلام في مجلس القضاء الذي عقده ابن مخلوف، لكن الله تعالىٰ عكَس مقصودهم.

وقد قال العلماء أيضًا: لا يجوز أن يُستعَان بهم في كتابة ولا عمل من أعمال المسلمين، لأن فيه إرهاصًا لأهل الدين، والله أعلم. كتبه محمد بن عبد الجبار القيرواني»[١].

لقد كان «جواب الفتيا المصرية في القرآن» هي الذريعة التي تذرّع بها خصوم الشيخ للنيل منه، والملاذ الذي لاذوا به حين ثبتت براءة ساحته في المجالس التي عُقِدَت له بالشام.

إن قولَ الأشاعرة بالكلام النفسي ونفي الحرف والصوت هو من خصائص مذهبهم، التي يعلمون قطعًا مباينة سائر الطوائف لهم فيه، ويعلمون قطعًا كم أثارُوا علىٰ الحنابلة من الفتن بسبب قولهم بالحرف والصوت، والحنابلة قفوا في ذلك أثرَ إمامهم المبجّل أحمد بن حنبل ﵁، واعتقاد السلف والأئمة.

فالتعامل مع فتيا الشيخ علىٰ أنها (اكتشافٌ خطير) من حِيَل المفلسين، وهو عينُ ما سمّاه ابن المعلم في ردّه علىٰ «جواب الفتيا المصرية في القرآن» بـ (تجاهل العارف).

ولو كانت تلك الفتيا -حقًّا- مما اكتشفوه حينئذٍ، فإن القضاة والعلماء قد باحثوا ابن تيمية في العقيدة الواسطية بدمشق، وهي مشتملة علىٰ نفس المعاني الواردة في هذه الفتيا، وكثير من قضاة دمشق وعلمائها الذين باحثوه من الأشاعرة، ومع ذلك انفصلت تلك المجالس بتبرئة ساحته.

---

(١) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/ ٤٧٥-٤٧٦).

ثالثًا
المرسوم السلطاني بطلب ابن تيمية إلى مصر

ثَمَّةَ قصَّةٌ طريفة جرت بين الأمير الأفرم وبين صديقه ونديمِه -وهو أحد مخالفي ابن تيمية الشاميِّين-: الشيخ صدر الدين ابن الوكيل، متعلقةٌ بهذا المرسوم، وبعلاقة ابن تيمية بالأفرم، ويبدو أنها جرت في الفترة التي بين تمام المجالس السابقة، وبين صدور هذا المرسوم، رواها المُؤرِّخ القاضي شهاب الدين ابنُ فضل الله العمري في «مسالك الأبصار»[١].

قال ابن فضل الله: «حكىٰ لي القاضي عبد الله البستاني الفقيه: سمعتُ الشيخَ صدرَ الدين ابنَ الوكيل يحكي قال: طلبَنِي الأفرمُ مرَّةً طلبًا مُزعجًا، فجئتُه، وأنا خائفٌ منه -علىٰ صحبتي له-.

فلما دخلتُ عليه رأيته مُبتهجًا لي، فطلع إلي، وقد كاد يسطُو عليَّ لأجل ابن تيمية، وقال لي: يا صدر! أنت تريدُ تعاندُ القدرة في ابن تيمية؟ وكلَّما رفعَه الله تريدُ أنت أن تضعَه بيدِك، والله ما تريدُ إلا من يخرجُك من الشَّام، ويحبسُك في الاسكندرية، ليكُفَّ شرَّك!

قال: فخرجتُ وأنا في غاية الخوف والوحشة، وتوجّهت علىٰ الفور إلىٰ الشيخ عثمان المنيني المعروف بالقريري[٢] -شيخ صوفي-، فما لحقتُ أكملُ

---

(١) (٨/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) وهم في «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (١/ ٢٤٣) حيث قال: «لعله المذكور في المقتفي..» =

السلام عليه حتىٰ قال لي: بئس الصاحبُ صاحبُك، يعني الأفرم، والله -يا صدر الدين- ما هو -يا صدر- كما قال لك، ما يرىٰ يُعاندُ القدرةَ إلا هو! والله ما يخرجُ من الشَّام ويحبَسُ في الاسكندرية إلا ابنُ تيمية.

قال: فسرِّي عنِّي ما كنتُ فيه، وبتُّ عندَه تلك الليلة، ثم عدتُّ، فلم أصل إلىٰ بيتي إلا ورسولُ الأفرم قد أتاني، فجئتُه، فقال: يا صدر الدين! أنت رجل صالح، عمل نفسك في ابن تيمية، وقد جاء مرسومُ السُّلطان بطلبه، وعزمي أن أدفعَ عنه، وأشتهي أن لا تُحرِّكوا أنتُم ساكنًا ليُدفع عنه الشُّر، لعلّ تصطلِحُوا، فيزولَ ما بينَكم.

ثم لم يمض- والله- الأيام حتىٰ لم يكن بدٌّ من تجهيزه، وحُبِس بمصر والاسكندرية، وجاء الأمر كما قال الشيخ».

لقد حاول الأفرم -إذًا- أن يمتنع عن إرسال ابن تيمية إلىٰ مصر، سيما وأن المجالس التي نتج عنها تبرئة ساحته قد عُقِدت بحضرته وفي قصره، لكنّ ابن مخلوف أصرّ علىٰ جلبه، بعد اطِّلَاعِه علىٰ جواب فتياه في مسألة القرآن.

قال النويري في ذكره لأحداث هذه المحنة: «واجتمع قاضي القضاة زين الدين بالأمراء، وعرَّفَهُم ما أنكره من فتياه، فتوقَّف نائبُ السلطنة بالشام الأمير جمال الدين (الأفرم) في إرساله.

واتَّفقَ وصولُ الأمير سيف الدين الطنقش الجمالي أستاذ دار نائب السلطنة بالشام إلىٰ الأبواب السلطانية في الشهر المذكور (٨/ ٧٠٥هـ) في بعض المُهمَّات، ومَلَّك السُّلطان مخدُومه من أملاكه بالشام أماكن احتاج إلىٰ إثباتها علىٰ قاضي القضاة زين الدين المالكي، فاجتمع بي بسبب ذلك.

فدخلتُ علىٰ قاضي القضاة، وعرَّفتُه مكانةَ سيف الدين المذكور، ومنزِلَتَه

= يقصد: أبا عبد الله القروي المالكي، وفاته أن ذلك اسمه محمد بن عبد الجبار، لا عثمان المنيني، ونسبته القروي لا القريري، ثم إن القروي مقيم في مصر لا صلة له بالأفرم ليكون مقربًا منه، ولم يذكر أحد قدومه للشام أصلًا.

من أربابِ الدولة، ومحلَّ مخدومه، والتمست منه الإذن له في الدخول وإكرامَه إذا دخل عليه، فأذِن له في الدُّخول.

فلما دخلَ عليه اطَّرَحه، ولم يكترِث لدخُوله، وكَلَّمه بكلامٍ غليظ، فكان مِمَّا قال له عند دخوله عليه: أنتَ أُستاذ دار جمال الدين «الأفرم»؟

قال: نعم!

قال: لا بَيَّض الله وجهه!

وحمله رسالة لمخدومه فقال: قُل له عني: «أنتَ تعرف كيفَ كُنت، وأنني اشتريتُك للسلطان الملك المنصور[1]، وكُنتَ علىٰ حالٍ من الضَّرورة في جُنديَّتِك وإمرتِك، ثم خَولَّك الله تعالىٰ من نعمِه، وأفاضَ عليك منها ما أنت عليه الآن، وألحقَك بأكابرِ المُلوك، ونُعتَّ بملِك الأمراء، ثم أنت تُدَافع عن رجُلٍ طلبتُه لقيام حقٍّ من حقوق الله عليه، والله لئن لم ترسله ليعجلن الله تعالىٰ هلاكك»، إلىٰ غير ذلك مما قاله في وقت خروجه.

فالتزم الأمير سيف الدين الطنقش أنه عند وصوله إلىٰ دمشق لا يبيتُ ابنُ تيمية بها، ويرسِلُه إليه.

ثم لم يقنَع قاضِي القضاة بذلك إلىٰ أن اجتمع بالأمراء، وجدَّد معهم الحديث في أمر تقيِّ الدين، فاقتضىٰ ذلك إرسالَ الأمير حسام الدين لاجين العمري أحدَ الحُجَّاب بالأبواب السلطانية إلىٰ دمشق بمثال شريف سلطاني بطلبِه، فتوجَّه ووصل إليها في خامس شهر رمضان».

ويذكر قطبُ الدين اليُونِيني في «تاريخه»[2] ما جرىٰ بعد وصول هذا الرسول إلىٰ الشام بشيء من التفصيل فيقول: «فلمَّا كان يومُ الاثنين خامس رمضان (٥/ ٩/ ٧٠٥هـ) وصل من السلطان بريديٌّ يُعرف بالعمري إلىٰ دمشق بطلب قاضي القضاة نجم الدين ابن صَصْرىٰ، وتقي الدين ابن تيمية، ويقولون: تُعرِّفوننا مما

(١) كان الأفرم من مماليك السلطان المنصور قلاوون، وهذا كان شائعًا بين أمراء المماليك، يكون لدىٰ الواحد منهم الجمع الكثير من المماليك، وقد يترقىٰ ذلك المملوك في المناصب والولايات.

(٢) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٤٩-٨٥١).

وقع في زمن جاغان سنة ثمان وتسعين وست ومئة بسبب عقيدة ابن تيمية، وفيه إنكار عليه، وأن تكتُبُوا لهم صورة العقيدتين الأولىٰ والأخيرة، فطلبُوا القاضي جلال الدين الحنفي وسألوه عما جرىٰ في أيامه فقال: نُقِل عنه كلامٌ قاله فطلبناه فأجاب عنه، وكذلك القاضي جلال الدين القزويني، فإنَّه أحضر العقيدة التي كانت قد أحضرت في زمان أخيه[1]، وجرىٰ ما تقدَّم ذكره[2]، وتحدَّثُوا مع ملك الأمراء «الأفرم» في أن يُكاتِب في أمرهم فأجاب.

فلما كان يوم السبت عاشر رمضان (١٠/ ٩/ ٧٠٥هـ)، وصل غلام ملك الأمراء[3] علىٰ البريد من مصر، وأخبرَ أن الطلب علىٰ ابن تيمية كثيرٌ، وأنَّ القاضي (زينَ الدين ابن مخلوف المالكي) قد قام في قضيَّتِه قيامًا عظيمًا، وأنَّ الأمير ركن الدين الجاشنكير معه في هذا الأمر، ونقل أشياء كثيرة عن الحنابلة قد وقعت بالديار المصرية، وأن بعضَهم قد عُزِّروا، وأنَّ القاضي الحنبليَّ والمالكيَّ جرىٰ بينهما كلام.

فلما سمع ملك الأمراء كلامَه انحلَّت عزائِمُه عن المُكاتَبَة بسببِهم، وحضر البريدي العمري، وقال لَه: إما أن تُسيِّرُهما معي، وإمَّا أن تكتب جوابَ المُطالعة.

فلما كان بُكرة يوم الأحد حادي عشر شهر رمضان (١١/ ٩/ ٧٠٥هـ) حضرَ شمس الدين محمد المهمندار إلىٰ تقيِّ الدين ابن تيمية وقال له: قد رسم ملك الأمراء أن تُسافر غدًا أنت والقاضي.

فأجاب بالسمع والطاعة، وراح إلىٰ القاضي وعَرَّفَه، وشرعوا في تجهيز أشغالهما، وسافروا في يوم الاثنين ثاني عشر شهر رمضان (١٢/ ٩/ ٧٠٥هـ).

---

(١) أي القاضي إمام الدين القزويني، ولي قضاء الشافعية بالشام سنة ٦٩٦هـ، وتوفي سنة ٦٩٩هـ.

(٢) المقصود ما جرىٰ بسبب (الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ) سنة (٦٩٨هـ) وخبرها في «العقود الدُّريَّة» نقلًا عن البِرزالي (ص٢٥٣-٢٥٨).

(٣) ذكر النويري في «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨١) أنَّه سيف الدين الطنقش الذي تقدم خبر لقائه بابن مخلوف في القاهرة.

فسافر القاضي خامسة النهار، وتقي الدين الثامنة، وفي صحبته أخواه: الشيخ شرف الدين عبد الله، وزين الدين عبد الرحمن، ومن أصحابه: شرف الدين ابن مُنجَّا، وتقي الدين أبو حفص بن شقير[(١)]، وفخر الدين وعلاء الدين أولاد الصائغ، وشمس الدين التدمري، وغيرهم».

وذكر ابن تيمية أن الأفرم أرسل مع حسام الدين العمري العقيدة الواسطية، وما قالَه القُضاة والعُلماء بشأنها، والمحضر، وكتاب البخاري الذي قرأه المِزِّي[(٢)].

وقد ظهر مما تقدّم أن الأمير جمال الدين الأفرم، سعىٰ لعدم إرسال ابن تيمية لمصر، إلا أنّ الطلب عليه في مصر كان أقوىٰ.

وإذا تجاوزنا ظاهر الأحداث التي قصّها النويري، والتي لا تعرض إلا جانبًا من جوانب القصة، وقمنا بتحليل معمّق للقوىٰ المؤثرة في إحضار ابن تيمية إلىٰ مصر، وكيف اجتمع بعضها إلىٰ بعض، حتىٰ غلبت موقفَ الأفرم، ونتيجةَ المجالس القضائية التي عقدت لابن تيمية بالشام، يمكننا أن نصنفها إلىٰ ثلاث قوىٰ:

القوة الأولىٰ: قوة في المستوىٰ الديني المجتمعي العام: وهم أتباع ابن عربي، الذين كان لهم إذ ذاك وجاهة في الدولة، وعلىٰ رأسهم المنبجي، وهي قوة تدفع باتجاه النيل من ابن تيمية بسبب موقفه في التصدي للمقالة الاتحادية، وكلامه في ابن عربي وابن سبعين ونحوهما، وسيبقىٰ تأثير هذه القوّة في مجريات الأحداث حتىٰ نهاية المحنة.

---

(١) في مطبوعة «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨١): «ابن سُنقر» وهو تصحيف. وابن شقير هو من أصحاب ابن تيمية القدامىٰ، واسمه عمر بن عبد الله بن عبد الأحد (٦٤٦-٧٤٤)، ذكره عماد الدين الواسطي في رسالته لأصحاب ابن تيمية ووصفه بـ(السيد الأجَلِّ العالم، الفاضل فخر المُحدِّثين، ومصباح المتعبدين، المتوجه إلىٰ رب العالمين). وهو من حران بلد شيخ الإسلام، ولابن شقير ترجمة في «المعجم المختص» (ص١٨٢)، وقد ذكر ابن القيم في «روضة المحبين» (ص٣٩٤)، و«مدارج السالكين» (٣/ ٤٤٥) قصة عن شيخ الإسلام في شبابه حدثه بها ابن شقير.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٦)، والكتاب هو «خلق أفعال العباد»، كما تقدم.

القوة الثانية: قوة في المستوىٰ القضائي: وعلىٰ رأسها زين الدين ابن مخلوف، وهي قوةٌ أشعريَّة، كانت تدفع باتجاه عقوبة ابن تيمية بتهمة التجسيم، وستبلغ هذه القوّة ذروة تأثيرها حين امتُحنَ ابن تيمية في السجن، بإلزامه بالرجوع عن عقيدته في الصفات، حتىٰ يخرج.

القوة الثالثة: قوة في المستوىٰ السياسي: ويمثلها الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير، وستبلغ هذه القوةّ ذروتها في التأثير بتسلطُنِه، وابن تيمية ما يزال في السجن، وستزول هذه القوة تمامًا بمقتل بيبرس وتولي السلطان الناصر السلطنة.

وأما العلاقة بين هذه القوىٰ: فقد استطاع الاتحادية أن يلقوا بثقلهم في التأثير في المستوىٰ السياسي، «فأضلوا بعض ولاة الأمور حتىٰ يرفعوا إخوانهم ويهينوا من خالفهم» كما يصفهم ابن تيمية(١).

ويذكر اليونيني نجاح الأشعرية بالتأثير في المستوىٰ السياسي أيضًا، إذا قام ابن مخلوف ومن معه بإقناع بيبرس بالقيام «علىٰ توهين هذه المقالة التي يعتقدُها الحنابلة، وأنها بدعة، وقرروا ذلك معه، بحيث قام ينصرهم أتم قيام، ولم يمكن أحدًا معارضته ولا القيام بما يخالفه»(٢).

وكذلك قام القروي المالكي -وهو من الأشاعرة المتعصّبين علىٰ الشيخ- بتحريض بيبرس -الذي كان يعتقِدُ فيه- ضد ابن تيمية بأن خاطبه مخاطبةً شديدة في شأنه، يقول التقي السبكي: «وكان مدبِّر الدولة الناصرية في ذلك الوقت بيبرس وسلَّار، فاجتمع العلماء بهما في ذلك، وكان من جملة العلماء المالكية: أبو عبد الله القروي المشار إليه في العلم والدين ومذهب مالك ﵀، وكان بيبرس يعتقد فيه، فأخبرني الشيخ علاء الدين القونوي الذي صار قاضي القضاة بدمشق -وكان حاضرًا معهم في ذلك المجلس- أنه سمع أبا عبد الله القروي المذكور يقول لبيبرس: ما أنت ركنُ الدين، أنت هدمُ الدين! كيف يُخلَّىٰ هَذَا، والله تعالىٰ

(١) انظر «الصفدية» (١/ ٢٧١-٢٧٢)، وقد سبق نقل كلام ابن تيمية في ذلك بتمامه.
(٢) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٦٠).

يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ﴾؟!»[1]. وهذا غاية ما يكون من التحريض ضد ابن تيمية.

كما تكوّنت علاقةٌ بين أتباع ابن عربي والأشاعرة، شكّلت جبهةً متينة ضد ابن تيمية، نسجتها حاجةُ كُلٍّ من الطرفين للآخر.

فابن مخلوف يحتاجُ إلىٰ المنبجي لتأثيره في المستوىٰ السياسي، ووجاهته عند الأمير بيبرس، وهي قوّة يحتاجها لجلب ابن تيمية إلىٰ مصر[2]، وهذا لا ينفي أنه سعىٰ بنفسه للتأثير في المستوىٰ السياسي لإحضار ابن تيمية كما ظهر من مخاطبته لنائب الأفرم.

كما أن المنبجي يحتاج ابن مخلوف لأنه يُمكِّنُه أن يُمرِّر به قضيَّةَ ابن تيمية عبر المستوىٰ القضائي، إذ لا تُعدُّ قضيةُ الطعن في ابن عربي قضيةً ذات قيمة قضائية، بخلاف قضية التجسيم. وإذا أضفنا إلىٰ أشعرية ابن مخلوف كونه مالكيًّا، يتيح له مذهبه التعزير بالقتل[3]، فإن موقف خصوم ابن تيمية سيزداد قوةً.

ولم يقتصر دور تحريض الشخصيات الأشعرية المؤثرة في الدولة علىٰ المنبجي، فقد حرّض ابنُ عطاء الاسكندري الصوفي الشيخَ شمسَ الدين ابن الجزري، ضد ابن تيمية، يقول السبكي: «سمعت الشيخ تاج الدين أبا الفضل أحمد بن عطاء القائم بطريقة أبي الحسن الشاذلي المتكلم علىٰ الناس في التصوف يقول للشيخ شمس الدين الجزري الخطيب، المشار إليه في ذلك الوقت في أصول الدين وأصول الفقه[4]: ابنُ تيمية عَمِلَ أهلَ دمشق فرقتين يكفِّر بعضهم

---

(١) من ترجمة السبكي لابن تيمية أوردها الحافظ ابن حجر بخطه في «التذكرة الجديدة» (٢٠١/ظ).

(٢) انظر «كنز الدرر وجامع الغرر» (٩/ ١٤٤).

(٣) قال الذهبي في «زغل العلم» (ص١٢): «الفقهاء المالكية علىٰ خيرٍ واتِّباعٍ وفضل، **إن سلم قُضاتُهم ومُفتُوهم من التسرع إلىٰ الدماء والتكفير**».

(٤) هو محمد بن يوسف بن عبد الله ابن الجزري صاحب «معراج المنهاج في أصول الفقه» وهو مطبوع، ترجمته في «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ٤٧-٤٨)، وهو الذي ذكر الطوفي بحثه مع ابن تيمية في مسألة الاستغاثة، وسيأتي الإشارة إليه، فانتبه لذلك، ولا يلتبسن عليك بغيره، وقد أشار ابن المعلم إلىٰ قيامه علىٰ ابن تيمية في هذه المسألة في «نجم المهتدي ورجم المعتدي» =

بعضًا ويلعن بعضهم بعضًا، وهذا أمر لا يُصْبَر عليه!»[1].

وأنت إذا تأملت: وجدت قوة الاتحادية وأتباع ابن عربي هي القوة التي قادت المحنة بالفعل، وسعوا للنيل من ابن تيمية بما يستطيعونه من تأثير في المستويين السياسي والقضائي. ولذا يقول ابن تيمية: «فإنّه لمّا انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة، **وكنتُ لمّا دخلتُ إلىٰ مصر بسببهم**..»[2].

= (٢/ ٣٠١).

وثمة شيخ آخر يشترك معه في النسبة والاسم واسم الأب، وهو محمد بن يوسف بن أبي بكر ابن الجزري، ذكره ابن المعلم في «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/ ٣٠٠) أيضًا في القائمين علىٰ ابن تيمية، والعجيب أنهما توفيا أيضًا في نفس السنة، وترجمةُ الثاني في «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ٣١-٣٢).

(١) من ترجمة السبكي لابن تيمية أوردها الحافظ ابن حجر بخطه في «التذكرة الجديدة» (٢٠٠/و - ٢٠١/ظ).

(٢) «النبوات» (١/ ٣٧٦).

الفصل الثالث

﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾

وقائع المحنة

(٧٠٥-٧٠٧هـ)

أولًا

المحاكمة والاعتقال واضطهاد الحنابلة

(ابنُ مخلوف الخصم والحكم)

وصل ابنُ تيمية وقاضي القضاة نجم الدين ابن صَصْرىٰ إلىٰ القاهرة يوم الخميس ٢٢/٩/٧٠٥هـ بعد أن طُلِبا بمرسُومٍ سلطاني، وكان خصوم ابن تيمية، بعد أن رأوا أن مسلك المباحثة معه لا يؤدّي إلىٰ مطلوبهم من النيل منه، مكرُوا به -بحسب تعبيره-.

فقرروا أن يعقدُوا له مجلسَ قضاء، يُدّعىٰ فيه عليه بدعوىٰ متعلقة بمذهبه في الصِّفات، ويُطالِبُ المُدَّعي بمعاقبته العُقوبة الشرعية، فعقدوا مجلسًا في اليوم التالي، وانتصبَ له القاضي شمس الدين ابن عدلان الشافعي خصمًا، وادَّعىٰ عليه عند قاضي المالكية ابن مخلوف أنه يقول: «إن الله تكلم بالقرآن بحرفٍ وصوت، وإنه تعالىٰ علىٰ العرش بذاته، وإن الله يشار إليه الإشارة الحسية»[1].

قال ابن رجب: «وقال المدعي: أطلب تعزيره علىٰ ذلك التعزير البليغ، يشير إلىٰ القتل علىٰ مذهب مالك»[2].

---

(١) كذا ذكر الذهبي نصّ دعوىٰ ابن عدلان. «الدرة اليتمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٥-٤٦).

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/٥١٢).

وقد وثّقَ الشيخ ما جرىٰ في ذلك المجلس في رسالةٍ كتبَها في محبسه فقال: «حين شرعتُ أحمدُ الله، وأُثني عليه، لقول النبي ﷺ: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم**»؛ منعوني من حمدِ الله! وقالوا: لا تحمَدِ الله، بل أجب!!

فقلتُ لابن مخلوف: ألكَ أُجيب، أو لهذا المُدَّعي[1]؟

وكان كلٌّ منهُما قد ذكر كلامًا أكثرُه كذب.

فقال: أجبِ المُدَّعي.

فقلتُ: فأنتَ وحدَك تحكُم، أو أنت وهؤلاء القضاة؟

فقال: بل أنا وحدي.

فقلت: فأنت خصمي فكيف يصح حكمك عليَّ؟!»[2].

«فقال: كذا؟ ومدَّ صوته، وانزوىٰ إلىٰ الزاوية، وقال: قُمْ، قُمْ.

فأقاموني، وأمرُوا بي إلىٰ الحَبْس، ثم جعلتُ أقولُ أنا وإخوتي غيرَ مرَّة: أنا أرجع وأُجيب، وإن كُنتَ أنت الحاكمَ وحدك، فلم يقبل ذلك مني»[3].

قال البِرْزالي: «وحُبِس في بُرجٍ أيامًا، ثم نُقِل إلىٰ (الجُبِّ) ليلةَ عيد الفطر؛ هو وأخواه «زين الدين عبد الرحمن، وشرف الدين عبد الله»[4].

ثم جرىٰ تعميمُ الأذىٰ والعُقُوبة علىٰ الحنابِلَة في الشام ومصر، وأُلزِمُوا بالرجوع عن عقيدتهم في الصفات. يقول الذهبي: «جرت محنة الشيخ تقي الدين ابن تيمية في سنة خمس وسبعمائة، وحصل للحنابلة أذىٰ كثير بمصر ودمشق»[5].

ويقول البِرْزالي في الحوادث التي جرت عقب مجلس القضاء المتقدِّم: «وأُكرِم قاضي القضاة نجم الدين وجُدِّد له توقيع، وخُلِع عليه، وسافر إلىٰ دمشق

---

(١) يعني: شمس الدين ابن عدلان.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٥-٢٥٦).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٣).

(٤) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠٦).

(٥) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٥٦).

فوصلها يوم الجمعة سادس ذي القعدة، وقُرئ تقليده بمقصورة الخطابة يوم الجمعة ثالث عشر ذي القعدة.

وقرئ عقبه الكتاب الذي وصل معه وفيه مخالفة الشيخ تقي الدين في العقيدة، وإلزام الناس بذلك، خُصُوصًا أهل مذهبِه، والوعيد بالعزل والحبس، وفيه أن يُنَادىٰ بذلك في البلاد الشامية(١)، وكان قد نُودِي قبل صلاة الجمعة بالجامع والأسواق»(٢).

وقد ثبت قاضي قضاة الحنابلة بدمشق الإمام العلامة تقي الدين أبو الفضل سليمان بن حمزة المقدسي(٣)، ولم يُعطِ خُصوم الشيخ ما أرادوه من البراءة من معتقده، وفي ذلك يقول الذهبي: «فجاء البريد بإلزام الحنابلة بالرجوع عن معتقدهم وهُدِّدُوا، فتلطف القاضي تقي الدين في الأمر، ولم يظهر عليه ألم ولا غضب، وداراىٰ بحسن خلقه، وأخذ يدافع ويماطل، وما كتب شيئًا، وخمد الشر، وأرادوا منه أن يكتب البراءة من معتقد ابن تيمية فامتنع وترفق بهم»(٤).

وأما ما جرىٰ للحنابلة في مصر، فيحدثنا البرزالي عن ذلك بقوله: «ووصلت الأخبارُ بكثرَة المُتعصِّبين بالديار المصرية علىٰ الشيخ تقيّ الدين، وأنَّه حصل أذىٰ كثيرٌ للحنابلة، وحُبِس تقي الدين عبد الغني ابن الشيخ شمس الدين الحنبلي(٥)، وألزمُوا جميعُهم بالرجوع عن عقيدتهم في القرآن والصفات.

---

(١) أورد الكتاب بتمامه النويري في «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨٢-٨٤)، وابن المعلم في «نجم المهتدي» (٢/ ٥٣٠-٥٣٤)، وغيرهما في غيرهما.

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠٦). والقاضي المالكي هو ابن مخلوف، والقروي هو أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار، وجماعة من الشافعية: علىٰ رأسهم ابن عدلان.

(٣) في «جامع المسائل» (٩/ ٢٤٧-٢٥٩) رسالة من شيخ الإسلام في آخر حياته إلىٰ ولده محمد بن سليمان، الذي ولي القضاء في دمشق أيضًا.

(٤) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٥٦).

(٥) قال البِرْزالي في ترجمته في «تاريخه» (٣/ ٤٧٥): «كان مُدرِّسًا بالمدرسة المنصورية بالقاهرة، وعنده فضيلة، وهو متعيّن في مذهبِه» توفي سنة ٧١٠هـ. ووالده من علماء الحنابلة أيضًا، وكان أوّل من تولَّىٰ قضاء قُضَاتهم في مصر في العصر المملوكي، وهو ابن أخي الإمام عبد الغني المقدسي. ترجَمتُه في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٢٠-٣٢١) و«ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ١٤٢-١٤٣).

وأشار القضاة علىٰ رفيقهم قاضي القضاة شرف الدين الحرَّاني الحنبلي بموافقة الجماعة، وكان قليلَ العلم، فوافق، وألزم جماعةً من أهل مذهبه بذلك، وأخذَ خُطوطَهم.

ووقع أمرٌ لم يَجْرِ علىٰ الحنابلة مثلُه.

وكان ذلك بقيام الأمير ركن الدين الجاشنكير في القضية بسعي القاضي المالكي، والقروي المالكي، وجماعة من الشافعية»[(١)].

ويقول قطب الدين اليونيني في خبر تراجع القاضي الحنبلي: «وبعد قيام تقي الدين ابن تيمية من المجلس المذكور تكلم قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة في مسألة القرآن المجيد وشيء من عقيدة الإمام الشافعي ﵁، فقيل لقاضي القضاة شمس الدين الحنفي السَّرُوجي: ما تقول في ذلك؟

فقال: كذا أقول وأعتقد.

فقالوا بعده لقاضي القضاة شرف الدين الحنبلي: ماذا تقول؟ فتلجلج.

فقال له الشيخ شمس الدين القروي المالكي: جدد إسلامك وإلا ألحقوك به، أنا أحبك وأنصحك![(٢)]

فخجِل، فلقَّنَه قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة ما يقول، فقال الذي لقنه، وانفصل المجلس»[(٣)].

ويسوق اليونيني أيضًا ما ذكر البرزالي بعبارةٍ أبسط، فيقول: «وحاصل الأمر أنه جرىٰ بالقاهرة في حق الحنابلة من الأذىٰ والإهانة والتنكيل أمر كبير قبل طلب الشيخ تقي الدين، وبعد وصوله وحبسه.

وأُلزِموا جميعهم بالرجوع عن العقيدة، وأُكرِهُوا أن يقولوا: القرآن هو المعنىٰ القائم بالنفس، وأن ما في المصحف عبارة عنه، وأن ما هو موجود في

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠٦). والقاضي المالكي هو ابن مخلوف، والقروي هو أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار، المتقدّم ذكره، وجماعة من الشافعية: مثل ابن عدلان وابن المعلم.

(٢) تأمل الأسلوب الماكر للقروي المالكي في إرهاب المخالفين!

(٣) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٥٣).

المصاحف ومحفوظ في الصدور ومقروء بالألسنة مخلوق، وأن القديم هو القائم بالنفس.

وأُلزِموا بنفي مسألة العلو والتصريح بذلك، وأن جميع ما ورد من أحاديث الصفات لا يجرىٰ علىٰ ظاهرها بوجه من الوجوه، وحُكِم عليهم إن لم يقولوا بذلك بالتجسيم، وجرىٰ في حقهم أذىٰ كثير.

وكان قاضيهم شرف الدين قليل البضاعة في العلم، فلم يَدرِ ما يجيب به وتلكأ، وأخبروه رفقته الثلاثة أن هذا الذي يُدعَىٰ إليه ويلزم به هو الصحيح، فأجاب إلىٰ موافقتهم.

ثم هو ألزم جماعة من أصحابه هذه المقالة، وأخذَ خطوطهم.

وكان من تكلَّمَ في أمر العقيدةِ:

١- القاضي زين الدين المالكي انتصارًا للشيخ نصر المنبجي، ونكايةً في حق رفيقه شرف الدين الحنبلي.

٢- وشيخٌ مالكي يعرف بشرف الدين القروي.

٣- وساعدهما جماعة من الشافعية وغيرهم.

وكانوا قد اتفقوا مع الأمير ركن الدين بيبرس المنصوري المعروف بالعثماني والمتصرفين في الدولة علىٰ توهين هذه المقالة التي يعتقدها الحنابلة، وأنها بدعة، وقرروا ذلك معه، بحيث قام ينصرهم أتم قيام، ولم يمكن أحدا معارضته ولا القيام بما يخالفه، فتم بأن قام في ذلك ما قصده.

وقرأت في بعض ما ورد من الكتاب أنه جرىٰ علىٰ الحنابلة ما يعجز الإنسان أن يعبر عنه، وفي بعضه: **ولقد تم علىٰ الطائفة الحنبلية شيء لم يجر مثله**»[1].

ويقول التقي السبكي الذي كان شابًّا إذ ذاك، وكان مقيمًا في مصر في رسالته التي كتبها في آخر حياته في ترجمة ابن تيمية: «وطُلِب بسبب ابن تيمية

---

(١) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٥٩-٨٦٠).

جماعة الحنابلة بالديار المصرية، وأُخِذت خطوطهم بالرجوع عما نُسِب إليهم، وكُتِبت مراسيم شريفة سلطانية بعزل كل من كان من أصحاب ابن تيمية من قاضٍ ومدرسٍ وموقِّع وغيرهم، فعُزِل لأجل هذا المرسوم قاضي قضاة، ومدرسٌ كبير[1]، وخلائق ممن كانوا يعتقدون فيه.

وكان قضاة القضاة بالديار المصرية في ذلك الوقت: بدر الدين ابن جماعة الشافعي، وزين الدين ابن مخلوف المالكي، وشمس الدين السَّرُوجي الحنفي، وشرف الدين الحراني الحنبلي»[2].

(١) يعني بقاضي القضاة: الشيخ شمس الدين الحريري، قاضي قضاة الحنفية، وسيأتي خبره، وبالمدرس الكبير: الشيخ تقي الدين عبد الغني الحنبلي المتقدّم ذكره. وقرأها في «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (١/ ١٢٧): «ومدرسين كثر»!

(٢) من ترجمة السبكي لابن تيمية أوردها الحافظ ابن حجر بخطه في «التذكرة الجديدة» (٢٠٠/و - ٢٠١/ظ).

ثانيًا
قضاة يرفضون حكم ابن مخلوف
(انتصار الحريري لابن تيمية)

كان حكم ابن مخلوف معبِّرًا عن موقف مركز الثقل في المستوىٰ القضائي من قضية ابن تيمية، إلا أنه لم يكن معبرًا عن موقف جميع القضاة في الدولة. ولذا نجِدُ ابن تيمية يُنزّه غيره من القضاة بِمصر، كقاضي قضاة الشافعية الإمام بدر الدين ابن جماعة الحموي، وقاضي قضاة الحنفية شمس الدين السَّرُوجِي، عن أن تكون لهم صلة بالحكم بحبْسِه، يقول: «فأمَّا القاضي بدر الدين (ابن جماعة)؛ فحاشا لله! ذاك فيه من الفضيلة والديانة ما يمنعُه أن يدخُل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهًا، .. وكذلك نزَّهتُ القاضي شمس الدين السَّرُوجي عن الدخول في مثل هذا الحكم»[1].

وهذا الاتجاه يمكن أن يوصف بأنه اتجاه ساكتٌ، لم يدخل في الحكم ولم يؤيده، كما أنه لم يصرّح بشيء في مخالفته أو الانتصار لابن تيمية[2].

صرّح ابن تيمية بعدم وجود عداوة بينه وبين الدولة في مصر، لا علىٰ المستوىٰ السياسي ولا علىٰ المستوىٰ القضائي، ويكاد ابن تيمية يحصرُ الخصومةَ مع الدولة في ابن مخلوف، يقول: «أنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوةٌ،

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

(٢) انظر: «ذيل مرآة الزمان» لليونيني (٢/ ٨٥٩).

ولا بغضٌ، ومازلتُ مُحبًّا لهُم، مُواليًا لهم؛ أمرائهم، ومشايخهم، وقضاتهم»[1]. ويقول: «هؤلاء الذين بمصر من الأمراء، والقضاة، والمشايخ = إخواني وأصحابي، أنا ما أسأت إلىٰ أحد منهم قطُّ، ومازلت مُحسنًا إليهم، فأيُّ شيء بيني وبينهم؟! ولكن لبَّسَ عليهم المنافقون أعداء الإسلام»[2].

ثمة اتجاهٌ آخر في المستوىٰ القضائي مثّله قاضي قُضاة الحنفية بالشام شمس الدين الحريري، الذي صرّح بالانتصار لابن تيمية، وكتب محضرًا في ذلك، وأرسله لمصر، فسعىٰ ابن مخلوف في عزله عن منصبه، وتمّ له ذلك.

قال النُّويريُّ: «وأثبت (الحريري) مَحضرًا له مما هو عليه من الخير، وكتبَ في أعلاه بخطّه ثلاثة عشر سطرًا يقول في جُملَتها: إنه منذ ثلاث مئة سنة ما رأىٰ الناس مثلَه، وأراني قاضي القضاة زين الدين المالكي هذا المحضر، وغضبَ مِنه، وسعىٰ في عزله، فعُزِل..»[3].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٦).

(٣) «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨٤). وخبر عزل الحريري في «المقتفي» (٣/ ٣١٠). وقال ابن فضل الله في «مسالك الأبصار»: «وكان قاضي القضاة أبو عبد الله ابن الحريري يقول: إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام فمن هو؟!».

ثالثًا

أفراح الخصوم

(تهنئة القروي المالكي بالظفر على ابن تيمية)

كان ما جرىٰ لابن تيمية والحنابلة انتصارًا للأشاعرة في الظاهر، ولعل هذا معنىٰ ما ذكره ابن عبد الهادي الصغير الشهير بابن المبرد، وهو من تلاميذ تلاميذ الشيخ في وصف نفوذ الأشاعرة في ذلك الوقت: «ثم في زمن الشيخ تقي الدين بن تيمية ترجَّح أمرُهم، وظهرُوا غاية الظهور، ولكن كان يقاومهم هو وأصحابه، إلا أن الظفر في الظاهر لأولئك»[1].

ولذلك فإن الأشاعرة استقبلوا ما جرىٰ علىٰ ابن تيمية وعلىٰ الحنابلة من أذىٰ بفرح وسرور، فإنهم يرون ذلك فتحًا من الله تعالىٰ في كسر شوكة المبتدعة، يضاهي انتصارَ السلطان الناصر علىٰ التتار في وقعة شقحب قبل ذلك بسنوات، كما ألمح لذلك ابن المعلم[2]، ولذلك تبادلوا التهاني بما جرىٰ!

يقول ابن المعلِّم: «سمعت الشيخ الإمام العارف القدوة، سيف الملة، ناصر الحق، مفتي المسلمين، بقية السلف، عمدة الخلف، أبا عبد الله محمد بن عبد الجبار القيرواني، نفع الله ببركته، يقول وقد حضرت إليه جماعة من طلبة العلم الشريف، الشافعية والمالكية، نهنئه بما يسر الله تعالىٰ علىٰ يديه من الفتح

(١) «جمع الجيوش والدساكر علىٰ ابن عساكر» (ص٤٠٩).

(٢) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (١/٦٨-٦٩).

في كسر شوكة ابن تيمية وأصحابه، وكان أمرًا عظيمًا أنهضَهُ الله فيه، وأعانَهُ عليه، فدعَونا له.

فكان جوابه: هذا أمرٌ ليس لي فيه شيء، إنما حسناته في صحائف سيدي أبي عبد الله ابن النعمان، وما تكلَّمت إلا بلسانه، ولا نهضت إلا بحاله.

وأراد -تولىٰ الله جزاءه- بذلك سَتْرَ ما يسَّره الله علىٰ يديه من ذلك»[1].

لقد كان القروي من أشد خصوم ابن تيمية، حيث حَرَّض عليه بالإفتاء وبمخاطبة الأمير الجاشنكير، كما قدّمنا خبر ذلك مفصلًا.

قال البرزالي في ترجمته: «وكان ممن سعىٰ في حبس الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وقام في قضيّته قيامًا شديدًا»[2].

ولم تطل حياة القروي بعد حبس ابن تيمية، حيث توفي بعد ذلك بنحو سنة، سنة ٧٠٦هـ، ولم يعاصر شيئًا من أحداث المحنة اللاحقة.

وأما شيخه أبو عبد الله محمد بن النعمان، الذي عزا له الفضل في ما حصل لابن تيمية، فكان قد مات قبل المحنة بزمان طويل، سنة ٦٨٣هـ.

وهو من متعصّبي الأشاعرة أيضًا، والمجوّزين للاستغاثة بغير الله تعالىٰ، وله في ذلك تصنيف شهيرٌ سماه «مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام ﷺ في اليقظة والمنام»، وهذا الكتاب من أوائل ما صنّف في تجويز الاستغاثة بغير الله تعالىٰ، وكان لخصوم ابن تيمية اهتمامٌ كبير به.

فقد اعتمد الشيخ شمس الدين ابن الجزري في مناقشته لابن تيمية في مسألة الاستغاثة علىٰ هذا الكتاب، واحتج لذلك بأن هذا الكتاب «اشتهر، وأجمع أهل عصره علىٰ تلقيه منه بالقبول، وإجماع أهل كل عصر حجة، فالمنكر لذلك مُخالِف لهذا الإجماع!!»[3].

(١) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/ ١٦٧).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٤٤).

(٣) نقل ذلك عنه الطوفي في «الإشارات الإلهية إلىٰ المباحث الأصولية» (٣/ ٩١).

وذكر ابنُ تيمية في ردّه علىٰ نور الدين البكري أن البكري اعتمد علىٰ هذا الكتاب، فقال في شأن الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد مماته: «وهذا ما علمته ينقل عن أحد من العلماء؛ لكنه موجود في كلام بعض الناس مثل الشيخ يحيىٰ الصرصري، ففي شعره قطعة منه.

والشيخ محمد بن النعمان كان له كتاب: «المستغيثين بالنبي ﷺ في اليقظة والمنام»، وهذا الرجل[1] قد نقل منه فيما يغلب علىٰ ظني.

وهؤلاء لهم صلاح ودين، لكنهم ليسوا من أهل العلم العالمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام ومعرفة الحلال والحرام، وليس معهم دليل شرعي، ولا نقلٌ عن عالمٍ مَرْضِيٍّ، بل عادة جروا عليها، كما جرت عادةُ كثيرٍ من الناس بأنه يستغيثُ بشيخه في الشدائد ويدعوه»[2].

---

(١) يعني: البكري.

(٢) «الاستغاثة في الرد علىٰ البكري» (ص٢٤٤-٢٤٥).

رابعًا

الإنكار الشرعي على ابن مخلوف

(ردود ابن تيمية)

تُظهِر بعض الرسائل التي كتبها ابن تيمية في سجنه إنكارَه الشديد لما جرىٰ في هذه الأحداث السريعة المتلاحقة؛ من الحكم القضائي بِحبْسِه الذي صدر من جهة القاضي المالكي ابن مخلوف، والكتاب السلطاني الذي قُرِئ بالشَّام، بأمر من ابن مخلوف أيضًا[1]، وما جرىٰ من إكراه الناس علىٰ مخالفة عقيدته.

لم يكن لابن تيمية -الفقيه المُتشرّع- أن يُنكر عقوبة وقعت لو كان مستحقًّا لها بشرع الله، فهو يقول: «أنا أحقُّ أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه، بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أُضِلُّ المسلمين عن دينهم»[2]، وإنما توجَّه إنكارُه لما جرىٰ لسببين: لكونه عدوانًا وبغيًا علىٰ الخلق بغير الحق، ولكون ما فعله ابن مخلوف خروجًا عن الشرع، بل زاد ابن مخلوف علىٰ ذلك أن جعله حكمَ الشرع، وهذا كفرٌ وردّة.

يذكرُ الشيخ أنه كتب مُبيِّنًا مخالفة هذا الحكم القضائي بَحبْسِه للشريعة علىٰ جهة التفصيل؛ من بضعة وعشرين وجهًا[3]، وجعل نسبتَه إلىٰ شريعة الإسلام كُفْرًا

(١) ذكر ابن تيمية أن الكتاب السلطاني كتب أيضًا بأمر ابن مخلوف: «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١).

(٣) ذكر ابن تيمية أنَّ ما ذكره في إبطال حكم ابن مخلوف من عشرين وجهًا، مكتوب مع الشيخ =

بَيِّنًا، وقرَّر أنَّ من أصر علىٰ نسبته للشرع بعد قيام الحجة عليه فهو كافر؛ لأنَّه من الظلم الواضح البيِّن.

يقول: «ومن أصرَّ علىٰ أنَّ هذا الحُكمَ الذي حكمَ به ابنُ مخلوف هو حكمُ شرعِ مُحمَّد؛ فهو بعدَ قيام الحُجَّة عليه كافرٌ، فإنَّ صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضىٰ به اليهود ولا النصارىٰ، فضلًا عن المسلمين»[1].

ويقول: «قد علم منه الخاصُّ والعام أنه (ابن مخلوف) جعلَ ما فعل في هذه القضية شرعَ مُحمَّد بن عبد الله ﷺ، والإنسان متىٰ حلَّلَ الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المُجمَع عليه، أو بدل الشرعَ المُجمع عليه؛ كان كافرًا مُرتدًّا باتِّفاق الفقهاء، وفي مثل هذا نزل قوله علىٰ أحد القولين: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، أي: هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله»[2].

ويقول: «فهل يقول أحدٌ من اليهودِ أو النصارىٰ -دع المسلمين- إن هذا حَبسٌ بالشَّرع، فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله؟! وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحاكمُ (ابن مخلوف) هو وذووه دائمًا يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحكم مخالف لشرع الله -الذي أجمع المسلمون عليه- من أكثر من عشرين وجهًا»[3].

ويقول في بعض الوجوه التي ذكرها في تلك الرسالة في بيان بُطلان حكم ابن مخلوف: «فلو كان الذي حَكَمَ به ابن مخلوف هو مذهب مالك أو الأشعري، لم يكن له أن يُلزِم جميعَ الناس به، ويُعاقِبَ من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة،

= شرف الدين محمد ابن بُخَيخ الحرّاني. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩). وسنورده في المُلحق محققًا عن نُسخةٍ خطيَّة.

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٥).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٣-٢٥٤).

فكيف والقول الذي يقوله ويُلزمُ به هو خلافُ نصِّ مَالكٍ وأئمة أصحابه، وخلافُ نصِّ الأشعري وأئمَّة أصحابه، كالقاضي أبي بكر، وأبي الحسن الطبري، وأبي بكر بن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء؛ كلُّهم مُصرِّحُون بمثل ما قلناه، وبنقيض ما قاله.

ثم لو فرض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغُ فيه الاجتهاد؛ لم يكن له أن ينقُضَ حُكمَ غيرِه، فكيفَ إذا نقَضَ حُكمَ حُكَّام الشَّام جميعهم بلا شبهة[1]، بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين»[2].

ثم يُبيِّن الشيخ وجهَ كون هذا الحكم عدوانًا وبغيًا علىٰ شخصِه بالباطل فيقول: «ثم النصارىٰ في حبسٍ حسن؛ يُشركون فيه بالله، ويتخذون فيه الكنائس، فيا ليت حبسَنا كان من جنس حبس النصارىٰ، ويا ليتنا سُوِّينا بالمشركين وعُبَّاد الأوثان، بل لأولئك الكرامة، ولنا الهوان! فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: أن رسول الله ﷺ أمر بهذا؟! وبأيِّ ذنبٍ حُبِس إخوتي في دين الإسلام غير الكذب والبهتان، ومن قال: إنَّ ذلك فُعِل بالشَّرع، فقد كفر بإجماع المسلمين.

وأنت لو ادَّعىٰ عليك رجلٌ بعشرة دراهم، وأنت حاضر في البلد، غيرُ ممتنع من حضور مجلس الحاكم؛ لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غيبتك، هذا في الحقوق، فكيف بالعقُوبات التي يحرم فيها ذلِك بإجماع المسلمين؟»[3].

---

(١) يعني ما اتفق عليه القضاة في الشام بعد مباحثة ابن تيمية في عقيدته في المجالس الثلاثة من أن عقيدته صحيحة، وقد كُتِب ذلك في محضر أرسله الأفرم نائب السلطنة بالشام إلىٰ الأمراء في مصر. قال ابن تيمية مخاطبًا الرسول الذي جاءه من عند نائب السلطنة بمصر: «قد وصل إليكم المحضر الذي فيه خطوط مشايخ الشام وسادات الإسلام، والكتاب الذي فيه كلام الحكام -الذين هم خصومي- كجمال الدين المالكي، وجلال الدين الحنفي، وما ذكروا فيه مما يناقض هذه المحاضر -يعني التي كتبت ضدّه- وقول المالكي: ما بلغني قط أنه استتيب، ولا مُنع من فتيا، ولا أُنزل، ولا كذا، ولا كذا، ولا ثبت عليه عندي قط شيءٌ يقدح في دينه، وكذلك قول سائر العلماء والحُكَّام في غيبتي». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٣).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٤).

ثمة أمرٌ مهمٌّ يشير إليه الشيخ في ما كتبه بشأن حُكمِ ابن مخلوف، وهو أنّه لم يَكُن حكمًا قضائيًا نزيهًا عن الغرض السياسي، وإنما «فعل ذلك لأجل غرضِ الدولة المُتعلِّق بالملك»[1]، أي أن الحكمَ بحبس الشيخ يشوبه باعث سياسيّ. لم يُفصِّل الشيخ في ذلك؛ إلا أنه ذكر أن ذلك الغرض السياسي هو الذي يُفسِّر سكوتَ بقية القضاة عن ذلك الحكم، مع وضوح مناقضته للشرع؛ يقول ابن تيمية: «ولولا ذلك لتَكلَّم الحُكَّام بأشياء، وهذا ثابتٌ عن حُكَّام مِصر»[2]، ويقول: «ولمَّا عَلِمَت الحُكَّام أنَّ في القضية أمرَ المُلك؛ أحجَمُوا، وخافوا من الكلام خوفًا يعذرهم الله فيه، أو لا يعذرهم، لكن لولا هذا لتكلَّمُوا بأشياء»[3].

أما الكتاب السلطاني الذي قرئ علىٰ منبر الجامع الأموي وغيره من المنابر في الشام؛ فقال الشيخ في وصفه: «كتابُ غازان الذي قُرِئ علىٰ منبر الشَّام[4] أقربُ إلىٰ شريعة الإسلام من هذا الذي كُتِب علىٰ لسان سلطان المسلمين، وقرئ علىٰ منابر الإسلام». وذكر أنه مخالف للشريعة من أمور كثيرة تزيد علىٰ عشرة أوجه[5].

وأما إكراهُ الناس علىٰ مخالفة عقيدة الشيخ، سيما الحنابلة، فيقول في ذلك: «أنا ما بغيتُ علىٰ أحدٍ، ولا قلتُ لأحد: وافقني علىٰ اعتقادي وإلا فعلتُ بك! ولا أكرهتُ أحدًا بقولٍ ولا عمل، وهؤلاء هم الذين دعَوا الناسَ إلىٰ ما دَعوهم إليه، وأكرهوهم عليه؛ فيبينون للناس ما الذي أمروهم به، وما الذي نهوهم عنه، فإن كانوا أمروهم بما أمرهم الله به ورسوله: فالسمع والطاعة لله ولرسوله ﷺ، ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله ﷺ، وإن كانوا أمروا بحقٍّ وباطل، ونهوا عن حقٍّ وباطل، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها؛ كانوا

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٧).

(٤) يعني: عند احتلاله لها سنة ٦٩٩هـ.

(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٤). ونحوه: (٣/ ٢٤١).

بذلك من الجاهلين الظالمين، وكان الحاكم بذلك من القاضيين اللذين في النار، ولم تجز طاعتهم في ذلك بل تحرم»[١].

ويُبيِّنُ الشيخ مخالفة هذا القرار للطريقة الشرعية في إنكار المنكر: «ومما يجبُ أن يُعلَم أن الذي يريدُ أن يُنكِر علىٰ الناس ليسَ له أن ينكر إلا بحُجَّةٍ وبيان، إذ ليس لأحدٍ أن يُلزم أحدًا بشيء، ولا يحظر علىٰ أحد شيئًا بلا حجة خاصة، إلا رسول الله ﷺ، المُبلِّغ عن الله، الذي أوجب علىٰ الخلق طاعتَه فيما أدرَكتهُ عقولُهم، وما لم تدركه، وخبرُه مُصدَّق فيما علمناه، وما لم نعلمه، وأما غيره إذا قال: هذا صواب أو خطأ، فإن لم يُبيِّن ذلك بما يجبُ به اتِّباعُه، فأول درجات الإنكار أن يكونَ المُنكرُ عالمًا بما يُنكرُه، وما يقدرُ النَّاسُ عليه، فليس لأحد من خلق الله كائنًا من كان أن يبطل قولًا أو يحرم فعلًا إلا بسلطان الحجة»[٢].

ثم إن الشيخ يضبطُ إنكارَه لما جرىٰ بضابط الشرع، ويظهر ذلك بأمرين:

الأول: أنه لم يتجاوز الحدّ، ويعمّ بهذا الإنكار الشديد خلقًا لا يستحقونه، ممن لم يدخلوا في الحكم الجائر، وإن كانوا يخالفونه في معتقده في الصفات، فبينما نجده يصفُ ابنَ مخلوف بأنَّه «رجلٌ كذَّابٌ، فاجرٌ، قليلُ العلم والدين»[٣]؛ نجِده يُنزّه غيره من القضاة بِمصر، كقاضي قضاة الشافعية الإمام بدر الدين ابن جماعة الحموي، وقاضي قضاة الحنفية شمس الدين السَّرُوجِي، عن أن تكون لهم صلة بالحكم بحبْسِه، يقول: «فأمَّا القاضي بدر الدين؛ فحاشا لله! ذاك فيه من الفضيلة والديانة ما يمنعُه أن يدخُل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهًا، .. وكذلك نزَّهتُ القاضي شمس الدين السَّرُوجي عن الدخول في مثل هذا الحكم»[٤].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٣-٢٥٤).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٤). وتكلم ابن تيمية في الطريقة الشرعية لإنكار المنكرات ومخالفة ابن مخلوف وذويه لها في «التسعينية» (١/ ١٧٥-١٨٤).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

ويبين الشيخ عدم وجود عداوة بينه وبين الدولة في مصر، لا علىٰ المستوىٰ السياسي ولا علىٰ المستوىٰ القضائي، فيقول: «أنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوةٌ، ولا بغضٌ، ومازلتُ مُحبًّا لهُم، مُواليًا لهم؛ أمرائهم، ومشايخهم، وقضاتهم»[(١)]. ويقول: «هؤلاء الذين بمصر من الأمراء، والقضاة، والمشايخ = إخواني وأصحابي، أنا ما أسأت إلىٰ أحد منهم قطُّ، ومازلت مُحسنًا إليهم، فأيُّ شيء بيني وبينهم؟! ولكن لبَّسَ عليهم المنافقون أعداء الإسلام»[(٢)].

الثاني: أنه يبين خطورة استعمال ذلك الحكم الذي حكم به ابن مخلوف -الذي شدد الإنكار عليه، وعدّ حكمه حكمًا حُكمًا كفريًّا- من قِبَل بعض أصحاب السلطة والجاه لهوىٰ وغرض في الإضرار بابن مخلوف نفسه، ووجه ذلك: أن ابن مخلوف جعل حكمه في هذه القضية شرعَ محمد ﷺ، وهذا ردّة بإجماع المسلمين، فإذا تغيرت الأحوال، وحصل لدىٰ أحد من أصحاب النفوذ والجاه في الدولة غرض في إبطال بعض أقضية ابن مخلوف في إثبات الأملاك التي حكم بها، فإنه قد يستعمل الحكم بردته لهذا الغرض الدنيويّ.

يقول الشيخ: «وهذه القضيَّةُ قدِ انتشرت، وظهر ما فَعَل (ابن مخلوف) فيها، وعلِمَه الخاصُّ والعامُّ، فلو تغيَّرت الأحوال؛ حتىٰ جاء أميرٌ أو وزير له في نقل مُلك قد أثبته (ابن مخلوف) أو حكم به؛ لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون[(٣)]، فيثبتون رِدَّته، والمرتدُّ أحكامه مردودة باتفاق العلماء، ويعود ضرره علىٰ

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٦).

(٣) قال ابن تيمية: «خلقٌ كثيرٌ ممن بالديار المصرية لا ينجو الإنسان من شرِّهم وظلمهم إلا بأحد طريقين: أحدهما مستقر، والآخر متقلب.
الأول: أن يكون له من الله تأييدٌ، وسلطانٌ، والتجاء إليه، واستعانة به، وتوكُّلٌ عليه، واستغفارٌ له، وطاعةٌ له؛ يدفع به عنه شر شياطين الإنس والجن، وهذه الطريقة هي الثابتة الباقية.
والطريق الثاني: إن جاء من ذي جاه، فإنَّهُم يُرَاعون ذا الجاه ما دام جاهُه قائمًا، فإذا انقلب جاهُه كانوا من أعظم الناس قيامًا عليه، هم بأعيانهم، حتىٰ إنهم قد يضربون القاضي بالمقارع ونحو ذلك، مما لا يكادُ يُعرَف لغيرهم!!». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٧).

الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة وغيرهم»[1]. «(ابن مخلوف) أعداؤه ومبغضوه كثيرون، وقد دخل في إثباتاتٍ، وأملاكٍ، وغير ذلك، مُتعلِّقةٍ بالدولة، وغير الدولة، فلو حصل من ذوي الجاه من له غَرَضٌ في نقض أحكامه، ونقل الأملاك؛ كان ذلك من أيسر الأمور عليه؛ إما أن يكتُب ردَّته، وأحكام المُرتدِّ لا تنفذ؛ لأنه قد علم منه الخاص والعام أنَّه جعل ما فعل في هذه القضية شرعَ محمد بن عبد الله ﷺ، والإنسانُ متىٰ حَلَّل الحرام المُجمَع عليه، أو حَرَّم الحلال المُجمَع عليه، أو بدَّل الشرعَ المُجمَع عليه؛ كان كافرًا مُرتدًّا باتِّفاق الفقهاء»[2].

ويبين الشيخ -وهو في السجن- أن نيَّتَه أن يُعين علىٰ إطفاء كل شرّ ينتج من هذه القضية، ويعين ابنَ مخلوف علىٰ ما يقدر عليه من الخير: «وأنا والله من أعظمِ الناس مُعاونةً علىٰ إطفاء كل شر في هذه القضية، وفي غيرها، وإقامة كل خير، وابنُ مخلوف لو عمل مهما عمل؛ والله ما أقدر علىٰ خيرٍ إلا وأعمَلُه معَه، ولا أُعينُ عليه عدوَّه قطُّ، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور، فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، ولن أكون عونًا للشيطان علىٰ إخواني المسلمين، ولو كُنتُ خارجًا لكنتُ أعلم بماذا أعاونه»[3].

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٧).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١).

خامسًا
نصرة الأصحاب
(سعي ابن بُخَيْخ لإخراج ابن تيمية من السجن)

صحب ابن تيمية في سفره إلىٰ مصر مجموعةٌ من قدماء أصحابه، منهم أخواه: الشيخ شرف الدين عبد الله، والشيخ زين الدين عبد الرحمن -اللذان حبسا معه- ومنهم شرف الدين ابن مُنجَّا، وتقي الدين أبو حفص بن شقير، وفخر الدين وعلاء الدين أولاد الصائغ، وشمس الدين التدمري.

وكان منهم أيضًا الشيخ شرف الدين ابن بُخَيْخ الحراني.

صدَّر البرزالي ترجمة الشرف بوصفه بـ (الفقيه، الإمام، العالِم)، وقال: «كان فقيهًا فاضلا، صَحِب الشيخ تقيَّ الدين ابن تيمية، وتفقَّه عليه، ولازمَه، وخدَمَه، وتوجَّه معَه إلىٰ الدِّيار المِصريَّة، وحُبِس بسببه، وسعىٰ في إخراجه بكل طريق، ولم يَزَل في خدمته إلىٰ آخر وقت»[1].

والشيخ شرف ينتمي لأسرةٍ حرّانية، علمية، سلفيّة، صادقة المحبة لابن تيمية، وقد ذكر البرزالي في (تاريخه)[2] سعيه في المستوىٰ السياسي لإخراج

(١) نقلَه السخاوي في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٦/ ١٦٣)، وليس في المطبوع من «المقتفي علىٰ الروضتين»، إذ توفي شرف الدين سنة ٧٢٣هـ، وتنتهي الأحداث التي في المطبوع بسنة٧٢٠هـ.

(٢) (٣/ ٣٢١-٣٢٢).

ابن تيمية من الحبس، وذلك بلقائه بالأميرين بيبرس وسلّار، إلا أن هذا السعي لم يُكتب له النجاح، بل اعتُقل الشيخ شرفُ الدِّين أيضًا!

يقول البرزالي: «وفي أوائل ربيع الآخر (٧٠٦/٤هـ) اعتُقل شرف الدين محمد بن سعد الدين بن بُخيخ الحَرَّاني، أحدُ أصحاب الشيخ تقيّ الدين ابن تيمية بالقلعة بالقاهرة، بعد أن اجتمع بالأميرين سيف الدين سلار وركن الدين بيبرس الجاشنكير، وتكلَّم بين أيديهما كلامًا طويلًا، واستمرَّ محبوسًا إلىٰ سادس شعبان، فأمر الأمير سيف الدين سلار بإطلاقه، فحضر إليه الأوحدي وأخرجه بغير سعي».

ويصفُ ابنُ كثير في (تاريخه)[1] دورَ الشيخ شرف الدين العظيم في مناصرة ابن تيمية، فيقول: «وقد كان شرف الدين ابن بخيخ هذا قد صحِبَ شيخنا العلامة تقي الدين ابن تيمية، وكان معه في مواطن كبار صعبَة، لا يستطيع الإقدام عليها إلا الأبطالُ الخُلَّصُ الخواص، وسُجِن معه، وكان من خُدَّامه وخواصّ أصحابه، ينال فيه الأذىٰ، وأوذي بسببه مرات، وكل ما له في ازدياد ومحبة فيه، وصبرٍ علىٰ أذىٰ أعدائه».

والشيخ شرف الدين: وإن لم يكن لدوره تأثير في المستوىٰ السياسي، الذي لا يؤثر فيه إلا ذوو الوجاهة في الدولة، كنصر المنبجي، والاتحادية، فهو بقيامه بنصرة شيخ الإسلام؛ عاملٌ بمقتضىٰ دينه وأخلاقه ومروأته، عاملٌ بما أوصاه به المشايخ الكبار من أصحاب ابن تيمية، فهو أحد الذين سماهم الشيخ عماد الدين الواسطي في رسالته لأصحاب ابن تيمية، وخاطبه فيها بقوله: «الأخ العزيز الصالح، الطالب لطريق ربِّه، والراغب في مرضاته وحُبّه، العالم، الفاضل، الولد، شرف الدين محمد بن سعد الدين سعد الله ابن بخيخ»[2]. وهذه الرسالة المسماة «التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار» ذكر فيها الواسطي ما اختصّ الله به

(١) (٢٣٧/١٨).

(٢) «العقود الدرية» (ص٣٥٨).

ابن تيمية في زمانه عن سائر الناس، وحثَّ أصحاب ابن تيمية علىٰ نصرته والقيام بحقه.

والشيخ شرف الدين في قيامه بنصرة ابن تيمية بنفسه في المواطن الصعبة؛ أظهر صدق محبَّته لابن تيمية، بخلاف من أظهر محبَّتَه في السراء وخذله في الضراء. هذا الصنف من الأصحاب كان الشيخ سعد الله -والد الشيخ شرف الدين- قد شكىٰ منه وعابَه في بعض قصائده، قال ابن عبد الهادي في «العقود الدُّريَّة»[١]:

«وله -للشيخ سعد الله- أيضًا في تبيين عدم قيام الأصحاب مع الشيخ حين يعظم الخطب ويقع الحرب:

سبرتُ خلال الأصفياء تدبُّرًا ... وميَّزتُ أحوال الصحاب تأملا
فشاهدتهم في السلم من تلقَ منهم ... تجده مُحبًّا يدعىٰ صحة الولا
وعند نزول الخطب حاولتُ أن أرىٰ ... أخا ثقة إن أدبر الحظُّ أقبلا
فلم ألق إلا لائمًا مُتبرِّمًا ... ولم أر إلا شاتمًا متعقلا
فلما تحققت التخلُّفَ منهم ... شطبتُ عليهم شطبةَ الضب (لا، إلىٰ)

(١) (ص٥٧٣).

سادسًا
الانفجار التصنيفي في الردّ على الأشعرية
«جواب الاعتراضات المصرية» و«بيان تلبيس الجهمية»

من الطرق التي سلكها الشيخ مع مخالفيه في الاعتقاد في هذه القضيّة: دعوتهم إلىٰ السجال العلمي التفصيلي في مسائل الاعتقاد التي يخالفونه فيها، وذلك بأن يكتبوا اعتراضاتهم علىٰ عقيدته، مع حججها، ليقومَ هو بالجواب عنها، ثم يرىٰ أهلُ العلمِ والإيمان الكلامَين، ما يعني أن ابن تيمية سيسعىٰ لتحريك القضية في المستوىٰ العلمي البياني، مقابل تحريك خصومه لها في المستوىٰ القضائي والمستوىٰ السياسي.

وقد دعا ابن تيمية إلىٰ تفعيل السجال العلمي في المجالس التي عُقِدت له بدمشق، لمباحثته في عقيدته، وكرّر ذلك وهو محبوس في السِّجن بمصر.

قال في دمشق في تلك المجالس: «كلُّ من خالف شيئًا مما قلتُه فليكتُب بخطِّه خلافَه، ولينقل فيما خالف في ذلك عن السلف، أو يكتب كلُّ شخصٍ عقيدةً، وتُعرض هذه العقائد علىٰ ولاة الأمور، ويُعرف أيُّها الموافق للكتاب والسنة»[1]. وعرض العقائد علىٰ ولاة الأمور يعني أن تحريك القضية في المستوىٰ العلمي قد يكون له تأثير في المستوىٰ السياسي، إذا أنصت ولاة الأمور لحجج ابن تيمية، أو أنصت لها من له وجاهةٌ عندهم من العلماء والفقهاء.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٦). ونحوه في «جامع المسائل» (٨/ ١٩٣).

وقال في دمشق أيضًا: «قد أمهلتُ كُلَّ من خالفني في شيء منها -العقيدة- ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحدٍ عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنىٰ عليها النبي ﷺ حيث قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**» يُخالِف ما ذكرتُه فأنا أرجع عن ذلك، وعليَّ أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرتُه، من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم»[١].

وقال مُبيِّنًا عجزَ مُنازعيه في الشام عن الإتيان بذلك: «وقد أحضرتُ في الشام أكثر من خمسين كتابًا من كتب الحنفية والمالكية والشافعية وأهل الحديث والمُتكلِّمين والصوفية كلها توافق ما قلته بألفاظه، وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها، ولم يستطع المُنازِعون مع طول تفتيشهم كتُبَ البَلَد وخزائِنَه أن يُخرِجوا ما يُناقِض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسَلَفه»[٢].

وقال في السجن بمصر: «وقد قلتُ قبل ذلك بدمشق: هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئًا، بل من أنكر شيئًا فليكتب خطَّه بما أنكره، وبُحجَّتِه، وأنا أكتب خطي بجواب ذلك، ويرىٰ أهلُ العلم والإيمان الكلامين، فهذا هو الطريق في الأمور العامة»[٣]، وجدد هذا الكلام مرة أخرىٰ: «وإن أرادوا أن يُنكِروا بما شاءوا من حُجَجٍ عَقليَّةٍ أو سمعية؛ فأنا أُجيبُهم إلىٰ ذلك كُلِّه، وأُبيِّنُه بيانًا يفهَمُه الخاصُّ والعَام؛ أنَّ الذي أقولُه هو المُوافق لضرُورة العَقلِ والفِطرة، وأنَّه المُوافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول»[٤].

وكان في ما كتبه قاضي قضاة الحنفية بمصر، الشيخ شمس الدين السَّرُوجي، من اعتراضات علىٰ «الفتيا الحموية»[٥] -التي كان الشيخ قد كتبها

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٩).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٧).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٤).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٦).

(٥) انظر «جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفُتيا الحموية» (ص١٥٧). قال الذهبي في ترجمة =

قديمًا في دمشق، بُعيد سنة ٦٩٠هـ- استجابةٌ لدعوته، فأدىٰ الشيخُ ما التزم به، بعد أن وصلته تلك الاعتراضات، وأجاب عنها بكتاب كبير، هو «جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية»(١).

قال الشيخ: «لمَّا كنت في البُرج ذُكِر لي أنَّ بعضَ الناس عَلَّق مُؤاخذةً علىٰ «الفتيا الحموية»، وأُرسِلت إلي، وقد كتبتُ فيما بلغ مجلدات، ولا حول ولا قوة إلا بالله»(٢).

وقال مُبيِّنًا ضعف استجابة الخصوم لدعوته للسجال العلمي، لضعف حُجَّتهم، وعجزهم، وذكر في سياق كلامه موقع كتاب السَّرُوجي من تلك الاستجابة: «وقد قيل لهم مراتٍ متعددة: من أنكر شيئًا فليكتُبْ ما يُنكرُه بخطِّ يده، ويذكرْ حُجَّتَه، ويكتب جوابه، ويُعرض الأمران علىٰ علماء المشرق والمغرب، فأبلَسُوا، وبُهتوا!

وطُلِب منهم غير مرَّة المخاطبة في المحاضرة، والمُحاجَّة، والمُناظرة، فظهر منهم من العيّ في الخطاب، والنكوص علىٰ الأعقاب، والعجز عن الجواب ما قد اشتهر واستفاض بين أهل المدائن والأعراب.

ومن قضاتهم الفضلاء من كتب اعتراضًا علىٰ (الفتيا الحموية)، وضمَّنَه أنواعًا من الكذب، وأمُورًا لا تتعلق بكلام المُعترَض عليه، وقد كتبتُ جوابَه في مجلدات.

= السَّرُوجي: «وله ردٌّ علىٰ ابن تيمية بأدبٍ، وسكينة، وصحَّة ذهنٍ، وردَّ ابنُ تيمية علىٰ ردِّه، وما زال الفضلاء يختلفون قديمًا وحديثًا في الأصول والفروع، لكنهم متفقون علىٰ الأصل الكبير، وهو توحيد الحق وتمجيده، والإيمان به وبصفاته المقدسة من حيث الجملة، وقد يختلفون في تفاصيل بعد ذلك، والله الموفق». «ذيل تاريخ الإسلام» (ص٨٦-٨٧)، ونقَلَ أوله ابنُ حجر في «الدرر الكامنة» (الترجمة رقم ٢٤١). قال البِرْزالي في «تاريخه» (٣/ ٤٦٦) في ترجمه السَّرُوجي: «وكان رجلًا فاضلًا، مشهورًا بالعلم ومعرفة الفقه والنحو». توفي سنة ٧١٠هـ.

(١) كان الكتابُ كُلُّه مفقودًا، حتىٰ عثر الشيخ محمد عزير شمس رحمه الله تعالىٰ علىٰ قطعة يسيرة منه، ونُشرت سنة ١٤٢٩هـ.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٧).

ومنهم من كتب شيئًا ثم خبَّأهُ وطواه عن الأبصار، وخاف من نشره ظهور العار، وخزيَ أهل الجهل والصغار، إذ مدارُ القوم علىٰ أحد أمرين: إمَّا الكذب الصريح، وإما الاعتقاد القبيح، فهم لن يخلوا من كذبٍ كذبَهُ بعضُهم وافتراه، وظنٍّ باطلٍ خابَ من تقلَّدَه وتلقَّاه، وهذه حال سائر المبطلين من المشركين، وأهل الكتاب الكفار والمنافقين»[١].

ويقول: «واستشعرَ المُعارضون لنا أنهم عاجزون عن المناظرة التي تكون بين أهل العلم والإيمان، فعدَلُوا إلىٰ طريق أهل الجهل والظلم والبهتان، وقابَلُوا أهل السنة بما قدروا عليه من البغي باليد عندهم واللسان، نظيرَ ما فعلوه قديمًا من الامتحان»[٢].

ثم أَتبَع الشيخُ ردَّه علىٰ تلك الاعتراضات، بالردّ علىٰ كتاب «تأسيس التقديس» للفخر الرازي، وذلك في كتابه «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية».

يقول في مُقدِّمَتِه في سببِ ذلك: «أوصل إليّ بعضُ الناس مصنفًا لأفضل القُضاة المُعارضين (السَّرُوجي)، وفيه أنواعٌ من الأسئلة والمُعارضات، فكتبتُ جواب ذلك، وبسطته في مجلدات.

ثم رأيتُ أنَّ هؤلاء المُعترضين ليسوا مُستقلِّين بهذا الأمر استقلالَ شيوخ الفلاسفة والمتكلمين، فالاكتفاءُ بجوابهم لا يَحصُلُ ما فيه المقصودُ للطَّالبين..، وإنما يعتمِدُون علىٰ ما يجدُونه في كتب المُتجَّهِمة المتكلمين، وأجلُّ من يعتمدون كلامه هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، إمام هؤلاء المتأخرين، فاقتضىٰ ذلك أن أُتمَّ الجواب عن (الاعتراضات المصرية، الواردة علىٰ الفتيا الحموية) بالكلام علىٰ ما ذكره أبو عبد الله الرازي في كتابه الملقب بـ «تأسيس التقديس» ليتبين الفرقُ بين البيان والتلبيس، ويحصل بذلك تخليص التلبيس، ويُعرَف فصلُ

---

(١) «التسعينية» (١/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٧).

الخطاب، فيما في هذا الباب، من أصول الكلام، التي كثر بسببها بين الأمة النزاع والخصام، حتىٰ دخلوا فيما نهوا عنه من الاختلاف في الكتاب، والقول علىٰ الله بغير علم الخطأ من الصواب، بل في أنواع الشك، بغير بيان من الله ولا دليل، ودخلوا فيما يخالف النصوص من البراهين العقلية المعارضة)[(١)].

ويُلاحَظُ هنا أنَّ نشاطَ الشيخ في الردِّ علىٰ مقالات الأشعرية في الاعتقاد، بتأليفه هذين الكتابين الكبيرين، إنما جاء بعد أن بُدِء بالإنكار، الذي وصل إلىٰ درجة التضييق عليه بالحبس والتهديد، وتعميم الأذىٰ لعموم من يوافقه في المعتقد. يقول: «فلو كنتُ أنا المبتدئَ بالإنكارِ والتحديث بمثل هذا لكانت الحجة متوجِّهةً عليهم، فكيف إذا كان الغيرُ هو المبتدئ بالإنكار: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ الآيـتـيـن، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾، ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾»[(٢)].

ومع أن الشيخ في إنكاره عليهم وصَفَ أقوالَهم بالبدعة والضلال والكفر، فقد كان يُحذِّر من أن يصل ذلك الإنكار إلىٰ التكفير بالباطل، كتكفير المعين منهم أو تفسيقه قبل قيام الحجة الرِّسَاليَّة عليه، يقول في رسالة كتبها في السجن: «هذا مع أنّي دائمًا، ومن جالسني يعلم ذلك مني، أنِّي من أعظم الناس نهيًا عن أن يُنسَب مُعيَّن إلىٰ تكفيرٍ وتفسيقٍ ومَعصية، إلا إذا عُلم أنَّه قد قامت عليه الحُجَّة الرِّسَاليَّة التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرىٰ، وعاصيًا أخرىٰ..»[(٣)].

وقال في مُقدِّمة «بيان تلبيس الجهمية»[(٤)]: «كنتُ أقول لأكابرهم: لو وافقتكم علىٰ ما تقولونه لكنتُ كافرًا مَريدًا، لعلمي بأن هذا كفر مُبين، وأنتم لا تكفرون لأنكم من أهل الجهل بحقائق الدين، ولهذا كان السلف والأئمة

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٦-٩).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٦).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٩).
(٤) (١/ ١٠).

يكفرون الجهمية في الإطلاق والتعميم، وأما المعين منهم فقد يدعُون له ويستغفرون له؛ لكونه غير عالم بالصراط المستقيم، وقد يكون العلمُ والإيمان ظاهرًا لقومٍ دون آخرين، وفي بعض الأمكنة والأزمنة دون بعض بحسب ظهور دين المرسلين».

وفي كلام ابن تيمية ما يُشعر أنه أتمَّ كتابَة هذين الكتابين قبلَ نهاية رمضان من سنة ٧٠٦هـ، أي قبل مرور سنة واحدة علىٰ حبسه[١].

أما ما يتعلّق بتوفّر المراجع من الكتب والمصنفات لدىٰ تأليف ابن تيمية هذين الكتابين، فقد وقفت علىٰ نقلين يفيدان في معرفة ذلك.

يقول ابن تيمية في «جواب الاعتراضات المصرية» في نقض دعوىٰ وقوع التأويل من الصحابة لنصوص الصفات: «ولقد بحثت في هذا الباب وكشفته، وطالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة نقلًا صحيحًا، ولم أجد عن أحد من الصحابة أنه تأوّل آية واحدة من الآيات التي ظاهرها صفة علىٰ نفي الصفة، بل وجدت عنهم من الآثار التي تقرر النصوص وتثبت الصفات وتصرح بمنافاة قول المتأولين والمعطلين ما لا يتسع هذا الموضع لكتابته، ولا يحضرني تفاصيل ذلك، **وليست الكتب عندي، وكتابة مثل هذا من الحفظ متعذّر**»[٢].

وهذا من تحرّي الشيخ ودقّته، وقد قيل فيه: «كان لاتِّسَاعه في الحفظ يَتَّكِل علىٰ ما في صدره»[٣]، وهذا حيث لم يكن يكتب ما يتعذر كتابته من الحفظ، كالآثار المفصلة، والنصوص الدقيقة التي يشير إليها هنا.

---

(١) يدل علىٰ ذلك أنه ذكر تصنيفه لهما في الرسالة التي كتبها في رمضان سنة ٧٠٦هـ؛ «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٢٦-٢٢٧). كما أنه يحيل علىٰ «بيان تلبيس الجهمية» في كتاب «التسعينية» وهي مما كتبه ابن تيمية في هذه الحبسة أيضًا. انظر «التسعينية» (٢/ ٣٨٩، ٣٩٨، ٣/ ٧٤٤، ٧٤٦، ٩٣٧).

(٢) «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٠٨).

(٣) «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ٣١٩). وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله تعالىٰ: «وصاحب «الاقتضاء» يورد في مؤلّفاته الأحاديثَ من حفظه». «الأنوار الكاشفة» ضمن «الآثار» (١٢/ ١٧٥). والمقصود: كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم».

ويقول في «بيان تلبيس الجهمية» عند كلامه علىٰ حديث اختصام الملأ الأعلىٰ، وهو في سنن الترمذي: «**وكنت حين كتبتُ ما كتبتُه بمكانٍ لا يصلُ إليَّ فيه الكتب،** وكنت أعلم أن هذا الحديث في جامع الترمذي، لكن لم يكن حاضرًا عندي، فلما حضر إلي بعد ذلك وجدته قد تكلم عليه نحوا مما تكلمت»[١].

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٣٣٩).

سابِعًا
رسول سلّار لابن تيمية
(مداولة القضية مع الجهة السياسية)

حاصل ذلك أنه بعد مُضيٍّ سنة تقريبًا علىٰ اعتقال الشيخ، أرسلَ نائبُ السلطان بمصر سيف الدين سلّار إليه في النصف من رمضان من سنة ٧٠٦هـ[١]، رسولًا يطلب منه الخروج[٢]، اسمه علاء الدين الطيبرسي[٣]، وجاء بورقة أمرَ ابنُ مخلوف بكتابتها[٤] فيها بيان ما أُنكر علىٰ الشيخ، وحُبِس بسببه، وكان هذا الرسول يدعو الشيخ إلىٰ الإقرار بما ذكر، والتزامِ عدمِ العودة لما دعا إليه، ولم يكن الرسول مُستعدًّا لسماع ما لدىٰ الشيخ، مما أغضب الشيخ عليه[٥]، فلما رأىٰ غضبه بدأ يعي ما يقوله[٦]، فبين له الشيخ أن ما في الورقة كُلَّه مكذوب، إلا قوله: إن الله تعالىٰ استوىٰ علىٰ العرش حقيقةً، ووافقه الرسول علىٰ الإقرار بهذه العقيدة[٧]، بعد أن بين له أن هذا إجماع أهل السنة.

---

(١) كما يظهر مما قاله ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ١١١).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٠-٢٥١).
(٣) لم أعثر له علىٰ ترجمة.
(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٤).
(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥١-٢٥٢).
(٦) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٨).
(٧) قال ابن تيمية: «بلغني من غير وَجهٍ أنَّه -يعني الطيبرسي- خرَج فرِحًا مسرورًا بما سمعه مني، =

يقول الشيخ: «فقال لي الرسول: فما الذي أقوله لنائب السلطان؟

فقلتُ: سَلِّم عليه، وبلِّغه كُلَّ ما سمعت.

فقال: هذا كثير.

فقلت: مُلخَّصُه أن الذي في هذا الدرج أكثره كذب، وأما هذه الكلمة (استوىٰ حقيقة) فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف؛ المالكية وغير المالكية؛ أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة، وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمَّتُها، بل ما علمت عالمًا أنكرَ ذلك، فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة، ولم يُنكرْهُ أحدٌ من العلماء»[1].

«فقال لي: نعم، هو مُستوٍ علىٰ العرش حقيقة بذاته، بلا تكييف ولا تشبيه.

قلتُ: نعم وهذا هو في العقيدة.

فقال: فاكتب هذه الساعة، أو قال: اكتب هذا أو نحو هذا[2].

فقلتُ: هذا هو مكتوبٌ بهذا اللفظ في العقيدة التي عندكم التي بُحثت بدمشق، واتفق عليها المسلمون، فأي شيء هو الذي أزيدُه؟

فلما خرج الطيبرسي والفتَّاح، عاد الفتاح بعد ساعة، فقال: يُسلِّم عليك نائب السلطان وقال: فاكتب لنا الآن عقيدة بخطّك.

فقلتُ: سَلِّم علىٰ نائب السلطان، وقل له: لو كتبت الساعة شيئًا لقال القائل: قد زادَ ونقص، أو غيَّر الاعتقاد، وهكذا بدمشق لما طلبوا الاعتقاد، لم آتهم إلا بشيء قد كُتب متقدمًا، وهذا الاعتقاد هو الذي قرئ بالشام في المجالس الثلاثة، وقد أرسَلَه إليكم نائبكم مع البريد، والجميع عندكم، ثم أُرسِل لكم مع العمري ثانيًا لما جاء الكتاب الثاني ما قاله القضاة، والعلماء، والمحضر، وكتاب

= وقال: هذا علىٰ الحق، وهؤلاء قد ضيَّعوا الله، وإلا فأين هو الله؟ وهكذا يقول كل ذي فطرة سليمة». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٨).

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٠).

(٢) نحوه أيضًا في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٧).

البخاري الذي قرأه المزي، والاعتقاد ليس هو شيئا أبتدئه من عندي حتىٰ يكون كل يوم لي اعتقاد، وهو ذلك الاعتقاد بعينه، والنسخة بعينها، فانظروا فيها»[1].

من الأمور المهمة التي بيَّنَها الشيخ لرسول الأمير سيف الدين سلّار، أنَّ مُحرِّكي هذه القضية في الشام، أعداء للإسلام وللدولة المملوكية، وأن بعضهم سافر إلىٰ بلاد التتار، ولم يذكر تفصيلات، ولا أسماء أشخاص متعلقة بذلك، وبقي ذلك سرًا من أسرار التاريخ! إلا أن ما نستطيع أن نعرفه أن ذلك السرّ جعلَ القضيَّة لدىٰ ابن تيمية قضيةً عامة لا قضية شخصية، أي أنه رأىٰ أنَّ ضررها يعود علىٰ المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، لا علىٰ شخصه فحسب.

يقول في ذلك مُخاطبًا الرسول: «هذه القضيَّةُ ليس الحقُّ فيها لي، بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلىٰ مغربها، وأنا لا يمكنني أن أُبدِّلَ الدين، ولا أُنكِّس راية المسلمين، ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان وفلان[2].

نعم، يمكنني أن لا أنتصرَ لنفسي، ولا أجازي من أساء إلي وافترىٰ علي، ولا أطلبَ حظي، ولا أقصد إيذاء أحد بحقّي، وهذا كلُّه مبذولٌ مني، ولله الحمد، ونفسي طَيِّبةٌ بذلك.

والضرر في هذه القضية ليس عليّ، بل عليكم، فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام، الذين يبغضونه، ويبغضون أولياءه، والمجاهدين عنه، ويختارون انتصارَ أعدائِه من التتار ونحوهم، وهم دَبَّرُوا عليكم حيلةً يُفسِدون بها مِلَّتَكم ودولَتَكُم، وقد ذهب بعضُهم إلىٰ بلدان التتار، وبعضهم مقيمٌ بالشام وغيره، ولهذه القضية أسرارٌ لا يمكنني أن أذكرها، ولا أسمي من دخل في ذلك، حتىٰ تشاوروا نائب السلطان، فإن أذن في ذلك ذكرتُ لك ذلك، وإلا فلا يقال ذلك له، وما أقوله فاكشفوه أنتم.

فاستعجب من ذلك، وقال: يا مولانا! ألا تسمي لي أنت أحدًا؟

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٢) نحوه أيضًا في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٢).

فقلتُ: وأنا لا أفعل ذلك، فإن هذا لا يصلح، لكن تعرفون من حيث الجملة أنَّهُم قصدُوا فسادَ دينكم ودنياكم، وجعلوني إمامًا تستُّرًا، لعلمهم بأني أواليكم وأسعىٰ في صلاح دينكم ودنياكم، وسوف إن شاء الله ينكشف الأمر[1].

قلت له: وإلا فأنا علىٰ أي شيء أخاف؟ إن قُتلت كنت من أفضل الشهداء، وكان عليَّ الرحمةُ والرضوان إلىٰ يوم القيامة، وكان علىٰ من قتلني اللعنة الدائمة في الدنيا والعذاب في الآخرة، ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أني إن قتلت لأجل دين الله، وإن حبست فالحبس في حقي من أعظم نعم الله عليّ، ووالله ما أطيق أن أشكرَ نعمة الله علي في هذا الحبس، وليس لي ما أخافُ الناسَ عليه، لا أقطاعي، ولا مدرستي، ولا مالي، ولا رياستي، وجاهي[2]، وإنما الخوف عليكم إذا ذهبَ ما أنتم فيه من الرياسة والمال، وفسد دينكم الذي تنالون به سعادة الدنيا والآخرة، وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة»[3].

آل الأمر في النهاية أن طُلِب من ابن تيمية أن يكتب أنه يعفو عمن ظلمه. يقول ابن تيمية: «فراح (الفتَّاح)، ثم عاد، وطلب أن أكتُبَ بخطِّي أيَّ شيء كان، فقلت فما الذي أكتُبه؟

قال: مثل العفو، وألا تتعرَّض لأحد.

فقلتُ: نعم هذا أنا مجيب إليه، ليس غرضي في إيذاء أحد، ولا الانتقام منه، ولا مؤاخذته، وأنا عافٍ عمَّن ظلمني، وأردت أن أكتب هذا، ثم قلتُ: مثل هذا ما جرت العادة بكتابته، فإنَّ عفوَ الإنسان عن حقه لا يحتاج إلىٰ هذا»[4]، «وأنا أبذل غايةَ ما وسعني من الإحسان، وتركِ الانتقام، وتأليفِ القُلُوب»[5].

---

(١) نحوه أيضًا في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٠).
(٢) نحوه أيضًا في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٩).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٥-٢١٦).
(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٦).
(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٧).

يمكن أن يقال في تحليل هذه المراسلة بين ابن تيمية وبين سلّار: أنها مثلت نافذةً لابن تيمية لمداولة القضية مع جهة سياسية محايدة في الدولة، وأن ابن تيمية سعىٰ لاستثمار هذه المراسلة للإجابة علىٰ الاتهامات الاعتقادية التي وجهها له خصومه، ما يعني أن ابن تيمية بقي قائمًا بمهمة الإيضاح والبيان، أي بقي فاعلًا في المستوىٰ العلمي البياني.

كما أنه لم يقتصر في فاعليته في هذا المستوىٰ علىٰ الجواب علىٰ كلام خصومه في ما يتعلق بالعقيدة، بل جاوز ذلك إلىٰ بيان صلة قضيته بمصير الأمة والإسلام، وذلك بأن بيّن صلات الخصوم الخارجية بالأعداء، مما يفترض أن يعطي أجوبة ابن تيمية قوةً وتأثيرًا في المستوىٰ السياسي.

ثامنًا
الشيخ نصر المنبجي .. والقيادة من الخلف

بعد أن دفع المنبجي بمركز الثقل في المؤسسة القضائية لمواجهة ابن تيمية، رجع إلىٰ الخلف ليراقب الأحداث، بهدف إبقائها تحت سيطرته، وكان من ضمن ما يحقق ذلك: التواصل الذي أجراه مع ابن تيمية في سجنه.

حُفِظت لنا رسالة لابن تيمية جاءت جوابًا علىٰ رسالة رجُلٍ يظهر أنه كان واسطة بين ابن تيمية وبين المنبجي[1]، وأُرسِلت كما يظهر من نهايتها في العشر الأواخر من رمضان من هذه السنة ٧٠٦هـ[2]، وهي في أغلبها تتضمن ذكر ما جرىٰ بين ابن تيمية وبين رسول الأمير سيف الدين سلار، وتتضمن نقولات عن بعض العلماء في مسألة العلو والاستواء.

---

(١) يقول ابن تيمية مخاطبًا هذا الرجل: «وكنتَ تُبلِّغُني بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبلغني»، وقد ذكر ابن تيمية أن اسم الشيخ (نصر) (٣/ ٢٦٩، ٢٧١)، ويظهر من الرسالة أن الشيخ نصر المذكور صاحب كلمة في القضية فجاء في تلك الرسالة قوله: «تجتمع بالشيخ (ابن تيمية) وتتفق معه علىٰ ما يراه هو ويختاره»، واقترح أن يرسل إليه المحاضر لينظر فيها، وجاء قوله أيضًا: «كنت أوثر أن لا يحسوا به إلا وقد خرج، خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا، فتكثر الغوغاء والكلام». ويقول ابن تيمية: «فينبغي أن يعرف الشيخُ نصر بحقيقة الأمر وباطن القضية ليطبها بتدبيره» ويقول: «ومما ينبغي أن يُعرَّف به الشيخُ (نصر المنبجي) أني أخاف أنَّ القضية تخرُج عن أمره بالكلية»؛ لذا؛ استظهرتُ أنه الشيخ نصر المنبجي، إذ لم يدخل في القضية رجل اسمه نصر، صاحب كلمة فيها، إلا الشيخ نصر المنبجي.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧٧).

وفي هذه الرسالة يظهر أن الشيخ نصر يسعىٰ للوصول إلىٰ حلّ يرضي ابن تيمية، يقول الشيخ نصر لذلك الواسطة: «تجتمعُ بالشيخ (ابن تيمية) وتتفق معه علىٰ ما يراه هو ويختاره»[1]، فيجيبُ ابن تيمية ذلك الواسطة: «سَلِّم عليه -يعني علىٰ الشيخ نصر- وقل له: أما هذه القضية ليس لي فيها غرض معين أصلًا ولست فيها إلا واحدًا من المسلمين، لي ما لهم وعليَّ ما عليهم، وليس لي ولله الحمد حاجة إلىٰ شيء مُعيَّن يطلب من المخلوق، ولا في ضررٍ يطلب زواله من المخلوق، بل أنا في نعمة من الله سابغة، ورحمة عظيمة، أعجز عن شكرها، ولكن عليَّ أن أُطيع الله ورسوله ﷺ، وأطيع أولي الأمر إذا أمروني بطاعة الله، فإذا أمروني بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»[2].

يعرض الشيخ نصر علىٰ ابن تيمية أن تُرسَل له المحاضر التي تتضمن الشهادات عليه، ليتمكن من القدح فيها[3]، فيجيب الشيخ: «هذه المحاضر أقلُّ وأحقَر من أن يحتَاج الردُّ عليها إلىٰ [حضورها][4]»[5].

ويظهر من كلامِ الشيخ نصر أنه يريد أن يَخرج ابن تيمية من السجن، لكن دون أن يؤدي ذلك إلىٰ فتنة، وفي جواب ابن تيمية ما يدل أن تلك الفتنة قد تحصل بسبب قولِه في مسألة الاستغاثة، إذ قد ورد محضر من الشام -في ضمن المحاضر التي كتبت ضده- يتضمن القدح فيه بسببها، فيقول: «كنت أوثر أن لا يحسوا به إلا وقد خرج، خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا، فتكثر الغوغاء والكلام». يقول ابن تيمية في جواب ذلك للواسطة: «عَرِّفْه أنَّ كُلَّ من قال حقًا؛ فأنا أحق من سَمِع الحقَّ، والتَزَمه، وقَبِله، سواء كان حُلوًا أو مُرًّا، وأنا أحقُّ أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه، بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أُضِلُّ المسلمين عن دينهم.

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٨).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٨-٢٤٩).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٨). ونحوه في الرسالة الأخرىٰ (٣/ ٢٤٢).
(٤) في المطبوع: حضرتها، والتصويب من المخطوطة.
(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٨). ونحوه في الرسالة الأخرىٰ (٣/ ٢٤٢).

وقد قُلتُ فيما مضىٰ: ما ينبَغِي لأحدٍ أن يَحمِلَه تحنُّنُه لشخصٍ ومُوالاته له علىٰ أن يتعصَّب معه بالباطل، أو يعطل لأجله حدود الله تعالىٰ، بل قد قال النبي ﷺ: «**من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره**».

وهذا الذي يخافه من قيام العدو ونحوه في المحضر الذي قدم به من الشام إلىٰ ابن مخلوف فيما يتعلق بالاستغاثة بالنبي ﷺ؛ إن أظهروه كان وبالُه عليهم، ودلَّ علىٰ أنَّهُم مُشركون، لا يُفرِّقُون بين دين المسلمين، ودين النصارىٰ، فإنَّ المُسلمين مُتَّفِقُون علىٰ ما عَلِمُوه بالاضطرار من دين الإسلام: أنَّ العبدَ لا يجُوزُ له أن يعبُد، ولا يدعو، ولا يستغيث، ولا يتوكل إلا علىٰ الله، وأنَّ من عبد ملكًا مُقرَّبًا، أو نبيًّا مُرسلا، أو دعاهُ أو استغاثَ به؛ فهو مشرك»[1].

ويختم الشيخ هذه الرسالة بقوله: «ومما ينبغي أن يُعرَّف به الشيخُ (نصر المنبجي) أني **أخاف أنَّ القضية تخرُج عن أمره بالكلية**، ويكونُ فيها ما فيه ضررٌ عليه وعلىٰ ابن مخلوف ونحوهما، فإنه قد طُلِب منِّي ما يجعل سببًا لذلك، ولم أُجِب إليه، فإني إنما أنا لونٌ واحد، والله ما غششتُهُما قطُّ، وأنا مساعدٌ لهما علىٰ كل بِرٍّ وتقوىٰ.

ولا ريب أن الأصل الذي تَصلُح عليه الأمور رجوعُ كُلِّ شخصٍ إلىٰ الله، وتوبتُه إليه في هذا العشر المبارك، فإذا حسنت السَّرائرُ أصلح الله الظَّواهِر، فإنَّ الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وهذه قضيَّةٌ كبيرةٌ، كلما كانت تزداد ظهورًا، تزدادُ انتشارًا»[2].

وقول ابن تيمية للشيخ نصر: «أخاف أنَّ القضية تخرُج عن أمره بالكلية» يدل علىٰ إدراكه لبواطن هذه المراسلة، إذ مقصود المنبجي إبقاء القضية تحت سيطرته، لا الوصول إلىٰ حلّ يرضي ابن تيمية، وستطلعنا الأحداث القادمة أن نصر المنبجي بقي عنصر ضغط رئيس علىٰ ابن تيمية عبر المستوىٰ السياسي حتىٰ زوال دولة بيبرس الجاشنكير.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧٧).

تاسعًا

محاولة في المستوى القضائي (هل يحل تفويض الحكم لابن جماعة الأزمة؟)

لم يكن المستوىٰ القضائي كتلةً واحدة -كما تقدّم-، وقد وجِدَ فيه قضاة لم يوافقوا ابن مخلوف علىٰ حكمه. ورد اقتراح لابن تيمية وهو في سجنه بتفويض الحكم لابن جماعة، وهو شخصية مرضيّة لديه في المستوىٰ القضائي.

حفظت لنا رسالة لابن تيمية جاءت جوابًا علىٰ رسالة رجلين يبدو أنهما من أصحابه، وصفهما ابن تيمية بالشيخين، الجليلين، العالِمَين، النَّاسكين، القُدوَتين[١].

وهي متشابهة مع الرسالة السابقة، من حيث تضمُّنُها لذكر بعض ما جرىٰ بين ابن تيمية وبين ذلك الرسول، وتضمّنها لنقول عن العلماء في مسألة العلو والاستواء.

ويبدو أن هذين الصاحِبَين بلغهما أن الشيخ تكلم مع ذلك الرسول بكلام فيه خشونة[٢]، فطلبا منه في رسالتهما اللين في الكلام والمخاطبة بالتي هي أحسن،

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١١)، والرسالة نشرها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١١-٢٤٧) وليس فيها، أو في سائر المصادر تحديدٌ لاسميهما، وهل هما من أصحاب ابن تيمية المقيمين بدمشق، أم من الذين صحبوه في سفره إلىٰ مصر.

(٢) يقول ابن تيمية في قصة تخشينِه الكلام للرسول، وسببِ ذلك: «جاء بعد ذلك الفتَّاح، ومعهُ =

فقال ابن تيمية جوابًا عن ذلك: «ما ذكرتُم من لين الكلام والمخاطبة بالتي هي أحسن؛ فأنتم تعلمون أنِّي من أكثر الناس استعمالًا لهذا، لكن كُلُّ شيء في موضعه حسنٌ، وحيثُ أمر الله ورسوله بالإغلاظ علىٰ المُتكلِّم لبغيه وعدوانه علىٰ الكتاب والسنة؛ فنحن مأمورون بمقابلته، لم نَكُن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن. ومن المعلوم أن الله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فمن كان مؤمنًا فإنه الأعلىٰ بنص القرآن، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾، والله مُحقِّقٌ وعدَه لمن هو كذلك؛ كائنًا من كان.

ومما يجب أن يُعلَم أنه لا يسوغ في العقل ولا الدين طلب رضا المخلوقين لوجهين:

أحدِهما: أن هذا غير ممكن، كما قال الشافعي رضي الله عنه: رضا الناس غاية لا تدرك، فعليك بالأمر الذي يصلِحُك فالزَمْه ودع ما سواه ولا تُعانِه.

والثاني: أنَّا مأمورون بأن نتحرىٰ رضا الله ورسوله. كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ وعلينا أن نخاف الله فلا نخاف أحدًا إلا الله، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، وقال: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾، وقال: ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾، فعلينا أن نخافَ الله ونتقيَهُ

= شخصٌ ما عرَفتُه لكن ذكر لي أنه يقال له علاء الدين الطيبرسي، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيرًا، وذكروه بالحسنىٰ، لكنَّه لم يقل ابتداء من الكلام ما يحتملُ الجواب بالحسنىٰ؛ فلم يقل الكلمة التي أُنكرَت: كيت وكيت، ولا استفهم: هل أنت مُجيبٌ إلىٰ كيت وكيت، لكنه جاء مجيء المُكرِه علىٰ أن أوافِق إلىٰ ما دعا إليه، وأخرَج درجًا فيه من الكذب والظلم والدعاء إلىٰ معصية الله والنهي عن طاعته ما الله به عليم، وجعلت كلما أردت أن أُجيبه وأُحمله رسالةً يبلغها لا يريدُ أن يسمع شيئًا من ذلك ويُبلِّغه، بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذكر، والتزام عدم العود إليه.

.. ولما رأيتُه يُلحُّ في الأمر بذلك، أغلظتُ عليه في الكلام، وقلتُ: دع هذا الفشار، وقم رح في شغلك. فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني -وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يدخل منه إلىٰ الباب المطبق- فقلتُ أنا: افتحوا لي الباب حتىٰ أنزل. يعني: فرغ الكلام». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥١-٢٥٣).

في الناس، فلا نظلمهم بقلوبنا، ولا جوارحنا، ونؤدي إليهم حقوقهم بقلُوبنا وجوارحنا، ولا نخافُهم في الله، فنترك ما أمر الله به ورسوله خيفةً منهم، ومن لزم هذه الطريقة كانت العاقبة له كما كتبت عائشة إلىٰ معاوية: (أما بعد: فإنه من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس وعاد حامده من الناس ذامًّا، ومن التمس رضا الله بسخط الناس رضي الله عنه وأرضىٰ عنه الناس، فالمؤمن لا تكون فكرَتُه وقصدُه إلا رضَا ربه، واجتناب سخطه، والعاقبة له، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[1].

وفي هذه الرسالة يقترح هذان الصاحبان علىٰ ابن تيمية أن يفوض الحكم لشخص مُعيّن، فيجيب ابن تيمية بأن «هذا لا يصلح، بل فيه ضرر علىٰ ذلك الشخص، وعليّ، وفسادٌ عامّ»، ووجه ضرره علىٰ ذلك الشخص؛ أن هذه القضية فيها شوب من تهمة سياسية، كما تقدّم[2].

ويبدو أنهما اقترَحَا أن يُفوَّض الحكم لقاضي قضاة الشافعية الإمام بدر الدين ابن جماعة الحموي، فبيَّن ابن تيمية محبَّتَه لابن جماعة، وصلته الحسنة به منذ كان قاضي القضاة بدمشق، قبل أن ينتقل إلىٰ مصر، لكن بيَّن أنَّ ما يمنعه من تفويض الحكم له رغبتُه بأن لا يُجرَّ له ضرر بسببه، يقول: «تعلَمُون عن القاضي بدر الدين أني كنتُ من أعظم الناس موالاةً له، ومناصرة، ومعاونة له، ومدافعة لأعدائه عنه في أُمُور متعددة، بل ما أعلم أحدًا أكثر مني مخالصةً له ومعاونة، وذلك لله وحده لا لرغبة، ولا لرهبة مني، وقطعة قوية مما حصل لي من الأذىٰ -بدمشق وبمصر أيضًا- إنما هو بسبب انتصاري له ولنوابه، مثل الزرعي والتبريزي وغيرهما من حاشيته، وتنويهي بمحاسِنه في مصر أيضًا، قد عُرِفت بذلك، فإن حزب الردىٰ وغيره يعادونني علىٰ ذلك.

والله يعلم أن منزِلَته عندي، ومكانَتَه من قلبي ليست قريبة من منزلة غيره، فضلا عن أن تكون مثلها.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) وبين ذلك ابن تيمية أيضًا في سياق كلامه هنا؛ «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٧).

فأنا أُحِبُّ وأختار كُلَّ ما فيه علوُّ قدره في الدنيا والدين، ولا أحب أن أجعله غرضًا لسهام الأعداء، بل ما عملت معه ومع غيره وما أعمل معهم فأجري فيه علىٰ الله الذي يقول: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾.

.. فيُعلم أني لو أطلب هذا -أي تفويض الحكم له- ذهَبَت الطيور بي وببدر الدين كُلَّ مذهب، وقيل: إن بيننا في الباطن اتفاقات! فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله، وهو يعمل بموجب دينه.

وأيضًا: فبدرُ الدين لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم ما يفعلُه مثلُ هؤلاء، رجلٌ له منصب وله أعداء، وأنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فقد فعلوا غايةَ ما قدروا عليه، وما بقي إلا نصرُ الله الذي وعد به رسوله ﷺ، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾[١].

وثمة أمر آخر في غاية الأهمية يمنع الشيخ من تفويض الحكم لابن جماعة، وهو أنه لا يرىٰ أن المسألة التي ادُّعيت عليه، وسجن بسببها، وهي كلامه في الصفات؛ لا يرىٰ أن البتّ فيها يكون عبر مداولتها في المستوىٰ القضائي، لأنها ليست من اختصاص القضاء، ولا يرىٰ أن حكم القاضي فيها يفيد صحة قول أو بطلانه[٢].

ومع هذا؛ بيَّن الشيخ أنه لا مانع لديه من المُحاقّة علىٰ المحاضر التي كتبت ضِدَّه لدىٰ القاضي بدر الدين ابن جماعة، وإن كان يرىٰ أن تلك المحاضر لا تساوي مدادها، وأن ابن جماعة أجل قدرًا من أن يُكلَّف ذلك، واختار المُحاقَّة عليها لدىٰ بعض نوّابه كالقاضي جمال الدين الزرعي[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٨-٢٤١).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤١).

ويختِمُ الشيخُ رسالته بالوصيَّة بالتسليم الخاصّ علىٰ ابن جماعة، فيقول: «وَتَخُصُّ بدرَ الدين[1] بأكرم تحيَّةٍ وسلام، وتوقِفُه علىٰ هذه الأوراق إن شئت، فإنه كان يقول في بعض الأمور: ما عن المحبوب، سرٌّ محجُوب، وبشر بكل ما يَسرُّ الله به عبادَه المؤمنين، وينتقم به من الكافرين والمنافقين، فإني أعرف جُمَلا مما يتجرَّعُه هو وذووه من أهل الترؤس بالباطل من ذوي الكذب والمحال»[2].

---

(١) استظهر في «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (١/ ٢٩٢-٢٩٣) أن المراد شمس الدين ابن الحريري، وأن «بدر الدين» تحرفت عن «شمس الدين»، ولا يصح العدول عما في الأصول الخطية بلا دليل، وفي ذلك فتح بابٍ لكل ادعاء، وهذه الرسالة محفوظة بخط شرف الدين عبد الله شقيق شيخ الإسلام.
وقد قطع في «الأغاليط في المراسيم السلطانية» وجزم وتيقن بما ذهب إليه من التحريف بأمور ذكرها، مع أنها لا ترقىٰ أن تكون قرائن، وكلها قرائن ضعيفة، فابن جماعة لم يظهر منه بغض لابن تيمية، بل تقدّم أنه كان ساكتًا، وقد حكم عليه في حبسته الثانية بمجرد التعنيف اللفظي، ولم يذهب مذهب الغلاة من نسبته إلىٰ تنقص النبي ﷺ، وأهدار دمه، كما سياتي. وأما أنه لم يكن في مصر وكان في الشام، فابن جماعة كان يتنقل بين قضاء القضاة بالشام سنة ٦٩٣هـ (وهي الفترة التي يعنيها ابن تيمية غالبًا) وقضاء القضاة بمصر (مرة سنة ٦٩٠هـ، ومرة سنة ٧٠٢هـ وهي التي جرت خلالها المحنة)، كما أنه تولىٰ القضاء في القدس قبل ذلك كله سنة ٦٨٧هـ.
نعم، هو أشعري، وكان ابن تيمية يثني علىٰ كثير من الأشاعرة القائمين عليه في المحنة كالسروجي وابن الرفعة والعلاء الباجي وابن الجزري، وهذا من إنصافه المعهود.
وابن تيمية يقول: (بل أختار أنا وغيري المحاقة علىٰ ذلك عند بعض نوابه، كالقاضي جمال الدين الزرعي)، (انتصاري له ولنوابه مثل الزرعي والتبريزي) والضمير في قوله: (نوابه) يرجع لبدر الدين، وجمال الدين الزرعي كان نائب ابن جماعة لا نائب الحريري، وكذلك التبريزي، فكيف يقال بأن المراد الحريري وتحرفت «بدر الدين» إلىٰ «شمس الدين»؟ ثم إن الحريري كان قد عُزِل عن القضاء كما تقدّم، فكيف سيطلب المحاقة عنده؟
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٦-٢٤١).

عاشرًا
ارتهان المستوى السياسي بشروط القضائي
(نهاية مبادرة سلّار)

مع أن بعض ما تقدم ذكره مما جرىٰ في شهر رمضان من هذه السنة ٧٠٦هـ من مداولات مع الأمير سيف الدين سلّار، ومراسلة المنبجي، واقتراح تفويض الحكم لابن جماعة = يشير إلىٰ رغبةٍ في خروج الشيخ، إلا أنه لم يكد ينتهي الشهر؛ إلا وقد عاد ابن مخلوف بالقضيّة إلىٰ أولها، وذلك برجوعه إلىٰ استعمال القوة والتضييق في نزاعه مع الشيخ، فشرط عليه الرجوع عن عقيدته حتىٰ يخرج، وكتب ذلك في ورقة أُرسِلت إليه تتضمَّن ما أُنكِر عليه، وطُلب منه الالتزام بما فيها، ويذكر البِرْزالي أن سائر القضاة اتفقوا معه علىٰ اشتراط أمور علىٰ ابن تيمية، ورجوعه عن العقيدة ليخرج.

قال البرزالي: «وفي سلخ رمضان (٧٠٦هـ) أحضر الأمير سيف الدين سلار القضاةَ الثلاثةَ: الشافعيَّ والمالكيَّ والحنفيَّ، ومن الفُقهاء الباجي والجزري والنمراوي، وتكلَّم في إخراج الشيخ تقي الدين من الحبس، فاتَّفقُوا علىٰ أنَّه يُشتَرط عليه أمورٌ، ويُلزَمُ بالرجوع عن بعض العقيدة، فأرسلُوا إليه من يُحضرُه ليتكلموا معه في ذلك، فلم يُجِب إلىٰ الحُضُور، وتكرَّرَ الرسول إليه في ذلك ستَّ مرَّات، وصمَّم علىٰ عدم الحضور في هذا الوقت، فطالَ عليهم المجلس وانصرفوا من غير شيء»[1].

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٣٧).

وذكر ابن تيمية تفاصيل ما جرىٰ بينه وبين هذا الرسول فقال: «فإنه في آخر شهر رمضان سنة ست وسبعمائة، جاء أميران رسولين من عند الملأ المجتمعين من الأُمراء، والقضاة، ومن معهم، وذكرا رسالة من عند الأمراء، مضمُونها: طلبُ الحضور، ومخاطبةُ القضاة، لتخرُجَ وتنفصلَ القضية، وأنَّ المطلوبَ خروجك، وأن يكون الكلام مُختصرًا، ونحو ذلك.

فقلتُ: سلِّم علىٰ الأمراء، وقُل لهم: لكم سنة، وقبلَ السنة مدة أخرىٰ تسمعون كلام الخصوم الليل والنهار، وإلىٰ الساعة لم تسمعُوا منّي كلمة واحدة، وهذا من أعظم الظُّلم، فلو كان الخصمُ يهوديًا، أو نصرانيًّا، أو عدوًا آخر للإسلام ولدولتكم، لما جاز أن تحكُمُوا عليه حتىٰ تسمَعُوا كلامَه، وأنتم قد سمعتم كلام الخصوم وحدَهم في مجالس كثيرة، فاسمعوا كلامي وحدي في مجلسٍ واحد، وبعد ذلك نجتمِعُ ونتخاطبُ بحضوركم، فإنَّ هذا من أقل العدل الذي أمر الله به في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾.

فطلب الرسولان أن أكتب ذلك في ورقة، فكتبتُه، فذهبا، ثم عادا، وقالا: المطلوب حضورك لتخاطبك القضاة بكلمتين وتنفصِلُوا.

فقلت: أنا لا أحضر إلىٰ من يحكم فيّ بحكم الجاهلية، وبغير ما أنزل الله، ويفعلُ بي ما لا تستحلُّه اليهود ولا النصارىٰ، كما فعلتم في المجلس الأول، وقلت للرسول: قد كان ذلك بحضوركم، أتريدون أن يمكروا كما مكروا بي في العام الماضي؟ هذا لا أجيب إليه، ولكن من زعم أني قلت قولًا باطلًا، فليكتُب خطَّه بما أنكره من كلامي، ويذكر حُجَّتَه، وأنا أكتب جوابي مع كلامه، ويعرض كلامي وكلامه علىٰ علماء الشرق والغرب، فقد قلت هذا بالشام، وأنا قائله هنا، وهذي عقيدتي التي بُحثت بالشام بحضرة قضاتها، ومشايخها، وعلمائها، وقد أرسل إليكم نائبكم (الأفرم) النسخة التي قُرِئت، وأخبرَكُم بصورة ما جرىٰ، وإن كان قد وقع من التقصير في حقي، والعدوان، والإغضاء عن الخصوم؛ ما قد علمه الله والمسلمون، فانظروا النسخة التي عندكم، وكان قد

حضر عندي نسخة أخرىٰ منها، فقلت: خذ هذه النسخة فهي اعتقادي، فمن أنكر منها شيئًا فليكتُبْ ما يُنكِرُه وحُجَّتَه؛ لأكتُبَ جوابي.

فأخذا العقيدة وذهبا، ثم عادا ومعهما ورقة لم يُذكَر فيها شيء من الاعتراض علىٰ كلامي، بل قد أنشؤوا فيها كلامًا طلبوه، وذكر الرسول أنهم كتبوا ورقةً، ثم أخرىٰ، ثم قطعوها، ثم كتبوا هذه، ولفظُها: «الذي يُطلَب منه أن يعتقده: أن ينفي الجهة عن الله والتحيُّز، وأن لا يقول إن كلام الله حرفٌ وصوتٌ قائمٌ به، بل هو معنىٰ قائم بذاته، وأنه سبحانه لا يشار إليه بالأصابع إشارةً حسيَّة، ويُطلَبُ منه أنه لا يتعرَّض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلىٰ البلاد، ولا في الفتاوىٰ المتعلقة بها».

فلما أراني الورقة كتبتُ جوابَها فيها مُرتَجلًا مع استعجالِ الرَّسُول: «أمَّا قولُ القائل: «الذي يُطلَبُ منه أن يعتقدَه أن ينفيَ الجهة عن الله والتحيُّز»، فليس في كلامي إثبات هذا اللفظ، لأن إطلاق هذا اللفظ نفيًا وإثباتًا بدعة، وأنا لا أقول إلا ما جاء به الكتاب والسنة، واتَّفق عليه سلفُ الأمة».

فإن أراد قائلُ هذا القول: أنه ليس فوق السموات ربٌّ، ولا فوق العرش إله، وأنَّ محمدًا ﷺ لم يُعرَج به إلىٰ ربِّه، وما فوقَ العالم إلا العدم المحض، فهذا باطلٌ مخالف لإجماع الأمة وأئمتها.

وإن أراد بذلك أن الله لا تحيط به مخلوقاته، ولا يكون في جوف الموجودات، فهذا مذكور مصرح به في كلامي، فأي فائدة في تجديده؟

وأما قول القائل: «لا يقول إن كلام الله حرف وصوت قائم به، بل هو معنىٰ قائم بذاته» فليس في كلامي هذا -أيضًا-، ولا قلتُه قط، بل قول القائل: إن القرآن حرف وصوت قائم به بدعة، وقوله: إنه معنىٰ قائم بذاتِه بدعة، لم يقُل أحدٌ من السلف لا هذا ولا هذا، وأنا ليس في كلامي شيءٌ من البِدَع، بل في كلامي ما أجمع عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

وأما قول القائل: «إنه لا يشار إليه بالأصابع إشارة حسية»، فليس هذا

اللفظ في كلامي بل في كلامي إنكار ما ابتدعه المبتدعون من الألفاظ النافية، مثل قولهم: إنه لا يشار إليه، فإن هذا النفي أيضًا بدعة.

فإن أراد القائل أنه لا يشار إليه أنه ليس محصورًا في المخلوقات، أو غير ذلك من المعاني الصحيحة، فهذا حق، وإن أراد أن من دعا الله لا يرفع إليه يديه، فهذا خلاف ما تواترت به السنن عن النبي ﷺ وما فطر الله عليه عباده من رفع الأيدي إلىٰ الله في الدعاء، وقد قال النبي ﷺ: «**إن الله حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما إليه صفرًا**»، وإذا سمىٰ المسمي ذلك إشارة حسية، وقال: إنه لا يجوز، لم يقبل منه.

وأما قول القائل: «لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العامة»، فما فاتحت عاميًّا في شيء من ذلك قط.

وأما الجواب بما بعث الله به رسوله للمسترشد المستهدي فقد قال النبي ﷺ: «**من سئل عن علم يعلمه فكتمه، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار**». وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾ ... الآية، فلا يؤمَرُ العالم بما يُوجِب لعنة الله عليه».

فأخذا الجواب، وذهبا، فأطالا الغيبة، ثم رجَعَا، ولم يأتيَا بكلامٍ محصل إلا طلب الحضور، فأغلظتُ لهم في الجَواب، وقلتُ لهم بصوتٍ رفيع: يا مُبدِّلينَ! يا مُرتدِّين عن الشريعة! يا زنادقة! وكلامًا آخر كثيرًا، ثم قمتُ، وطلبتُ فتح الباب والعودَ إلىٰ مكاني»[1].

وهكذا؛ انتهىٰ شهر رمضان، بعد كل ما جرىٰ فيه من مراسلات ومفاوضات، ليعود أمرُ القضيّة جذعًا، وتنتهي مبادرة الأمير سلار بالفشل.

في هذه المرحلة من المحنة: سعت القوة في المستوىٰ السياسي المتمثلة بالأمير سلار لتقديم حل للأزمة «خروج ابن تيمية من السجن» ضمن شروط المستوىٰ القضائي المتعنتة «والمتمثلة في تراجع ابن تيمية عن عقيدته»، دون التفات القوة السياسية لمطالب ابن تيمية، في السماع منه، وإنصافه، ولذا عدّ

(١) «التسعينية» (١/ ١٠٩-١١٩).

ابن تيمية المستوىٰ السياسي في هذا الوقت قد وقع في (أعظم الظلم). وهي المرةُ الأولىٰ التي يصرّح فيها بالإنكار علىٰ القوة السياسية، منذ بداية المحنة.

وفي هذه المرحلة أيضًا: بدَت القوة الأشعرية في المستوىٰ القضائي -بقيادة ابن مخلوف- مستبدّةً في تسيير الأحداث، صريحةً في غايتها ووسائلها، فهي تريد من ابن تيمية أن يرجع عن عقيدته قهرًا، وهكذا تكون نقطة الذروة في منحنىٰ المحنة المصرية، قد نقطت بقلمٍ أشعريّ.

حادي عشر
التـسعيـنـيـة
(جولة علمية جديدة مع الأشعرية)

كانت ردّة فعل ابن تيمية تتمثل في تفعيله للمسلك الذي انتهجه منذ بداية الأزمة، وهو السجال العلمي مع المدرسة الأشعرية، وذلك بالجواب التفصيلي علىٰ ما كُتِب في تلك الورقة التي أرسلوها إليه، فصنف كتابًا في الردّ علىٰ مضمونها، بعد ذاك الجواب المُجمَل المذكور آنفًا، وضمّن هذا الكتاب ردودًا علىٰ تقريرات أئمة الأشعرية، كالفخر الرازي، والجويني.

وفي هذه الرسالة أجاب الشيخ عن قولهم في ورقتهم: «ويُطلَب منه أنه لا يتعرَّض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلىٰ البلاد، ولا في الفتاوىٰ المتعلقة بها» من ستة عشر وجهًا[1].

ثم أجاب عن قولهم: «الذي يُطلَب منه أن يعتقده: أن ينفي الجهة عن الله والتحيُّز»، من ثلاثة عشر وجهًا[2]، ولم يفصل كثيرًا فيها لأنه كان قد بسط الكلام في ما يتعلق بالجهة والتحيز في كتابه «بيان تلبيس الجهمية»[3].

---

(١) «التسعينية» (١/ ١٢١-١٨٦).

(٢) «التسعينية» (١/ ١٨٧-٢٢٧).

(٣) «التسعينية» (١/ ٢٢٥).

ثم بسط القول في مسألة كلام الله تعالىٰ، وأجاب عن قولهم: «وأن لا يقول إن كلام الله حرفٌ وصوتٌ قائمٌ به، بل هو معنىٰ قائم بذاته» من خمسة وستين وجهًا[1]، وذلك أن القضية إنما أُثيرَت بسبب فتياه في القرآن كما تقدّم، فكان هذا أوانَ تجلية المسألة علىٰ وجهها، وإبطال مزاعمهم في الكلام النفسي.

فاكتمل مجموع الوجوه في الجواب عن تلك الورقة أربعةً وتسعين وجهًا، ولذا سُمِّي هذا الكتاب «التسعينية». ويُسمىٰ أيضًا «المحنة المصرية»، لأنَّهُ كتبَه في مصر جوابًا عن الورقة التي تضمّنت مسائل امتُحن بها[2].

(١) «التسعينية» (١/ ٢٢٨-٣/ ١٠٣٨).

(٢) قال في أولها (١/ ١١٩) بعد أن ذكر تردُّدَ الرسولين عليه -وقد تقدم نقل كلامه-: «وقد كتبت هنا بعض ما يتعلق بهذه المحنة التي طلبوها مني..».

ثاني عشر
مدافعة أخرى في المستوى العلمي
(زين الدين وشرف الدين في مجلس الخصوم)

بعد رفض الشيخ للحضور بأشهر، طُلِب أخواه: الشيخ زين الدين عبد الرحمن، والشيخ شرف الدين عبد الله، اللذان كانا قد اعتقلا معه منذ أن دخل السجن؛ طُلبا إلىٰ مجلس نائب السلطنة بحضور القاضي ابن مخلوف. قال البِرْزالي: «وفي يوم الخميس السابع والعشرين من ذي الحجة (٢٧/ ١٢/ ٧٠٦هـ) طلب أخوا الشيخ تقي الدين ابن تيمية -وهما شرف الدين عبد الله، وزين الدين عبد الرحمن- من الحبس إلىٰ مجلس نائب السلطنة، وحضر القاضي زين الدين المالكي، وجرىٰ بينهم كلام كثير، وأُعيدا إلىٰ موضعهما»[(١)].

كان الشيخان زين الدين وشرف الدين عالِمَين فاضلين، يحملان همّ إظهار عقيدة أهل السنة والذب عنها، ولم يكونا منتصرين لأخيهما لمجرد صلة الأخوة. يذكر الشيخ قطب الدين اليونيني أن هذا المجلس كان مجلس مناظرة بين ابن مخلوف وبينهما، وقال في وصف نتيجة هذه المناظرة: «وأُعِيدا إلىٰ مواضعهما، بعد أن بحثَ شرف الدين مع القاضي، وظهَرَ عليه في النَّقل والمعرفة، وخطَّأه في مواضع ادَّعىٰ فيها الإجماع»[(٢)].

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٤٧).

(٢) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١١٢٧).

ثم في اليوم التالي طُلِب الشيخ شرف الدين عبد الله وحده، وحضر المجلس القاضي ابن عدلان الشافعي، قال البِرْزالي: «وفي يوم الجمعة التالي لليوم المذكور أُحضِر شرف الدين وحده، وحضر ابن عدلان في مجلس نائب السلطنة، وتكلَّم معه[(١)].

وظهر من الأمير سيف الدين سلار كراهةُ الشيخ وإخوانه في هذا المجلس»[(٢)].

(١) قال اليونيني في «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١١٢٧): «**فظَهَر عليه، ولكن ليس له مُساعد**».

(٢) «المقتفي على الروضتين» (٣/ ٣٤٧).

ثالث عشر
وإن حبسوني كان لي معبدا
(رسالة ابن تيمية إلى دمشق)

قال البرزالي في «تاريخه»[1]: «وفي هذا اليوم (٢٨/١٢/٧٠٦هـ) أخبر نائبُ السَّلطنة (الأفرم) بوصُول كتابٍ إليه من الشيخ تقي الدين ابن تيمية من الجب، وأعلم بذلك جماعةً ممن حضر مجلِسَه، وأثنىٰ عليه، وقال: «مارأيتُ مثلَه، ولا أشجع منه».

وذكر ما هو عليه في السِّجنِ من التوجُّه إلىٰ الله تعالىٰ، وأنَّهُ لا يقبَلُ شيئًا من الكسوة السلطانية، ولا من الإدرار السلطاني، ولا تدنَّس بشيء من ذلك».

(١) (٣/٣٤٦).

رابع عشر
ابن تيمية وابن جماعة .. والاجتماع الطويل!

قال البِرْزالي: «واجتمع قاضي القضاة بدر الدين بالشيخ تقي الدين ابن تيمية في دار الأوحدي بالقلعة بكرة الجمعة رابع عشري صفر (سنة ٧٠٧) وتفرقا قبل الصلاة وطال بينهما الكلام»[١].

جاء خبر هذا الاجتماع -كما ترىٰ- مقتضبًا جدًا، ولم نعلم ما موضوعه، مع أنه وصف بأنه اجتماع طويل، إلا أننا نعلم أن ابن جماعة كان يمثّل عنصرًا مرضيًا لدىٰ ابن تيمية في المستوىٰ القضائي المناكف له[٢].

(١) أورد ابن المعلم كلامًا مسجوعًا علىٰ لسان ابن جماعة فيه توبيخ لابن تيمية وتقريع له، وهو مما يتوقف في قبوله، لما يكنه ابن المعلم لابن تيمية من بغض. انظر «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/٢٩٦).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/٣٥٣).

الفصل الرابع

الشفاعة السياسية .. والخروج من السجن

أولًا
شفاعة مهنا
(تحريك الأحداث من المستوى السياسي)

كان الأمير حسام الدين مهنا بن عيسىٰ، أمير العرب في بادية الشام، معروفًا لدىٰ ابن تيمية وأصحابه، وحصل أن سافر إليه الشيخ شرف الدين ابن تيمية، ومجموعة من رفاقه، لتحريضِه علىٰ الجهاد، لما وصلت الأخبار بتحرك التتار لغزو الشام، سنة ٧٠٠هـ، واستقبلهم استقبالًا حسنًا[(١)].

وهو أيضًا رجلٌ لهُ مكانة لدىٰ أمراء المماليك[(٢)]، لذا؛ لمَّا قَدِم إلىٰ مصر وشفع للشيخ ليخرج من السجن، قُبِلت شفاعتُه، وخرج ابن تيمية يوم الجمعة (٢٣/ ٣/ ٧٠٧هـ)، وغلَبَت تلك الشفاعةُ المبنية علىٰ صلة سياسية بالأمراء، حكمَ ابنِ مخلوف القضائي.

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ١٣٦)، وخالف السبكي في ترجمته لابن تيمية، فجعل خروجه من الحبسة الثانية بشفاعة بعض العرب أيضًا، حيث قال بعد ذكره حبسه في الإسكندرية: «فحُبِس بها إلىٰ أن جاء السلطان من الكرك **فأُخرِج بالشفاعة فيه من بعض العرب** في سنة عشر وسبع مئة». «التذكرة الجديدة» (٢٠١/ ظ).

(٢) كما أنه كان مُعظَّمًا لدىٰ أمراء المغول، قال الصفدي في (أعيان العصر) (٥/ ٤٦٠) في ترجمته: «لم يزل مُعظَّمًا عند ملوك المغول والإسلام»، وهو الذي أجار قراسنقر والأفرم، وكاتب ملك التتار خربندا في شأنهما، حتىٰ لحقا بمملكته، وكان في إجارته لهما إثارة لعداء السلطان الناصر عليه، لكنه في آخر عمره زار السلطان في القاهرة، وزال ما بينهما. توفي سنة ٧٣٥هـ.

قال البِرْزالي في «تاريخه»[1]: «وفي أوائل ربيع الأول وصل الأمير حُسام الدين مهنا بن عيسىٰ إلىٰ دمشق، وتوجَّه إلىٰ القاهرة، فوصلها في تاسع عشر الشهر المذكور (١٩/ ٣/ ٧٠٧هـ)، وحضر بنفسه إلىٰ السجن إلىٰ الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فأخرجه بعد أن استأذن في ذلك، فخرج يوم الجمعة الثالث والعشرين من الشهر».

بعد أن نجحت شفاعةُ الأمير مهنا، سافر إلىٰ دمشق يوم الخميس ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ، وأقام ثلاثةَ أيام، ثم سافَر إلىٰ دياره، أما ابن تيمية فقد رسم الأمير سيف الدين سلّار بتأخُّره عن الأمير مهنا أيامًا، ليرىٰ الناسُ فضلَه، ويحصل لهم الاجتماع به[2]. قال ابن عبد الهادي: «ففرِح خلقٌ كثيرٌ بخرُوجه وسُرُّوا بذلك سُرورًا عظيمًا، وحزن آخرون وغضبُوا»[3].

ووصف الشيخ نفسه في هذه القضية في كتابه «الرد علىٰ البكري»[4] الذي صنفه بعد خروجه بسنوات، بعد سنة ٧١١هـ، بأنه «يقابل ولاة الأمر وغيرهم من الأكابر في أخذهم بالحقِّ وإن كرهُوه، ويطلُبون منه أن يسكت عن حقٍّ مُتعلق بالدين فلا يسكت، فيطلبون خروجه من الضيق فيأبىٰ الخروج حتىٰ يظهر الحق، ويُهين هذا الحزبَ الجاهِل الظالم ويبين جهله».

---

(١) (٣/ ٣٥٤).

(٢) (٣/ ٣٥٤).

(٣) «العقود الدرية» (ص٣١٣).

(٤) (ص٣٩١).

ثانيًا
مجالس سلّار .. وإعادة الاعتبار شكليًّا لابن تيمية

وبعد خروج ابن تيمية من السجن عقدت له ثلاثة مجالس:

- **المجلس الأول: يوم الجمعة ٢٣/ ٣/ ٧٠٧هـ:**

عُقِد هذا المجلس للشيخ في نفس يوم خروجه. قال البِرْزالي: «فخرج يوم الجمعة الثالث والعشرين من الشهر إلىٰ دار نائب السلطنة «الأمير سيف الدين سلّار» بالقلعة، وحضر بعضُ الفقهاء، وحصل بينهم بحثٌ كثير، وفرَّقت صلاةُ الجمعة بينهم، ثم اجتمعُوا إلىٰ المغرب، ولم ينفصلِ الأمر»[١].

- **المجلس الثاني: يومَ الأحد ٢٥/ ٣/ ٧٠٧هـ:**

قال البِرْزالي: «ثم اجتمَعُوا بمرسوم السُّلطان يومَ الأحد، الخامس والعشرين من الشهر مجموعَ النهار.

وحضر جماعةٌ أكثرُ من الأولين، حضرَ نجم الدين ابن الرِّفْعَة، وعلاء الدين الباجي، وفخر الدين ابن بنت أبي سعد، وعز الدين النمراوي، وشمس الدين ابن عدلان، وصهر المالكي، وجماعة من الفقهاء.

ولم تحضر القضاة، وطُلِبوا، واعتذر بعضهم بالمرض، وبعضهم تَبِع

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٥٤).

أصحابه، وقبل عذرَهم نائبُ السلطنة، ولم يُكلِّفهم الحضورَ، بعد أن رسم السلطان بحضورهم.

وانفصل المجلسُ علىٰ خير، وبات الشيخ عند نائب السلطنة»[١].

- المجلس الثالث: يوم الخميس ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ:

قال البِرْزالي: «ثم عُقَد للشيخ تقي الدين مجلسٌ ثالثٌ يوم الخميس سادس ربيع الآخر بالمدرسة الصالحية بالقاهرة»[٢].

وقال ابنُ عبد الهادي: «وكان مِمَّا جرىٰ في المجلس -فيما بلغني- أنَّه قيل للشيخ: نستغفرُ الله العظيم، ونتوب إليه!

فقال الشيخ: كُلُّنا نستغفر الله العظيم ونتوب إليه. والتفت إلىٰ رجل منهم فقال له: استغفر الله العظيم وتُبْ إليه!

فقال: أستغفر الله العظيم وأتوب إليه. وكذلك قال لآخر، ولآخر، وكلُّهم يقول كذلك.

فقيل للشيخ: تُبْ إلىٰ الله ﷻ من كذا وكذا. وذُكِر له كلام.

فقال: إن كنت قلتُ كلامًا يستوجب التوبة فأنا تائبٌ منه.

فقال له قائل: هذه ليست توبة!

فردَّ عليه الشيخ، وجهَّله.

ووقع كلامٌ يطول ذكره»[٣].

وقد تحدّث الشيخُ في رسالةٍ كتبها إلىٰ أخيه بدر الدين أبي القاسم عن نتيجة هذا المجلس فقال: «وقد كان عُقِد مجلسٌ بالمدرسة المنصورية[٤] يوم الخميس،

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٥٥).

(٣) «العقود الدرية» (ص٣١٥).

(٤) ذكر البرزالي أن هذا المجلس كان في المدرسة الصالحية، والمنصورية والصالحية كلتاهما مدرستان بالقاهرة، والله أعلم بالصواب.

وكان يومًا مشهودًا، كان فيه من رحمة الله، ولطفه، وانتشار الدعاء المستجاب، والثناء المستطاب، واجتماع القلوب علىٰ ما تُحبُّونه وتختارونه فوق ما كان بالشام وأعظم منه، بحيث صار عن أهل مصر من البِشْر بنعمة الله علينا ما لا يوصف، وظهر الحق للعامَّة والخاصّة»[1].

ومما يلاحظ أن هذه المجالس لم ينتج عنها مرسُومٌ سُلطاني، ولا حكم قضائي يُبيِّن الموقف من اعتقاد ابن تيمية، إيجابًا أو سلبًا، كما جرىٰ بعد المجالس المعقودة في دمشق في مباحثة العقيدة الواسطية.

(١) رسالة ابن تيمية لأخيه بدر الدين، ضمن «العقود الدرية» (ص٣١٩-٣٢٠).

ثالثًا

رسائل ابن تيمية إلى دمشق (الأخبار والأشواق والنصائح)

لم يرجع الشيخ إلىٰ الشام بعد خروجه من السجن، لمّا رأىٰ أن المصلحة في بقائه في مصر. ولذا؛ كتبَ بعدَ خُروجه من السجن عدّة رسائل إلىٰ أهله وأحبابه وأصحابه في بلده دمشق. وقد حفظ لنا ابنُ عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية» ثلاث رسائل منها بنصوصها.

المعنىٰ الذي نجده مُكرَّرًا في تلك الرسائل: أن الشيخ عدّ نتيجة هذه المحنة منّة من الله تعالىٰ، توجب حمده وشكره، لما فيها من أسباب ظهور الحق.

إن انفتاح أبواب الهدىٰ، وظهور الحق، وتهيؤ الناس لسماعه، ثم استجابتهم له، يعدّه صاحب الدعوة منَّة من الله تعالىٰ، سواء كان ذلك بسبب القوة والتمكين، كما كان حال الشيخ في الشام، في السنوات التي سبقت طلبه إلىٰ مصر، أو بسبب الابتلاء والمحنة والتضييق كما وقع معه هنا في مصر.

١- الرسالة التي أرسلها بعد المجلس الثاني، يوم الاثنين ٢٦/ ٣/ ٧٠٧هـ يخبر فيها عن خروجه من السجن:

قال البِرْزالي: «وكتب كتابًا إلىٰ دمشق بكرة الاثنين السادس والعشرين من الشهر يتضمَّنُ خُروجَه[١]، وأنَّه أقام بدار ابن شقير بالقاهرة، وأن الأمير سيف الدين سلّار رسم بتأخره عن الأمير مهنا أيامًا، ليرىٰ الناسُ فضلَه، ويحصل لهم الاجتماع به»[٢].

٢- الرسالة التي أرسلها بعد المجلس الثالث إلىٰ دمشق، إلىٰ أخيه لأمه بدر الدين أبي القاسم[٣]، ليلة الجمعة ١٤/ ٤/ ٧٠٧هـ:

قال ابن عبد الهادي: «ووصل كتاب الشيخ مؤرَّخًا بليلة الجمعة الرابع عشر من الشهر، يذكُر فيه أنَّه عُقِد له مجلسٌ ثالثٌ بالمدرسة الصالحية بالقاهرة -بعد خروج مهنا في يوم الخميس سادس الشهر-، وأنه حصل فيه خير، وأن في تأخره فوائد ومصالح»[٤].

يقول الشيخ في ذلك الكتاب مبينًا نعم الله عليه المترادفة من حين خرج من السجن: «ومِنْ حين خرجنا لم نزل في آلاء مترادفة، ونعم متزايدة، ومننٍ جازتْ

(١) زاد اليونيني: «في خيرٍ وعزٍ». «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١١٦٩).
(٢) (٣/ ٣٥٤).
(٣) هو بدر الدين أبو القاسم بن محمد بن خالد الحرّاني الحنبلي، ذكر البرزالي تفقهه علىٰ شيوخ مذهبه وسماعه الحديث وقال: «كان فقيهًا مباركًا، كثير الخير، قليل الشرّ، حسن الخلق، منقطعًا عن الناس، وحصّل شيئًا من المال، وكان يتّجر ويتكسّب، وخلّف لأولاده تركة». «المقتفي» (٣/ ٢٧٠-٢٧١). توفي سنة ٧١٧هـ. وهو يكبر أخاه تقي الدين بعشر سنوات. ووالده هو الزوج الأول لستّ النعم بنت عبدوس الحرانية، تزوجها بعده الشيخ شهاب الدين، وأنجبَ منها المشايخ تقي الدين أحمد (شيخ الإسلام)، وشرف الدين عبد الله، وزين الدين عبد الرحمن، وذكر الذهبي رفقتهم لأخيهم لأمهم بدر الدين في سماع الحديث. «المعجم المختص بالمحدثين» (٢/ ٤٢٦).
(٤) «العقود الدرية» (ص٣١٥). وقد أثبتَ ابنُ عبد الهادي رسالةً أرسلها ابن تيمية لأخيه بدر الدين في «العقود الدرية» (٣١٩-٣٢١)، ومضامينُها مُطابقة للمضامين المذكورة هنا، سوىٰ ما تَقدَّمَت الإشارةُ إليه من اختلاف في اسم المدرسة: هل هي المنصورية أم الصالحية، وهو مؤرّخ في نهايته بنفس الليلة والتاريخ المذكور. لذا استظهرت أنه هو نفسه.

حدَّ الأماني، بحيث يقصر الخطاب والكتاب عن تفصيل معشارها، ونعم الله في زيادة، والله هو المسؤول أن يوزعنا وسائر المؤمنين شكرها، ويزيدنا من فضله»[(١)].

ويقول مُبيِّنًا سبب تأخره في الرجوع إلىٰ دمشق، بعد خروجه من السجن: «وفي مقامنا من حصول الخير والفوائد لأهل هذه البلاد، ولكم، ولسائر المؤمنين = ما أوجب التأخُّر عن التعجيل إليكم، فتعلمون أن ذلك من تمام نعمة الله تعالىٰ، فإن في ذلك من الخيرات ما لا يمكن وصفه»[(٢)].

ويوصي أخاه بالألفة والاجتماع، ونبذ الفرقة والاختلاف: «وعليكم بما يجمعُ قلوبَ المُؤمنين ويؤلّف بين قلوبهم، وإيَّاكم والبَطر والتفريق بين المؤمنين، فالأصل الذي يبنىٰ عليه الاعتصام بالسنة والجماعة: هو اجتماع قلوب المؤمنين، بحيث يجتنب التفرق بينهم والاختلاف بحسب الإمكان»[(٣)].

وفي عبارةٍ تبين مبلغ سرور الشيخ بنتائج هذه القضية يقول: «فإن الذي صنَعَه الله ويصنَعُه في هذه القضية أمرٌ جاز حد الأوهام، وفات قوىٰ العقول»[(٤)].

٣- الرسالة التي أرسلها إلىٰ والدته ستّ النعم بنت عبد الرحمن بن علي بن عبدوس الحرّانية[(٥)]:

يشكرُ إليها الله تعالىٰ لما من به من نعمه، ويعتذرُ فيها عن بقائه بعيدًا عنها بعد خروجه، وعدم رجوعه إلىٰ دمشق، يقول فيها: «من أحمد بن تيمية إلىٰ الوالدة السعيدة أقرَّ الله عينيها بنعمِه، وأسبغ عليها جزيلَ كرمِه، وجعلها من خيار إمائه وخدَمِه.

---

(١) «العقود الدرية» (ص٣١٩).

(٢) «العقود الدرية» (ص٣١٩).

(٣) «العقود الدرية» (ص٣٢٠).

(٤) «العقود الدرية» (ص٣٢٠).

(٥) قال البرزالي في ترجمتها من «تاريخه» (٣/ ٢٤٦): «كانت صالحة، خيّرة، مباركة، من بيت علم وصلاح، وولدت تسعة أولاد من الذكور، ولم ترزق بنتًا». توفيت بعد رجوع ابن تيمية إلىٰ دمشق بأربع سنوات، في شوال سنة ٧١٦هـ.

سلام الله عليكم ورحمة الله وبركاته.

فإنَّا نحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهلٌ، وهو علىٰ كل شيء قدير، ونسأله أن يصلي علىٰ خاتم النبيين وإمام المتقين محمد عبده ورسوله صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم تسليمًا.

كتابي إليكم عن نعم من الله عظيمة، ومننٍ كريمة، وآلاء جسيمة؛ نشكرُ الله عليها ونسألُه المزيدَ من فضله.

ونعمُ الله كلما جاءت في نمو وازدياد، وأياديه جَلَّت عن التعداد.

وتعلمون أن مقامنا الساعة في هذه البلاد إنما هو لأمور ضرورية، متىٰ أهملناها فسد علينا أمر الدين والدنيا، ولسنا -والله- مُختارين للبُعد عنكم، ولو حمَلَتنا الطيورُ لسرنا إليكم، ولكنِ الغائبُ عذرُه معه.

وأنتم لو اطَّلعتم علىٰ باطن الأمور فإنَّكم -ولله الحمد- ما تختارون الساعة إلا ذلك، ولم نعزم علىٰ المقام والاستيطان شهرًا واحدًا، بل كلَّ يومٍ نستخير الله لنا ولكم، وادعوا لنا بالخيرة، فنسأل الله العظيم أن يخير لنا ولكم وللمسلمين ما فيه الخِيَرة في خير وعافية.

ومع هذا، فقد فتحَ الله من أبواب الخير والرحمة والهداية والبركة ما لم يكن يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال.

ونحن في كل وقت مهمُومون بالسفر، مستخيرون الله ﷻ، فلا يظنّ الظانّ أنَّا نؤثر علىٰ قُربِكم شيئًا من أمور الدنيا قط، بل ولا نُؤثِر من أمور الدين ما يكون قربكم أرجح منه، ولكن ثمَّ أمورٌ كبار نخافُ الضَّرر الخاصَّ والعامَّ من إهمالها، والشاهدُ يرىٰ ما لا يرىٰ الغائب.

والمطلوب كثرة الدعاء بالخِيَرة، فإن الله يعلم ولا نعلم، ويقدر ولا نقدر، وهو علام الغيوب، وقد قال النبي ﷺ: «**من سعادة ابن آدم استخارتُه الله ورضاه بما يقسم الله له، ومن شقاوة ابن آدم: ترك استخارته الله وسخطه بما يقسم الله له**».

والتاجرُ يكون مُسافرًا؛ فيخافُ ضياع بعض ماله، فيحتاجُ أن يُقيمَ حتىٰ يستوفِيَه، وما نحن فيه أمرٌ يجلُّ عن الوصف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كثيرًا كثيرًا، وعلىٰ سائر من في البيت من الكبار، والصغار، وسائر الجيران والأهل والأصحاب واحدًا واحدًا، والحمدُ لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا»[١].

٤- الرسالة التي أرسلها إلىٰ بعض أصحابه بدمشق:

يفتتح الشيخ هذه الرسالة بالتذكير بمِنَنِ الله تعالىٰ في هذه القضية بأوصاف جامعة فيقول: «وتعلمون أن الله سبحانه منَّ في هذه القضية من المنن التي فيها من أسباب نصر دينه، وعلوّ كلمته، ونصرِ جُندِه، وعِزَّة أوليائه، وقوة أهل السنة والجماعة، وذُلِّ أهل البدعة والفُرقة، وتقرير ما قُرِّر عندكم من السنة وزيادات علىٰ ذلك، بانفتاح أبوابٍ من الهُدىٰ والنصر والدلائل وظهور الحق لأُمَمٍ لا يحصي عدَدَهم إلا الله تعالىٰ، وإقبال الخلائق إلىٰ سبيل السنة والجماعة وغير ذلك من المنن = ما لا بُدَّ معه من عظيم الشُّكر، ومن الصبر، وإن كان صبرًا في سرَّاء»[٢].

ويكتب الشيخُ في هذه الرسالة في أمر مهم مُتعلِّق بأصحابه، فيذكر محبَّتَه وإجلالَه لهم، وانتفاء العتب واللوم منه علىٰ أحد منهم، لذلك هو لا يرضىٰ أن يؤذِيَ أحدٌ منهم الآخر بسببه، ولا يرضىٰ منهم أن يلوم بعضهم بعضًا في التقصير بالقيام بحقه في هذه القضية: «فتعلمُون -رضي الله عنكم- أني لا أُحبُّ أن يُؤذَىٰ أحدٌ من عموم المسلمين -فضلًا عن أصحابِنا- بشيءٍ أصلًا، لا باطِنًا ولا ظاهرًا،

---

(١) أثبتها ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٣١٦-٣١٨)، ونشرها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/٤٨-٥٠). وقد ذكر السبكي في ترجمته للشيخ (٢٠١/و-٢٠١ظ) أنه وقف علىٰ رسالة الشيخ لأمه، لما قدم الشام بعد حبس ابن تيمية يقول: «ثم جئت أنا عقب ذلك إلىٰ الشام، فأوقفني عبد الله بن المحب الحنبلي المحدث علىٰ كتاب تقي الدين لأمه يقول لها فيه: **قد أخزىٰ الله جند إبليس!**». وكأنه يشير في ذلك إلىٰ أن ابن تيمية يدّعي انتصاراتٍ وهمية علىٰ خصومه. غير أن الرسالة التي بين أيدينا ليس فيها شيء من هذا كما ترىٰ.

(٢) «العقود الدرية» (ص٣٢١-٣٢٢).

ولا عندي عتبٌ علىٰ أحدٍ منهم، ولا لومَ أصلًا، بل لهم عندي من الكرامة، والإجلال، والمَحبَّة، والتَّعظيم أضعافُ أضعافُ ما كان، كلٌّ بحسبِه.

ولا يخلو لرجُلٍ إما أن يكون مُجتهدًا مُصيبًا، أو مُخطئًا، أو مُذنبًا، فالأوَّل مأجورٌ مشكور، والثاني مع أجرِه علىٰ الاجتهاد فمعفوٌ عنه مغفور له، والثالث فالله يغفر لنا وله، ولسائر المؤمنين.

فنطوي بساطَ الكلام المُخالف لهذا الأصل، كقول القائل: فلانٌ قصّر، فلانٌ ما عمل، فلانٌ أوذي الشيخ بسببه، فلانٌ كان سبب هذه القضية، فلان كان يتكلَّم في كيد فلان، ونحو هذه الكلمات التي فيها مَذمَّةٌ لبعض الأصحاب والإخوان، فإني لا أسامح من آذاهم من هذا الباب! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بل مثلُ هذا يعودُ علىٰ قائله بالملام، إلا أن يكُون له نِيَّةٌ حسنة، ومِمَّن يغفر الله له إن شاء، وقد عفا الله عما سلف»[1].

ويُبيِّن أن ما جرىٰ منه من خُشُونةٍ وتغليظٍ علىٰ بعض أصحابه وإخوانه في دمشق أو مصر ليس دالًا علىٰ تنقُّصٍ منه لهم، إنما هو لمصلحة، فلا يُفهم منه رضاه عن إيذاء بعض هؤلاء الذين عاملهم الشيخ بتلك المعاملة: «وتعلَمُون أيضًا أن ما يجري من نوع تغليظٍ أو تخشينٍ علىٰ بعض الأصحاب والإخوان، مما كان يجري بدمشق، ومما جرىٰ الآن بمصر؛ فليس ذلك غضاضةً ولا نقصًا في حق صاحبِه، ولا حصل بسبب ذلك تغيُّرٌ منَّا، ولا بغضٌ، بل هو بعد ما عومل به من التغليظ والتخشين أرفعُ قدرًا، وأنبهُ ذكرًا، وأحبُّ، وأعظم.

وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين التي يُصلح الله بها بعضَهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين، تغسل إحداهما الأخرىٰ وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة، لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة ما نحمد معه ذلك التخشين.

وتعلمُون أنَّا جميعًا مُتعاونون علىٰ البرِّ والتَّقوىٰ، واجبٌ علينا نصرُ بعضِنا بعضًا أعظم مما كان وأشدّ، فمن رام أن يُؤذي بعض الأصحاب أو الإخوان لما

(١) «العقود الدرية» (ص٣٢٣-٣٢٤).

قد يَظنُّه من نوع تخشين عُومل به بدمشق أو بمصر الساعة أو غير ذلك = فهو الغالط»[1].

ويُبين الشيخ أن الطبيعة البشرية، وطبيعة هذه المحنة، بل في ما هو دونها، يجعلان ما يجري من تقصير ونحوه أمرًا لا يستوجب أذىٰ وتلاومًا: «وتعلمون -رضي الله عنكم- أن ما دون هذه القضية من الحوادث يقع فيها من اجتهاد الآراء، واختلاف الأهواء، وتنوّع أحوال أهل الإيمان، وما لا بُدَّ منه من نزغات الشيطان، مالا يُتصوَّر أن يَعرَىٰ عنه نوع الإنسان»[2].

ثم إنّ الشيخ يعفُو عن الذين كذَبُوا عليه في هذه المحنة، ولا يُحبُّ أن يُحاسَب أحدٌ منهم لظلمه أو عدوانه عليه، فهو في كراهيته لأن يؤذي أصحابه بعضهم بعضًا بسبب تقصير جرىٰ منه أشدّ: «بل أنا أقول ما هو أبلغُ من ذلك تنبيهًا بالأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، وبالأقصىٰ علىٰ الأدنىٰ، فأقول: تعلمُون كثرةَ ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب المُفتراة، والأغاليط المظنونة، والأهواء الفاسدة، وأنَّ ذلك أمرٌ يجل عن الوصف، وكلُّ ما قيل من كذبٍ وزورٍ فهو في حقِّنا خيرٌ ونعمة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

وقد أظهر الله من نور الحق وبُرهانه، ما رد به إفك الكاذب وبهتانه، فلا أُحبُّ أن يُنتَصَر من أحدٍ بسبب كذبه عليّ، أو ظُلمه وعُدوانِه فإني قد أحللت كُلَّ مُسلم، وأنا أُحبّ الخيرَ لكُلِّ المُسلمين، وأريد بكُلِّ مؤمن من الخير ما أُحِبُّه لنفسي، والذين كذَبُوا وظلمُوا فهم في حلٍّ من جهتي، وأمَّا ما يتعلَّقُ بحقوق الله فإن تابوا تاب الله عليهم، وإلا فحكمُ الله نافذٌ فيهم»[3].

---

(١) «العقود الدرية» (ص٣٢٤-٣٢٥).

(٢) «العقود الدرية» (ص٣٢٥-٣٢٦).

(٣) «العقود الدرية» (ص٣٢٦-٣٢٧).

بل يتجاوز الشيخ مسألة العفو عنهم إلىٰ شكرهم -لو صح ذلك-: «فلو كان الرجل مشكورًا علىٰ سوء عملِه؛ لكُنتُ أشكرُ كُلَّ من كان سببًا في هذه القضيَّة، لما ترتَّبَ عليه من خيرِ الدُّنيا والآخرة، لكن الله هو المشكور علىٰ حسن نعمه وآلائه وأياديه التي لا يُقضىٰ للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له»[1].

(١) «العقود الدرية» (ص٣٢٧).

الفصل الخامس

إلى السجن .. مرةً أُخرى

أولًا
محاوَلة الاتحادية الخاسرة

لم يكد يمُرُّ علىٰ خروج ابن تيمية من السجن إلا أشهر معدودة، لتعود قوة الاتحادية للتأثير علىٰ مجريات المحنة بعد أن اكتسبت قضية ابن تيمية زخمًا في المستويين السياسي والقضائي في كلٍّ من مصر والشام، ليتلاشىٰ تأثير شفاعة الأمير حسام الدين مهنا بن عيسىٰ أمام تلك القوّة.

قال الذهبي: «فأقام بمصر يقرئ العلم ويجتمع خلق عنده، إلىٰ أن تكلم في الاتحادية القائلين بوحدة الوجود، [وهم ابن سبعين وابن عربي والقونوي وأشباههم]، فتحزب عليه صوفية وفقراء، وسعوا فيه، وأنه يتكلم في صفوة الأولياء، فعُمِل له محفل»[1].

وقال البِرْزالي: «وفي شوال شكىٰ شيخ الصوفية بالقاهرة كريمُ الدين الآملي، وابن عطاء (السكندري)، وجماعةٌ نحو الخمس مائة من الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وكلامه في ابن عربي وغيره إلىٰ الدولة»[2].

وقد تقدّم أن ابن عطاء الله كان يسعىٰ في أذىٰ ابن تيمية ويحرض عليه منذ

---

(١) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (الطبعة الجديدة) (ص٣١٨)، ونقله ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٢٥٢)، وما بين معقوفين زيادةٌ منه.

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٧٩).

أن كان ابن تيمية في دمشق، وكان يقول: «ابنُ تيمية عَمِلَ أهلَ دمشق فرقتين يكفِّر بعضهم بعضًا ويلعن بعضهم بعضًا، وهذا أمر لا يُصْبَر عليه».

وأما كريم الدين الآملي، فهو شيخ اتحادي مقرَّب من الدولة، يقول الذهبي في ترجمته: «من كبراء القوم، ينتهي إلىٰ سعد الدين ابن حمويه، ويخوض تلك الغمرات[(١)]، ويفهم كلام أهل الوحدة المنافي للشريعة.

وكان محبَّبًا إلىٰ الأعيان، وله صورة كبيرة، ورياضة قديمة، مات في شوال سنة عشرة وسبعمائة، وقد شاخ.

وكان شيخنا ابن تيمية يحط عليه، وهو معذور فيه، وقد أثبت الصوفية فِسْقَه من ستة عشر وجهًا»[(٢)].

يظهر جليًّا أن الاتحادية أرادوا هذه المرّة أن يعرضوا حقيقة خصومتهم مع ابن تيمية بوضوح أكبر، دون التواري خلف الستار الأشعري كما فعلوا في المرّة الماضية، فقدّمُوا قضية الطعن في الأولياء -بحسب زعمهم- المتمثلة في طعن ابن تيمية في ابن عربي إلىٰ الدولة.

والواقع أن كبار القضاة في مصر في العصر المملوكي، يحطُّون علىٰ ابن عربي ويذمُّونه، بدءًا من الإمام عزِّ الدين ابن عبد السلام الشافعي، مُرورًا بالإمام تقي الدين ابن دقيق العيد[(٣)]، وانتهاء بقاضي القضاة في مصر -في وقت هذه الشكوىٰ- الإمام بدر الدين ابن جماعة الشافعي[(٤)]، فلم تكن قضية الطعن ابن عربي لتعد جنايةً يعاقب عليها.

---

(١) إشارة إلىٰ قوله بالاتحاد.

(٢) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٢٢).

(٣) انظر في موقف العز بن عبد السلام من ابن عربي مقالة نشرتها في موقع مركز سلف.

(٤) لابن جماعة جوابٌ علىٰ فتوىٰ في ابن عربي وكلامه في (كتاب الفصوص) أوردها الفاسي في «العقد الثمين (٢/ ١٧١-١٧٢) عقب جواب ابن تيمية علىٰ نفس الفتوىٰ -الذي نشره ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٢١-١٣٣) -ثم أتبعه- أي الفاسي- بأجوبة مشايخ آخرين في نفس العصر.

ثانيًا
محاكمة الاستغاثة

وجد ابن عطاء الله السكندري قضايا أخرىٰ يتَّهِم بها ابن تيمية أمام القضاء، ولم يكن لأيٍّ منها قيمة لدىٰ القاضي ابن جماعة، إلا ما نسبوه إليه في مسألة الاستغاثة.

قال البِرْزَالي بعد أن ذكر خبر شكوىٰ الصوفية المتقدِّم من ابن تيمية: «فردُّوا الأمر في ذلك إلىٰ الحاكمِ الشَّافعي، وعُقِد له مجلسٌ، وادَّعىٰ عليه ابن عطاء بأشياء، فلم يثبُت شيء منها، لكنه اعترف أنه قال: لا يُستغاث بالنبي ﷺ استغاثةً بمعنىٰ العِبادة، ولكن يُتوسَّل به[1].

فبعضُ الحاضِرين قال: ليس في هذا شيء، ورأىٰ قاضي القضاة بدر الدين أن هذا إساءة أدب، وعنَّفَه علىٰ ذلك.

---

(١) يقول الشيخ: «وكذلك مما يشرع التوسل به في الدعاء كما في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه أن النبي ﷺ علم شخصًا أن يقول: «اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله إني أتوسل بك إلىٰ ربي في حاجتي ليقضيها اللهم فشفعه في» فهذا التوسل به حسن، وأما دعاؤه والاستغاثة به: فحرام. والفرق بين هذين متفق عليه بين المسلمين؛ المتوسل إنما يدعو الله ويخاطبه ويطلب منه لا يدعو غيره إلا علىٰ سبيل استحضاره، لا علىٰ سبيل الطلب منه وأما الداعي والمستغيث فهو الذي يسأل المدعو، ويطلب منه، ويستغيثُه، ويتوكل عليه». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧٦).

فحضَرت رسالةٌ إلىٰ القاضي أن يعمل مع ما تقتَضيه الشريعة في ذلك. فقال القاضي: قد قلتُ له ما يُقال لمثله»[١].

وهذا يدلُّ أن ابن جماعة اكتفىٰ بتعزير ابن تيمية بسبب قوله: «إنه لا يستغاث بالنبي ﷺ» بالتعنيف، ولم يَحكُم بسَجنِه فضلًا عن قتله بسبب ذلك، ولو كان في ما قاله تَنَقُّصٌ للنبي ﷺ -كما ادّعاه غلاة مخالفيه- لوجب قتلُه.

والمنع من القول بأنه النبي ﷺ لا يُستغاث به لإيهام سوء الأدب، كما ذهب إليه ابن جماعة، مما استند إليه أيضًا ابن الجزري -وهو أحد القائمين عليه في هذه المحنة كما تقدّم- في مناقشته لابن تيمية في مسألة الاستغاثة[٢].

ومسألة الاستغاثة كُتِبت فيها محاضر ضد الشيخ، وأُرسِلَت لابن مخلوف منذ أن كان في الشام، كما ذكر الشيخ ذلك في رسالته التي كتبها في الحبسةِ الأولىٰ[٣]، غير أنهم لم يدّعوا عليه أمام القضاء بسببها إلا في هذا المجلس.

ويظهر أن البكري[٤] لم يكن راضيًا بمجرد عقوبة ابن تيمية بالتعزير، كما قضىٰ بذلك ابن جماعة، بل كان يرىٰ وجوب قتله، وبقي الأمر في نفسه.

جاء في «الدرر الكامنة»: «ومنهم من ينسبه -يعني شيخ الإسلام- إلىٰ الزندقة لقوله: «إن النبي ﷺ لا يُستغَاث به»، وأن في ذلك تنقيصًا ومنعًا من تعظيم النبي ﷺ.

وكان أشدَّ الناس عليه في ذلك النورُ البكري، فإنه لمَّا عُقد له المجلس بسبب ذلك قال بعض الحاضرين: يُعزَّر!

فقال البكري: لا معنىٰ لهذا القول، فإنَّه إن كان تنقيصًا يُقتل، وإن لم يكن تنقيصا لا يُعزَّر»[٥].

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٧٩).

(٢) نقل ذلك الطوفي في «الإشارات الإلهية» (٣/ ٩٢-٩٣).

(٣) انظر «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧٢-٢٧٦).

(٤) هو الفقيه الشافعي نور الدين البكري الذي ردّ بعد ذلك علىٰ فتوىٰ شيخ الإسلام في مسألة الاستغاثة، وردّ ابن تيمية علىٰ ردّه بكتاب «الاستغاثة في الرد علىٰ البكري».

(٥) «الدرر الكامنة» (١/ ١٨٠).

ومما يشار إليه أن ابن تيمية في رده علىٰ البكري بين مخالفتَه لشيخه ابن الجزري، ورد ابن الجزري عليه في تكفير من قال: «لا يستغاث بالنبي ﷺ»، يقول ابن تيمية: «وقد كفانا ذلك شيخُه وغيره من الناس، فبيّنوا من ضلاله وجهله ما ذكروه وذموه وعابوه، وتنقصوه به، كما هو معروف عن شيخه الجزري، وغيره من أهل العلم»[١].

(١) «الرد علىٰ البكري» (ص٢٥٤).

ثالثًا

الحكم السياسي باعتقال ابن تيمية

لمّا خسرت قضية ابن عربي في المستوىٰ القضائي، عاد محبّوه إلىٰ المستوىٰ السياسي، الذي ستكون النتيجة حتمًا فيه لصالحهم، نظرًا لنفوذهم في الدولة، لينالوا عبرَ المستوىٰ السياسي من ابن تيمية ما عساهم يقدرون عليه.

يقول البِرْزالي: «ثُمَّ إن الدولة خيَّروه بين أشياء: وهي الإقامة بدمشق، أو الاسكندرية بشروط، أو الحبس، فاختارَ الحبس.

فدخل عليه جماعةٌ في السفر إلىٰ دمشق، ملتزمًا ما شُرط، فأجابهم، فأركبُوه خيلَ البريد ليلة الثامن عشر من شوال (١٨/ ١٠/ ٧٠٧هـ)».

وقد كان في محاولة تسفير ابن تيمية للشام انتهازٌ لفرصة غياب ابن مخلوف عن القيام بمهامه القضائية نظرًا لمرضه الشديد، غير أن ابن مخلوف لما علم بتلك المحاولة قام بإحباطها مباشرة، مع ما كان فيه من ظروف المرض.

بقول الشهاب النويري، وكان مقربًا من ابن مخلوف: «وكان قاضي القُضَاة زينُ الدين المالكي في ذلك الوقت في حالٍ شديدةٍ من المرض، وقد أشرَف علىٰ الموت، فبلَغه ذلك -يعني سفر ابن تيمية إلىٰ دمشق- عقيب إفاقةٍ من غشي كان قد حصل له، فأرسل إلىٰ الأمير سيف الدين سلار (نائب السلطنة) وسألَه في ردِّه.

فأمر بردِّه إلىٰ القاهرة، فتوجَّه البريد وأعاده من مدينة بلبيس، فوصل وقاضي القضاة زين الدين مغلوبٌ بالمرض، فأرسل إلىٰ نائبه القاضي نور الدين الزواوي، فحضر به إلىٰ مجلس قاضي القضاة بدر الدين..»[1].

يقول البِرْزالي بعد كلامه آنف الذكر: «ثم أُرسل خلفَه من الغد بريدٌ آخر، فردَّه، وحضرَ عند قاضي القضاة بحضور جماعة من الفقهاء.

فقال له بعضُهم: ما ترضىٰ الدولة إلا بالحبس، فقال قاضي القضاة: وفيه مصلحةٌ له.

واستنابَ شمسَ الدين التونسي المالكي، وأذن له أن يحكم عليه بالحبس؛ فامتنع، وقال: مايثبُت عليه شيء. فأذن لنور الدين الزواوي المالكي، فتحيَّر.

فقال الشيخ: أنا أمضي إلىٰ الحبس، وأتَّبِع ماتَقتضِيه المصلحة.

فقال نور الدين المأذون له في الحكم: فيكون في موضعٍ يصلُح لمثله.

فقيل له: ماترضىٰ الدولة إلا [بمسمىٰ الحبس][2]، فأُرسل إلىٰ حبس القاضي، وأُجلس في الموضع الذي أُجلس فيه القاضي تقيُّ الدين ابن بنت الأعز لمَّا حُبس[3]، وأذن في أن يكون عنده من يخدمه.

وكان جميع ذلك بإشارة الشيخ نصر المنبجي، ووجاهته في الدولة»[4].

إذًا؛ لئن كان الاتحادية لم يظفروا هذه المرة من ابن تيمية بشيء عبر المستوىٰ القضائي في مرافعتهم الجديدة، فإنهم ظفروا منه عبر المستوىٰ

(١) «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨٦). ولكلام النويري تتمة أعرضنا عنها لمخالفتها لما ذكره البرزالي.

(٢) في المطبوع «يمشي للحبس» والتصويب من «العقود الدرية» (ص٣٣٤)، وهو كذلك في طبعة «المقتفي علىٰ الروضتين» الجديدة بتحقيق العثيمين وآخرين (١/ ٩٩).

(٣) قال البرزالي في ترجمته في «المقتفي» (٢/ ٤٤٢): «كان قاضيًا بالديار المصرية، وهو من نوادر العصر، وأفراد الدهر». وخبر محنته التي سجن بسببها في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» لابن السبكي (٨/ ١٧٣). والموضع المذكور الذي حبس فيه ابن تيمية هو **سجن الحاكم بحارة الديلم**، كما ذكر ذلك النويري في «نهاية الأرب» (٣٢/ ٨٦)، والسبكي في ترجمته لابن تيمية.

(٤) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٧٩).

السياسي، كما أن الزخم الذي اكتسبته قضية ابن تيمية في المستوىٰ القضائي، منذ الحبسة الماضية، بقي مؤثرًا، وهذا ما يفسر ظهور اسم ابن مخلوف مرةً أخرىٰ، وسعيه في عدم السماح لابن تيمية بمغادرة مصر.

ثالثًا

المحبُوسُ من حُبس قلبه

(ابن تيمية في السجن داعيًا إلى الله ومفتيًا)

لم يكن التضييق علىٰ الشيخ في هذه الحبْسَة كالتضييق الحاصل عليه في الحبسة الأولىٰ، وأُتيحَ له الاجتماعُ بالناس، واستفادَ الشيخ من ذلك في الدعوة إلىٰ الله، وجوابِ الناس عما يسألونه عنه من أمور دينهم.

قال البرزالي: «واستمرَّ الشيخُ في الحبس يُستفتىٰ، ويقصِدُه النَّاس، ويزورُونَه، وتأتيه الفتاوىٰ المُشكلة من الأُمراء وأعيانِ النَّاس»[1].

ويذكر خادم الشيخ إبراهيم الغياني -الذي كان معه في الحبس- محاورةً جرت بين الشيخ وبين بعض الرهبان، أوضح لهم فيها العقيدة الإسلامية في التوحيد، والفرق بين حق الله تعالىٰ وحق رسله عليهم الصلاة والسلام، فاستحسنوها، يقول: «ولما كان الشيخ في قاعة الترسيم دخل إلىٰ عندَه ثلاثةُ رهبان من الصعيد، فناظرهم، وأقَامَ عليهم الحُجَّة بأنَّهم كُفَّار، وما هم علىٰ الدين الذي كان عليه إبراهيم والمسيح. فقالوا له: نحن نعمل مثل ما تعملون، أنتم

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٧٩). ووقع في «البداية والنهاية» لابن كثير (١٨/ ٧٦) غلطٌ غريبٌ، إذ أسقط ذكر المجلس الثالث الذي عقد لابن تيمية بتاريخ ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ من موضعه، ونقله إلىٰ هذا الموضع، فذكر شكوىٰ الصوفية ثم حبس ابن تيمية ثم قصد الناس له وزيارته في السجن، ثم قال: «ثم عقد للشيخ مجلس بالصالحية بعد ذلك كله، ونزل الشيخ بالقاهرة بدار ابن شقير، وأكب الناس علىٰ الاجتماع به ليلًا ونهارًا».

تقولون بالسيدة نفيسة، ونحن نقول بالسيدة مريم، وقد أجمعنا نحن وأنتم علىٰ أن المسيح ومريم أفضل من الحسين ومن نفيسة، وأنتم تستغيثون بالصالحين الذين قبلكم، ونحن كذلك!

فقال لهم: وإن من فعل ذلك ففيه شبه منكم، وهذا ما هو دين إبراهيم الذي كان عليه، فإن الدين الذي كان عليه إبراهيم عليه: أن لا نعبد إلا الله وحده لا شريك له، ولا ند له، ولا صاحبة له، ولا ولد له، ولا نشرك معه ملكًا، ولا شمسًا، ولا قمرًا، ولا كوكبًا، ولا نشرك معه نبيًّا من الأنبياء، ولا صالحًا: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾.

وأنَّ الأمور التي لا يقدر عليها غير الله لا تُطلَب من غيرِه، مثل إنزال المطر، وإنبات النبات، وتفريج الكربات، والهدىٰ من الضلالات، وغفران الذنوب، فإنَّه لا يقدر أحدٌ من جميع الخلق علىٰ ذلك، ولا يقدر عليه إلا الله.

والأنبياء عليهم الصلاة والسلام نؤمنُ بهم، ونُعظِّمُهم، ونُوقِّرُهم، ونتَّبِعُهم، ونُصدِّقُهم في جميع ما جاؤوا به، ونطيعهم، كما قال نوح وصالح وهود وشعيب: «أن اعبدوا الله واتقوه وأطيعون» فجعلوا العبادة والتقوىٰ لله وحده، والطاعة لهم، فإن طاعتهم من طاعة الله، فلو كفر أحدٌ بنبيٍّ من الأنبياء، وآمن بالجميع، ما ينفعه إيمانه حتىٰ يؤمن بذلك النبي، وكذلك لو آمن بجميع الكتب، وكفر بكتابٍ كان كافرًا حتىٰ يؤمنَ بذلك الكتاب، وكذلك الملائكة واليوم الآخر.

فلما سمعوا ذلك منه قالوا: الدين الذي ذكرته خير من الدين الذي نحن وهؤلاء عليه. ثم انصرفوا من عنده»[1].

إضافة إلىٰ ذلك اشتغل ابن تيمية بدعوة المساجين إلىٰ الله، وحثهم علىٰ الخير، جاء في «العقود الدرية»[2]: «ولما دخل الحبس وجد المحابيس مشتغلين

(١) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٣-١٤٤)، ونشر هذه المحاورة بنصّها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٧٠-١٧١) دون عزوها لرسالة الغياني.

(٢) (ص٣٣٠-٣٣١). وقد وهم في «المراسيم السلطانية» (١/ ٢٨٥) فجعل هذا الخبر متعلقًا بالحبسة الأولىٰ.

بأنواعٍ من اللَّعِب يلتهون بها عمَّا هم فيه، كالشطرنج، والنرد، ونحو ذلك من تضييعِ الصلوات، فأنكر الشيخ عليهم ذلك أشدَّ الإنكار، وأمَرَهم بمُلازمة الصلاة والتوجُّه إلىٰ الله بالأعمال الصالحة، والتسبيح، والاستغفار، والدعاء، وعلَّمَهم من السُّنَّة ما يحتاجون إليه، ورغَّبَهم في أعمال الخير، وحضَّهم علىٰ ذلك، حتىٰ صار الحبسُ بما فيه من الاشتغال بالعلم والدين خيرًا من الزوايا والربط والخوانق والمدارس، وصار خلقٌ من المحابيس إذا أُطلقوا يختاروُن الإقامة عنده! وكثر المُتردِّدُون إليه حتىٰ كان السجن يمتلئ منهم».

رابعًا
شمس الدين الدّباهي .. ومحاولة الإصلاح بين المنبجي وابن تيمية

الشيخ شمس الدين الدباهي أحد مشايخ الصوفية الأجلاء وهو بغدادي استوطن دمشق، يقول البِرْزالي في ترجمته: «السيد، العارف، القدوة، العالم، العامل، الزاهد، العابد، بقية السلف، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أبي العباس أحمد بن أبي نصر الدباهي، البغدادي.

وكان رجلًا صالحًا، مباركًا، خَيِّرًا، سيِّدًا من السادات، وله كلام حسن في التصوّف، وجاور بمكة مدة سنين، وبالمدينة أيضًا»[(١)].

وقال الذهبي: «كان إمامًا فقيهَ النَّفس، عارفًا بمُعاملات القلوب، صَحِبَ خلقًا من المشايخ، وأخذ عنهم أخلاق القوم وطريقهم، وكان حسن المُجالسة، مُتبعًا للسُّنَّة، مُحذرًا من البدعة، كثيرَ الطلب، ترك أباه ونعمته وتجرَّد، ودخل الروم، والجزيرة، والشام، ومصر، والحجاز، يصحبُ بقايا الصوفية، ويقتفي آثارهم، وحفظ كثيرًا عنهم وعن مشايخ الطريق، وأنفق كثيرًا من الأموال من ميراثه علىٰ الفقراء.

وقرأ الفقه في شبيبته علىٰ مذهب أحمد، وجاور بالحرمين بضع عشرة سنة،

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/١٨-١٩).

وتأهَّل، ووُلِد له، فلما لمَعَت له أنوار شيخنا -يعني: ابن تيمية- وظفر بأضعاف تَطلُّبِه؛ ارتحلَ إلىٰ دمشق بأهلِه، واستوطنها.

علَّقتُ عنه أشياء، وسمعت من تأليفه خطبةً بليغة، وصحبته بضع عشرة سنة، وسمعتُ منه جزءًا لإجازته من النِّشتبريِّ»[١].

وقال في موضعٍ آخر في ترجمته: «من كبار التجار كأبيه، ثم زهد ولبس عباءة، وجاوز مدةً وتصوَّف، ولقي المشائخ، وكان ذا صدقٍ وتأله وإنابة، وله مواعظ نافعة، انتفعنا بصحبته، قدم دمشق وصحب ابن تيمية، وكان ممن يقول الحق وإن كان مرًّا، وفيه صفات حميدة كان يغبط عليها. حدثين عن النِّشتبريِّ بالإجازة»[٢].

وقد حُفِظَت لنا رسالةٌ أرسلها شيخ الإسلام للشيخ شمس الدين الدباهي، وهي «الرسالة المدنيَّة»[٣]، أرسلها له في زمن مجاورته بالمدينة النبوية -علىٰ ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم-، يقول في مطلعها: «إلىٰ الشيخ، الإمام، العارف، الناسك، المُقتدي، الزَّاهد، العابِد: شمس الدين، كتبَ الله في قلبه الإيمان، وأيَّده بروح منه، وآتاه رحمةً من عنده، وعلَّمَه من لدنه علمًا، وجعله من أوليائه المُتَّقين، وحزبه المفلحين، وخاصَّتِه المُصطفين، ورزقه اتِّباع نبيِّه ﷺ باطنًا وظاهرًا، واللَّحاقَ به في الدنيا والآخرة، إنه ولي ذلك والقادر عليه؛ من أحمد ابن تيمية..»[٤].

---

(١) نقله ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٣٨٦). والنشتبري هو الحافظ عبد الخالق بن الأنجب، منسوب إلىٰ نشتبرىٰ من قرىٰ العراق، ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٦١٨-٦٢٠)، وذكر إجازته للدباهي.

(٢) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٢٧).

(٣) نشرها ابن قاسم ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥١-٣٧٣)، وقد عورضت تلك الرسالة بمعارضات لم يُعرَف صاحبها، وأجاب ابن تيمية عنها، ونشرَ محمد عزير شمس ما عثر عليه من جوابِه بعنوان «ضابط التأويل» ضمن «جامع الرسائل» (٥/ ٣٣-٩٥).

(٤) «الرسالة المدنية» ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥١).

ولمّا كانت للشيخ الدباهي صلةٌ بالشيخين: المنبجي وابن تيمية، فإنه سافر من دمشق إلىٰ القاهرة للسعي في الصلح بينهما، بما يعني أن الدباهي قام بالتحرك في البنية التحتية للمستويات المؤثرة في المحنة، وهو المستوىٰ الديني/الصوفي العام، إلا أنّ هذا التحرّك لم يصل إلىٰ غايته، فلم يتمّ الصلح بسبب الشيخ نصر، ورجع الشيخ الدباهي غاضبًا مُخاصمًا له.

يقول إبراهيم الغياني: «لمَّا كان الشيخ في قاعة التَّرسيم، وكان الشيخُ العارف القُدوة شمس الدين الدباهي قد طلع من الشام إلىٰ مصر حتىٰ يُصلح بين الشيخ وبين الشيخ نصر المنبجي، فكتب ورقة فيها: (الطفيلي علىٰ الله محمد بن الدباهي يسأل من الشيخين الصالحين: شيخ المشايخ أبي الفتح نصر المنبجي، وشيخ الإسلام أحمد بن تيمية؛ أنهما يتَّفِقان علىٰ طاعة الله ورسوله بحسب ما يُمكِنُهما». وذكر أشياء يلتزمانها بحسب الإمكان ويتَّفِقان عليها.

وجاءت الورقة إلىٰ الشيخ فقال: «إني أجيب إلىٰ ذلك».

فراح بها إلىٰ الشيخ نصر، فوجد عنده المشايخ التدامرة: أبا بكر والشيخ إبراهيم أولاد بروان(١)، فقام الشيخ نصر من مجلسه وأقعد الشيخ شمس الدين فيه، وعظَّمَه تعظيمًا كبيرًا، فأوقفه علىٰ الورقة، فقال له: يا سيدي، ولم كتبت إلىٰ الشيخ مثل هذه وما سمع بعد منا كلام كثير؟

فقال له: اكتب أنك أجبت إلىٰ ذلك!

فقال: إن كتبَ الشيخُ كتبتُ.

فقال له: الله علىٰ ما تقول وكيل؟

فقال: نعم.

فسير الورقة إلىٰ الشيخ، فكتب: «أجبت إلىٰ ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وكتبه أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية».

---

(١) لم أعرفهما.

وجاب الرسول الورقة إليه، فقال له الشيخ شمس الدين: اكتب مع الشيخ مثل ما قلت وعاهدت الله عليه.

فقال: مابقيتُ أكتبُ شيئًا.

فقال له شمس الدين: عاديتُك في الله! وكشف رأسه وقال: ثم نبتهل، ثم نبتهل، وقام، ونزل من عنده»[1].

ويتجلّىٰ لك في هذا الخبر صفةٌ من صفات المنبجي سبقت الإشارة إليها، وهي المراوغة والخداع، حيث لم تنفك عنه هذه الصفة حتىٰ في التعامل مع شخصٍ يُجلُّه ويحترمُه، هو الشيخ الدباهي، حيث التزم له في أول الأمر، ثم نكث.

---

(١) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٤-١٤٥).

خامسًا
المنبجي يُصعِّد
(ملاحقة شقيقي ابن تيمية)

قال البِرْزالي: «وفي ليلة الأربعاء العشرين من شوال (٢٠/ ١٠/ ٧٠٨هـ) طُلِب أخو الشيخ تقي الدين، فوجد زين الدين وعنده جماعة، فرسم عليهم، ولم يوجد شرف الدين، ثم أطلق الجميع سوىٰ زين الدين، فإنه حمل إلىٰ المكان الذي فيه الشيخ، وهو قاعة الترسيم بالقاهرة. .»[(١)].

وقد وثَّق خادمُ الشيخ إبراهيم الغياني هذه القصّة بتفصيلات أكثر، فقال بعد كلامه آنف الذكر: «فسيَّر الشيخُ نصرُ إلىٰ والي المدينة أن يكبسَ بيتَ ابن تيمية، ويُمسِكَ أصحابَه، ويحُطَّهُم في الحبس، فسيَّر الوالي نائبه، فكبس البيت، وكان قصدُهم أن يمسكوا شرف الدين أخا الشيخ، فهرَّبُوه من فوق السطح، وأمسَك أصحاب الشيخ وجاء بهم إلىٰ الوالي، فحطَّهم في قاعةٍ عند بيته، ومَنعوا الناس من الدخول إلىٰ عند الشيخ.

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٠٣). وقد وقع عند المقريزي في «المقفىٰ الكبير» (١/ ٤٦٥) غلطٌ مُستشنعٌ في سرد الأحداث، حيث ذكر خبر شفاعة مهنا بن عيسىٰ الذي كان في ربيع الأول من سنة ٧٠٧هـ وذكر خروج ابن تيمية من السجن، ثم المجالس الثلاثة التي عقدت لابن تيمية عقب خروجه في ٢٣و٢٥/ ٣ و٦/ ٤/ ٧٠٧هـ كل ذلك علىٰ أنه وقع عقب اعتقال شقيقي ابن تيمية وقبل تسفير ابن تيمية للإسكندرية، وأرخ لذلك بسنة ٧٠٩هـ. ومثل هذه الأخطاء لا تكشف إلا بالمقارنة بين المصادر الأصلية والمصادر التابعة.

ثم بعد أيام عُزِل الوالي، فسيَّب الجماعة، فتأخر عنده زين الدين أخو الشيخ، فسير إلىٰ القاضي ابن مخلوف برسالةِ الشيخ نصر، فأمسك زين الدين وحبسه عند الشيخ في قاعة الترسيم».

وهذه الإجراءات التي قام بها المنبجي تعطي تصوُّرًا عن مستوىٰ نفوذه في الدولة، بحيث يكون له الأمر المباشر لقوة تنفيذية في الدولة (الوالي)، وهو في ذلك الوقتِ اسمٌ لمن إليه أمرُ أهل الجرائم من اللُّصُوص والخَمَّارين وغيرِهم[1].

وهي من جهةٍ أخرىٰ يمكن أن تَدُلَّ -بحسب ما يوحي به سرد إبراهيم الغياني للأحداث- أن مبادرةَ الشيخ شمس الدين الدباهي جاءت بنتيجةٍ عكسية، ولم تكن في صالح تخفيف الضغط عن ابن تيمية ومن معه، ولعل توقيت هذه المبادرة هو الذي يفسر ذلك، إذ إنها جاءت متأخرةً جدًّا.

---

(١) قاله ابن السبكي في «مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم» (ص٤٠).

سادسًا
سلطنة بيبرس الجاشنكير .. ورفض ابن تيمية للاعتراف بها

في فترة وجود الشيخ في الحبس حصل تغيُّرٌ مهم في المستوىٰ السياسي، كان له ولما بعده أثرٌ مباشر في قضية الشيخ، وهو أنه في ٢٣/١٠/٧٠٨هـ بويع للأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير بالسلطنة، بعد أن كان السلطان الناصر قد ترك مصر وذهب إلىٰ الكرك قبل شهر تقريبًا.

وفي حين هرع معظم القضاة والمشايخ في مصر للاعتراف بحكم الجاشنكير، رفض ابن تيمية وقاضي قضاة الحنابلة بدمشق ذلك، مما أسخط الجاشنكير عليه.

قال اليوسفي: «ولما تمكَّن المظفر في السلطنة، قال: نحن قد كنا جبنا من الشام فقيها يقال له ابن تيمية، وهو في حبس إسكندرية، فأحْضِرُوه حتىٰ يوافق علماء مصر علىٰ مبايعتنا، فأرسل قاصدًا إلىٰ إسكندرية وأحضرَه.

فلما اجتمع بالسلطان الملك المظفر طلب العلماءَ والقضاةَ، ثم قال له المظفر: هل تعلم لأي شيء طلبناك؟

فقال: الله أعلم!

قال: لأن السلطان الملك الناصر خَلَع نفسه من السلطنة، واتَّفَق المسلمون بأجمعهم وبايعوني علىٰ السلطنة، وقد بقيت أنت.

فقال له: ومن يشهد علىٰ الملك الناصر بأنه نزل عن السلطنة؟

فقال: عندنا كتابٌ بخطِّ يده.

فقال: أين الكتاب؟

فأحضروا له الكتاب، فقرأه من أوله إلىٰ آخره، ورفع رأسه، وقال: من يشهد بأن هذا خط الملك الناصر؟

فقال: عندنا مَن يشهد بأن هذا خطه بيده بعزل نفسه، وهم عدول.

فقال: أحضِرُوا من يشهد، فأحضَرُوا علاء الدين بن عبدالظاهر.

فقال له الشيخ: يا علاء الدين! أنت تشهد بأن هذا خط الناصر؟

فقال: بل أعلم بأن هذا علامته.

فقال لهم: نحن نطلب من يشهدُ بأن هذا خطه بيده بعزل نفسه.

فقال المظفر -وقد امتلأ غيظًا-: عندي من يشهد علىٰ لسان الملك الناصر بأنه خلَع نفسه عن السلطنة.

فقال: أطلبوهم.

فطلبوا بلبان الدمشقي والبرواني، فلما حضرا قُدَّام الشيخ تقي الدين قال لهم: أتشهدان؟

فقالوا: نشهد علىٰ الملك الناصر بأنَّه خلَع نفسَه من السلطنة لعجزِه عن القيام بواجبها.

فقال الشيخ تقي الدين: من أين أنتما؟

قالا: نحن من أمراء مصر من مماليك الملك المنصور.

فقال: هل لكما عتاقة من المنصور؟

قالا: لا.

فقال: لا تجوز شهادة العبد علىٰ مولاه، وأنتما في العبودية، فلا تجوز شهادتكما علىٰ ابن أستاذكما.

فاغتاظ الملك المظفر، وقال: ودوه إلىٰ موضع كان فيه، فردوه إلىٰ حبس إسكندرية!»[(١)].

وكذلك لم يوافق قاضي قضاة الحنابلة بدمشق العلامة تقي الدين سليمان بن حمزة المقدسي بقية القضاء والعلماء في إثبات الكتاب الذي فيه عزل الناصر نفسه.

قال الذهبي: «ولما تسلطن الشاشنكير، تكلم في القاضي بأنه ربما دلس عليه، فعُزِل بالقاضي شهاب الدين، وكان بيته تلقاء بيت القاضي، فصبر وثبت، ولم يُسمع منه سوء في حق شهاب الدين، وبقي الأمر شهرًا، وهو يقول لابنه: طيب قلبك، ما نسكت عن منصبنأ، وهذا ما يدوم.

فأعاده السلطان لما قدم من الكرك، وأهلك سلار والشاشنكير، ومات ابن الحافظ بعده بقليل»[(٢)].

وكذلك فإن الناصر أخرج ابن تيمية من السجن بعد سلطنته، دون حاجةٍ لتفضّل الجاشنكير عليه، كما سيأتي.

قال ابن كثير: «وفي مستهل جمادىٰ الآخرة وصل بريد بتولية قضاء الحنابلة بدمشق للشيخ شهاب الدين أحمد بن شريف الدين حسن بن الحافظ جمال الدين أبي موسىٰ عبد الله بن الحافظ عبد الغني المقدسي، عوضًا عن قاضي القضاة التقي سليمان بن حمزة بسبب تكلُّمِه في نزول الملك الناصرعن الملك، وأنه إنما نزل عنه مضطَّهدًا في ذلك، ليس بمختار، وقد صدق فيما قال»[(٣)].

---

(١) نقله العيني في «عِقد الجمان في تاريخ أهل الزمان» (عصر سلاطين المماليك) (٥/ ٦٣-٦٤).

(٢) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٥٦).

(٣) «البداية والنهاية» (١٨/ ٨٥-٨٦).

سابعًا
الضغط على ابن تيمية للرجوع عن عقيدته .. واستبشاره بنهاية المحنة

في تلك الأيام التي تسلطن فيها بيبرس الجاشنكير تطورّت قضية ابن تيمية عندما تكرر الضغط عليه لمطالبته بما طولب به في القضيّة الأولىٰ، وهو رجوعه عن عقيدته، أي أن المستوىٰ القضائي بمركز ثقله المتمثل بابن مخلوف لم يتخلّ عن مطلبه، وهو مطلب مشترك مع الاتحادية، لكن ابن تيمية غضب غضبًا شديدًا، ورفض ذلك رفضًا قاطعًا. وأقسم أن الله تعالىٰ سيقلب دولة بيبرس أسفلها أعلاها.

في هذه اللحظة يكون ابن تيمية قد اتّخذ موقفًا عدائيًّا صريحًا من القوّة في المستوىٰ السياسي للمرّة الأولىٰ منذ بداية المحنة، وهو موقفٌ مفهوم، إذ زيادة القوة -التي يمثلها بيبرس- في المستوىٰ السياسي، معناه زيادة قوة ونفوذ الاتحادية، كما أن لفراسة الشيخ تأثيرًا في اتخاذ هذا الموقف.

قال ابن القيِّم في تعداده لوقائع فراسة شيخِه: «ولما تولَّىٰ عدوُّه المُلقب بالجاشنكير المُلكَ أخبروه بذلك، وقالوا: الآن بلغَ مُرادَه منك، فسجد لله شُكرًا وأطال، فقيل له: ما سببُ هذه السجدة؟

فقال: هذا بداية ذُلِّه ومُفارقة عِزِّه من الآن، وقُرب زوال أمره.

فقيل له: متىٰ هذا؟

فقال: لا تربط خيول الجند علىٰ القرط حتىٰ تقلب دولته.

فوقع الأمر مثل ما أخبر به، سمعتُ ذلِك منه وعنه»[1].

يقول إبراهيم الغياني، خادم ابن تيمية في تلك الحبسة: «وفي تلك الأيام جاء المشايخ التدامرة -إبراهيم وأبو بكر- إلىٰ الشيخ وقالوا له: قد اجتمعنا بهؤلاء القائمين عليك، وقالوا قد بلشنا به، والناس تلعنُنَا بسببه، وقد قلنا: إنا قد أخذناه بحكم الشرع في الظاهر، فليبصر شيئًا لا يكون علينا ولا عليه فيه ردٌّ، فيكتبه لنا، ونتفق نحن وهو عليه.

فلما قالوا له ذلك قال لهم: أنا منشرح الصدر، وما عندي قلق، وهم بَرّا الحبس فلم يقلقون؟!

وكتب: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله يرضىٰ لكم ثلاثًا: أن تعبدُوه لا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرَّقُوا، وأن تُنَاصحوا من ولاه الله أمركم**». رواه مسلم.

فخرجوا من عنده علىٰ ذلك.

ثم إنهم بعد أيام جاؤوا إلىٰ عنده وقالوا له: قد وقفوا علىٰ الورقة وقالوا: هذا رجلٌ مِحجاجٌ خَصِم، وماله قلبٌ يفزعُ من الملوك، وقد اجتمع بغازان ملك التتار وكبار دولته وما خافهم، ومتىٰ اجتمع بالسلطان والدولة قرأ عليهم كتاب «الفصوص» الذي كانت الفتنة بسببه قَتَلُونا، أو قطعُونَا من المناصب، ويقال عَنَّا: إنه ما خرج من الحبس حتىٰ دخلتُم تحت ما شَرط عليكم، ابعثوا أنتم اشرطوا عليه ما أردتم، فإن لم يدخل تحته تكونوا قد عُذرتُم فيه.

فلما أخبره بذلك المشايخ التدامرة قالوا: يا سيدي قد حمَّلُونا كلامًا نقوله لك، وحلَّفُونا أنه ما يطَّلعُ عليه غيرنا؛ أن تنزل لهم عن مسألة العرش، ومسألة القرآن، ونأخذ خطَّك بذلك، نوقف عليه السلطان، ونقول له: هذا الذي حَبسنا ابن تيمية عليه قد رجع عنه، ونقطعُ نحن الورقة.

---

(١) «مدارج السالكين» (٢/ ٤٩٠).

فقال لهم: تدعُونَني أن أكتُب بخطي أنه ليس فوق العرش إله يعبد، ولا في المصاحف قرآن، ولا لله في الأرض كلام؟! ودقّ بعمامته الأرض، وقام واقفًا، ورفع برأسه إلىٰ السماء، وقال: اللهم إني أُشهِدُك علىٰ أنَّهم يدعونني أن أكفُر بك وبكتبك ورسلك، وأن هذا الشيء ما أعملُه، اللهم أنزل بهم بأسَك الذي لا تردُّه عن القوم المجرمين، نفذت فيهم سهامُ الله، والله لتقلبن دولةُ بيبرس أسفلها أعلاها، ويكون أعزُّ من فيها أذلَّ من فيها، ولينتقمنَّ الله من الكبير والصغير، وكم أجد عليهم وما أدعو عليهم![1]

فقلتُ أنا وشرف الدين بن سعد الدين[2]: شيخُ الإسلام الأنصاري عُرِض علىٰ السيف أربع عشرة مرة لا يُقال له: وافقنا إلا اسكت، ويقول: أُقتَل ولا يسعني أن أسكت عمَّن خالفني، وكان الشيخ سكت عنهم في دمشق، وما كان جرىٰ شيء من هذا، وهم انفلتوا فينا بالسَّبِّ القبيح والشتم، وما عليه أضر من أصحابه.

ثم خرَجُوا من عنده»[3].

وهذا النصّ الذي يورده الغياني، يكشف لنا عن قلق الاتحادية في ظل هذا التطوّر السياسي، إذ يبدو أن سبب اعتقال ابن تيمية أمام عموم الناس «الرأي العام» ليس واضحًا، وأن القول بأنه حُبِس بالشرع ليس مُقنعًا، وعدم اقتناع الناس به سيؤدي إلىٰ حركة معارضة أمام الدولة الجديدة، مما يعني أن الدولة ستلتفت لحل الأزمة بنفسها، وهنا تخرج القضية عن سيطرة الاتحادية، فهم بين أمرين:

الأول: أن يخففوا الضغط عنه، وهذا يعني خروجه من السجن في النهاية، إذ إنهم عنصر الضغط الرئيس في المحنة، وهذا لا يرضونه، إذ هو انكسار وتراجع أمام ابن تيمية.

---

(١) قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٢٤٥): «وكان بعض أصحابِه الأكابر يقول: وددتُ أنِّي لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه. وما رأيتُه يدعو علىٰ أحدٍ منهم قط، وكان يدعو لهم».

(٢) هو شرف الدين محمد بن سعد الله بن بُخَيح الحرَّاني. مضىٰ شيء من خبره في هذه المحنة.

(٣) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٦-١٤٧).

الثاني: أن يكشفوا حقيقة المعركة بينهم وبين ابن تيمية أمام الدولة (المستوىٰ السياسي)، لكنهم خشوا من مواجهته، لاقتداره علىٰ فضح عقائد شيخهم ابن عربي، وذلك سيشكل هزيمةً نهائيةً لهم، وزوالًا لنفوذهم في المستوىٰ السياسي، وهو ما عبروا عنه بقطعهم من المناصب، بل ربما أدىٰ ذلك لقتلهم.

ولذا؛ كان الحل عندهم أن يرجعوا للتواري خلف الستار الأشعري، إذ للأشعرية قوة في المستوىٰ القضائي والشرعي تكفي لمواجهة تلك الحركة لوحصلت، ولذا طلبوا من ابن تيمية الالتزام بقول الأشعرية في العلو والكلام مقابل خروجه من السجن. أي إنهم باختصار: لما خشوا غرقهم بمياه المحنة، أعادوها إلىٰ مجاريها[1].

(١) راجع ما تقدم وصفه من علاقات بين القوىٰ المؤثرة في المحنة (ص٨٠-٨١).

ثامنًا
ابن مخلوف في حرجٍ
(الاعتقال التعسفي للشيخ زين الدين عبد الرحمن)

شكل بقاء زين الدين في السجن إحراجًا لابن مخلوف، من جهات عدة، فقد مرض زين الدين في السجن، وكان تاجرًا وتسبب سجنُهُ بسرقة ماله، مما يعني تحمل ساجنه لمسؤولية ذلك، كما أن السبب الحقيقي لقيام ابن مخلوف بسجنه هو طلب المنبجي، واعتراف ابن مخلوف بذلك يطعن في نزاهته القضائية، ولذا تبرأ ابن مخلوف من سجنه، وادعىٰ أنه إنما أدخله السجن ليخدم أخاه تقي الدين.

يقول إبراهيم الغياني بعد ذكر خبر اعتقاله: «وفي تلك الأيام سرق مملوك زين الدين له قماش نفتة، ومروزي، وغيره، وسافر به[١].

ومرض زين الدين، فطلب الحمام، فراح السجَّان وخادمُ الشيخ[٢] يقصد إلىٰ القاضي، فقال له خادمُ الشيخ: هذا إن كان في حبسك؛ فاكتبْ له ورقَة اعتقال، وإن كان ما هو في حبسك فلم ترسم عليه؟

(١) كان الشيخ زين الدين عبد الرحمن يعمل بالتجارة. والمعنىٰ أنه في غياب زين الدين بسبب اعتقاله بأمر ابن مخلوف، سرق مملوكه القماش الذي كان يعرضه للبيع، فأفتىٰ ابن تيمية بضمان ابن مخلوف ذلك القماش.

(٢) يقصد إبراهيم الغياني نفسَه.

[فقال]: ما هو في حبسي أنا، بلغني أنه يطلبُ يخدم أخاه، ما استحللت منعه.

فقال له: أخوه رجلٌ تاجر يريد وحده عشرة تخدمه! والشيخ أنا أخدمه، وقد قال نائب السلطان وغيره: إنهم ما رسموا بحبس زين الدين، والشيخ يفتي بأن القماش الذي سُرِق لزين الدين يلزمك.

ويقول السَّجَّان: ماهو في حبسي، ولا نخليه يطلع.

فقال له: إذا نزلت في بيتي غدًا تعال إلىٰ عندي مع السجان.

قال إبراهيم: ثم حدَّثْنَا الشيخَ بذلك فقال لزين الدين: قُمْ اطلع، هذا القاضي قد تبرأ من قضيتك.

فقال السجان: حتىٰ يروح إلىٰ القاضي مثلما رأيتم!

فقال الشيخ: إن الظلمة وأعوان الظلمة يحطون يوم القيامة في توابيت من نار، ثم يقذفون في الجحيم قال الله: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾.

فقال: أنا ما أجسر أقول له هذا.

ثم إنه رسم بأن يخرج، فقال الشيخ: ما بقي يخرج!

فأرسل القاضي ابنه محب الدين يسألُه مرارًا متعددة، حتىٰ خرج»[1].

وبهذا يكون الشيخ وخادمه قد نجحا في إخراج الشيخ زين الدين من السجن بصورةٍ مُرضيَة، وقدما دليلًا عمليًّا علىٰ صدق وصف ابن مخلوف بأنه «رجلٌ كذَّابٌ، فاجرٌ، قليلُ العلم والدين»[2].

وقد ذكر البرزالي أن خروج الشيخ زين الدين كان في خامس صفر سنة تسع وسبعمائة (٥/ ٢/ ٧٠٩هـ)[3].

---

(١) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٥-١٤٦).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٠٣).

تاسعًا

إلى الإسكندرية

(الإبعاد المشبوه)

بعد فشل المحاولات المتكررة لإنزال الشيخ تحت الشروط التي يُريدها الخصوم، صدر مرسوم سلطاني بتسفيره إلىٰ الإسكندريّة، إضافة إلىٰ أن كثرة اجتماع الناس بالشيخ وهو في حبسه أمرٌ استاءَ منه خصومه، فسعوا إلىٰ إبعاده[1].

يقول ابن كثير في سبب هذا الإبعاد: «وذلك أنه تمكن منه عدوه نصر المنبجي، وكان سبب عداوته له أن الشيخ تقي الدين ابن تيمية كان ينال من الجاشنكير، ومن شيخه نصر المنبجي، ويقول: زالت أيامه، وانتهت رياسته، وقَرُب انقضاء أجله، ويتكلم فيهما وفي ابن عربي وأتباعه.

فأرادوا أن يسيروه إلىٰ الإسكندرية كهيئة المنفي لعل أحدًا من أهلها يتجاسر عليه فيقتله غيلة، فيستريحوا منه، فما زاد ذلك الناس إلا محبة فيه، وقُربًا منه، وانتفاعًا به، واشتغالًا عليه، وحنوا وكرامة له»[2].

ويذكر السبكي أن السبب في إبعاده هو إنكاره للاستغاثة بالنبي ﷺ، قال: «فلما أنكر الاستغاثة بالنبي ﷺ أُرسِل إلىٰ الإسكندرية»[3]. وقد يكون السبكي عدَّ ما جرىٰ امتدادًا لما حصل في محاكمة الاستغاثة المتقدِّمة.

---

(١) هذا هو السبب لإبعاده الذي ذكره تلميذه ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٣٣١).

(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ٨٣-٨٤).

(٣) «التذكرة الجديدة» (٢٠١/ ظ).

يروي إبراهيم الغياني قصة التسفير فيقول: «جاء عند الشيخ شمس الدين بن سعد الدين الحراني[1] وأخبره أنهم يسفرونه إلىٰ الإسكندرية، وجاءت المشايخ التدامرة وأخبروه بذلك، وقالوا له: كل هذا يعملونه حتىٰ توافقهم، وهم عاملون علىٰ قتلك، أو نفيك، أو حبسك، فقال لهم: أنا إن قتلت كانت لي شهادة، وإن نَفَوْني كانت لي هجرة، ولو نَفَوْني إلىٰ قبرص لدعوتُ أهلَها إلىٰ الله وأجابُوني، وإن حبسوني كان لي معبدًا، وأنا مثل الغنمة؛ كيفما تقلَّبَتْ تقلَّبَتْ علىٰ صوف، فيئسوا منه وانصرفوا.

فلما كان بعد في صلاة المغرب جاء نائب والي المدينة بدر الدين المحب ابن عماد الدين بن العفيف، ومعه جماعة، فقال: يا سيدي باسم الله!

فقال له الشيخ: إلىٰ أين؟

قال: إلىٰ الإسكندرية، قد رسم السلطان بذلك الساعة.

فقال له: لو كنتم أخبرتموني بذلك حتىٰ تجهزت للسفر وأخذت معي نفقة.

فقال له: قد أمرتُ لك ولأصحابك ما يكفيك.

فقال له: أنا الليلة ما أسافر!

فقال له: ما يمكنني أن أخالف مرسوم السلطان.

فقال له معك مرسوم بأن تُسخِطَني؟!

فقال: لا.

وقام خرج من عنده، فغلق السجان باب الحبس، وراح.

فلما كان ثاني يوم، جاء عبد الكريم ابن أخت الشيخ نصر، وحلف أن الشيخ نصر ماعنده علمٌ من هذا[2]، وانصرف.

---

(١) هو شقيق الشيخ شرف الدين ابن بخيخ الحراني، وهو فقيه شافعي، ذكره البرزالي في معجم شيوخه كما في «الدرر الكامنة» (٣/ ٣١٤)، والذهبي أيضًا في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٤٤-٣٤٥)، وترجمته في «أعيان العصر» (٣/ ١٠).

(٢) هذا شأن المنبجي، يكيد من الخلف، ويبدو في الظاهر مصلحًا لا يريد شرًا أو فتنة.

فلما كان بعد صلاة العصر وقفت أبكي. فقال لي الشيخ: لا تبك، ما بقيت هذه المحنة تبطئ.

فقلت له: أفتح لك في المصحف؟

فقال: افتح. فطلع قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ١٢٧ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾.

فقال: افتح في موضع آخر، فطلع قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ إلىٰ آخرها.

فقال: افتح آخر، فطلع قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ . . . إلىٰ آخرها.

فلما صلينا المغرب بقي يدعو بدعاء الكرب، وأنزل الله عليه من النور والبهاء والحال شيئًا عظيمًا. وأشرت إلىٰ المُحبَسين، كأن وجهه شمع يجلوه مثل العروس، حتىٰ إذا راق الليل، جاء نائب الوالي فقال: باسم الله، فبقوا يُودِّعُونه، ويبكون، ويدعون عليهم بدعاء مختلف، أقله أن يسلبهم الله نعمتَه.

وركب علىٰ باب الحبس، فقال له إنسان: يا سيدي هذا مقام الصبر. فقال له: بل هذا مقام الحمد والشكر، والله إنه نازلٌ علىٰ قلبي من الفرَح والسرور شيء لو قُسِم علىٰ أهل الشام ومصر لفضل عنهم، ولو أنَّ معي في هذا الموضع ذهبًا وأنفقته ما أدَّيتُ عُشر هذه النعمة التي أنا فيها.

وخرج من باب سعادة، وركبنا في البحر إلىٰ ذلك البر، فلقينا أمير يقال له بدر الدين طبر أمير عشرة مقدم مائة، فمنعنا من السفر مع الشيخ وقال: ما معي مرسوم أن يجيء أحدٌ مع الشيخ. فقال الشيخ: يا إبراهيم انزل إلىٰ الشام، وقل لأصحابنا: وحق القرآن -ثلاث مرات- ما بقيت هذه المحنة تبطئ، وتنفرج قريبًا فوقَ ما في النفوس، ويقلبُ الله مملكة بيبرس أسفلها أعلاها، وليجعلَنَّ الله أعزَّ من فيها أذلَّ من فيها.

فلما رجعنا بعد أن ودَّعناه انكسَر في تلك الليلة البحر، ونقص الماء، وغلا الخبز وغيره، وما بقي شيء يلتقىٰ، وبقِيَت النَّاسُ تلعنُهم ويقولون: غرَّقُوا ابن تيمية في البحر، ما بقي يطلع.

فطلع جماعة من أكابر إسكندرية وصلحائها التقوا الشيخ، وقعد في البرج الأخضر»[١].

وقال البِرْزالي: «وفي الليلة الأخيرة من صفر (٢٩/٢/٧٠٩هـ)، وهي ليلة الجمعة توجَّه الشيخ تقي الدين ابن تيمية من القاهرة إلىٰ الإسكندرية مع أميرٍ مُقدَّم، ولم يُمكَّن أحدٌ من جماعته من السفر معه، ووصل هذا الخبر إلىٰ دمشق بعد عشرة أيام، فحصل التألُّم لأصحابه ومُحبِّيه، وضاقت الصُّدُور، وتضاعف الدُّعاءُ له[٢].

وبلَغَنا أنَّ دخُولَه الإسكندرية كان يوم الأحد، دخل من باب الخوخة إلىٰ دار السلطان، ونُقِل ليلًا إلىٰ بُرجٍ في شرقي البلد.

ثم وَصَلت الأخبارُ أنَّ جماعةً من أصحابه توجَّهُوا إليه بعد ذلك، وصار الناس يدخلُون إليه، ويقرؤون عليه، ويَتحدَّثُون معه، وكان الموضع الذي هو فيه فسيحًا متسعًا بحمد الله تعالىٰ»[٣].

قال ابن عبد الهادي: «بقي الشيخُ بثغر الإسكندرية ثمانية أشهر، مُقيمًا ببرج مليح نظيف، له شباكان: أحدهما إلىٰ جهة البحر، يدخل إليه من شاء، ويتردَّد إليه الأكابر والأعيان والفقهاء، يقرأون عليه ويبحثون معه، ويستفيدون منه»[٤].

ويذكر الذهبي شيئًا من نشاط ابن تيمية العلمي وهو في الإسكندرية فيقول: «ولما كان مُعتقلًا بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يُجيزَ له مروياته،

---

(١) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٩-١٥٠).

(٢) ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨/ ٨٣) سبب خوفهم، وهو أنهم لم يمكِّنوا أحدًا من أصحابه من الخروج معه.

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤١٥).

(٤) (١/ ٣٧٦-٣٨١).

وينصَّ علىٰ أسماء جملة منها، فكتب في عشر ورقات جملة من ذلك بأسانيدها من حفظه، بحيث يعجز أن يعمل بعضه أكبرُ مُحدِّث يكون»[١].

(١) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٢).

عاشرًا
المسائل الإسكندرانية
(جولة علميّة جديدة مع الاتحادية)

تعتبر الإسكندرية في ذلك الوقت معقلًا من معاقل الاتحادية، ولذا كان نفي ابن تيمية إليها جرًّا له لمعركةٍ مباشرةٍ مع ألدّ خصومه، كما أن وجوده هناك يمثّل إغراءً للاتحادية ليقوموا بتصفيته الجسدية، فينالوا منه غاية ما يريدون.

وكعادته؛ كانت فاعلية الشيخ في المستوىٰ العلمي البياني في تعاطيه مع هذا المتغيّر الجديد، وذلك عبر المناظرة العلمية، وكتابة الردود العلمية علىٰ الاتحادية، التي كانت تقوم بشكل أساسي علىٰ شرح كلام أئمة الاتحادية مثل ابن سبعين، وبيان دلالته علىٰ القول بوحدة الوجود، وقد كان لذلك نتائج طيبة، من ضمنها توبة أحد المقرّبين من نصر المنبجي، ورجوعه عن مذهب الاتحادية.

يقولُ الشيخ: «لمّا انتشر الكلامُ في مذهب أهل الوحدة، وكنتُ لمّا دخلتُ إلىٰ مصر بسببهم، ثمّ صرتُ في الإسكندرية، جاءني من فضلائهم من يعرف حقيقة أمرهم، وقال: إن كنتَ تشرح لنا كلام هؤلاء، وتُبيِّن مقصودهم، ثمّ تُبطله، وإلا فنحن لا نقبل منك كما لا نقبل من غيرك، فإنّ هؤلاء لا يفهَمُون كلامَهم.

فقلتُ: نعم! أنا أشرح لك ما شئتَ من كلامهم مثل كتاب «البُد»، و«الإحاطة» لابن سبعين، وغير ذلك.

فقال لي: لا، ولكن (لوح الأصالة)؛ فإنّ هذا يعرفون، وهو في رؤوسهم.

فقلتُ له: هاته.

فلمّا أحضره شرحتُه له شرحًا بيِّنًا، حتىٰ تبيَّن له حقيقة الأمر، وأنّ هؤلاء ينتهي أمرهم إلىٰ الوجود المطلق، فقال: هذا حقّ.

وذَكَرَ لي أنّه تناظر اثنان؛ متفلسف سبعينيّ، ومتكلّم علىٰ مذهب ابن التومرت، فقال ذاك: نحنُ شيخنا يقول بالوجود المطلق، وقال الآخر: ونحن كذلك إمامنا.

قلتُ له: والمطلق في الأذهان لا في الأعيان.

فتبيّن له ذلك، وأخذ يُصنّف في الردّ عليهم.

ولم أكن أظنّ ابن التومرت يقول بالوجود المطلق، حتىٰ وقفتُ بعد هذا علىٰ كلامه المبسوط، فوجدتُه كذلك، وأنّه كان يقول: الحقّ حقّان؛ الحقّ المقيّد، والحقّ المطلق؛ وهو الربّ، وتبيَّنتُ أنّه لا يُثبتُ شيئًا من الصفات، ولا ما يتميّز به موجود عن موجود؛ فإنّ ذلك يُقيّد شيئًا من الإطلاق.

وسألني هذا عمّا يحتجّون به من الحديث، مثل الحديث المذكور في العقل، وأنّ أوّل ما خلق الله تعالىٰ العقل، ومثل حديث: كنتُ كنزًا لا أُعرف، فأحببتُ أن أُعرف، وغير ذلك، فكتبتُ له جوابًا مبسوطًا، وذكرتُ أنّ هذه الأحاديث موضوعة»[(١)].

وهذا الجواب المبسوط هو كتاب «المسائل الإسكندرانية في الرد علىٰ الاتحادية والحلولية» أو «السبعينية»[(٢)].

وأرسل الشيخ شرف الدين عبد الله الذي كان مقيمًا في القاهرة رسالة إلىٰ أخيه بدر الدين أبي القاسم في دمشق، يصف له فيها ما مَنَّ اللهُ به من انتصار

---

(١) «النبوات» (١/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٢) «العقود الدرية» (ص٥٢-٥٣). وطُبِع باسم «بغية المُرتاد في الرد علىٰ المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإتحاد» وهذه التسمية من أحد نُسَّاخ الكتاب، واختارها محقق الكتاب عنوانًا له لمَّا طبعه. انظر مقدمته (ص٥٧).

الشيخ تقي الدين علىٰ الاتحاديَّة عند نزوله إلىٰ الاسكندرية، يقول فيها: «فمن نعم الله الكاملة، ومِنَنِه الشاملة: نزول الأخ الكريم بالثغر المحروس، فإنَّ أعداءَ الله قصدُوا بذلك أمورًا يكيدون بها الإسلام وأهله، وظنُّوا أنَّ ذلك يحصل عن قريب، فانقلبت عليهم مقاصدُهم الخبيثة المعلومة، وانعكست من كُلِّ الوجُوه، وأصبحُوا -وما زالوا- عند الله، وعند العارفين من المؤمنين، سودَ الوجوه، يتقطَّعُون حسراتٍ وندَمًا علىٰ ما فعلوه، وأقبل أهل الثَّغر أجمعُون إلىٰ الأخ متقبِّلين لما يذكرُه وينشرُه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والحظِّ والوقيعة في أعدائِهما من أهل البدع والضلالات والكفر والجهالات، خصوصًا أخبث الملاحدة والاتحادية ثم الجهمية.

واتَّفَق أنه وجد بها إبليس إلحادِهم قد باضَ وفرَّخ، ونصب بها عرشَه ودوَّخ، وأضلَّ بها فريقي السبعينية والعربية، فمزَّق اللهُ بها بقدُومه الثغرَ جُموعهم شذر مذر، وهتك أستارهم، وكشف رمزهم -الإلحاد والكفر- وأسرارَهم، وفَضَحهم، واستتاب جماعاتٍ منهم، وتوّب رئيسًا من رؤسائهم، وإن كان عندَ عبادِ الله المؤمنين حقيرًا، وصنَّف هذا التائبُ كتابًا في كشف كُفرِهم وإلحادهم، وكان من خواصّ اللعين عدوّ الله ورسوله نصير الملحد[1]، واشتهر ذلك، واستقرّ عند عُموم المؤمنين وخواصّهم من أميرٍ، وقاضٍ، وفقيهٍ، ومُفتٍ، وشيخٍ، وعُمُوم المجاهدين، إلا من شذَّ من الأغمار الجُهَّال، مع الذِّلَّة والصغار، حذَرًا علىٰ نفسه من أيدي المؤمنين وألسنتهم، وعَلَت كلمةُ الله بها علىٰ أعداء الله ورسوله، ولُعِنوا لعنًا ظاهرًا في مجامع الناس بالاسم الخاص، وصار بذلك عند نصير المُلحد، المُقيم المُقعد، ونزل به من الخوف والذل ما لا يُعبَّر عنه، وهمَّ أن يكيد كيدًا آخر، فوقع ما وقع عندكم بالشام من الأمر المزعج، والكرب المقلق، والبلاء العظيم والذل، واستعطاف من كانوا لا يلتفتون إليه بالأموال والأنفس والتذلل، حتىٰ رقَّ بعض الأصحاب لهم فزُجِر عن ذلك، وقيل له: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم

(١) يقصد نصر المنبجي.

﴿بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ أمور كثيرةٍ من المحن والبلاء[1]، مما لا يُمكِنُ وصفُه، فنسأل الله العظيم أن يُعجِّلَ تمامَ النِّقمةِ عليهم، وأن يقطع دابِرَهم، وأن يُريح عباده وبلاده منهم، وأن ينصُر دينَه وكتابَه ورسولَه وعبادَه عليهم، وأن يوزِعَنا شكر هذه النعمة، وأن يُتمَّها علينا وعلىٰ سائر المؤمنين»[2].

(١) لم يتيسر لي معرفة المراد بهذه المكيدة التي قام بها نصر المنبجي في الشام، غير أن هذا يدل علىٰ أن مكائد المنبجي لم تنقطع إلىٰ هذا الوقت.

(٢) «العقود الدرية» (ص٣٣٧-٣٣٩).

الفصل السادس

نهاية المحنة

أولًا

دولة المماليك

من ولاية الناصر الثانية.. حتى مقتل بيبرس الجاشنكير

كما أنّ التأثير علىٰ المستوىٰ السياسي من جهة الاتحادية والأشعرية كان العامل الأهمّ في طلب ابن تيمية إلىٰ مصر، فقد كان التغيُّر الجذري في بنية ذلك المستوىٰ، وذلك بإطاحة السلطان الناصر ببيبرس الجاشنكير، هو المؤثر المباشر في نهاية المحنة.

ولنذكر هنا التغيرات التي حصلت في المستوىٰ السياسي في الداخل المملوكي منذ استلام الناصر السلطنة (للمرة الثانية)[1]، ثم انتقالها لبيبرس، ثم رجوعها للناصر بعد إطاحته ببيرس، ثم تصفيته له.

بعد مقتل السلطان حسام الدين لاجين في سنة (٦٩٨هـ)، حصل الاتفاق علىٰ تعيين الناصر محمد، أحد أبناء السلطان المنصور قلاوون، في منصب السلطان، ولصغر سِنِّه -كان عمره إذ ذاك (١٤) عامًا- كان النفوذ الفعليّ في الدولة لنائبه الأمير سيف الدين سلار، ولأستاذ داره الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير. وتولّىٰ نيابة السلطنة بدمشق الأمير جمال الدين الأفرم، صديق

(١) ولي الناصر منصب السلطنة المرة الأولىٰ بعد مقتل شقيقه الأشرف خليل سنة ٦٩٣هـ وبقي فيه مدةً قليلة إلىٰ أن أزاحه العادل كتبغا سنة ٦٩٤هـ.

بيبرس، والمُشتَرِك معه في العِرْق، إذ كانا شركسيَّين بين أمراء أتراك -كما تقدّم في الفصل الأول-.

بقي الحال علىٰ هذا عشر سنوات، حتَّىٰ سافر السلطان الناصر من الديار المصرية في شهر رمضان (٧٠٨/٩هـ)، وأظهر أنه يقصد الحجازَ للحجّ، وكان ينوي في حقيقة الأمر أن يُسافر إلىٰ الكرك، ويمكُث هناك. وصل الناصر إلىٰ الكرك في أول شوال (٧٠٨/١٠هـ)، وصدر مرسومٌ منسوب إليه يعلن فيه تخلّيه عن منصبه. يذكر بعض المُؤرِّخين أنَّ سبب هذا السفر أنَّ الناصر اعتقد أنَّ وجوده في مصر صِمَام أمانٍ للدولة، وأن تركَه لها سيؤدِّي إلىٰ نشوب الخلاف بين الأمراء، فتظهر الحاجة إليه، وأنَّه لم يترك منصبه بعد وصوله إلىٰ الكرك، وإنما زُوِّر بيانٌ ونسب إليه[1]. ويذكر بعضهم أنَّه قصد بذلك الانقطاع والتخلّي، بعد تبرّمه من حجر بيبرس وسلار عليه ومنعه من التصرُّف، وأنَّه حقًّا خَلَع نفسَه[2].

بعد حصول الفراغ في منصب السلطان في مصر، لم يكن المُرشَّح له -بمُقتضىٰ القوة والنفوذ- سوىٰ بيبرس وسلار، وبعد رفض سلار وليَ بيبرس السلطنة، وبُويِع بها في (٧٠٨/١٠/٢٣هـ)، ولقَّب نفسه بالملك المُظفَّر، وخُطِب له علىٰ المنابر في (٧٠٨/١٠/٢٩هـ)، وعيَّنَ سلار نائبًا له، وسيف الدين برلغي أستاذ داره.

وفي (٧٠٨/١١/١هـ)، أرسل بيبرس أحدَ الأمراء إلىٰ دمشق لأخذ البيعة من نائبها الأفرم وسائر الأمراء، فبايعُوه. ثم قُرِئ بيان تقليدِ الأفرم نيابةَ السَّلطنَة بدمشق في (٧٠٨/١١/١٩هـ).

كان التحدّي الكبير الذي يواجه بيبرس في تثبيت حكمه هو في حيازة الولاء الحقيقي من الأُمراء والعسكر في مِصرَ والشام، وبَدَت أوَّلُ معالم عدم قدرتِه علىٰ مواجهة هذا التحدّي عندما خرج نحو ثلاثمائة من الأمراء والجند من مصر في

---

(١) «كنز الدرر وجامع الغرر» لابن أيبك الداوداري (٩/١٥٦-١٥٩).

(٢) «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة» لبيبرس الداودار (ص٤٠٥)، «الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٢١/٦/٧٠٩هـ) بقصد الانحياز إلىٰ الناصر محمد في الكرك. أرسل بيبرس في إثرهم ألفَي فارس للقبض عليهم، إلا أنَّهم لم يجدُّوا في طلبهم، إذ سارُوا سيرًا خفيفًا حتىٰ يتمكَّن المُلتَحقون بالناصر من الوصول إلىٰ مبتغاهم. ووصل المُلتَحِقُون بالنَّاصر إلىٰ الكرك في (٢/٧/٧٠٩هـ)[١].

بعد هذا التحرُّك، قوي عزمُ النَّاصر، فكتب إلىٰ الأفرم يطلب منه المناصرة والمؤازرة، وأن يسهل له الدخول إلىٰ دمشق، فكان جواب الأفرم: «إن كان العسكر المصريُّ معك فنحن أيضًا في خدمتك، وإلا فلا طاقةَ لنا بالمصريين، ولا نرىٰ سفك دماء الإسلام، ونحن تبعٌ للمصريين، والسلام». يقول الملك الكامل -وكان من نُدمَاء الأفرم-: «هذا كان جواب الأفرم التعيس، يقول كذا، ووافقوه جماعة من الأمراء علىٰ ذلك ظاهرًا، وأجابوه في كتبهم بخلاف ذلك باطنًا بحيث لا أطلع عليه الأفرم»[٢].

وذكر الأمير بيبرس الدوادار في «تاريخه»[٣] أنَّ مُراسلاتٍ جرت بين الناصر وبين أمراء سائر البلاد الشامية؛ حلب وحماة وطرابلس، يطلب منهم المناصرة، ويشكو ما فعلَهُ بيبرس به؛ يقول: «فلما وصلت كتُبُه ورسايله أخذتهُم الحميَّة، وعطفتهُم النُّفُوس الأبيَّة، والصدقاتُ المنصورية، ولم يرضَوا بما جرىٰ من الأضداد، وأظهرُوا الأهبةَ للمساعدة علىٰ المُراد، وأرسلُوا يُعرِّفُونه بأنَّهُم طوع يده، ووفق مقصده، ومتىٰ أراد الحركة بادروا نحوه، وحذَوا في كُلِّما يوثِر حذوَه، فتحرّك من الكرك، برأي مُشترَك».

وصلت الأخبار إلىٰ دمشق بتحرُّك السلطان الناصر من الكرك قاصدًا دمشق، والعودة إلىٰ السلطنة، فخاف الناس، إذ كان هذا التحرك منذرًا بوقوع حرب بين

---

(١) «كنز الدرر وجامع الغرر» لابن أيبك الداوداري (٩/١٦٧-١٦٨). والخبر عند بيبرس الداودار في «زبدة الفكرة» (ص٤١٤)، لكنه ذكر أن يوم (٢١/٦/٧٠٩هـ) هو يوم وصولهم إلىٰ الكرك لا خروجهم من مصر.

(٢) «كنز الدرر وجامع الغرر» لابن أيبك الداوداري (٩/١٦٩). وهذا الكتاب فيه كلام مكتوب بغير الفصحىٰ، مثل قوله هنا: (بحيث لا أطلع عليه الأفرم).

(٣) «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة» لبيبرس الداودار (ص٤١٦).

الأفرم وبين الناصر، إذا وصل الناصر إلىٰ دمشق والأفرم ما يزال علىٰ ولائه لبيبرس الجاشنكير، عولج هذا الموقف بصرامة ونودي في دمشق بأن السلطان هو الملك المظفر بيبرس الجاشنكير، ومن يتكلم في ما لا يعنيه قوتل علىٰ ذلك. عندما وصلت الأخبار أن السلطان الناصر رجع إلىٰ الكرك، سَكن أهل دمشق، وكان ذلك في (٥/ ٧/ ٧٠٩هـ)[١].

غير أنَّ الأفرم لم يعُد قادرًا علىٰ الثبات علىٰ موقفه، والبقاء علىٰ ولائه لبيبرس، وعزمه علىٰ مواجهة الناصر؛ بعد أن انفضَّ الأمراء في الشام من حولِه، والتحق كثيرٌ منهم بالناصر. وصلت الأخبار في (١٣/ ٨/ ٧٠٩هـ) بقرب الناصر من دمشق مرّة أخرىٰ، فخرج الأفرم مع جميع خواصّه من دمشق في (١٦/ ٨/ ٧٠٩هـ)، ليدخلها الناصر في (١٨/ ٨/ ٧٠٩هـ). قال البِرْزالي في «تاريخه»[٢]: «وفَرِح الناسُ برؤيته، وأكثروا من الدعاء له، وظهر عليهم من السُّرور بمقدمه أمر كبير». ثم في (٢٢/ ٨/ ٧٠٩هـ) وصل الأفرم إلىٰ دمشق مُذعنًا بالطاعة، بعد أن وصله الأمان من الناصر، فرحّب به الناصر وأكرمه.

بعد اجتماع أمراء دمشق وحماة وحلب وطرابلس، ومبايعتهم للناصر، كان الناصر قد حصَّلَ القُوَّة المناسبة للتوجُّهِ لاستعادة حكمه في مصر، فتوجهت الأمراء والأعيان والعساكر الشامية بصحبته إلىٰ غزة في (٩/ ٩/ ٧٠٩هـ). واستمر الأمراء والعسكر في مصر في التخلّي عن بيبرس والدخول في طاعة الناصر طائفةً طائفةً، وفي (٢٢/ ٩/ ٧٠٩هـ) تخلَّىٰ عنه واحدٌ من أقرب أتباعه، وهو الأمير سيف الدين برلغي، أستاذ دار بيبرس، وقدم إلىٰ الناصر داخلًا في طاعته، عندها أيقن بيبرس بزوال دولته، فخلع نفسه. وصل السلطان الناصر إلىٰ القاهرة في (٢/ ١٠/ ٧٠٩هـ). وفي (٧/ ١١/ ٧٠٩هـ) قُبِض علىٰ بيبرس، وتمّ إعدامه[٣].

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» للبرزالي (٣/ ٤٢٧)، و«كنز الدرر وجامع الغرر» لابن أيبك الداوداري (٩/ ١٦٩-١٧٠).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٣٥).

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» للبرزالي (٣/ ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٧-٤٤٨).

يقول الذهبي ملخصًا تلك الأحداث: «وحاصل الأمر أن سلار وبيبرس الجاشنكير استوليا علىٰ الممالك وأسرفا، وكان السلطان كالمحجور عليه، ما يناله إلا ما فضل عنهما، وهو شابٌّ حيي، فكان يكتم ما عنده.

فلما نصر الله الإسلام علىٰ يده وكسر التتار، وأُشرِب حبُّه القلوب، وعظم وقعه في النفوس، أضمر لهما الشر والانتقام، وأنف من تحكُّمهما، وسار مظهرًا الحج، فاستقر بالكرك، وأعرض عن الملك.

فبدرها الملكان المغروران، فتسلطن بيبرس، وناب له سلار، فلم تنقص رتبة سلار بل ازداد عظمة وحشمة، فأقاما علىٰ ذلك تسعة أشهر.

وأقبلت سعادة دولة السلطان، ونزل من الكرك ليعود إلىٰ مملكته، ويستأصل أعداءه، فانبرمت له الأمور، وألقت إليه مصر والشام أفلاذ أكباده، فحار المظفر في أمره، وخارت قوىٰ سلار، وحل بهما الدمار، ووقعها في قبضة السلطان، فأهلكهما، أما المظفر بيبرس فإنه خنق بين يدي السلطان . . »[1].

وقد برَّ الله سبحانه بيمين ابن تيمية الذي أقسمه في بداية سلطنة بيبرس حين قال: «والله لتقلبن دولةُ بيبرس أسفلها أعلاها، ويكون أعزُّ من فيها أذلَّ من فيها».

(١) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٠٣-١٠٤).

ثانيًا

الإفراج النهائي: ابن تيمية في مجلس السلطان الناصر

بزوال دولة الأمير بيبرس الجاشنكير يكون قد زال عهد الأمير الدّاعم لخصوم ابن تيمية، إذ كان -كما تَقدّم- يتغالىٰ في حُبّ الشيخ نصر المنبجي، ولا يصدر إلا عن رأيه. إضافةً إلىٰ أن بعض القضاة والمشايخ من خصوم ابن تيمية، كالشيخ شمس الدين ابن عدلان، والشيخ صدر الدين ابن الوكيل، كانا مستشارين لبيبرس في فترة سلطنته، مما أسخط عليهم السلطان الناصر لما رجع إلىٰ الحكم.

بعد أيامٍ معدودةٍ فقط من وصول السلطان الناصر إلىٰ القاهرة أرسل في طلب ابن تيمية من الإسكندرية معززًا مكرمًا، وذلك في (٨/ ١٠/ ٧٠٩هـ)، ثم اجتمع به في (٢٤/ ١٠/ ٧٠٩هـ). يقول البِرْزالي: «وفي ثامن شوال طلب الشيخ تقي الدين ابن تيمية من الإسكندرية، فوصل إلىٰ القاهرة في ثامن عشر يوم السبت، واجتمع بالسلطان يوم الرابع والعشرين منه، وأكرمه وتلقاه في مجلسٍ حَفِل، وفيه قضاة المصريين والشاميين[1]، والفقهاء، وأصلح بينه وبينهم»[2].

---

(١) الذين قدموا مع الناصر والأمراء الشاميين من دمشق، وقد ذكر البرزالي منهم: قاضي القضاة صدر الدين الحنفي، والخطيب جلال الدين القزويني، والشيخ كمال الدين ابن الزمْلكاني. «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٣٧).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٤٥).

ويُسجِّل الشيخ إسماعيلُ ابن كثير الدمشقي في «تاريخه» رواية هامة عن أحد حضور ذاك المجلس، هو القاضي جمال الدين ابن القلانسي، يوثق فيها ما جرىٰ فيه، ويبدأ بذكر ما وقع فيه من إكرام السلطان لابن تيمية، يقول ابن كثير: «وقد أخبرني القاضي جمالُ الدين ابن القلانسي بتفاصيل هذا المجلس، وما وقع فيه من إكرام الشيخ تقي الدين، وما حصل له من الشُّكر والمدح من السلطان، وكذلك أخبرني بذلك قاضي القضاة صدر الدين الحنفي، ولكن إخبار ابن القلانسي أكثر تفصيلا، وذلك أنه كان إذ ذاك قاضي العسكر، وكلاهما كان حاضرًا هذا المجلس.

ذكر أن السُّلطان لما قدم عليه الشيخُ تقي الدين ابن تيمية نهض قائمًا للشيخ أوَّل ما رآه، ومشىٰ له إلىٰ طرف الإيوان، واعتنقا هناك هنيهة، ثم أخذ بيده فذهب به إلىٰ صفة فيها شباك إلىٰ بستان، فجلسا ساعة يتحدثان، ثم جاء ويدُ الشيخ في يدِ السُّلطان، فجلس السلطان وعن يمينه ابن جماعة قاضي مصر، وعن يساره ابن الخليلي الوزير، وتحته ابن صَصْرىٰ، ثم صدر الدين علي الحنفي، وجلس الشيخ تقي الدين بين يدي السلطان علىٰ طرف طراحته»[1].

---

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٣).

ثالثًا

جدال ابن تيمية للناصر في مسألة لباس أهل الذمة

تعود جذور هذه المسألة إلىٰ سنة ٧٠٠هـ حين زار وزير ملك المغرب -أبي يعقوب المريني- القاهرة، وذلك في طريقه إلىٰ الحج، واجتمع بالسلطان الناصر -في فترة ولايته الثانية، التي كان فيها سلطانًا بالاسم- وبالأميرين النافذين بيبرس الجاشنكير وسيف الدين سلار. وفي ظل ظروف الحرب والقلق من الخطر التتري التي كانت الدولة المملوكية تعيشها، قدَّم الوزير المغربي للسلطان والأمراء نصيحة متعلقة بشأن داخلي في الدولة، بعد ما رآه من استعمال الدولة للنصارىٰ في بعض المناصب الإدارية، وعدم إلزام أهل الذمة من اليهود والنصارىٰ بالشروط التي اشترطها عمر بن الخطاب ﵁ عليهم، والتي تقتضي التمييز بينهم وبين المسلمين، قال الوزير المغربي للأمراء: «كيف ترجون النصر والنصارىٰ تركب عندكم الخيول، وتلبس العمائم البيض، وتذل المسلمين، وتشبههم في خدمتكم؟»[1].

يقول اليونيني: «فأثَّر كلامُه عند أرباب الدولة، وحصل له قبول، خصوصًا عند ركن الدين الجاشنكير، وكذلك باقي الأمراء، ووافقوه في ذلك، ورأوا أن في هذا الأمر مصلحة كبيرة لإظهار شعائر الدين»[2].

---

(١) «البداية والنهاية» «السلوك للمقريزي (٢/ ٣٣٧-٣٣٨)، وذكر ابن أيبك الداوداري في «تاريخه» (٩/ ٤٨-٥٠).

(٢) «ذيل مرآة الزمان» (١/ ٤٦١).

صدرت المراسيم السلطانية بعدم استعمال أحد من اليهود والنصارىٰ في الدواوين، وبإلزامهم بالشروط العمرية، وإلزامهم بزي مميز عن المسلمين، فيلبس اليهود العمائم الصفر، والنصارىٰ العمائم الزرق. لما وصل المرسوم إلىٰ الإسكندرية هدم أهلها كنيستين ذكروا أنهما حدثتا بعد الإسلام. وفي القاهرة غلقت الكنائس، ثم شرعوا في هدمها.

وسعىٰ اليهود والنصارىٰ بإزاء هذا التضييق إلىٰ إلغاء تلك المراسيم السلطانية، من خلال بذلهم الأموال للدولة. لم ينجح هذا السعي، ولم يقبل منهم شيء، «وشُدِّدَ عليهم غاية ما يكون من التشديد» -كما يقول اليونيني-.

وبقي الحال علىٰ إقامة الشريعة علىٰ أهل الذمة والتمييز بينهم وبين المسلمين في اللباس منذ تلك السنة، حتىٰ أطاح الناصر بيبرس الجاشنكير، وجاءت الدولة الجديدة، فسعىٰ اليهود والنصارىٰ إلىٰ تكرار محاولتهم إلغاء المرسوم الذي صدر في زمن بيبرس الجاشنكير، وذلك ببذلهم الأموال أيضًا.

قال ابن كثير في ما ينقلُه عن ابن القلانسي في خبر المجلس الحافل آنف الذكر: «وتكلَّم الوزير في إعادة أهل الذمة إلىٰ لبس العمائم البيض بالعلائم، وأنهم قد التزموا للديوان بسبع مائة ألف في كُلِّ سنة، زيادة علىٰ الجالية».

ولعل اليهود والنصارىٰ كانوا مدركين لكون هذا المرسوم يحمل صبغة بيبرس[1]، لذا سيكون في نظر الناصر من جملة تركة النظام البائد، فانتهزوا ذلك وقدموا طلبهم، وشفعوه بالأموال لإزالة ذلك المرسوم.

يقول ابن القلانسي: «فسكت الناس، وكان فيهم قُضَاة مصر والشام، وأكابر العُلَماء من أهل مِصرَ والشَّام، من جُملتهم ابن الزَّمْلَكاني، وأنا في مجلس السلطان إلىٰ جنب ابن الزَّمْلَكاني، فلم يتكلم أحد من العلماء ولا من القضاة، فقال لهم السلطان: ما تقولون؟ يستفتيهم في ذلك، فلم يتكلَّم أحد.

(١) يشير اليونيني إلىٰ كون بيبرس مصدر هذا القرار بقوله: (فأثَّر كلامُه -يعني الوزير المغربي- عند أرباب الدولة، وحصل له قبول، خصوصًا عند ركن الدين الجاشنكير..).

فجثا الشيخ تقي الدين علىٰ ركبتيه، وتكلم مع السلطان بكلام غليظ، وردَّ علىٰ الوزير ما قاله ردًّا عنيفًا، وجعلَ يرفعُ صوته، والسُّلطان يتلافاه ويُسكتُه بترفُّقٍ وتودُّدٍ وتوقير، وبالغ الشيخ في الكلام، وقال ما لا يستطيعُ أحدٌ أن يقوم بمثله ولا قريبٍ منه، وبالغ في التشنيع علىٰ من يُوافق علىٰ ذلك، وقال للسلطان: حاشاك أن يكون أوَّلُ مجلسٍ جلستَه في أُبَّهة الملك تنصرُ فيه أهل الذمة لأجل حطام الدنيا الفانية، فاذكر نعمةَ الله عليك إذ رَدَّ ملكك إليك، وكبتَ عدوَّك، ونصرَك علىٰ أعدائك.

فذكر أن الجاشنكير هو الذي جدَّدَ عليهم ذلك.

فقال: والذي فعله الجاشنكير كان من مراسيمك؛ لأنه إنما كان نائبًا لك!

فأعجب السلطان ذلك، واستمر بهم علىٰ ذلك.

وجرت فصول يطول ذكرها.

وقد كان السلطان أعلم بالشيخ من جميع الحاضرين، وبعلمه، ودينه، وقيامه بالحق، وشجاعته»[1].

كانت محاورة ابن تيمية مع السلطان الناصر محاورةً ناجحةً، أدَّتِ المقصودَ بأيسر طريق، وتفسير سبب نجاحها كما يأتي:

يغلب علىٰ السياسيين حال استيلائهم علىٰ الحكم الرغبة في إزالة آثار من سبقهم في الحكم من خصومهم، وفي ذلك إظهارٌ لأبهة الملك وهيبة الدولة.

وإذا كانت إزالة هذا الأثر مما يعارض الشريعة، كما في إزالة الأحكام الشرعية القائمة علىٰ أهل الذمة، فيقف أهل الشريعة هنا بين أمرين: إما السكوت، خوفًا من الاتهام بالخيانة، والوقوف مع النظام البائد، وفي هذه الحالة سيمرر الحكم المخالف للشريعة. وهذا كان موقف غالبية المشايخ الحضور لذلك المجلس.

---

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٣-٩٤).

وإما التصريح بالحكم الشرعي، والإنكار علىٰ السلطان، مع المحافظة علىٰ هيبته واحترامه، ويكون ذلك أنجع الطرق في منع تغيير ما أقيم من أحكام شرعية. وهذا ما فعله ابن تيمية.

وقد سلك ابن تيمية في محاورته مع الناصر حُجَّةً مؤثرة في مثله، بما يشبه ما يسمىٰ في علم الجدل والمناظرة: قلب الدليل. حيث احتجّ الناصر بأن الجاشنكير هو الذي فرق بين أهل الذمة والمسلمين في اللباس، أي أن تثبيت هيبة الدولة تقتضي إزالة ما فعلَهُ.

فقلب ابن تيمية عليه حجته بأن بين أن الجاشنكير عندما أصدر ذلك المرسوم إنما كان تبعًا للناصر، وذلك أن الحال في ظاهره حال إصدار المرسوم سنة ٧٠٠هـ أنّ الناصر هو صاحب منصب السلطان، وأن بيبرس إنما هو أستاذ داره، وهنا لا يمكن السلطان أن يقول: إنما كنت سلطانًا اسميًّا في ذلك الوقت، لأن في ذلك انتقاصًا لنفسه وقدحًا في هيبته. وبذلك يقع في نفس السلطان أن هيبة الملك تقتضي الاستمرار علىٰ الحكم الشرعي في التمييز بين أهل الذمة والمسلمين في اللباس، وحصل مقصود ابن تيمية من أيسر طريق.

وهذا الموقف من وجهٍ آخر يدلّ علىٰ قدرة ابن تيمية التأثيرية في المستوىٰ السياسي، إذ يستطيع مخاطبة السياسيين بما يؤثر فيهم، ولذا كان خصومه يسعون إلىٰ عدم وصول كلمته إلىٰ المستوىٰ السياسي في جميع أحداث المحنة، كما مرّ.

وقد كتب ابن تيمية إلىٰ أصحابه بدمشق مخبرًا عن هذا النجاح، يعزوه إلىٰ باريه جل وعلا، حيث يقول: «جرىٰ من الأمور التي فيها عزُّ الإسلام وقمع اليهود والنصارىٰ بعد أن كانوا قد استطالوا، وحصلت لهم شوكة، وأعانهم من أعانهم علىٰ أمر فيه ذل كبير من المسلمين، فلطف الله باستعمالنا في بعض ما أمر الله به ورسوله ﷺ، وجرىٰ في ذلك مما فيه عز المسلمين، وتأليف قلوبهم، وقيامهم علىٰ اليهود والنصارىٰ، وذل المشركين وأهل الكتاب، مما هو من أعظم نعم الله علىٰ عباده المؤمنين، ووصفُ هذا يطول»[(١)].

---

(١) «العقود الدرية» (ص٣٤٨-٣٤٩).

مما يشار إليه أيضًا أن كنائس القاهرة التي أغلقت عقب زيارة الوزير المغربي آنفة الذكر سنة ٧٠٠هـ، أعيد فتحها بعد سنة واحدةٍ فقط بشفاعةٍ من ملك الإفرنج[١]، وكان ابن تيمية قد صنف إذ ذاك في الانتصار للقول بوجوب إغلاقها، وبقيت تصانيفه بدمشق[٢]، فطلب أن تُرسل له تلك التصانيف. فلعل ابن تيمية لما رأىٰ هذا النجاح في مسألة لباس أهل الذمة أراد أن تتلوه نجاحات أخرىٰ، في تفعيل الأحكام الشرعية في التعامل مع أهل الذمة، وإن لم يكن تفعيلها؛ فبيانها وإيضاحها.

يقول: «وقد أرسلت إليكم كتابًا أطلبُ ما صنَّفتُه في أمر الكنائس، وهي كراريس بخطي قطع النصف البلدي، فترسلون ذلك إن شاء الله تعالىٰ، وتستعينون علىٰ ذلك بالشيخ جمال الدين المِزِّي فإنه يقلب الكتب ويخرج المطلوب»[٣].

---

(١) «خطط المقريزي» (٢/ ٣٣٩).

(٢) له في ذلك فتوىٰ مطبوعة ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٦٣٢-٦٤٦)، وطبعت مفردة بتحقيق علي بن عبد العزيز الشبل في مكتبة العبيكان بالرياض سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، وقد ذكر ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» أن لابن تيمية كتابًا في «قواعد في الكنائس وأحكامها، وما يجوز هدمه منها وإبقاؤه، وما يجب هدمه، وأجوبة تتعلق بذلك، نحو مجلدين». وهو غير موجود.

(٣) «العقود الدرية» (ص٣٤٩).

رابعًا
دفاع ابن تيمية عن خصومه أمام الهوى السلطاني

كان السلطان الناصر ساخِطًا علىٰ القضاة والفقهاء الذين دعمُوا بيبرس بفتاويهم أو وقفوا مُؤيدين لحكمه(١)، قد استولت عليه رغبة الانتقام منهم، فدعا ابن تيمية إلىٰ مساعدته علىٰ ذلك، وذلك بتزويده بالفتاوىٰ التي تُمكِّنُه من الانتقام منهم بالشرع، سيما أنه ظن أن خصومتهم للشيخ، وإيذاءَهم له يجعلانه يسارع في تلبية دعوة الانتقام تلك.

لم يكن لابن تيمية -وهو الفقيه المتشرّع- أن يتابعَ الناصر علىٰ هواه، ويكسوه لباسَ الشرع، وهو الذي يُحذِّر من دخول الفقهاء في أهواء الملوك وولاة الأمور(٢)، فرفض ذلك، وسعىٰ في منع الظلم عن أولئك الفقهاء والقضاة، وإن كانوا هم قد بَغَوا عليه وظلمُوه.

يقول ابن القلانسي: «وسمعتُ الشيخَ تقيَّ الدين يذكر ما كان بينه وبين السلطان من الكلام لما انفرَدَا في ذلك الشباك الذي جلسا فيه، وأنَّ السلطان استفتىٰ الشيخ في قتل بعض القُضاة بسبب ما كانوا تكلَّمُوا فيه، وأخرج له فتاوىٰ بعضهم بعزلِه من المُلك، ومُبايعة الجاشنكير، وأنَّهم قاموا عليك وآذوك أنت أيضًا! وأخذ يحثُّه بذلك علىٰ أن يُفتيَه في قتل بعضهم، وإنما كان حِنقُه عليهم

(١) انظر «حسن المحاضرة» للسيوطي (٢/ ١١٤-١١٥).
(٢) انظر «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٥١-٤٥٢).

بسبب ما كانوا سعوا فيه من عزله ومبايعة الجاشنكير، ففهم الشيخ مُرادَ السُّلطان، فأخذ في تعظيم القضاة والعلماء، وينكر أن ينال أحدًا منهُم سوء، وقال له: إذا قتلت هؤلاء لا تجدُ بعدهم مثلهم.

فقال له: إنهم قد آذوك، وأرادوا قتلك مرارًا!

فقال الشيخ: من آذاني فهو في حل، ومن آذىٰ الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي.

وما زال به حتىٰ حلم عنهم السلطان وصفح.

قال: وكان قاضي المالكية ابن مخلوف يقولُ: ما رأينا مثل ابن تيمية، حرَّضنَا عليه، فلم نقدر عليه، وقدَرَ علينا فصفَح عنَّا، وحاجَجَ عنَّا»[١].

ومع ذلك؛ فقد ألزم الشيخُ خصومه بشروط فيها إعزازٌ للسنة، وتوهين للبدعة.

يقول في رسالة أرسلها لأصحابه بدمشق بعد خروجه: «ونحن -ولله الحمد- قد اشترطنا عليهم في ذلك من الشروط ما فيه عزُّ الإسلام والسنة، وانقماع الباطل والبدعة، وقد دخلوا في ذلك كُلِّه، وامتنعنا حتىٰ يظهر ذلك إلىٰ الفعل، فلم نثق لهم بقولٍ ولا عهد، ولم نجبهم إلىٰ مطلوبهم حتىٰ يصير المشروط معمولًا، والمذكور مفعولًا، ويظهر من عزّ الإسلام والسنة للخاصّة والعامَّة ما يكون من الحسنات التي تمحو سيئاتهم، وقد أمد الله من الأسباب التي فيها عزُّ الإسلام والسنة، وقمع الكفر والبدعة بأمور يطول وصفها في كتاب»[٢].

وقال البِرْزالي: «ثم نزل الشيخ إلىٰ القاهرة، وسكن بالقرب من مشهد الحسين، رضي الله عنه، والناس يترددون إليه، والأمراء والجند، وطائفة من الفقهاء، وفيهم من يعتذر إليه ويتنصّل مما وقع»[٣].

---

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٤-٩٥).

(٢) «العقود الدرية» (ص٣٤٨).

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٤٥).

وفي رفض الشيخ الثأر من خصومه مع إلزامهم بالشروط التي يعز فيها الإسلام والسنة= جمعٌ بين التجاوز عن حق النفس، والقيام بحق الله تعالىٰ والمسلمين.

سادسًا
خطبة ابن تيمية بعد خروجه من السجن

حُفظ لنا نصّ خطبة خطبها الشيخ بعد خروجه من السجن أثبت فيها صفات الباري جلَّ وعلا، متبرئا من مذهب المعطلة، ومذهب المجسّمة.

جاء في الأصل الخطي ما يأتي: «هذه الخطبة خطبها شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ورضي عنه حين خرج من الحبس بالإسكندرية، ذكر بها في المدرسة الكاملية بالقاهرة المحروسة، في جمع كثير من العلماء والقضاة والأمراء والسلطان وأولي الأمر وغيرهم:

الحمد لله الذي تفرد بالوحدانية والعظمة؛ فهو مالك الممالك.

إلهٌ، فرد، صمدٌ، قيومٌ، ليس له شبيه، ولا نظير، ولا مشارك.

ولا جسم فيعرف به، ولا جوهر فيكون مُنتَقَضًا هالك[1].

بصير؛ يبصر دبيب النملة السوداء، في الليلة الظلماء، علىٰ الصخرة الصماء، في الليل الحالك.

---

(١) يقول الشيخ في رسالته إلىٰ الدباهي التي قدّمنا الإشارة إليها: «لا يختلف أهل السنة أن الله تعالىٰ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، **بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة**». «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥٦). وللشيخ نصوص أخرىٰ في «الجواب الصحيح» في تكفير المجسمة، أوردها الصفي البخاري الماتريدي في كتابه «القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين الحنبلي» (ص٦٠-٦٣) ثم قال (ص٦٣): «فانظر رحمك الله إلىٰ هذه النصوص الصريحة في تكفير المجسِّمة، فكيف يُنسب إلىٰ التجسيم من يكفِّر المجسِّمة؟!».

سميع؛ يسمع وصول أغذية الأطعمة في بطون أجوفة الأجِنَّة، في بطون أمهاتها، وما هو أصغر من ذلك.

استوىٰ علىٰ العرش كما قال، لا كما يخطر ببالك.

ينزِلُ في كل ليلة إلىٰ سماء الدنيا فيسأل التائب والمذنب وذا الحاجة، فلا تكثر المراء في جدالك.

يُنزِّل الأمر من السماء إلىٰ الأرض، ثم يعرج إليه، فإذا سمعت كلام الله فسَلِّم، واقصر من سؤالك.

فلا تُشبِّه، ولا تُعطِّل، ولا تُكيِّف، ولا تُجسِّم، ومهما خطر في النفس فإن الله بخلاف ذلك.

هذا هو المذهب الحق، والاعتقاد الصحيح، اتفق عليه أحمد بن حنبل، وأبو حنيفة، والشافعي ومالك»[1].

(١) نص الخطبة محفوظ في المكتبة الظاهرية بخط حفيد ابن القيم برقم (٣١٢٨)، وقد ذكر ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص٢٢٤) أن ابن السراج القونوي كتبها بخطه. انظر «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (٢/١١٥٧-١١٥٨).

سابعًا
نتائج المحنة .. وما بعدياتها

بهذا تكون أحداث المحنة قد انقضت، أما نتائجها وما بعدياتها فيمكن تلخيص أهمها في ما يأتي:

١- لم يظفر أعداء ابن تيمية بمطلوبهم الحقيقي من طلبه إلىٰ مصر، وهو قتله، وغاية ما تمكنوا من الوصول إليه هو الحبس الذي انتهىٰ بنتائج عكسية ضدهم. وكان ابن تيمية قد توقع هذه النتيجة قبل سفره إلىٰ مصر.

يقول تلميذه ابن القيم في تعداده لوقائع فراسته: «ولما طُلِب إلىٰ الديار المصرية، وأُرِيدَ قتلُه، بعد ما أُنضِجَت له القُدُور، وقُلِّبت له الأمور؛ اجتمعَ أصحابُه لوداعه، وقالوا: قد تواترتِ الكُتُب بأنَّ القوم عامِلُون علىٰ قتلِك! فقال: والله لا يصِلُون إلىٰ ذلك أبدًا. قالوا: أفتُحبَس؟ قال: نعم، ويطولُ حبسي، ثم أَخرُج وأتكلَّمُ بالسُّنَّة علىٰ رؤوس الناس. سمعتُه يقول ذلك»[1].

٢- لم تتكون بين السلطان الناصر وبين ابن تيمية علاقة متينة بعد المجلس آنف الذكر، ويفسر ذلك الذهبي بقوله: «لم يكن الشيخ من رجال الدولة، ولا سلك معهم تلك النواميس، فلم يعد السلطان يجتمع به»[2].

(١) «مدارج السالكين» (٢/ ٤٨٩-٤٩٠).

(٢) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٧).

٣- بقي الشيخ مقيمًا في مصر حتىٰ خرج منها بقصد قتال التتار سنة ٧١٢هـ، عقب وصول أخبار تسيير ملك التتار خربندا لحملة جديدة علىٰ الشام، ثم لما لم يحصل قتال نظرًا لعودة خربندا؛ رجع ابن تيمية لدمشق. وكانت فترة غيابه عن دمشق منذ طلب إلىٰ مصر بمرسوم سلطاني سنة ٧٠٥هـ سبع سنوات وسبعة أسابيع.

٤- في فترة إقامة الشيخ في مصر بعد خروجه من السجن: بقىٰ خصومه يفتعلون الفتن بسبب قوله في مسألة الاستغاثة.

يقول البرزالي في حوادث سنة ٧١١هـ: «وفي العشر الأوسط من رجب وقع أذىٰ علىٰ الشيخ تقيّ الدين ابن تيميّة بمصر، وظفر به بعض المبغضين له في مكان خال وأساء عليه الأدب، وحضر جماعة كبيرة من الجند وغيرهم إلىٰ الشيخ بعد ذلك لأجل الانتصار له، فلم يُجِب إلىٰ ذلك، وكتب إليَّ المقاتلي يذكر أنّ ذلك وقع من فقيه بمصر يعرف بالبكري حصل منه إساءة أدب.

ثم بعد ذلك طلب وتَوَدَّد، وشفع فيه جماعة، والشيخ ما تكلّم ولا اشتكىٰ، ولو حصل منه شكوىٰ أهين ذاك غاية الإهانة، لكن قال: أنا ما أنتصر لنفسي»[(١)].

وفي تلك الفترة ألف الشيخ كتاب الاستغاثة في الردّ علىٰ البكري.

٥- عندما عاد ابن تيمية إلىٰ دمشق كان نائب السلطنة السابق جمال الدين الأفرم قد أقصي عن منصبه، وبذا كان ابن تيمية قد فَقَد ظهيرًا مُهمًّا علىٰ مقاصده السياسيَّة الدِّينيَّة. ولم يكن نائبُ السلطنة بالشام الجديد الأمير سيف الدين تنكز، أحد مماليك السُّلطان الناصر، حسنَ الرأي بابن تيمية[(٢)]. ولذا؛ رجع ابن تيمية إلىٰ الشام، لكن دون أن يرجِعَ إليه ذلك النفوذ والتمكُّن الذي حظي به في سنوات الأفرم.

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ٣٢).

(٢) وصف الشيخ صلاح الدين العلائي الأميرَ تنكز بأنه كان (يحطُ كثيرًا علىٰ ابن تيمية). نقله ابن حجر في «الدرر الكامنة» في ترجمة تنكز (١٤٢٤).

ولعل هذا من معاني وصف الذهبي لابن تيمية بعد عودته لدمشق بأنه «فَتَر سُوقُه»[1]. وكان سببُ غياب الأفرم لحاقَهُ بالتتار خوفًا من بطش الناصر.

٦- عاد ابن تيمية إلىٰ دمشق وقد فقد بعض كبار أصحابه، إذ توفي الشيخ شمس الدين الدباهي سنة ٧١١هـ، وتلاه بيومين الشيخ عماد الدين الواسطي[2]. كما نشأ جيل جديد من التلامذة ارتبط بابن تيمية بعد عودته إلىٰ دمشق، كان أبرزهم الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية، الذي لازمه منذ رجوعه إلىٰ دمشق سنة ٧١٢هـ حتىٰ وفاته سنة ٧٢٨هـ.

٧- وافت المنية أبرز خصوم ابن تيمية في هذه القضية في حياته؛ فتوفي صدر الدين ابن الوكيل سنة ٧١٦هـ، وتلاه ابن مخلوف سنة ٧١٨هـ، ولحقهما المنبجي سنة ٧١٩هـ[3].

---

(١) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٧)، والذهبي يستعمل هذا التعبير في تراجم أخرىٰ، انظر مثل ترجمة الأذرعي الحنفي حيث قال: «ثم كسدت سوقه». «ذيل تاريخ الإسلام» (ص١٣٦).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ١٨-١٩).

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٤/ ٢٥٤-٢٥٥، ٣١٩-٣٢٠، ٣٧٣-٣٧٣).

القسم الثاني

المناقشات

أولًا

نبوغ ابن تيمية هو الباعث للعلماء على الثناء عليه في شبابه (رد على الكوثري)

زعم الكوثري أن الباعث للعلماء علىٰ مدح ابن تيمية في صِغَرِه هو مجرد إشفاقهم عليه، بسبب محبتهم لوالده، لا لكونه مؤهلًا لذلك.

يقول الكوثري: «ابن تيمية هذا ولد بحران ببيت علم من الحنابلة، وقد أتىٰ به والدُه الشيخ عبد الحليم مع ذويه من هناك إلىٰ الشام خوفًا من المغول، وكان أبوه رجلًا هادئًا أكرمه علماء الشام ورجال الحكومة، حتىٰ وَلَّوْهُ عدةَ وظائف علمية مساعدةً له.

وبعد أن مات والده وَلَّوا ابن تيمية هذا وظائف والدِه، بل حضروا درسه تشجيعًا له علىٰ المُضيّ في وظائف والده، وأثنوا عليه خيرًا كما هو شأنهم مع كل ناشيء حقيق بالرعاية.

وعطفهم هذا كان ناشئًا من مهاجرة ذويه من وجه المغول، يصحبهم أحد بني العباس -وهو الذي تولىٰ الخلافة بمصر فيما بعد-، ومن وفاة والده بدون مال ولا تراث، بحيث لو عين الآخرون في وظائفه للقي عياله البؤس والشقاء»[1].

---

(١) حاشية «السيف الصقيل» للتقي السبكي (ص١٨٦).

وخروج الشيخ شهاب الدين عبد الحليم ابن تيمية -خطيب حران وقاضيها- من بلده مُهاجرًا بأهله وأقاربه إلىٰ الشام كان سنة ٦٦٧هـ، واستقرَّ به المقام في دمشق.

والمهام التي تولها -وأشار إليها الكوثري- في فترة مقامه بدمشق هما مهمتان: مشيخة دار الحديث السكرية، والتدريس في الجامع الأموي، إذ كان له فيه كرسيٌّ يتكلم عليه أيام الجُمَع من حفظه.

والدرس الذي أشار إليه الكوثري هو الذي ذكره البرزالي في حوادث سنة (٦٨٣هـ) بقوله: «في يوم الإثنين ثامن محرم ذكر الدرس الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية مكان والده بدار الحديث (السكرية) بالقصاعين، وحضره قاضي القضاة بهاء الدين، والشيخ تاج الدين الفزاري، وزين الدين ابن المرحل، وزين الدين ابن المنجا، وجماعة»[(١)].

وقد تقدّم في أول هذا الكتاب خبر هذا الدرس مفصَّلا، وحضور العلماء له.

ولم يكن إجلال علماء الشام لابن تيمية، وتعيينهم له في وظائف أبيه، وحضورهم لدرسِه، شفقةً منهم عليه بسبب هجرة عائلته إلىٰ دمشق، ولا بسبب خوفهم من أن يلحقه البؤس والشقاء إذا أسندت الوظائف إلىٰ غيره، كما زعم الكوثري، بل لأنه كان نابغًا في العلم مؤهلًا لتلك الوظائف التي أسندت إليه.

يقول الإمام الذهبي: «وهاجر والده به وبإخوته إلىٰ الشام عند جور التتار، فسار بالليل بهم وبالكتب علىٰ عجلة لعدم الدواب، وكاد العدو أن يلحقهم، ووقفت العجلة، فابتهل إلىٰ الله واستغاث به؛ فنجوا وسلموا.

وقدموا دمشق في أثناء سنة سبع وستين، فسمعوا من الزين بن عبد الدائم «نسخة ابن عرفة» وغير ذلك.

---

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٢/ ٤٠).

ثم سمع شيخنا الكثير من ابن أبي اليسر، والكمال ابن عبد، والمجد ابن عساكر -أصحاب الخشوعي-، ومن الجمال يحيىٰ ابن الصيرفي، وأحمد بن أبي الخير سلامة، والقاسم الإربلي، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبي عمر، وأبي الغنائم ابن علان، وخلق كثير.

وسمع «مسند أحمد» مرات، والكتب الكبار والأجزاء، وعني بالحديث، ونسخ جملة صالحة، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، ثم أقبل علىٰ الفقه، وقرأ أياما في العربية علىٰ ابن عبد القوي، ثم فهمها، وأخذ يتأمل «كتاب سيبويه» حتىٰ فهمه، وبرع في النحو.

وأقبل علىٰ التفسير إقبالًا كُليًّا، حتىٰ حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه، وغير ذلك.

هذا كله وهو بعد ما بلغ ابن بضع عشرة سنة، فانبهر الفضلاء من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه»(١).

وقد أورد العلماء عددًا من الأخبار الدالة علىٰ قوّة حفظ شيخ الإسلام ونبوغه المبكّر، لا نطوّل بذكرها(٢).

ونبوغ الشيخ لم يستطع خصومه جحده، علىٰ كثرة ما جحدوه من فضائله، حتىٰ قال التقي السبكي في ترجمته: «**ونشأ بدمشق، ونبغ في العلم، وكان فيه فرط ذكاء وحفظ**»(٣).

ولو كان إجلال العلماء لابن تيمية، وتعيينهم له في وظائف أبيه، وحضورهم لدرسِه للسبب الذي ذكرَه الكوثري؛ مع عدَم أهليَّة الشيخ لكان ذلك منهم خيانة وتفريطًا بأمانة العلم وحقوق أهله.

---

(١) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٣١٠-٣١١).

(٢) انظر القصة التي حكاها ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٨-٩) تعليقًا علىٰ كلام الذهبي آنف الذكر، والقصة التي ذكرها السُّرَّمَرِّي ونقلها عنه ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» (ص٢٣٤-٢٣٥)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ» لابن المبرد (ص٣٣).

(٣) ترجمة ابن تيمية للتقي السبكي بخط الحافظ ابن حجر ضمن «التذكرة الجديدة».

وليس المراد نفي أن يكون أولئك العلماء مقدّرين لحال الشيخ بسبب كونه مهاجرًا من حرّان إلىٰ دمشق، وإشفاقهم عليه وعلىٰ سائر طلبة العلم، غير أن الكلام في جعل ذلك سبب إجلالهم له، وتعيينهم له في وظائف أبيه، وحضورهم لدرسِه، دون أن يكون الشيخ مؤهلًا لما أسندَ إليه من الأعمال.

ولو سلَّمنَا -جَدَلًا- بما قاله الكوثري، فكيف نفسّر إذنهم له بالفتوىٰ؟

فهذا الشيخ شرف الدين ابن المقدسي، وهو خطيب دمشق، ونائب الخويي -قاضي قضاتها-[1]، قد ذكر ابن كثير أن ابن تيمية من جملة الذين أذن لهم الشيخ شرف الدين بالإفتاء، قال: «وكان يفتخر بذلك ويفرح به، ويقول: أنا أذنت لابن تيمية بالإفتاء»[2].

فهل يصح أن يقال في مثل هذا إن باعثه محض الإشفاق والمجاملة والتشجيع؟ بل إن باعثه ما رأوه في الشيخ من أهلية لذلك، وإلا لكان في ذلك خيانة للعلم.

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٨١).

(٢) «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٧٨).

ثانيًا
تعقبات على ما ذكره بعضُ المؤرخين
في أخبار مناظرات ابن تيمية

أولًا: المجالس المعقودة للمناظرة في العقيدة الواسطية:

١- ما ذكره الشيخ قطب الدين اليونيني في نتيجة المجلس الأول الذي عقد بدمشق للبحث في العقيدة الواسطية بقوله: «وانفصلَ الأمر فيما بينهم أنه أشهد تقي الدين علىٰ نفسه الحاضرين أنه شافعي المذهب، يعتقد ما يعتقده الإمام الشافعي رضي الله عنه، فرضي منه بهذا القول، وانصرف كُلٌّ منهم إلىٰ منزله»[١].

حكاية نتيجة المجلس علىٰ هذا الوجه حكايةٌ مخالفةٌ لما وثقه ابن تيمية والبرزالي، فهي لنكارتها مردودةٌ.

ثم هي مخالفةٌ لما ذكره اليونيني نفسه من أن المناظرة في ذلك المجلس كانت قائمة علىٰ المحاققة وعدم المسامحة، ورضا الخصوم بمثل هذا الكلام المجمل في اتباع عقيدة الشافعي ينافي ذلك.

ثم قال اليونيني: «وبعد ذلك حصل من أصحاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية كلام هذياني وقالوا: ظهر الحق مع شيخنا تقي الدين..»[٢].

---

(١) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٤٦).

(٢) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٤٦).

وهنا انتقال من إعطاء المعلومة التاريخية إلىٰ إبداء الانطباعات الشخصية، إذ لم يبين اليونيني وجه استحقاق كلام أصحاب ابن تيمية لهذا الوصف.

وظهور الحقّ مع الشيخ في المجلس أمرٌ تكفل بإثبات صدقه ما جرىٰ بعد ذلك من أحداث المحنة، فضلا عن أن ما جرىٰ في المجلس نفسه يدلّ علىٰ ذلك.

٢- ما ذكره الشيخ تاج الدين ابن السبكي رحمه الله في ترجمته للصفي الهندي من «طبقات الشافعية الكبرىٰ»(١) من أنَّ المباحثة بين الهندي وابن تيمية كانت بعد أن وَقَع من ابن تيمية في المسألة الحمويَّة ما وقع، وعُقد له المجلس بدار السعادة بين يدي الأمير تنكز، وأن الصفي الهندي لما شرع يُقرِّر؛ أخذ ابن تيمية يعجل عليه علىٰ عادته، ويخرج من شيء إلىٰ شيء، فقال له الهندي: «ما أراك يا ابن تيمية إلا كالعصفور، حيث أردت أن أقبضَه من مكان فرَّ إلىٰ مكان آخر».

هذا نَسجٌ مخالفٌ لما وثَّقه ابن تيمية والبرزالي بهذا الشأن، فهو لنكارَتِه مردودٌ، إضافةً لسببين آخرين:

السبب الأول: الانقطاع، فابن السبكي لم يُدرك تلك المجالس، فقد كانَت قبل مولده بخمسة وعشرين عامًا، ولا نقلها عن مصدرٍ موثُوق.

فإن قيل: إن الصفدي قال في تاريخه: «ولما عقد بعض المجالس للعلامة تقي الدين بن تيمية عين صفي الدين الهندي لمناظرته، فلما وقع الكلام قال لابن تيمية: أنت مثل العصفور تنط من هنا إلىٰ هناك»(٢)، فالصفدي هو مصدر ابن السبكي؟

فالجواب: أن الصفدي لا يُعتَمد عليه في مثل هذا، فهو لم يكن من حضور المجلس، إذ قد سُمِّي جميع حضوره، وليس هو فيهم، ولم ينقله عن ثقةٍ.

السببِ الثاني: عدم الضبط، فابن السبكي:

أخطأ في ضبطِ العهد الذي وقعت فيه تلك المجالس، وهو عهد الأفرم، لا عهد تنكز، وتنكز إنما تقلد منصب نيابة السلطنة بالشام بعد ذلك بسنوات.

---

(١) «٩/ ١٦٣-١٦٤.

(٢) «أعيان العصر وأعوان النصر» (٤/ ٥٠٣-٥٠٤).

وأخطأ في ضبط السبب الذي عُقِدت المجالسُ من أجلِه، فهي لم تُعقَد بسبب المسألة الحموية، والمجلسُ الذي عُقِد بسبب الحموية كان قبل هذه المجالس بسنوات، ولم يحضره الصفي الهندي.

وإذا لم يضبط ابن السبكي هذين الأمرَين العامّين بشأن تلك المباحثة؛ فهو أبعد عن ضبط تفاصيل ما جرىٰ.

٣- لم يضبط ابنُ فضل الله في ترجمته لابن تيمية من «مسالك الأبصار»(١) أمرَ هذه المجالس جيدًا:

إذ ذكر أنّ المجلس الثاني والثالث عُقِدا بعد أن طُلِب ذلك من الأفرم، لعدم رضا نصر الدين المنبجي عن المجلس الأول، وتحريكه للأمر من القاهرة؛ وهذا غيرُ صحيح، فالمجلس الثاني إنما عُقد عن اتفاقٍ بين ابن تيمية ومناظريه، ليستكلموا فيه المباحثة.

وكذا قول ابن فضل الله: إن المجلس الثاني والثالث عُقدَا بسبب الحموية، وأنَّ القضية سَكنت بعد المجلس الثالث إلىٰ أيام الجاشنكير؛ وهمٌ واضِح، فالمجلسان الثاني والثالث لم يُعقدَا بسببِ الحمويّة، -وإن كان خصومُ ابن تيمية قد أخذوا بين المجلس الأول والثاني يتأملونها ليعترضوا عليها، وسألوه في المجلس الثاني عن بعض ألفاظها-، والمجلس الذي عُقد بسبب الحموية كان قبل هذه المجالس بسنوات، سنة ٦٩٨هـ.

وهذه المجالس الثلاث أعقبها المرسوم السلطاني مباشرة بطلب ابن تيمية إلىٰ مصر، وتفاقمت القضية إلىٰ أيام الجاشنكير، لا أن المجالس عقدت قبل أيام الجاشنكير، ثم سكنت القضية، ثم تحركت في أيامه.

ثانيًا: مناظرات ابن تيمية في مصر:

١- مناظرته مع الإمام علاء الدين الباجي:

تقدّم أن الباجي حضر بعض المجالس التي عقدت للشيخ بعد خروجه من السجن في الحبسة الأولىٰ.

(١) «٥/٧٠١-٧٠٢».

يقول ابن السبكي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمته: «ولما رآه ابن تيمية عَظَّمَه، ولم يجر بين يديه بلفظة، فأخذ الشيخ علاء الدين يقول: تكلم نبحث معك، وابن تيمية يقول: مثلي لا يتكلم بين يديك، أنا وظيفتي الاستفادة منك»[(١)].

وهذا لو ثبت فليس فيه أكثر من تواضع ابن تيمية مع أهل العلم، غير أن ابن السبكي لم يشهد تلك الواقعة، ولم يذكر من حدثه بها.

وقد ذكر جعفر بن ثَعلَب الأُدْفُوِي قصة الباجي التي ذكرها ابن السبكي بالنقل الشفهي عنه قال: «وقال لي رحمه الله تعالىٰ: لما أحضروا ابن تيمية، طُلِبت في جملة من طلب، فجئت لقيته يتكلم، فلما حضرتُ قال: **هذا شيخ البِلاد!**

فقلت: لا تطرني ما هنا إلا الحق. وحاققتُه علىٰ أربعة عشر موضعًا، وغير ما كان كتب به خطه»[(٢)].

والزيادة الواردة هنا فيها أن ابن تيمية أصلح أربعة عشر موضعًا من كلامه، وليس في ذلك تفصيل تلك المواضع لنعلم هل مثل ذلك مما يعاب به الشيخ، أو يدل علىٰ تراجعه عن اعتقاد السلف، وإلا فإن الرجوع للحق خير من التمادي في الباطل، وليس مثل الشيخ يأنف عن ذلك، وهو القائل: «أنا أحقُّ أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه، بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أُضِلُّ المسلمين عن دينهم»[(٣)].

واحترام ابن تيمية للباجي، وكذلك غيره من شيوخ الأشاعرة المصريين الذين باحثهم وجالسهم ليس مما ينقص من قدره، ولا يعاب به.

يقول في رده علىٰ البكري: «وقد كفانا ذلك شيخُه وغيره من الناس، فبيّنوا

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (١٠/ ٣٤٢).

(٢) «البدر السافر عن أُنس المسافر» (٢/ ٦٠٩)، ونقلها عنه الصفدي في «أعيان العصر وأعوان النصر» (٣/ ٤٨٤).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١).

من ضلاله وجهله ما ذكروه وذموه وعابوه، وتنقصوه به، **كما هو معروف عن شيخه الجزري، وغيره من أهل العلم**»[(١)].

وكذلك فإنه جاء عنه تعظيم ابن الرفعة وقوله فيه: «**رأيتُ شيخًا تتقاطر فروع الشافعية من لحيته**»[(٢)].

وقد بين الشيخ وهو في حبسه أنه ليس له في مصر أعداء من المشايخ والقضاة حيث يقول: «أنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوةٌ، ولا بغضٌ، ومازلتُ مُحبًّا لهُم، مُواليًا لهم؛ أمرائهم، ومشايخهم، وقضاتهم»[(٣)]. ويقول: «هؤلاء الذين بمصر من الأمراء، والقضاة، والمشايخ = إخواني وأصحابي، أنا ما أسأت إلىٰ أحد منهم قطُّ، ومازلت مُحسنًا إليهم، فأيُّ شيء بيني وبينهم؟! ولكن لبَّسَ عليهم المنافقون أعداء الإسلام»[(٤)].

٢- مناظرته مع الإمام نجم الدين ابن الرفعة:

يقول الحافظ مُغُلْطاي: «وحدّثت من غير وجه **أن الشيخ نجم الدين بن الرفعة استفتىٰ شيخنا ابن تيمية** في مثل هذا، فأجاب بأنه لا خلاف بين المسلمين أن الكنائس لا تبقىٰ مطلقًا؛ إلا أن يرىٰ الإمام في ذلك مصلحة، أو كلامًا هذا معناه»[(٥)].

فهذا يدلُّ علىٰ اعتراف ابن الرفعة بفضل ابن تيمية، فهو استفتاه في نازلةٍ فقهية، وهذا لا يصدر منه إلا إذا كانه يراه من أهل الفتيا والعلم الذين يجوز سؤالهم.

---

(١) «الرد علىٰ البكري» (ص٢٥٤).

(٢) «الدرر الكامنة» (١/ ٣٣٧).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٠).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٦).

(٥) «التلويح إلىٰ شرح الجامع الصحيح» (ص٣٦١-٣٦٣)، وانظر في تصحيح هذا النصّ «المنثور من سيرة شيخ الإسلام ابن تيميةّ» (ص٩٦)، وفي خبر كنائس القاهرة كتابي «ابن تيمية والمغول» (ص١٥٣-١٦٤).

غير أن التقي السبكي في ترجمته للشيخ قال في سياقه لأحداث المحنة: «فعُقِد له مجلسٌ كنت حاضره في المدرسة الصالحية، بحضور قاضي القضاة الشافعي، والقاضي الحنبلي شرف الدين الحراني، والشيخ نجم الدين ابن الرفعة إمام الشافعية، والشيخ علاء الدين الباجي شيخ الأصول، وعز الدين النمراوي فاضل الشافعية، وبايردار نائب دار العدل ابن برواناه.

وصار يطلب الانتشار في الكلام، فمنعه النمراوي، وأضجرهم، فسمعت ابن الرفعة يقول: أنا ما أعرف إلا قال القاضي حسين: من قال كيت وكيت فقد كفر!

فقام ابن تيمية، وألقىٰ عمامته، وكشف رأسه، وصار يقول: اقتلوني!

حتىٰ قام إليه بايردار نائب دار العدل فردَّه»[1].

وليس ما نقله السبكي من تضجرهم بابن تيمية إلا دليلًا علىٰ البغض والعداوة، وذلك إقرار بأن ما يقوله وينقله هو كلام خصمٍ في خصمه[2].

وما نقله عن ابن الرفعة ليس مما يفتخر به، فإن فيه اعترافًا بأنهم لا يحسنون المناظرة ولا المحاورة، وإنما يحفظون الفروع الفقهية وتنزيلها فحسب[3]، فأين إقامة الحجة وإزالة الشبهة في قول ابن الرفعة: «أنا ما أعرف إلا قال القاضي حسين: من قال كيت وكيت فقد كفر»؟ وهل استجلب الأشاعرة ابن تيمية من الشام لمصر، وحاكموه، ثم حبسوه، ثم أخرجوه لمجرد تقريعه بفرع فقهي قاله القاضي حسين؟ هذا مما لا يتصوّر صدوره ممن يصوِّرون أنفسهم فحول النظر وأئمة الجدل.

ولما وصل الشوكاني إلىٰ ترجمة الإمام نجم الدين ابن الرفعة في كتابه «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» قال مُعَلِّقًا علىٰ قول ابن حجر في

---

(١) «التذكرة الجديدة» (٢٠١/و).

(٢) انظر ما نقله المنقور في «الفواكه العديدة» (١/٤٨٨-٤٨٩) عن ابن المبرد في الرد علىٰ السبكي في تعصّبه علىٰ ابن تيمية.

(٣) انظر في وصف فقهاء الشافعية في ذلك الزمان ما ذكره الشيخ عماد الدين الواسطي في «رحلة ابن شيخ الحزاميين من التصوف المنحرف إلىٰ تصوف أهل الحديث والأثر» (ص٢٩-٣٠).

الدرر الكامنة (وكان قد نُدِبَ لمناظرة ابن تيمية): «ونَدْبُ صاحب الترجمة لمناظرة ابن تيمية لا يفعله الا من لا يفهم، ولا يدري بمقادير العلماء، فابن تيمية هو ذلك الإمام المتبحر في جميع المعارف علىٰ اختلاف أنواعها، وأين يقع صاحب الترجمة منه؟ وماذا عساه يفعل في مناظرته؟

اللهم إلا أن تكون المناظرة بينهما في فقه الشافعية، فصاحب الترجمة أهل للمناظرة، وأما فيما عدا ذلك فلا يُقابِلُ ابن تيمية بمثلِه إلا من لا يفهم.

ولعل النادب له بعض أولئك الأمراء الذين كانوا يشتغلون بما لا يعنيهم من أمر العلماء، كسلار وبيبرس وأضرابهما، ولا ريب أن صاحب الترجمة غير مدفوع عن تقدمه في فقه الشافعية، ولكن لا مدخل للمناظرة فيه بين مجتهد ومقلد»[1].

---

(١) «البدر الطالع» (١/ ١١٥-١١٦).

ثالثًا

نقض دعوى تراجع شيخ الإسلام ابن تيمية عن عقيدته

«وهي الدعوى التي أثارها بعض رموز النشاط الأشعري المعاصر»

ادّعىٰ بعض المناوئين لعقيدة أهل السنة والجماعة من رموز النشاط الأشعري المعاصر رجُوعَ شيخ الإسلام ابن تيمية عن عقيدته، وهم يظنون أن هذه الدعوىٰ تُفيد في أمرين:

الأول: إضعاف منزلة عقيدة أهل السنة في النفوس، التي تتضمن إثبات علو الله تعالىٰ علىٰ خلقه، وأنه يتكلم متىٰ شاء بما شاء، وأنَّه ينزل ويأتي ويجيء؛ مما يجعله هؤلاء من التجسيم أو لوازمه. ووجه ذلك أن يقولوا: إن ابن تيمية الذي دعا لهذا الاعتقاد قد رجع عنه، وما هذا إلا لبطلانه لديه، فأجدر بكم أن ترجعوا عنه.

الثاني: أن في إثبات توبة ابن تيمية تعديدًا لمسالك الخروج من مأزق فقهي يقع فيه هؤلاء، إذ إنهم لما قرروا أن ابن تيمية علىٰ عقيدة التجسيم، قيل لهم: وتكفرونه؟ فكان جوابهم بأن المجسمة مختلف في تكفيرهم، ثمّ وجدوا أن في إثبات توبته مسلك جديد يخرجهم من مأزق تكفيره، فذهب بعضهم إلىٰ إثباتها.

مستند دعوىٰ تراجع شيخ الإسلام ابن تيمية عن عقيدته:

استندَ من يدَّعي توبةَ شيخ الإسلام ابن تيمية إلىٰ مكتوب ادُّعِي أنه يصوِّر ماجرىٰ في المجلس الذي عقد لابن تيمية في القاهرة في دار نائب السلطنة الأمير

سيف الدين سلار يومَ الأحد ٢٥/ ٣/ ٧٠٧هـ، وإلىٰ مكتوب آخر ادُّعي أن يصور ما جرىٰ في المجلس الذي عقد له يوم الخميس ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ في المدرسة الصالحية أو المنصورية بالقاهرة.

وليُعلم أولًا أنَّ وقوع هذين المجلس أمرٌ ثابت لا شكّ فيه، وقد سبقهما مجلس أيضًا، وهذه المجالس الثلاث عُقدت لابن تيمية لما خرج من السجن بشفاعة الأمير حسام الدين مهنا بن عيسىٰ، أمير العرب في بادية الشام. وكان خروجه يوم الجمعة ٢٣/ ٣/ ٧٠٧هـ، وإنما الكلام في المكتوبين الذين يتضمنا رجوع ابن تيمية عن عقيدته طوعًا واختيارًا.

والمكتوب الأوَّل الذي ادُّعِي أنه كُتِب للمجلس الذي عقد يومَ الأحد ٢٥/ ٣/ ٧٠٧هـ أثبته بنصّه الشيخ شهاب الدين النويري رحمه الله تعالىٰ في كتابه «نهاية الأرب في فنون الأدب»[(١)]، وأورده ابن حجر مختصرًا في «الدرر الكامنة»[(٢)].

وأما المكتوب الثاني فقد أثبته ابن المعلم في «نجم المهتدي ورجم المعتدي»، واكتفىٰ النويري بقوله بعد أن ذكر المجلس الذي عقد لابن تيمية يوم الخميس ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ: «كَتَب بخطه نحو ما تقدّم، ووقع الإشهاد فيه عليه أيضًا»[(٣)]. ولم يذكر نصّ المكتوب.

نُثبِت أوَّلًا نصّ المكتوبين، ونتبع كلًّا منهما بما يستفاد من مضمونه، ثم نناقشهما بعد ذلك، لنصل إلىٰ أنهما محض كذبٍ لا يثبت به رجوع ابن تيمية عن اعتقاده.

نصّ المكتوب الأوّل الذي أثبته النويري:

«شهد من يضعُ خطَّه آخره أنه لما عُقد مُجلسٌ لتقي الدين أحمد بن تيمية الحراني الحنبلي بحضرة المقر الأشرف العالي المولوي الأميري الكبيري العالمي

(١) (٣٢/ ٨٥).

(٢) (١/ ١٤٨).

(٣) «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٣٢/ ٨٥).

العادلي السيفي ملك الأمراء سلار الملكي الناصري نائب السلطة المعظمة أسبغ الله ظله، وحضر فيه جماعة من السادة العلماء الفضلاء أهل الفتيا بالديار المصرية بسبب ما نقل عنه ووُجِدَ بخطِّه الذي عُرِف به قبل ذلك من الأمور المُتعلِّقَة باعتقاده أن الله تعالىٰ يتكلم بصوت، وأن الاستواء علىٰ حقيقته، وغير ذلك مما هو مخالف لأهل الحق= انتهىٰ المجلس بعد أن جرت فيه مباحث معه ليرجع عن اعتقاده في ذلك إلىٰ أن قال بحضرة شهود: أنا أشعري، ورفع كتاب الأشعرية علىٰ رأسه، وأشهد عليه بما كتب به خطًّا وصورته:

الحمد لله، الذي أعتقده أن القرآن معنىٰ قائم بذات الله، وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق وليس بحرف ولا صوت. كتبه أحمد بن تيمية.

والذىٰ أعتقده من قوله: «الرحمن علىٰ العرش استوىٰ» أنه علىٰ ما قاله الجماعة أنه ليس علىٰ حقيقته وظاهره، ولا أعلم كنه المراد منه، بل لا يعلم ذلك إلا الله تعالىٰ. كتبه أحمد بن تيمية.

والقول فىٰ النزول كالقول فىٰ الاستواء أقول فيه ما أقول فيه، ولا أعلم كنه المراد به، بل لا يعلم ذلك إلا الله تعالىٰ، وليس علىٰ حقيقته وظاهره. كتبه أحمد بن تيمية.

وذلك فىٰ يوم الأحد خامس عشرين شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعمائة.

هذا صورة ما كتب به خطه وأشهد عليه أيضًا أنه تاب إلىٰ الله تعالىٰ مما ينافي هذا الاعتقاد فىٰ المسائل الأربع المذكورة بخطّه، وتلَّفظ بالشهادتين المعظمتين، وأشهد عليه أيضًا بالطواعية والاختيار في ذلك.

ووقع ذلك كله بقلعه الجبل المحروسة من الديار المصرية حرسها الله تعالىٰ، بتاريخ يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبعمائة، وشهد عليه فىٰ هذا المحضر جماعة من الأعيان المقتنين والعدول»[1].

---

(١) «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٣٢/ ٨٥).

يستفاد من هذا المكتوب أمران مهمّان:

الأمر الأول: أن نتيجة المباحثة التي جرت في المجلس المذكور كانت رجوع ابن تيمية عن عقيدته رجوعًا مُذلًا. يظهر هذا بأمور:

الأول: قوله: «أنا أشعري». وهذا يعدّ رجوعًا لأنه لم يكن ينتسب للأشعري قبل ذلك، بل يَعُدُّ هذا الانتساب بدعة[1].

الثاني: رفعه كتاب الأشعرية علىٰ رأسه. ولا نعلم هنا ما هو الكتاب المذكور، إلا أن هذا التصرّف يراد من تصويره الدلالة الرمزية علىٰ تعظيم مذهب الأشعرية.

والثالث: كتابته بخطه رجوعه في أربع مسائل.

واللفظ المنقول هنا يفيد رجوعًا صريحًا في مسألة القرآن، لأن المذكور هنا من أن «القرآن معنىٰ قائم بذات الله، وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق، وليس بحرف ولا صوت» مناقض لاعتقاده، لأن ابن تيمية لا يعتقد أن القرآن صفة ذاتية قديمة أزلية، ويثبت أن الله تعالىٰ يتكلم بحرف وصوت.

ويفيد اللفظ أيضًا رجوعًا صريحًا في مسألتي النزول والاستواء، لأن ابن تيمية لا يقول إن الاستواء والنزول ليسا علىٰ حقيقتهما وظاهرهما.

والرابع: تلفُّظُه بالشهادتين، وهذا في هذا الموطن إنما هو صنيع التائب الراجع.

ثانيًا: يستفاد من هذا المكتوب أن رجوع ابن تيمية كان طواعية واختيارًا لا كرهًا.

---

(١) يقول الشيخ في رسالته للشيخ الدُّبَاهي المسماة بالرسالة المدنية: «مجرد الانتساب للأشعري بدعة». «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥٩).

نصّ المكتوب الأوّل الذي أثبته ابن المعلم:

ونتقل لنصّ المكتوب الثاني، الذي يُدَّعىٰ أنَّه كُتِب بعد المجلس الذي عقد يوم الخميس ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ، كما أورده ابن المعلم في «نجم المهتدي»:

«الحمدُ لله، الذي أعتقده: أنَّ القرآن معنىٰ قائم بذات الله، وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق، وليس بحرف ولا صوت، وليس هو حالًّا في مخلوق أصلًا ولا ورق وحبر ولا غير ذلك.

والذي اعتقده في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أنه علىٰ ما قاله الجماعة الحاضرون، وليس علىٰ حقيقته وظاهره، ولا أَعلَمُ كُنْهَ المراد به، بل لا يعلم ذلك الا الله.

والقول في النزول كالقول في الاستواء، أقول فيه ما أقول فيه، لا أعلم كُنْهَ المراد به، بل لا يعلم ذلك إلا الله، وليس علىٰ حقيقته وظاهره كما قال الجماعة الحاضرون.

وكل ما يخالف هذا الاعتقاد فهو باطل، وكل ما كان في خطي أو لفظي مما يخالف ذلك فهو باطلٌ، وكل ما في ذلك مما فيه إضلال الخلق أو نسبة ما لا يليق بالله فأنا بريء منه، وتائب إلىٰ الله من كل ما يخالف الدين».

كتبه أحمد بن تيمية، وذلك يوم الخميس سادس شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبعمائة، كل ما كتبته وقلتُ في هذه الورقة فأنا مختار في ذلك غير مكره.

كتبه أحمد بن تيمية، حسبنا الله ونعم الوكيل». ثم ذكر شهادات الفقهاء والقضاة علىٰ رجوع ابن تيمية(١).

وهذا المكتوب يستفاد منه ما يستفاد من المكتوب الأول، إلا أنّ ما ورد فيه من قوله في وصف القرآن: «وليس هو حالًّا في مخلوق أصلًا، ولا ورق وحبر، ولا غير ذلك» ليس فيه مخالفة لعقيدة ابن تيمية المقررة، وهو مثل وصفه للقرآن بأنه غير مخلوق.

---

(١) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/ ٥٤٠-٥٤١).

مناقشة مستند دعوىٰ تراجع ابن تيمية:

ظهر مما تقدّم أن دعوىٰ تراجع ابن تيمية اعتمدت علىٰ مكتوبين وردا في مصادر تاريخية معتمدة، فتاريخ النويري تاريخ موثوق، وهو من أهمّ مراجع هذا العصر، وهو يورد في بعض المواطن رسائل لشيخ الإسلام هي ثابتة له[(١)]. وهو وإن لم يذكر نصَّ المكتوب الثاني إلا أنه ذكر مضمونه.

ولا يخفىٰ أيضًا أهميّة كتاب «الدرر الكامنة» لابن حجر، وإن كان ابن حجر إنما يؤرخ لهذه الفترة اعتمادًا علىٰ مصادر أخرىٰ.

إلا أننا إذا عارضنا ما ورد في هذين المصدرين بما ورد في مصادر أوثق منهما، نخلص إلىٰ أن هذين المكتوبين محض كذب واختلاق، لا يصح أن ينسبا لابن تيمية، ولا أن يُبنىٰ عليهما حكمٌ أو موقف.

ونريد أن نبيّن أولًا ما هي المصادر الأوثق في معرفة سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية.

اعلم أن أوثق مصادر سيرة ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ مصدران:

الأول: ما دوَّنه ابن تيمية بنفسه: في المذكرات التي خصَّصَها لبعض الأحداث التي مر بها، كمناظرة الواسطية، ومناظرة الرفاعية، والرسائل التي كتبها في حبسه في مصر. وفي ما يذكره عن نفسه استطرادًا في بعض كُتبه ورسائله.

الثاني: ما دوَّنه مؤرخ الشام الإمام علم الدين البِرزالي رحمه الله تعالىٰ، ونقف علىٰ ما دوّنه الآن إما في تاريخه المطبوع «المُقتفي علىٰ الروضتين»، أو في ما ينقله مؤرخو العصر المملوكي عنه، وإن لم يكن مُضمَّنًا في المطبوع.

وأهم الكتب المفردة في سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية هو كتاب «العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» للإمام

---

(١) أورد النويري في «تاريخه» (٣٢/ ٢٠١-٢١١) فتوىٰ ابن تيمية في النصيرية التي أثبتها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (١٤٥-١٦٠)، وأورد في «تاريخه» (٣٢/ ٧٢-٧٨) فتيا ابن تيمية في القرآن المعروفة بـ (الفتيا المصرية) كما أوردها ابن تيمية في «التسعينية» (٢/ ٥٣٠-٥٤٦)، وكذا أوردها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٢٣٥-٢٤٥).

ابن عبد الهادي رحمه الله تعالىٰ، وتأتي أهميَّتُه من جهة اعتماده -شكل كبير- في ما جمَعَه علىٰ المَصدرين آنفَي الذكر. وإن لم يشملهما.

وهذان المصدران -في الأحداث التي يوثقانها من سيرة ابن تيمية- هما المرجع الذي يقوَّم من خلاله سائر ما كُتِب في سيرته.

والرجوع إلىٰ هذين المصدرين في مسألتنا يفيد أمرين:

الأمر الأول: عدم وقوع المجلسين علىٰ الصورة المذكورة أصلًا، أي أن هذا لم يحصل ولم يقع، وليس ثابتًا تاريخيًّا، وذلك لنكارة المكتوبين.

فقد خالف ما ورد في المكتوب الأول ما ذكره الإمام البرزالي في «تاريخه»، إذ قال في وصف المجلس الذي عقد يوم الأحد ٢٥/ ٣/ ٧٠٧هـ: «ثم اجتمَعُوا بمرسوم السُّلطان يومَ الأحد، الخامس والعشرين من الشهر مجموعَ النهار، وحضر جماعةٌ أكثرُ من الأولين، حضرَ نجم الدين ابن الرفعة، وعلاء الدين الباجي، وفخر الدين ابن بنت أبي سعد، وعز الدين النمراوي، وشمس الدين ابن عدلان، وصهر المالكي وجماعة من الفقهاء، ولم تحضر القضاة، وطُلِبوا، واعتذر بعضهم بالمرض، وبعضهم تَبِع أصحابه، وقبل عذرَهم نائبُ السلطنة، ولم يُكلِّفهم الحضورَ، بعد أن رسم السلطان بحضورهم، وانفصل المجلسُ علىٰ خير، وبات الشيخ عند نائب السلطنة»[١].

فقول البرزالي: «وانفصل المجلس علىٰ خير»، مناقض لهذا المكتوب، الذي يصوّر انفصال المجلس علىٰ تراجعٍ مذلّ لابن تيمية، ولا خيرَ إذا كانت صورة المجلس كما ورد في هذا المحضر.

ثم لو كان قد حصل فيه تراجع علىٰ الصورة المذكورة في المكتوب؛ لكان البرزالي أولىٰ من يدون ذلك في تاريخه، لشدة عنايته وضبطه.

أما ما ورد في المكتوب الثاني: فهو يعارض ما ذكره شيخ الإسلام نفسه عن نتيجة المجلس الأول. وقد ورد كلامه في ذلك في رسالة أرسلها بعد

(١) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٥٤-٣٥٥).

المجلس الثالث إلىٰ دمشق، إلىٰ أخيه لأمه بدر الدين أبي القاسم، وهي مؤرخة بليلة الجمعة ١٤/ ٤/ ٧٠٧هـ، يقول فيها: «وقد كان عُقِد مجلسٌ بالمدرسة المنصورية[(١)] يوم الخميس، وكان يومًا مشهودًا، كان فيه من رحمة الله، ولطفه، وانتشار الدعاء المستجاب، والثناء المستطاب، واجتماع القلوب علىٰ ما تُحبُّونه وتختارونه فوق ما كان بالشام وأعظم منه، بحيث صار عن أهل مصر من البِشْر بنعمة الله علينا ما لا يوصف، وظهر الحق للعامَّة والخاصّة»[(٢)].

فهذا الوصف للمجلس، وعدّه نعمة من نعم الله تعالىٰ، ومنصّة لظهور الحق، لا يتفق البتَّة مع القول بأن ابن تيمية رجع عن اعتقاده رجوعًا مذلًّا كما ورد في المكتوب.

فهو إذًا يعارض:

١- المكتوب الذي أثبته ابن المعلّم.

٢- وما ذكره النويري إجمالًا عن نتيجة المجلس إذ قال: «كتب بخطه نحو ما تقدّم -أي في المكتوب الأوّل-، ووقع الإشهاد فيه عليه أيضًا».

إضافة إلىٰ أن الإمام البرزالي لم يذكر هذه النتيجة كما ذكرها النويري واكتفىٰ بقوله: «ثم عُقَد للشيخ تقي الدين مجلسٌ ثالثٌ يوم الخميس سادس ربيع الآخر بالمدرسة الصالحية بالقاهرة»[(٣)].

كما أن تصوير ابن عبد الهادي لما جرىٰ في هذا المجلس مناقض لما ورد في المكتوب، إذ يقول في وصف هذا المجلس: «وكان مِمَّا جرىٰ في المجلس -فيما بلغني- أنَّه قيل للشيخ: نستغفرُ الله العظيم، ونتوب إليه!

فقال الشيخ: كُلُّنا نستغفر الله العظيم ونتوب إليه. والتفت إلىٰ رجل منهم فقال له: استغفر الله العظيم وتُبْ إليه!

---

(١) ذكر البرزالي أن هذا المجلس كان في المدرسة الصالحية، والمنصورية والصالحية كلتاهما مدرستان بالقاهرة، والله أعلم بالصواب.

(٢) رسالة ابن تيمية لأخيه بدر الدين، ضمن «العقود الدرية» (ص٣١٩-٣٢٠).

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٥٥).

فقال: أستغفر الله العظيم وأتوب إليه. وكذلك قال لآخر، ولآخر، وكلُّهم يقول كذلك.

فقيل للشيخ: تُبْ إلىٰ الله ﷻ من كذا وكذا. وذُكِر له كلام.

فقال: إن كنت قلتُ كلامًا يستوجب التوبة فأنا تائبٌ منه.

فقال له قائل: هذه ليست توبة!

فردَّ عليه الشيخ، وجهَّله.

ووقع كلامٌ يطول ذكره»[1].

أما الأمر الثاني: فكما أن المجلسين لم يقعا علىٰ ما ورد في هذين المكتوبين فإمكانية وقوعهما علىٰ الصورة المذكورة في المكتوبين= ضعيفة جدًا، لأن ذلك منافرٌ تمامَ المُنافَرة لسياق أحداث محنة شيخ الإسلام ابن تيمية في مصر.

ووجه ذلك: أن من أظهر الأمور في أحداث محنة شيخ الإسلام في مصر، منذ بدايتها إلىٰ نهايتها، أن أية تسوية تُطلَبُ منه يكونُ النزول عن اعتقاد أهل السنة في الاستواء والكلام شرطًا فيها؛ فجوابه بلا تلعثم هو الرفض القاطع.

وقد طُلِب منه وهو في سجنه الرجوع عن قوله في العلو وقوله في القرآن والكلام أكثر من مرَّة، فرفض ذلك، وصمَّمَ علىٰ عدم الحضور للمجلس، وأغلظَ الكلام للرسول الذي طَلَب منه ذلك[2]، وصَنَّف في السجن الكُتُبَ في نقض مذهب القوم في هاتين المسألتين، فصنف التسعينية، وصنف بيان تلبيس الجهمية، وفصَّل ذلك تفصيلًا، كلّ هذا قبل الإفراج عنه.

فإذا ثبت أن ابن تيمية كان في زمن السجن الذي استمر من نهاية رمضان سنة ٧٠٥هـ حتىٰ أفرج عنه في الثالث والعشرين من ربيع الأول من سنة ٧٠٧هـ= يمتنع أشد الامتناع عن الرجوع عن عقيدته، وهو زمن تضييق ونقصان في القدرة،

---

(١) «العقود الدرية» (ص٣١٥).

(٢) «التسعينية» (١/١٠٩-١١٩).

فهو في زمن الحرية أولىٰ بأن يسعىٰ لإظهار الحق بدرجة أكبر، لا أن تُعكس الصورة، فيرجع عن اعتقاده في زمن الحرية، ويتمسك به في زمن التضييق.

أضف إلىٰ هذا أن خروجه من السجن لم يكن عن تسوية بينه وبين خصومه أصلًا، وإنما كان بشفاعة أمير وجيه في الدولة كما تقدّم في أول الكلام، والشفاعة تنفي الاحتياج للتراجع، لأنها لا شروط فيها.

ولا احتمال أن يمتنع ابنُ تيمية عن الرجوع في زمن التضييق ثم يتراجع في زمن الحريّة، بعد شفاعة أمير وجيه في الدولة، إلا أن يكون قد أغري بمال أو منصب. أو تغيرت قناعته في نفس الأمر في تلك المسائل! أو أنهم أكرهوه في ذلك المجلس إكراهًا مُلجئًا، يفوق التضييق الذي حصل له في السجن. والاحتمالات الثلاثة باطلة، والاحتمال الثالث يردّه ما جاء في نفس هذا المحضر، إذ المذكور فيه أن ابن تيمية تراجع في هذا المجلس طوعًا لا كَرهًا.

هكذا يتبين منافرة دعوىٰ التراجع للأحداث السابقة لها.

أما منافرتها للأحداث التالية؛ فمعلوم أن ابن تيمية أعيد اعتقاله في مصر عقب شكوىٰ أخرىٰ، بعد أقل من سنتين.

ينقل خادم ابن تيمية إبراهيم الغياني الذي رافقة في تلك الحبسة واقعة مهمة في ما نحن بصدده فيذكر أنه جاءه بعض المشايخ وقالوا له: «يا سيدي قد حمَّلُونا كلامًا نقوله لك، وحلَّفُونا أنه ما يطَّلعُ عليه غيرنا؛ أن تنزل لهم عن مسألة العرش، ومسألة القرآن، ونأخذ خطَّك بذلك، نوقف عليه السلطان، ونقول له: هذا الذي حَبسنا ابن تيمية عليه قد رجع عنه ونقطعُ نحن الورقة.

فقال لهم: تدعُونَني أن أكتُب بخطي أنه ليس فوق العرش إله يعبد، ولا في المصاحف قرآن، ولا لله في الأرض كلام؟! ودقّ بعمامته الأرض، وقام واقفًا، ورفع برأسه إلىٰ السماء، وقال: اللهم إني أُشهِدُك علىٰ أنَّهم يدعونني أن أكفُر بك وبكتبك ورسلك، وأن هذا الشيء ما أعملُه، اللهم أنزل بهم بأسَك الذي لا تردُّه عن القوم المجرمين. .»[1].

---

(١) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٦-١٤٧).

يظهر جليًّا من هذه الواقعة أن قضية الصفات التي حبس ابن تيمية بسببها الحبسة الأولىٰ لم تنته؛ لم تنهها شفاعة مهنا بن عيسىٰ التي أخرجت ابن تيمية المرة الأولىٰ من السجن، وما زال خصومه يساومونه في الرجوع عن عقيدته، فلو كانوا قد نجحوا في الحصول علىٰ تراجع منه كما ورد في المكتوبين، فلم يساومونه بعد مرور أكثر من عام علىٰ ذلك المجلس ليتراجع عن عقيدته، إذا كان قد تراجع عنها؟!

وقد وصف الشيخ نفسه في هذه القضية في كتابه «الرد علىٰ البكري»[1] الذي صنفه بعد خروجه بسنوات، بعد سنة ٧١١هـ، بأنه «يقابل ولاة الأمر وغيرهم من الأكابر في أخذهم بالحقِّ وإن كرهُوه، ويطلُبون منه أن يسكت عن حقٍّ مُتعلق بالدين فلا يسكت، فيطلبون خروجه من الضيق فيأبىٰ الخروج حتىٰ يظهر الحق، ويُهين هذا الحزبَ الجاهِل الظالم ويبين جهله».

وهذا الوصف تسقط معه كلّ دعوىٰ يدّعىٰ فيها أن ابن تيمية تراجع عن عقيدته، إذ هذه الأوصاف والتراجع نقيضان.

بقي نصّ أخير نورده، يفيد في ما نريده، وهو أن قضية التوبة والتراجع خلال المحنة مستبعدة جدًّا من حيث الإمكان العادي.

يقول تلميذه ابنُ القَيّم في تعداده لوقائع فراسة شيخه: «ولما طُلِب إلىٰ الديار المصرية، وأُرِيدَ قتلُه، بعد ما أُنضِجَت له القُدُور، وقُلِّبت له الأمور؛ اجتمعَ أصحابُه لوداعه، وقالوا: قد تواترتِ الكُتُب بأنَّ القوم عامِلُون علىٰ قتلِك! فقال: والله لا يصِلُون إلىٰ ذلك أبدًا. قالوا: أفتُحبَس؟ قال: نعم، ويطولُ حبسي، ثم أَخرُج وأتكلَّمُ بالسُّنَّة علىٰ رؤوس الناس. سمعتُه يقول ذلك»[2].

فإذا كان ابن تيمية وهو في دمشق قبل السفر، وقبل الحبس، وقبل المحاكمة، وقبل المساومة، يقسم بالله تعالىٰ أن القوم لن يقدروا أن ينالوا منه،

---

(١) (ص٣٩١).

(٢) «مدارج السالكين» (٢/ ٤٨٩-٤٩٠).

فلِمَ يكون خيار التراجع مطروحًا لديه في التعامل مع القوم؟ لا ريب أن من يملك تلك الروح المعنوية العالية، وتلك الثقة، لا يكون خيار التراجع عنده مطروحًا.

فهذا تمام الجواب عن المكتوبين: الأول الذي أورده النويري، وابن حجر متابعًا له، والثاني الذي أورده ابن المعلم، نخلص به إلىٰ أنهما مكتوبان مكذوبان مختلقان علىٰ ابن تيمية.

وما أكثر ما كتب عن ابن تيمية كذبًا في حياته، وطار به الخصوم! وفي أكثر من موضع من كلامه ذكر لذلك.

لكن هل أورد غير المذكورين من المؤرِّخين خبرًا فيه ما يستدل به علىٰ تراجع ابن تيمية؟

والجواب: نعم!

١- ذكر الإمام الذهبي رحمه الله تعالىٰ في «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» النصّ التالي في ذكره لحبسة ابن تيمية الأولىٰ في مصر: «ثم بقي سنة ونصفًا وأخرج، وكتب لهم ألفاظًا اقترحوها عليه، وهدد وتوعد بالقتل إن لم يكتبها»[1].

٢- وقال ابن رجب في ترجمته لشيخ الإسلام من «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة»: «وذكر الذهبي والبرزالي وغيرهما: أن الشيخ كتب لهم بخطه مجملًا من القول وألفاظا فيها بعض ما فيها، لما خاف وهدد بالقتل»[2].

أما ذكر الذهبي لهذا، فقد علمت لفظه وموطنه، وأما البرزالي، فلم يذكر ذلك في تاريخه، فيحتمل أن العزو للبرزالي وهم من ابن رجب، أو أن البرزالي ذكره في نسخة غير المطبوعة من تاريخه. لكن لورود الاحتمال نكتفي هنا بمناقشة النصّ علىٰ أنه للذهبي فقط.

ومناقشته تكون بالمقارنة بينه وبين نصّ المكتوبين الذين سبقت مناقشتهما آنفًا.

---

(١) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن (تكملة الجامع) (ص٤٦).

(٢) «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٤/ ٥١٤).

فيُلاحَظ **أوَّلًا** أنَّ الذهبيَّ لم يُحدِّد في كلامه متىٰ كانت هذه الكتابة التي كتبها ابن تيمية لخصومه علىٰ جهة التفصيل؛ بعد أي مجلس؟ وفي أي تاريخ؟ كما ورد في المكتوبين، وإنما اكتفىٰ بذكر تاريخ مجمل لها.

ويُلاحَظُ -**ثانيًا**-: أن ما كتبه ابن تيمية من ألفاظ مقترحة من الخصوم كان كُرهًا، وهو بهذا يخالف المكتوبين اللذَين جاء فيهما أن تراجعه كان طوعًا.

وثالثًا: هذ النصُّ ليس صريحًا في التراجع، لأنه يحتمل أن كَتَبَ ألفاظًا اقترحوها لكنها لا تناقض عقيدته، فلا يعدّ ذلك تراجعًا.

ونحن هنا أمام خيارين:

إما أن نرجح هذا الاحتمال، لكون قضية التراجع غير ثابتة تاريخيًّا، ولا يمكن أن تثبت؛ لما مضىٰ بيانه.

أو أن نردّ نصّ الذهبي لتعارضه مع نَفَس الحزم والتصميم الذي يظهر من أحداث محنة شيخِ الإسلام في مصر. والذي دلت عليه النصوص التي نقلناها آنفًا.

وبأية حال، فليس في نصّ الذهبي ما يفيد أصحاب دعوىٰ تراجع ابن تيمية، لأننا لو أثبتناه، ولم نأخذ بالاحتمال الوارد آنفًا، وسلمنا بتراجعه تسليمًا جدليًّا، فوصف الإكراه الذي ذكره الذهبي لا يفيدُ هؤلاء في ما يريدونه. وليس في التراجع مع الإكراه إشكال فقهي أصلًا، وابن تيمية نفسه يقول: «والمؤمنُ مشروعٌ له مع القدرة أن يُقيم دين الله بحسب الإمكان بالمحاربة وغيرها، ومع العجز يُمسِك عمّا عجز عنه من الانتصار، ويصبرُ علىٰ ما يصيبه من البلاء من غير منافقة، بل يُشرع له من المداراة، ومن التكلُّم بما يُكره عليه ما جعل الله له فرجًا ومخرجًا»[1].

٢- وذكرَ الشيخ قطب الدين اليُونيني رحمه الله تعالىٰ في «تاريخه» هذا

(١) «التسعينية» (٢/ ٦٩٩).

المجلس الذي عُقِد يوم الأحد ٦/ ٤/ ٧٠٧ هـ ثم قال بعد أن ذكره: «وحصل الاتفاق علىٰ تغيير ألفاظ في العقيدة»[(١)].

وتابع اليونيني في ذلك ابن أيبك الداودري في تاريخه «كنز الدرر وجامع الغرر»[(٢)]، ومن يقارن بين التاريخين يعلم اعتماد ابن أيبك علىٰ اليونيني.

وبالمقارنة بين هذا النصّ وبين المكتوبين، وبينه وبين نصّ الذهبي تظهر أمور:

الأول: ينصُّ اليونيني علىٰ تاريخ ذلك التغيير بالضبط كما نصّ عليه النويري، وهو المجلس الذي عقد يوم الأحد ٦/ ٤/ ٧٠٧هـ، وهو المجلس الثالث بعد خروجه من السجن[(٣)]، وقد قدّمنا نصّ ابن تيمية نفسه في ذكره لنتيجة هذا المجلس، وهو مقدّم علىٰ كلام غيره لو افتُرِض التعارض.

الثاني: هل كان التغيير طواعية كما في المكتوبين، أو كان كرهًا كما في نصّ الذهبي؟ ليس في نصّ اليونيني إثبات أو نفيٌ لكلا الأمرين.

الثالث: نصّ اليونيني مثل نص الذهبي في عدم التصريح بالتراجع، وإنما بالاكتفاء بذكر حصول الاتفاق علىٰ تغيير في بعض الألفاظ، وهذا ليس صريحًا في التراجع، ويقال فيه ما قيل في نصّ الذهبي آنفًا.

بقي أن يقال بعد الفراغ من مناقشة جميع نقول المؤرخين الواردة في هذه المسألة، أنَّ أصحاب دعوىٰ تراجع ابن تيمية إن أوغلوا في الوهم وادّعوا أنه بقي علىٰ تراجعه حتىٰ مات، عظُم إفكُهم، وزادت معنا الحقائق التاريخية المناقضة لما ذهبوا إليه، إذ تصنيف ابن تيمية لكتب كبيرة ومهمة في الردّ علىٰ الأشعرية إنما كان بعد انقضاء محنته بمصر، مثل «الصفدية» و«النبوات» و«العقل والنقل». والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١١٦٩).

(٢) «كنز الدرر وجامع الغرر» (٩/ ١٥١).

(٣) أخطأ ابن أيبك في التأريخ لهذا المجلس، فذكر أنه يوم الجمعة ١٤/ ٤/ ٧٠٧هـ. «كنز الدرر وجامع الغرر» (٩/ ١٥١).

الإشارة إلىٰ اضطراب خصوم ابن تيمية في القول باستقراره علىٰ توبته:

ما تقدّم من قول بعض رموز النشاط الأشعري المعاصر أنه تاب بعد خروجه من الحبسة الأولىٰ ثم استقرَّ علىٰ ذلك، هو أحد المسالك في ما يدَّعونه في توبة الشيخ.

وقد اضطرب خصوم الشيخ في القول باستقراره علىٰ توبته، فالسبكي يذكر أن توبته وقعت بعد خروجه من السجن، ثم عاد عن ذلك، حيث يقول: «وما برح في المحبس في القلعة إلىٰ سنة سبع وسبع مئة، فأُخرِج، واجتمعتُ به(١)، وكان مكثارًا(٢)، وما أُخرِج حتىٰ أُخِذ خطُّه والشهادة عليه بما يقتضي الرجوع عما نُسِب إليه، فبعد قليل ذُكِر عنه العَوْدُ»(٣).

ثم ذكر السبكي مجلسًا آخر عقد لابن تيمية بحضور ابن الرفعة، وقد تقدّم مناقشة ما ذكرَه، غير أن ما ذكرَه يقتضي أن ابن تيمية لم يتب مرةً أخرىٰ، فإنه في نهاية القصة ذكر خروج ابن تيمية عن طوره، ومطالبته للفقهاء بقتله بسبب شدة غضبه، ولم يذكر أنه استقرَّ قوله علىٰ العودة عن عقيدته.

ويقول الكوثري: «لم تمض مدة علىٰ ذلك حتىٰ نقض ابن تيمية عهوده ومواثيقه، كما هي عادة أئمة الضلال، وعاد إلىٰ دعوته الضالة ورجع إلىٰ عادته القديمة في الإضلال»(٤).

---

(١) كان عمر السبكي إذ ذاك نحو ٢٣ سنة، وقد ذكر اجتماعه كثيرًا بابن تيمية وهو في ذلك العمر، حيث جاء في رسالته التي أرسلها إلىٰ النبي ﷺ!! وهي في مخطوطات المكتبة الخالدية بالقدس ما يأتي: «.. ولا زلت علىٰ ذلك، **حتىٰ جاوزت عشرين سنةً من عمري**، وأنا بالديار المصرية، فشاع عندنا خبر ابن تيمية وما يتفق له بدمشق، وكان بها إذ ذاك علماء يقاومونه، وبمصر والقاهرة علماء وأكابر، فأحضروه، واتفق له ما اتفق بسبب العقائد. ثم سمعت كلامه في التوسل والاستغاثة، وتكلم معه من هو أكبر مني، **ورأيتُه واجتمعتُ به كثيرًا**، ثم عاد إلىٰ الشام».

(٢) مكثارًا: كثير الكلام.

(٣) «التذكرة الجديدة» (٢٠١/و).

(٤) «السيف الصقيل» (ص٨٤).

فهذا وجهٌ مناقض لما ذهب إليه ابن المعلّم، فإن ابن المعلِّم اعتدَّ بتوبته، حيث قال في ترجمة ابن الرفعة مخاطبًا ابن تيمية: «فحين أخبرَك -يعني ابن الرفعة- عن النصوص جنحت إلىٰ النكوص، وتبرَّأت من ذلك القول الذي به تجرَّأت، وابتعدت عمَّا كنت اعتقدت، ورجعت إلىٰ ما به انتفعت، فالله يديم عليك مننه، ويدلُّك علىٰ المناهج الحسنة، ويعظِّمك ما دمت سالكًا من صحة الاعتقاد سننه»[1].

وقال: «فحين بطلت شفاعة الشافعين، ولم يبق إلا الاعتماد علىٰ ربِّ العالمين، هدىٰ الله قلبه للتوبة، وقدَّر له الرجوع والأوبة، فأذعن للطاعة»[2].

ومن خصوم الشيخ من يذهب إلىٰ أنه تاب بعد الحبسة الأولىٰ، ثم نكث، ثم تاب بعد الحبسة الثانية! يقول عبد الحليم اللكنوي في ترجمته للشيخ: «ثم تاب وتخلّص من السجن سنة سبعمائة وسبع من الهجرة، وقال: إني أشعري، ثم نكث عهده وأظهر مكنونَه ومرمُوزَه، فحُبِس حبسًا شديدًا مرّة ثانية، ثم تابَ، وتخلّص من السجن، وأقام بالشام»[3].

فمثل هذا الاضطراب يدلُّ علىٰ ضعف القصة لو كان نقلتها ليسوا من خصوم الشيخ، فكيف وجميعهم -سوىٰ النويري-، يعدّون من خصومه؟ ولا يخفىٰ أن كلام الخصم في خصمه لا يقبل.

---

(١) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/ ٢٩٨-٢٩٩).

(٢) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (٢/ ٥٣٩).

(٣) «حل المعاقد علىٰ شرح العقائد» (ص٢٧٥)، وهذا الكتاب هو حاشية لعبد الحليم اللكنوي علىٰ شرح العقائد العضدية للدواني، حيث ترجم ترجمةً للشيخ عند قول الدواني: «في بعض تصانيف ابن تيمية القول به - أي: القدم - في العرش»، رماه فيها بالتجسيم، وذكر فيها بشأن توبته المزعومة ما نقلناه عنه.

رابعًا
تسييس محنة ابن تيمية في مصر .. قراءة نقدية

غدا استعمال أسلوب التسييس في تفسير التراث منهجًا أصيلًا في بحوث خصوم التراث الإسلامي، علىٰ اختلاف أصنافهم، من مستشرقين وحداثيين وغيرهم، مما يتطلب أجوبةً نقديّة تظهر مواطن الضعف والفساد في تلك المحاولات.

صدر هذا العام عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة كتابٌ بعنوان «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية»، ضمّنه الكاتب أنواعًا من التفسيرات الباطلة لمواقف ابن تيمية وفتاويه، والانتهاكات الصريحة للمنهج العلمي في التعامل مع الوثائق التاريخية.

وقد غطّىٰ الكاتب في كتابه هذا جُزءًا كبيرًا من حياة ابن تيمية ومواقفه، وإن كان بحثُه أساسًا متجهًا نحو تفسير فتاوىٰ ابن تيمية المتعلقة بالطوائف غير السنّية، من الرافضة والنصيرية والاتحادية، تفسيرًا يجعلها غير صالحةً للتفعيل في غير زمانها = فقد تعرض الكاتب أيضًا لغير ذلك، وكان مما تعرض له: محنة شيخ الإسلام ابن تيمية في مصر (٧٠٥-٧٠٩هـ).

وفي هذه الورقة: يسعىٰ الباحث لتقديم نقدٍ علميّ لما ورد في هذا الكتاب مما يتعلق بالمحنة[١].

---

(١) وهو يشكل عشرين صفحة فقط من الكتاب (ص١٧١-١٩١)، وأرجأت مناقشاته في سائر ما ذكره في الكتاب لمناسبات أخرىٰ.

أولًا: تسييس المحنة .. بين أوهام الخيال ودلالات الوثائق

أنتجَ خيالُ الكاتب دعوىٰ عريضة، حكمت تعامله مع وثائق المحنة من ناحية السرد ومن ناحية التحليل، فادّعىٰ أنّ ابن تيمية في هذا الطور من حياته كان يسعىٰ أن يكون فقيهًا عضويًّا للسلطان، يقوم بدور الشرعنة والتبرير لأفعاله.

وفي إطار ذلك، سعىٰ الكاتب لصبغ المحنة بصبغةٍ سياسية صرفة. يفسر الكاتب خلاف ابن تيمية مع نصر المنبجي بأنه خلاف يقبع خلفه خلاف سياسيٌّ، وهو الخلاف بين الأميرين ركن الدين بيبرس الجاشنكير، أستاذ دار السلطان، وبين الأمير سيف الدين سلار، نائب السلطنة، فكان كل من ابن تيمية والمنبجي يتبع في خلافه الأمير الذي يدعمه.

هذه هي الدعوىٰ التي لم يحرّكها في خيال الكاتب إلا تلك الغاية الإيديولوجية التي يتغيّاها في ما كتبه، ذلك أنه يريد (تحنيط) مواقف وفتاوىٰ ابن تيمية، وإبطال تأثيرها في أبناء هذا العصر، وذلك باستعمال أسلوب التسييس لتلك الفتاوىٰ والمواقف. وابن تيمية في ذلك هو الستار، والمستهدف الحقيقي هو الشريعة نفسها.

ومع ذلك؛ فقد اضطرب الكاتب اضطرابًا ظاهرًا في محاولته تفسير مواقف ابن تيمية بتبعيته السياسية لجهة في الدولة المملوكية، فهو تارةً يربط ابن تيمية بالأمير سيف الدين سلار، وتارة يربطه بالأمير جمال الدين الأفرم، نائب السلطنة بدمشق، مع أن الأفرم كان صديقًا لبيبرس الجاشنكير، مشترك معه في العرْق (الشركسي)، فهو -أي الأفرم- إذًا بحسب تحليلات الكاتب، جزء من الجبهة المعادية لابن تيمية.

والواقع: أن الكاتب في فهمه لموازين القوىٰ في الدولة المملوكية اهتدىٰ لأمورٍ لم يظفر بها كبار مؤرخي تلك الحقبة، فنفخ في خلافٍ مُدَّعىٰ بين الأميرين سلار وبيبرس، وأهدر النظر في الاستقطاب الحقيقي في تلك المدّة، وهو ما كان بين السلطان الناصر من جهة، وبين الأميرين المذكورين من جهة، وهو الذي أدّىٰ في النهاية إلىٰ اصطفاف عسكري حقيقي، كانت نتيجته انتصار الناصر، وظفره

بالسلطنة، وتصفيته لخصميه هذين وغيرهما من الأمراء، ليتمكّن في الدولة حتىٰ وفاته. وبطبيعة الحال لم يكن ابن تيمية جزءًا من هذا الاستقطاب ولم يكن له فيه دور، إذ بلغ الاستقطاب ذروته وابن تيمية في السجن، ولم يكن أصلًا ليدخل في مثل تلك الاستقطابات السياسية وهو الذي يُحذِّر من دخول الفقهاء في أهواء الملوك وولاة الأمور[١].

وبالنظر في أثر السياسة في تسيير أحداث المحنة: يمكن ملاحظة عدد من الشواهد الدالة بوضوح علىٰ ضرورة اعتبار النظر في العامل السياسي لدىٰ تحليل أحداثها، ومن ذلك:

١- ساهم تمكن ابن تيمية في دمشق، بعد سنوات غزو التتار لها، وهو تمكُّنٌ لم يسعىٰ نائبُ دمشق في إحباطه= ساهم ذلك التمكن في إثارة خصومه وسعيهم في إضعاف نفوذه.

٢- لولا نفوذ الاتحادية وأتباع ابن عربي في الدولة، المتمثل بوجاهة نصر المنبجي -المعظّم لابن عربي- عند الأمير بيبرس الجاشنكير[٢]، وبلوغ ابن سعيد الدولة المسلماني السبعيني مكانةً مرموقة في الدولة تفوق مرتبة الوزير[٣]= لم يكونوا ليتمكنوا من طلب ابن تيمية لمصر ومحاكمته.

٣- صرّح ابن تيمية ببواعث خصومه وأغراضهم السياسية في هذه المحنة[٤]، وميل بعضهم في الشام لدولة التتار، لكن دون أن يسمّي شخوصًا، أو يذكر تفصيلات[٥].

٤- خروج ابن تيمية من السجن في المرّة الأولىٰ سنة ٧٠٧هـ كان بشفاعة الأمير مهنا بن عيسىٰ، أمير بادية الشام[٦].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٤٥١-٤٥٢).

(٢) انظر: «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٦٠)، «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٧٩).

(٣) انظر: «الصفدية» (١/ ٢٧١-٢٧٢)، «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٢٩).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩).

(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٥-٢١٦).

(٦) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٥٤).

٥- لعبت السياسة دورًا في انتهاء محنة ابن تيمية، وذلك بزوال دولة بيبرس الجاشنكير، ورجوع الحكم للسلطان الناصر محمد بن قلاوون، وذلك في سنة ٧٠٩هـ[١].

وهذه الشواهد تفيد أن السياسة لعبت دورًا في التأثير علىٰ الأحداث المحيطة بابن تيمية، لا أنها حكمت مواقفه وفتاويه بشأن مخالفيه.

لقد كان إنكار ابن تيمية علىٰ الطوائف المخالفة له في هذه المحنة من الاتحادية والجهمية، علىٰ تعدد مراتب ذلك الإنكار= كان إنكارًا دينيًّا، وهو من الناحية التاريخية إنكارٌ قديم، سبق سنة ٧٠٠هـ، التي يجعلها الكاتب بدايةً لهذه المرحلة التي اشتعلت فيها طموحات ابن تيمية السياسية بحسب زعمه، وكان موقفهم -يعني تلك الطوائف- الاعتقادي عنصرًا مستقلًا في التأثير علىٰ موقفه منهم، لا أنه عنصرٌ تابع لمواقفهم السياسية.

ثانيًا: نصوص وثائق المحنة .. والتأويلات الموجّهة

نورد هنا عددًا من نصوص وثائق المحنة التي رجع إليها الكاتب، وأوَّلَها بما يتفق مع غاية التسييس للمحنة، ثم نتبعها بالمناقشة.

النص الأول:

في العقود الدرية لابن عبد الهادي أن شيخ الطريقة الأحمدية الرفاعية قال لابن تيمية: إن أحوالهم لا تستقيم إلا مع التتار.

وأصل هذا النص في تاريخ البرزالي[٢]، وعنه نقلَهُ ابنُ عبد الهادي.

أورد المؤلف هذا النصّ وعلق عليه بقوله: «وكان قد رسخ عند ابن تيمية الثاني العلاقة بين الصوفية والتتار»[٣].

---

(١) انظر: «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٤٤٥)، «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٣-٩٤).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٢٩٨-٢٩٩).

(٣) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٤).

المناقشة: يُفسِّرُ الكاتبُ موقفَ ابن تيمية من الطائفة الأحمدية الرفاعية في هذه الفترة من حياته التي يُسمِّيها «ابن تيمية الثاني» بما يتَّسقُ مع الرؤية التي افترض أن ابن تيمية قد تبنّاها في هذه الفترة، وهي أن الفرق الإسلامية غير السنية تعتبر خصمًا لارتباطها بخصم الدولة المملوكية وهم التتار، لا لموقِف هذه الفرق من الشريعة. ثمّ إنَّ موقفَ ابن تيمية من التتار لدىٰ الكاتب مبني علىٰ كونهم خصومًا للدولة المملوكية التي يطمح بالاتصال بدور وظيفي فقهي بها، ومبني علىٰ عصبية لديه للحنابلة لكون التتار قاموا بمجازر في الصالحية طالت الحنابلة. كما يؤخذ من مجموع كلام الكاتب.

والواقع أن مُناظَرة ابن تيمية لهذه الطائفة قد طفحت بالتصريح بأن موقفه منهم مبني علىٰ موقفهم من الشرع، إذ كان خروجهم عن الشرع سببًا في إنكاره عليهم، وهو السبب نفسه الذي أنكر من أجله علىٰ التتار بأعلىٰ درجات الإنكار وهي القتال؛ إذ حرض عليه، وأفتىٰ به، وشارك فيه.

النص الثاني:

من العقود الدرية لابن عبد الهادي: «ودخلَ جيشُ الإسلام المنصور إلىٰ دمشق المحروسة، والشيخ في أصحابه شاكًّا في سلاحه، داخلًا معهم، عاليةً كلمتُه، قائمةً حُجَّتُه، ظاهرةً ولايته، مقبولةً شفاعتُه، مُجابةً دعوتُه، مُلتَمَسَةً بركتُه، مُكرَّمًا مُعظَّمًا، ذا سُلطان وكلمةٍ نافذة.

وهو مع ذلك يقول للمدَّاحين له: أنا رجلُ مِلَّة، لا رجلُ دولة»[(١)].

يصف الكاتب ابن تيمية بأنه في كلمته هذه: «يبدي حرصَه بذكاء فقهي سياسي براغماتي، لم يكن يفتقر إليه، علىٰ تهدئة مدّاحيه -بلغة ابن عبد الهادي- الذين وجدوا أن ابن تيمية بلغ ذروة القوة في التحكم الأيديولوجي بالسلطة المملوكية بدمشق»[(٢)].

---

(١) «العُقُود الدُرِّيَّة» (ص٢٢٨).

(٢) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٤-١٧٥).

المناقشة: يفسر الكاتب هنا كلمة ابن تيمية، بما يتّسق مع الملابسة التي افترضها لها، وهي ملابسة الطموح السلطوي لدىٰ ابن تيمية؛ فهو يسعىٰ أن يكون ذا علاقة وظيفية بالسلطان، ولذلك فهو إذ ينفي عن نفسه أنه رجل دولة إنما ينفي ذلك بقصد مصلحي سياسي براغماتي، وهو تهدئة المدّاحين والأتباع، حتىٰ لا تكشف مطامعه السلطوية وتظهر إلىٰ العلن. أي أنه يقول لهم: أنا رجل دولة، وأريد أن أكون كذلك، لكن لا أريد أن يصدر منكم ما يُشعر بذلك.

هكذا يكون التعامل مع الوثائق التاريخية الصحيحة لدىٰ الكاتب، تفسيرها بما هو في حقيقته تكذيب لأصحابها، فهو يكذّب ابن تيمية في ما قاله عن نفسه لملابسة تاريخية خيالية افترضها. والواقع أن كلمة ابن تيمية صريحة في تجرده عن المقاصد الرئاسية السلطوية، وأنّ غايتَه وقبلة قصده في تصرفاته: صيانة الملّة والشريعة، وهي كلمة متسقة مع نهجه العام وسائر كلماته طوال حياته.

يقول الذهبي بعد أن ذكر اجتماع الناصر بابن تيمية بعد إطاحته بالجاشنكير: «لم يكن الشيخ من رجال الدولة، ولا سلك معهم تلك النواميس، فلم يعد السلطان يجتمع به»[1]. ولو كان ابن تيمية ذا طموح سلطوي كما يدّعي الكاتب لانتهز هذه الفرصة.

النصّ الثالث:

أورد المؤلف من رسالة ابن تيمية لنصر الدين المنبجي قولَ ابن تيمية: «وأما هؤلاء الاتحاديَّة فقد أرسَلَ إلىٰ الداعي من طَلَب كشفَ حقيقة أمرهم، وقد كتبت في ذلك كتابًا..»[2].

ثم يعلق الكاتب بقوله: «ابن تيمية لم يكن يتصرّف في موقفه من الاتحادية العرفانية من تلقاء نفسه بل بموجب طلب، أو أنه يغطي تصرفه مسبقًا بتنسيق مع بعض مراكز القوة المملوكية، ليعبر ذلك عن اكتساب الصراع الاعتقادي بعدًا

---

(١) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٧).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٦٤).

سياسيًا مرتبطًا بتحولات مركز القوىٰ في جهاز السلطنة المركزي في القاهرة، الذي يحكمه يومئذ الصراع بين الأميرين الجاشنكير وسلار»[1].

المناقشة: يكتسب لفظ (الطلب) عند الكاتب هنا دلالةً خيالية، لا تقتضيها اللغة، ولا تقتضيها استعمالات ابن تيمية لهذا اللفظ والأسلوب في رسائله وكتاباته، بل تقتضيها خيالات الكاتب، إذ هو يريد تدعيم دعواه بأن ابن تيمية كان في هذه الفترة يطمح أن يكون مفتيًا للدولة، وذا علاقة عضوية بالسلطان، ولكن الكاتب لا يجد لدعواه ما يسندها من أدلة ووثائق فيذهب لتدعيمها بالخيالات، فتخيل صراعًا بين الأميرين الجاشنكير وسلار، ثم افترض أن الجاشنكير يدعم المنبجي -وهذا صحيح- وسلار يدعم ابن تيمية، ولذا طلب سلار أو من يقف في صفه من ابن تيمية أن يقوم بالرد علىٰ المنبجي، فكان الطلب هنا طلبًا سياسيًّا في مصدره وغايته.

والواقع أنّ ابن تيمية كان حريصًا علىٰ تنقية الصفّ الصوفي من بدع الاتحادية، كما صرح بذلك في مواطن كثيرة، ولذا كتب مُنَاصحًا للمنبجي، ولم يكن يقصد بذلك غاية سياسية تخدم الأمير سلار في صراعه الذي تخيله الكاتب وهوّله مع بيبرس الجاشنكير.

أما علاقة ابن تيمية بسلار فسيأتي التعليق علىٰ النص المتعلق بها.

النصّ الرابع:

أورد المؤلف من تاريخ اليونيني نصًّا يتعلق بالمجلس الثاني الذي عُقِد بدمشق للمباحثة في العقيدة بين ابن تيمية ومجموعة من القضاة والفقهاء، وهو قوله: «وسألوه عن أشياء ليست في العقيدة»[2].

ثم علق بقوله: «هذه القضايا الإضافية التي سئل عنها ابن تيمية ليست

(١) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٨).

(٢) «ذيل مرآة الزمان» (ص٨٤٦).

معروفةً بوضوح كما أنها ليست واضحة في سرد ابن تيمية المطول للمجالس الثلاثة التي عقدت لمحاكمته/ مناظرته الاعتقادية في دمشق»[١].

والغاية لدىٰ الكاتب من وصف تلك الأسئلة التي خارج العقيدة الواسطية بعدم الوضوح أن يُبقي مجالًا لاحتمال أن تكون تلك الأسئلة ذات طابع سياسي، إذ عنون لهذا البند من كتابه بقوله: «محاكمة ابن تيمية الاعتقادية في دمشق بين شكلها الأيدلولوجي ومضمونها السياسي»[٢].

المناقشة: القضايا التي خارج العقيدة الواسطية التي سُئل عنها ابن تيمية واضحةٌ في السرد الذي كتبه ابن تيمية للمناظرة في العقيدة الواسطية، إذ بحثوا في تأويل الشافعي ومجاهد للوجه في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[٣]، وتأويل مالك للنزول[٤]، وسألوه عن ألفاظ في (المسألة الحموية)[٥]، وهي مسائل علمية اعتقادية صرفة، والجدل فيها ليس جدلا سياسيًا.

لكن المؤلف قصّر في النظر في الوثائق المتعلقة بهذه المناظرة للغرض الذي عنده، وهو رفع مستوىٰ التسييس لأحداث المحنة، وذلك بإضفاء الطابع السياسي لهذه المناظرة، ولما لم يجد لذلك مستندًا ادّعىٰ الغموض في الواضحات.

والواقع أن تلك المناظرة مناظرةٌ علمية، ظهر فيها أهل السنة بقوة الحجة والبيان لا بقوة السلطان، وهي كما وصفها الشيخ شرف الدين عبد الله -شقيق شيخ الإسلام- نصرٌ أكبَر، وفتحٌ مُبين، منَّ الله تعالىٰ به عليهم وعلىٰ المسلمين أجمعين[٦].

---

(١) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٩).
(٢) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٨).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٩٣).
(٤) «جامع المسائل» (٨/ ١٩٣).
(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٦).
(٦) من رسالته لأخيه زين الدين بشأن تلك المجالس. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٢).

النصّ الخامس:

يقول الكاتب: «برزت تداعيات هذا الصراع بين الجاشنكير (الأستاذ دار) وسلار (النائب) في استدعاء ابن تيمية لمحاكمته في القاهرة، إذ تعصب الجاشنكير لنصر المنبجي في المحاكمة ضد ابن تيمية، بينما تعصّب سلار له، فغدت قضية ابن تيمية قضية صراع بين مراكز القوىٰ المملوكية»[1].

ثم يُحيل الكاتب إلىٰ نصَّين من كتاب الدرر الكامنة لابن حجر.

والنص الأول هو قوله: «ثم طُلب ابن تيمية ثاني مرة في سنة ٧٠٥ إلىٰ مصر فتعصب عليه بيبرس الجاشنكير وانتصر له سلار».

والنص الثاني قال فيه: «وتعصب سلار لابن تيمية وأحضر القضاة الثلاثة الشافعي والمالكي والحنفي وتكلم معهم في إخراجه».

المناقشة: يستعمل الكاتب هذين النصّين في تدعيم الفكرة التي تبناها حول تغير فتاوىٰ ومواقف ابن تيمية وارتباطها بالصراعات السلطوية، ويقصد من ذلك توهين قيمتها وإثبات عدم صلاحيتها للاشتغال في العصر الحاضر.

والواقع أن علاقة الأمير سيف الدين سلار بابن تيمية لم تكن علاقةً تتيح لسلار أن يكون ابن تيمية أداة له يستعملها في صراعه السلطوي، وتصل إلىٰ أن يكون نتاج ابن تيمية العلمي مُسيَّسًا لخدمته، كما نسجت خيالات الكاتب حول رسالة ابن تيمية لنصر المنبجي، وإنما غاية ما نستفيده من وثائق هذه المحنة أن تأثير نصر المنبجي في التأليب علىٰ ابن تيمية كان علىٰ الجاشنكير فحسب، ومع سلامة سلار من ذلك التأثير لم يكن ليتحامل علىٰ ابن تيمية بدون سبب. إذ الأصل حُسنُ العلاقة.

يقول ابن تيمية في الرسالة التي كتبها في سجنه بمصر: «أنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوةٌ، ولا بغضٌ، ومازلتُ مُحبًّا لهُم، مُواليًا لهم؛ أمرائهم،

---

(١) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٨٣). وهذه الدعوىٰ وجدت أن صاحب هذ الكتاب قد سبق إليها من المستشرق الأمريكي دونالد ليتل في كتابه «اعتقال ابن تيمية ودلالاته في التاريخ» (ص٣٧).

ومشايخهم، وقضاتهم»[1]. ويقول: «هؤلاء الذين بمصر من الأمراء، والقضاة، والمشايخ = إخواني وأصحابي، أنا ما أسأت إلىٰ أحد منهم قطُّ، ومازلت مُحسنًا إليهم، فأيُّ شيء بيني وبينهم؟!»[2].

وهذا -بطبيعة الحال- لا يمنع أن يكون سلار قد مال لابن تيمية في بعض أطوار المحنة، كما تفيده عبارة ابن حجر، ولا يمنع أن يكون قد مال عنه أيضًا في بعض الأحوال، كما يظهر من الوثائق المعتمدة في التأريخ لتلك المحنة -التي هي أوثق مما يذكره ابن حجر-. يقول البرزالي: «وفي يوم الجمعة التالي لليوم المذكور أُحضِر شرف الدين وحده، وحضر ابن عدلان في مجلس نائب السلطنة، وتكلَّم معه.

وظهر من الأمير سيف الدين سلار كراهةُ الشيخ وإخوانه في هذا المجلس»[3].

النصُّ السادس:

نقل جُمَلًا من رسالة ابن تيمية التي كتبها وهو في السجن، وسنورد هنا النصّ الذي اقتبس منه تلك الجُمَل بتمامه، يقول ابن تيمية: «والضرر في هذه القضية ليس عليَّ، بل عليكُم، فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام، الذين يبغضونه، ويبغضون أولياءه، والمجاهدين عنه، ويختارون انتصارَ أعدائِه من التتار ونحوهم، وهم دَبَّرُوا عليكم حيلةً يُفسِدون بها مِلَّتَكم ودولَتَكُم، وقد ذهب بعضُهم إلىٰ بلدان التتار، وبعضهم مقيمٌ بالشام وغيره، ولهذه القضية أسرارٌ لا يمكنني أن أذكرها، ولا أسمي من دخل في ذلك، حتىٰ تشاوروا نائب السلطان، فإن أذن في ذلك ذكرتُ لك ذلك، وإلا فلا يقال ذلك له، وما أقوله فاكشفوه أنتم.

فاستعجب من ذلك، وقال: يا مولانا! ألا تسمي لي أنت أحدًا؟

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٦).

(٣) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٤٧).

فقلتُ: وأنا لا أفعل ذلك، فإن هذا لا يصلح، لكن تعرفون من حيث الجملة أنَّهُم قصدُوا فسادَ دينكم ودنياكم، وجعلوني إمامًا تستُّرًا، لعلمهم بأني أواليكم وأسعىٰ في صلاح دينكم ودنياكم، وسوف إن شاء الله ينكشف الأمر»[1].

ثم يعلق الكاتب بقوله: «ردّ ابن تيمية ضمنيًّا علىٰ اتهامه غير الرسمي بقضية أنه يعمل كي يكون كالمهدي ابن تومرت ويستولي علىٰ السلطان بدعوىٰ إقامة الدين = بأنه افتراء عليه من قبل أولئك الذين يتعاملون مع التتار»[2].

وقد كان الكاتب في ما سبق ذكر أن تهمة ابن تيمية بأنه يسعىٰ ليقوم بالدور الذي قام به ابن تومرت قد صدرت عن المنبجي، ونقل ذلك من المقفىٰ الكبير للمقريزي.

ويستنتجُ الكاتب أن ابن تيمية لم يكن يتورع عن اتهام خصومه بأنهم عيون وأياد للإيلخانيين[3]. يقصد الكاتب باستنتاجه أن يثبت عدم أخلاقية ابن تيمية -أو تشدده- في التعامل مع خصومه.

المناقشة: الكاتب لا يعلم من هم هؤلاء الموصوفون بالخيانة، ولا يعلم ما يثبت استحقاقهم لهذا الوصف أو عدم استحقاقهم له، لكنه مع ذلك يومئ إلىٰ أن ابن تيمية كان يتعامل بعدم أخلاقية مع خصومه، بما يعني أنهم لا يستحقون ذلك، وهو ما لا دليل للمؤلف عليه.

والواقع أنّ الشيخ بيّن في رسالته المذكورة أنَّ مُحرِّكي هذه القضية في الشام، أعداء للإسلام وللدولة المملوكية، وأن بعضهم سافر إلىٰ بلاد التتار، ولم يذكر تفصيلات، ولا أسماء أشخاص متعلقة بذلك، بل رفض أن يسميهم فضلا عن أن يبين تفاصيل ما قاموا به، ليبقىٰ ذلك سرًا من أسرار التاريخ! إلا أن ما نستطيع أن نعرفه أن ذلك السرّ جعلَ القضيَّة لدىٰ ابن تيمية قضيةً عامة لا قضية

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٨٦).

(٣) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص٢٥٣).

شخصية، أي أنه رأىٰ أنَّ ضررها يعود علىٰ المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، لا علىٰ شخصه فحسب.

والوصف بالخيانة لمن يستحقها لا إشكال فيه، ولا يدلّ علىٰ تشدد ولا انتهاك للأخلاق، كما أومأ المؤلف.

أما أن يكون ابن تيمية في كلامه هذا يردّ ضمنًا علىٰ التهمة التي اتهم بها المنبجي ابن تيمية بأنه يسعىٰ للقيام بدور ابن تومرت، فهذا الربط بين هذا التهمة وبين جواب ابن تيمية ليس ربطًا صحيحًا، إذ هذه قضية وهذه قضية، وابن تيمية لا يقصد المنبجي بكلامه آنف الذكر. وقضية اتهام ابن تيمية بأنه يريد أن يقوم بدور ابن تومرت لم ترِد في رسالته تلك.

ثالثًا: التعامل مع مصادر ووثائق المحنة .. العبث في ثوب التحقيق

١- لا يدقق الكاتب في تواريخ الوثائق التي يوردها، ولذلك ذكر قيام ابن تيمية بتحطيم صخرة النارنج في سرده للأحداث المتعلقة بتمكن ابن تيمية وقوته بعد حملة كسروان سنة ٧٠٥هـ[(١)]، مع أن تحطيم تلك الصخرة كان في رجب من سنة ٧٠٤[(٢)].

٢- يتحدث الكاتب عن وثائق افتراضية، ويسرد الأحداث بناء علىٰ هذا الافتراض، فهو ينقل نصًّا من تاريخ ابن أيبك الداوداري يتعلق بمراسلة ابن تيمية للمنبجي وكريم الدين الآملي، والمضمون الذي ذكره الداودري مخالف لمضمون الرسالة الموثقة المحفوظة المطبوعة التي أرسل بها ابن تيمية للمنبجي، ثم يفترض أن هناك رسائل عدّة من ابن تيمية للمنبجي، بعضها رسائل لينة سبقت الأخيرة التي تحدّث عنها الداوداري[(٣)]، دون استنادٍ لدليل علىٰ وجود هذا الكمّ من الرسائل، وليست الرسالة المحفوظة إلا رسالة واحدة، وما ذكره الداوداري جدير بالنقد وعدم الاعتمادا أصلًا.

---

(١) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٦).

(٢) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٢٧٧).

(٣) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٧).

٣- رجع الكاتب إلىٰ وثيقتين كتبهما ابن تيمية وشقيقه شرف الدين عبد الله تتعلقان بالمناظرة التي جرت بدمشق في الاعتقاد بين ابن تيمية وبعض القضاة والفقهاء سنة ٧٠٥هـ، ويصفها بأنها «أشمل وثيقة وصلتنا عن هذه المحاكمة»، لكنه يتطوع بذكر بيانات إضافية حول هذه الوثائق فيرجح أن ابن تيمية كتبهما في سجنه بمصر(١)، دون سلوك أي طريق علمي مما يسلكه المحققون في إثبات تواريخ الكتب والرسائل والوثائق، ثم هو يغفل عن البيانات الصحيحة الثابتة حول هاتين الوثيقتين فيعزو وثيقة شقيق ابن تيمية شرف الدين عبد الله له(٢)، مع أن الوثيقة مصرح بكونها لشرف الدين(٣)، ويدّعي عدم وضوح القضايا التي تم المباحثة فيها خارج العقيدة، مع أنها مصرح بها -كما سلف ذكره-.

٤- يقدم الكاتب للنصوص التي يوردها من الوثائق بتنبيهات تتعلق بأصحابها ليس لها فائدة علمية، وهذا يظهر في ما ذكره في أحداث المناظرة في العقيدة الواسطية، فهو ينقل عن البرزالي أن بعض أعضاء المجلس حاول إدانة ابن تيمية، منبهًا إلىٰ أن البرزالي -وهنا الشاهد الأول-: (من أصحاب ابن تيمية)، ويتبعه بنقلٍ عن اليونيني وهو قوله: «وسألوه عن ألفاظ ليست في العقيدة»، وينبه إلىٰ أن اليونيني من المؤرخين! -وهنا الشاهد الثاني. وهذان التنبيهان لا يعطيان أي مدلول علمي يفيد في نقد النقول التي نقلها، لأن النص الذي نقله عن اليونيني ذكره البرزالي، ومضمون ما نقله عن البرزالي ذكره اليونيني(٤).

٥- قام الكاتب بإيراد نقلٍ من المقفىٰ الكبير للمقريزي فيه أن المنبجي يتهم ابن تيمية بسعيه للقيام بنظير الدور الذي قام به ابن تومرت في المغرب، ونقلًا منه أيضًا فيه أن ابن تيمية يسعىٰ للبيعة لغير السلطان، ثم يورد نصوصًا من رسالة

(١) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٧٩).
(٢) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٨١).
(٣) وثق شرف الدين عبد الله المناظرة في رسالة كتبها لأخيه الشيخ زين الدين عبد الرحمن، ونشرها ابن قاسم في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٢-٢١٠).
(٤) «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠١)، و«ذيل مرآة الزمان» (ص٨٤٦).

كتبها ابن تيمية في السجن ويجعل تلك النصوص أجوبةً علىٰ تلك التهمة. فهو عقدَ محاكمةً خياليةً، تتعلق بتهمةٍ سياسيّة يعطي فيها نصوص المقريزي -التي تضمنت كلام المنبجي- قوة لائحة الادعاء، ويعطي نصوص ابن تيمية قوة لائحة الدفاع، ثم يتطوّع وينصّب نفسه قاضيًا ليبدي رأيه في التهمة السياسية لابن تيمية[1]. والواقع أنّ التعامل مع هذه الوثائق بهذه الطريقة غير علمي، إذ هو تلفيق بين وثائق لا يمكن الجزم بأنها جاءت في سياق واحد.

٦- نقل الكاتب نقلًا فيه أن ابن تيمية أشهد المجلس الذي عُقِد له بعد خروجه من السجن أنه أشعري، وكتب في الهامش ما يأتي: «ابن عبد الهادي، ص١٩٦، وقارن مع النويري ج٣٢، ص١١٥-١١٦»[2]، والواقع أن هذه الطريقة في العزو ليست علمية، إذ لم يرد هذا النصّ عند ابن عبد الهادي وإنما عند النويري فقط.

رابعًا: اغتيال شخصية ابن تيمية: ابن تيمية المتشدّد

يقول الكاتب: «فلم يكن ابن تيمية في النهاية أكثر من فقيه متشدد..، وإن كان فقيهًا مميزًا بتقواه السلفي، ولم يكن ابن تيمية يتورع عن الهش بالاعتماد علىٰ السلطان في مواجهة خصومه من فقهاء الأشاعرة، واتهام خصومه بأنهم عيون وأياد للإيلخانيين، بل لم يكن يتورع عن تكفير بعض أعيانهم خلافًا لقواعده في تكفير المعين»[3].

يورد الكاتب هذه الأوصاف في صدد ذكره للنتائج التي توصل إليها، وهذه النتائج مما يتعلق بجزء وقائع محنة ابن تيمية في مصر، وهي كلها أوصاف تدور حول عدم هوادة ابن تيمية في التعامل مع المخالفين، بل تجاوز الضوابط الأخلاقية في التعامل معهم.

---

(١) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٨٥).
(٢) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص١٩٠).
(٣) «حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية» (ص٢٥٢-٢٥٣).

المناقشة: لو نظر الباحث في وثائق هذه المحنة نظرة منصف، لحصّل مجموعة من الشواهد الدالة علىٰ تسامح ابن تيمية مع خصومه، وسأورد هنا جملةً مما يدل علىٰ ذلك، مما قاله ابن تيمية بخصوص هذه المحنة فحسب، وإلا؛ فكلامه في ذلك كثير جدًّا.

١- بعد انعقاد مجلس القضاء الظالم وأمر ابن مخلوف بأخذ ابن تيمية وشقيقيه إلىٰ السجن في رمضان سنة ٧٠٥هـ يذكر ابن رجب حوارًا جرىٰ بين ابن تيمية وأخيه يدلّ علىٰ مبلغ تسامحه فيقول: «ويقال: إن أخاه الشيخ شرف الدين ابتهل، ودعا الله عليهم في حال خروجهم، فمنعه الشيخ، وقال له: بل قل: اللهم هب لهم نورًا يهتدون به إلىٰ الحق»[١].

٢- في ما كتبه ابن تيمية في الإنكار علىٰ ابن مخلوف: لم يتجاوز الحدّ، ويعمّ بالإنكار الشديد الذي أنكره علىٰ ابن مخلوف لكونه القاضي الذي أصدر الأحكام والمراسيم المخالفة للشرع؛ لم يعم به خلقًا لا يستحقونه، ممن لم يدخلوا في الحكم الجائر، وإن كانوا يخالفونه في معتقده في الصفات، فبينما نجده يصفُ ابنَ مخلوف بأنَّه «رجلٌ كذَّابٌ، فاجرٌ، قليلُ العلم والدين»[٢]؛ نجِده يُنزّه غيره من القضاة بِمصر، كقاضي قضاة الشافعية الإمام بدر الدين ابن جماعة الحموي، وقاضي قضاة الحنفية شمس الدين السَّرُوجِي، عن أن تكون لهم صلة بالحكم بحبْسِه، يقول: «فأمَّا القاضي بدر الدين؛ فحاشا لله! ذاك فيه من الفضيلة والديانة ما يمنعُه أن يدخُل في هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهًا، .. وكذلك نزَّهتُ القاضي شمس الدين السَّرُوجي عن الدخول في مثل هذا الحكم»[٣].

٣- يقول في وصف ابن مخلوف خصمه الذي بغىٰ عليه في رسالته التي كتبها في السجن: «وأنا والله من أعظمِ الناس مُعاونةً علىٰ إطفاء كل شر في هذه

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٥١٢).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

القضية، وفي غيرها، وإقامة كل خير، وابنُ مخلوف لو عمل مهما عمل؛ والله ما أقدر علىٰ خيرٍ إلا وأعمَلُه معَه، ولا أُعينُ عليه عدوَّه قطُّ، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور، فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، ولن أكون عونًا للشيطان علىٰ إخواني المسلمين، ولو كُنتُ خارجًا لكنتُ أعلم بماذا أعاونه»[1].

١- ويقول أيضًا: «ليس غرضي في إيذاء أحد، ولا الانتقام منه، ولا مؤاخذته، وأنا عافٍ عمَّن ظلمني»[2].

٢- ويقول أيضًا: «وأنا أبذل غايةَ ما وسعني من الإحسان، وتركِ الانتقام، وتأليفِ القُلُوب»[3].

٣- ويقول أيضًا: «فإني إنما أنا لونٌ واحد، والله ما غششتُهُما (يعني المنبجي وابن مخلوف» قطُّ، وأنا مساعدٌ لهما علىٰ كل برٍّ وتقوىٰ)[4].

٤- ويقول بعد خروجه من السجن في رسالة له لبعض أصحابه: «وقد أظهر الله من نور الحق وبُرهانه، ما رد به إفك الكاذب وبهتانه، فلا أُحبُّ أن يُنتَصَر من أحدٍ بسبب كذبه عليّ، أو ظُلمه وعُدوانِه فإني قد أحللت كُلَّ مُسلم، وأنا أُحبّ الخيرَ لكُلِّ المُسلمين، وأريد بكُلِّ مؤمن من الخير ما أُحِبُّه لنفسي، والذين كذَبُوا وظلمُوا فهم في حلٍّ من جهتي، وأمَّا ما يتعلَّقُ بحقوق الله فإن تابوا تاب الله عليهم، وإلا فحكمُ الله نافذٌ فيهم»[5]. بل يتجاوز الشيخ مسألة العفو عنهم إلىٰ شكرهم -لو صح ذلك-: «فلو كان الرجل مشكورًا علىٰ سوء عملِه؛ لكُنتُ أشكرُ كُلَّ من كان سببًا في هذه القضيَّة، لما ترتَّبَ عليه من خيرِ الدُّنيا

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧١).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٦).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٧).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٧٧).

(٥) «العقود الدرية» (ص٣٢٦-٣٢٧).

والآخرة، لكن الله هو المشكور علىٰ حسن نعمه وآلائه وأياديه التي لا يُقضىٰ للمؤمن قضاء إلا كان خيرًا له»[1].

٥- ويقول عن خصومه بعد أن أعيد للسجن مرةً أخرىٰ: «وكم أجد عليهم، وما أدعو عليهم»[2].

٦- ويقول بعد نهاية المحنة وبعد أن أفرج عنه: «من آذاني فهو في حل، ومن آذىٰ الله ورسوله فالله ينتقم منه، وأنا لا أنتصر لنفسي». وهو ما اعترف به ابن مخلوف بعد انقضاء المحنة إذ قال: «ما رأينا مثل ابن تيمية، حرضنا عليه، فلم نقدر عليه، وقدِرَ علينا فصفَح عنَّا، وحاجَج عنا»[3].

فهذا هو شيخ الإسلام ابن تيمية، في تسامحه مع خصومه، وإغضائه عنهم، وإسقاطه لحقّ نفسه، وانضباطه في الإنكار عليهم بضابط الشرع.

أراد الكاتب التهوين من قيمة ابن تيمية، ومواقفه، لأنه يقلل بذلك من قيمة الشريعة التي يحملها، والتي يراها فُعِّلت ضمن شروط زمانية ومكانية، لا تصلح بغيرها. وهو في سبيل تحقيق ذلك الغرض السيء لا يعبأ في موافقة ما يكتبه للحقائق التاريخية أو مخالفته.

---

(١) «العقود الدرية» (ص٣٢٧).

(٢) رسالة إبراهيم الغياني ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص١٤٦-١٤٧).

(٣) «البداية والنهاية» (١٨/ ٩٤-٩٥).

الملحق

وثيقة تراثية في خبر محنة ابن تيمية

(تتضمن إبطال ابن تيمية
لحكم ابن مخلوف بحبسه)

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم علىٰ من بعث رحمةً للعالمين، وبعد:

هذا تحقيق لنصٍّ وردت فيه الأجوبة التي أجاب بها شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ الحكم القضائي بالحبس الذي أصدره قاضي القضاة بالديار المصرية في العهد المملوكي زين الدين ابن مخلوف المالكي.

والشيخ كان قد أشار إلىٰ هذه الأجوبة في عددٍ من المواطن، يقول في أحدها: «فهل يقول أحدٌ من اليهودِ أو النصارىٰ -دع المسلمين- إن هذا حَبسٌ بالشَّرع، فضلا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله؟! وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله.

وهذا الحاكمُ (ابن مخلوف) هو وذووه دائمًا يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله، وهذا الحكم مخالف لشرع الله -الذي أجمع المسلمون عليه- **من أكثر من عشرين وجهًا**»[1].

ويقول في موضعٍ آخر: «فكيف وهذا الحكم الذي حكم به مخالف لشريعة الإسلام من **بضعة وعشرين وجهًا**؟ وعامتها بإجماع المسلمين، والوجوه مكتوبة مع الشرف محمد»[2].

ويقول في موضع ثالث: «ومن أصر علىٰ أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد: فهو بعد قيام الحجة عليه كافر، فإن صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضىٰ به اليهود ولا النصارىٰ، فضلًا عن المسلمين، وذكرت له بعض الوجوه الذي يعلم بها فساد هذا الحكم، وهي مكتوبة مع الشرف محمد»[3].

والشرف محمد المقصود: هو الشيخ شرف الدين محمد ابن بُخَيخ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٣-٢٥٤).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٦).

الحرّاني، وهو أحد خواصّ أصحاب الشيخ الذين رافقوه في سفره إلىٰ مصر، لما طلب من جهة ابن مخلوف[1].

الأصل الخطّي لهذا النص:

جاء هذا النصّ في مجموعٍ تحت عنوان: (ذكرُ ما علَّقَه شيخُ الإسلام أبُو العبَّاس أحمد ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ جوابًا لما كُتِبَ بهِ وهُوَ في السِّجنِ، وما عَلَّقَه في نقضِ الحُكم لما حُبِس، وردِّ ما كُتِبَ في الكتابِ المُرسَلِ إلىٰ البلاد ينادِي به في أمرِهِ).

وهذا المجموع من محفوظات المكتبة الوطنية بباريس برقم (٢١٠٤)، وعلىٰ أول صفحاته تملك يعود لسنة ١٠٨٢هـ، وقد نسب مُفهرِسُ المكتبة المخطوط إلىٰ القرن السادس عشر الميلادي، وهو يقابل القرن العاشر الهجري.

وقد تضمن في معظمه كتاب (العقود الدرية) للإمام ابن عبد الهادي[2]، ثم تلاه النص الذي بين أيدينا، ثم فصل مستل من كتاب (الاستقامة) لشيخ الإسلام، وكلها مكتوبة بنفس الخط.

والنص الذي بين أيدينا يقع في ثلاث صفحات ونصف صفحة من المجموع، في كل صفحة ثلاثون سطرًا تقريبًا، ولم يتضمن النصّ أية إشارةٍ تساعد في تعيين صاحبه، ولم أعثر علىٰ أية نسخةٍ خطية أخرىٰ له.

ولما رأيت الفائدة متحققة بإذن الله في خدمته ونشره، قمتُ بنسخِه، وضبطه، وتوثيقه من رسائل الشيخ والمصادر التاريخية، والله الموفق للصواب.

---

(١) انظر كلام البرزالي في اختصاصه بابن تيمية ونصرته له في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي (٤٧٩/٢)، وكذلك كلام ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٣٧/١٨).

(٢) وهي إحدىٰ النسخ الخطية التي اعتمد عليها د. علي العمران في تحقيقه للكتاب، انظر وصفها ونماذج منها في مقدمة «العقود الدرية» (ص٥٠-٥١، ٦٩-٧١).

مضامين هذا النص:

جاءت أجوبة ابن تيمية علىٰ حكم ابن مخلوف ضمن سردٍ لأحداث محنة ابن تيمية في مصر، حيث تضمن النصّ الذي بين أيدينا جملةً من الأمور:

أولًا: خبر المجلس الذي عقده ابن مخلوف لمحاكمة ابن تيمية.

ثانيًا: الإشارة إلىٰ المجالس التي عقدت في دمشق لمناظرة ابن تيمية في الواسطية.

ثالثًا: الرجوع إلىٰ خبر المجلس المعقود بمصر، والذي انتهىٰ بحكم ابن مخلوف عليه بالحبس.

رابعًا: الأوجه العشرون التي أبطل بها ابن تيمية حكمَ ابن مخلوف.

خامسًا: موقف القاضي جمال الدين الزواوي من ابن تيمية.

سادسًا: ثناء جملة من علماء الشام علىٰ اعتقاد ابن تيمية.

غير أننا لا نجد في هذا النص نقدًا لما ورد في الكتاب الذي ورد علىٰ لسان السلطان، كما جاء في العنوان: (وردٌّ ما كُتِبَ في الكتابِ المُرسَلِ إلىٰ البلاد ينادِي به في أمرِهِ)، وقد ذكر الشيخ أنه مخالف للشريعة من أمور كثيرة تزيد علىٰ عشرة أوجه[١].

ميزات هذا النص:

امتاز هذ النص بجملة من الأمور:

الأول: الدقة في ما ذكر من أحداث محنة ابن تيمية، حيث ظهر موافقتها لسائر المصادر التاريخية الأصلية الموثوقة التي أرخت لنفس الأحداث، من جهة الترتيب، ومن جهة التفاصيل كالتواريخ والشخوص وغيرها.

الثاني: الدقة في عرض آراء ابن تيمية، بل قد تطابقت كثير من الوجوه التي ذكرت في إبطال حكم ابن مخلوف مع ما ذكره ابن تيمية في رسائله التي كتبها في السجن.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤١، ٢٤٤).

الثالث: التعليقات اللطيفة الدالة علىٰ سبرٍ لأغوار تلك المحنة وحقيقتها، خاصة ما ذكره من كيد أعداء ابن تيمية له، وما أحسن ما ختم به حيثُ قالَ: **(فأبرَمُوا عليه أمرًا ما كانَ في بالِه، وأبرَم الله لَهُ أمرًا ما كان في بالِهِم، وأنجَاهُ اللهُ بفضلِهِ ومِنَّتِه، والله يعفُو عن الجَمِيْع بفضلِهِ وكرَمِه)**.

الرابع: اختصّت هذه الرسالة دون سائر المصادر التاريخية بذكر ثناء عالمٍ شافعي كبيرٍ مُحقِّقٍ علىٰ اعتقادِ شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو الإمام علاء الدين ابن العطار رحمه الله تعالىٰ، المعروف بمختصر النووي.

وكذلك جاء في هذه الرسالة ثناء الشيخين محمد بن قوام، ومحمد بن إبراهيم الأرموي علىٰ الشيخ رحمهم الله جميعًا.

والشيخ محمد بن قوّام كان وثيق الصلة بابن تيمية، وتُحكَىٰ عنه كلمةٌ تُعبِّر عن دور ابن تيمية في إصلاح التصوّف وهي قوله: «ما أسلَمَتْ معارِفُنَا إلا علىٰ يدِ ابنِ تيمية»[(١)]، وذكر ابن كثير في ترجمته أن شيخ الإسلام كان «يُحبُّه كثيرًا»[(٢)]، وعدَّدَ مناقبه وفضائله الكثيرة. وذكره ابن عبد الهادي الصغير في المجانبين للأشعرية في «جمع الجيوش والدساكر»[(٣)].

أما الشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي فهو سلفي المعتقد أيضًا، وله عقيدة مختصرة قرأها عليه شيخ الإسلام[(٤)].

فهؤلاء الأعلام الثلاثة ممن ناصروا شيخ الإسلام في محنته و**(أثنَوا عليه بِكُلِّ وصفٍ جميل، في دينِهِ، وزُهدِه، وعلمِه، وحُسنِ عقيدَتِه السالمة من التَّشبِيه والتعطيلِ، بثناءٍ لم يُثنَ علىٰ أحدٍ مثلُه)**، كما ورد في هذا النص.

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٥٠٤).

(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ١٨٤).

(٣) (ص٣٩٢).

(٤) وهي منشورة في العدد (٥٤) من «مجلة الإصلاح الجزائرية» (ص٤٩-٥٣).

النصّ المحقق:

الحمد لله وحدَه.

ذكرُ ما علَّقَه شيخُ الإسلام أبُو العبَّاس أحمد ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا لما كُتِبَ بهِ وهُوَ في السِّجنِ، وما عَلَّقَه في نقضِ الحُكم لما حُبِس، وردِّ ما كُتِبَ في الكتابِ المُرسَلِ إلىٰ البلاد ينادِي به في أمرِهِ.

فأوَّلُ ذلك الكلامُ علىٰ الحُكمِ الذي حَكَم به قاضي القُضَاةِ زينُ الدين بنُ مَخلُوف المالكي، وذلك بعدَ عقدِ المجلسِ المشهُور، الذي اجتمعَ فيه أعيانُ الأُمراءِ والدَّولَة، وأعيانُ القُضَاة والمفتين، وأعيانُ المشايخ من أهلِ الزُّهدِ والعلمِ، وذلك بقلعة الجبل العامرة المحرُوسَة، يومَ الجُمُعة ثالثَ عِشْري رمضان.

وكان سفرُه ثامنَ يوم من الشهر من دمشق[1]، وكان عقْدُ المجلس ثالثَ عِشْري الشهر سنة خمس وسبعمائة[2].

وقد أُحضر من دمشق بطلبٍ حثيثٍ، فقدم علىٰ خيل البريد وهو في الترسيم، حتىٰ أُحضر إلىٰ المجلس المذكور[3].

(١) انظر «ذيل مرآة الزمان» لليونيني (٢/ ٨٥١).

(٢) انظر «المقتفي» للبرزالي (٣/ ٣٠٦)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٥١١).

(٣) انظر «نهاية الأرب» للنويري (٣٢/ ٧١-٧٩)، و«ذيل مرآة الزمان» لليونيني (٢/ ٨٤٩-٨٥١)، ففيهما تفصيلٌ عن إصرار خصوم ابن تيمية علىٰ حضوره إلىٰ مصر، حتىٰ صدور المرسوم السلطاني بذلك.

وذلك بعد ثلاث مجالس[١] عُقِدَت بدمشق في القصر الأبلق قُدَّامَ نائب السلطان جمال الدين الأفرم، بحضرة القضاة الأربعة والمفتين والمشايخ الصالحين، وسَلَّمُوا إليه، ووافَقُوه علىٰ عقيدَتِه الواسطية.

والمناظرةُ وما جرىٰ فيها من البحوث مذكورٌ في موضعٍ آخرَ.

وقد قُرِّر بمصر أن الشيخ متىٰ حضر ادُّعِيَ عليه بفتاوىٰ كُتِبَت، وكلماتٍ نُقِلَت، وثَمَّ من يشهَدُ ببعضها، فإن أقرَّ؛ حُكِم عليه بالقتل، وإن أنكر؛ أُقيمت عليه البينة بما يُوجِبُ القتل عند من يرىٰ ذلك[٢].

وهذا بعد نظرٍ كثيرٍ، ومحاولات كثيرة، وطلبٍ لكلامه، وأُرسِلَ إلىٰ دمشق من يستفتِيه، حتىٰ أُخِذَ خطُّه، وغيرُ ذلك.

فتارة يعزِمُون علىٰ مناظرته، وتارة يقولون: ما يُمكِن مناظرته، لما بَلَغَهم من سِعَة علمه، وقُوَّة جَنانِه، وما اتَّفَق له مع الدمشقيين في تلك المجالس، وموافقتِهم له، وعدمِ ظهور حُجَّتِهم عليه[٣]، وغير ذلك.

فآخر ما اتَّفَقُوا علىٰ عدم مناظرته، وأنه لا يُمَكَّنُ من كلامٍ ولا جدال، بل يُدَّعَىٰ عليه؛ فَإمَّا الإقرار، وإمَّا إقامةُ البينة، ثُمَّ الحُكم، ولم يهتَدُوا لقسمٍ ثالثٍ.

فلما حضَر ادَّعَىٰ عليهِ القاضي شَمسُ الدين بنُ عَدْلان[٤]، أحدُ المفتين، ونُوَّابِ القاضي الشافعيِّ المشهور، وله وَصْلَة بالأُمَرَاء وأربابِ الدولة، ولديهِ

---

(١) كان المجلس الأول يوم الاثنين (٨/ ٧/ ٧٠٥هـ)، والمجلس الثاني يومَ الجمعة (١٢/ ٧/ ٧٠٥هـ)، والمجلس الثالث يوم الثلاثاء (٧/ ٨/ ٧٠٥هـ)، وقد تقدَّم خبرها في هذا البحث مفصلًا.

(٢) قال ابن رجب: «وقال المدعي: أطلب تعزيره علىٰ ذلك التعزير البليغ، يشير إلىٰ القتل علىٰ مذهب مالك». «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٥١٢).

(٣) قال ابن كثير في خبر المجلس الثاني: «وحضر الشَّيخ صفي الدِّين الهندي، وتكلم مع الشَّيخ تقي الدِّين كلامًا كثيرًا، **ولكن ساقيته لاطمت بحرًا**» «البداية والنهاية» (١٨/ ٥٣).

(٤) نصّ دعوىٰ ابن عدلان أن ابن تيمية يقول: «إن الله تكلم بالقرآن بحرفٍ وصوت، وإنه تعالىٰ علىٰ العرش بذاته، وإن الله يشار إليه الإشارة الحسية». «الدرة اليتمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٥-٤٦).

فضل، وكان فيما ادَّعَىٰ به وقيل عنه أمورٌ بعضُهَا لم يَقُلْهُ الشيخ البَتَّة، بل كذبٌ وبَهْت، وبعضُها قالَه، وفي بعض ما قاله هُو مسائلُ النِّزَاع التي ينازعونَهُ فيها.

وقال له القاضي زينُ الدِّين: أنتَ تقولُ، وتقولُ، وتفعلُ، وتفعلُ.

فحمِدَ الله وأثنىٰ عليه، وهم يُسكِتُونه، ويقولون له: ما أنت في مقام خطبة.

فقال: قال النبي ﷺ: «كُلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه بالحمد لله فهُوَ أجذَم»[1].

قال: أجِبْ فقط، ولا تتكَلَّم.

فقالَ للقاضي: أنتَ تكلَّمت، وهذا -يعني ابنَ عدلان- تكَلَّم، فأيَّكُما أُجيب؟

فقال القاضي: أَجبْني.

فقال: فأنت وحدَك، أوِ القُضَاة كُلُّهم؟

فقال: أنا وحدِي أحكُم.

فقال له: أنت خصمي، فكيف تَحكُم؟

فتأخَّر، وامتنعَ عن الحكم، وبقي يقول: ايش هذا كذا، ايش هذا كذا.

فأُقيم الشيخ، ذاهبينَ به.

فقال: رُدُّوني. ثُمَّ رجع، فقال: رضيتُ بأن تحكُمَ، حتىٰ أرىٰ ما تحكُمَ بِه.

فلم يُمكَّن من الجُلُوس والعودة، وغَيَّبُوه، وذهبُوا به إلىٰ السجن[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٨٦٩٧)، وأبو داود (٤٨٤٠) والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٢٥٥) من طرق عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه متصلًا، قال أبو داود: «رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ، مرسلًا». ورجح النسائي والدارقطني إرساله. «العلل» (١٣٩١).

(٢) ذكر ابن تيمية ما جرىٰ له علىٰ وجه مقارب جدًا للمذكور هنا في رسالة له كتبها في حبسه. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٣، ٢٥٥-٢٥٦)، ونحوه ذكره الذهبي في «الدرة اليتمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٥-٤٦).

وفَسَّر الشيخُ مراده بقولِه: (أنتَ خصمي، كيفَ تحكم؟)، في مواضع، وأشهرَه في مجالِس، وهو: أنه قال: إذا كانت الحُكُومة ليسَتْ في دَمٍ، ولا مَالٍ، ولا عِرْض، بل في مسائل نزاعٍ بين الناس، في أمرِ الربِّ تعالىٰ ودينِه، فليس لأَحدِ المتنازِعين أن يحكُم علىٰ الآخر بقولِه؛ كمَن يعتقدُ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، ليس لَهُ أن يَحكُمَ علىٰ من يعتقدُ أنه التَّصديق بقولِه، ويقول: حكمتُ عليهِ بكذا.

ثم إنَّ المسائلَ تستَدْعِي خلافًا في تفسير آياتِ القرآن، وتصحيحِ أحاديث النبي ﷺ، أو تأويلِها؛ كمن يعتقدُ أن تفسيرَ هذه الآية كذا أن يحكم بِبُطلانِ قولِ من خالَفَه فيها، ولا من اعتقَدَ صحَّةَ حديثٍ، أو أنَّ له تأويلًا يخالفُ ما تأوَّلَهُ خصمُه أن يحكم بصحة قوله دون خصمِه.

وهذا نظيرُ من اعتقد تحريمَ الشراب المسكر من غيرِ العنب، وأَنَّ الشُّفعة للجار، وأن الوضوء ينتَقِضُ بمسِّ الذكر باليدِ، وغير ذلك من مسائل النزاع بين الأئمة؛ فليسَ لأحد المُتنازِعَين أن يحكُمَ علىٰ الآخر بِبُطلانِ قولِه.

والحَكَم المذكور هو ممن يخالفُ الخصم في بعض المسائل المُدَّعَىٰ بها، وهو يُنَازِعُه فيها، فكيف يحكُمُ عليه بمُجرَّد ذلك؟

فَلَما حُبِسَ، وقيل له: إن الحاكم حكَم بالحبس بعد ذهابِكَ.

فقال:

الحُكم باطلٌ من وجُوه:

أحدِها: أَنَّهُ قال للحاكم: أنتَ خصمي، فإن كان خَصمًا له لم يصح الحُكم عليهِ، وإن لم يكُن خصمًا لم يكُن له أن يحكُم عليه إلا في وجهِهِ، ويذكرَ لهُ الشُّهودَ وما شهِدُوا به، فأمَّا بعد أنِ امتنَع من الحُكم عقبَ قولِه: (أنتَ خصمِي)، ثم أقامُوه، وغيَّبُوه، ثم حكَم عليه، فهذا الحُكم باطلٌ بإجمَاعِ المُسلِمين.

الثاني: أن هذا الرَّجُلَ طُلِبَ وأُحضِرَ تحت التَّرسِيْم، والخَصمُ الحاضِرُ الذي ليْسَ بمُمْتَنعٍ لا يُحكَمُ عليه في العقوبات في غيبَتِه بإجماع المسلمين، ولا في الحُقُوق أيضًا، فإذَا كان الحُكمُ عليه لا يَسُوغ إذا كان حاضرًا غيرَ مُمتَنعٍ إلا في وَجْهِه بعد أن يُعرَّفَ ما شُهِدَ به عليْهِ، ويُعذَرَ إليه، فكيف يُحكَم في

العقوبات بدون هذا بعد أن طُلِبَ وأُحضِرَ؟ وهذا الحكم باطلٌ بإجمَاعِ المُسلِمِين[1].

الثالث: أنَّ المَحكُوْمَ عليه إذَا شَهِدَ عليه شهودٌ -أو ثبَتَ بإقراره- بأمرٍ من الحقوق -دع العقوبات- فلا بُدَّ أن يُمَكَّن من الدفع[2] إن كان لهُ قادِح أو دافع، وإذا لم يُمَكَّن من ذلك كان الحُكمُ باطلًا بلا نزاعٍ بينَ المُسلِمِين.

الرابع: أنَّ الخصمَ إذا شهِدَ عليه شهودٌ، إذا قال: لي دافع، وسألَ المُهْلَةَ الشرعية، وأقلُّ ما يكون ثلاثَ أيام، إذا كان الحُكمُ في الحقوق، فإذا كان في العقوبات كان الأمرُ أعظمَ.

فكيف إذا كان قد طَلَب الكلامَ والجواب، فأُقيْمَ ولم يُسمَع كلامُه، ولا جَوَابُه، ولا حُجَّتُه، ولا دافِعُه، لو كان قد ذَكَرَ له الحجة عليه، مع أنه لم يذكُر له حُجَّةً، ولا حكم علَيْهِ في وجهِهِ بشيءٍ، فهذا باطِلٌ بإجمَاعِ المُسلِمِين.

الخامس: أن الأمور التي ذكرها الحاكم والمُدَّعِي أكثرُها كذبٌ، لا وُجُودَ لشيء منها، والحقُّ منها لم يكن الرجل مُنكِرًا، ولا يتَرَتَّبُ عليه عقوبةٌ بإجمَاعِ المُسلِمِين.

السادس: أن هؤلاء الشُّهُود فيهم من الفُسوق والعداوةِ ما يمنَعُ قَبُول شهادَتِهم، وكان الواجِبُ أن يُمَكَّن المَشهُودُ عليه من بيان ما ذَكَرَه، فإذا لم يُمَكَّن من بيان ذلِك كان الحُكمُ بَاطلًا؛ لعدَمِ وجودِ شَرْطِه، وذلك بإجمَاعِ المُسلِمِين[3].

الوجه السابع: أن الخصمَ إذا قال للحاكم أو للشاهد: أنتَ خصمِي، فلا يَصِحُّ حُكمُكَ عليَّ، ولا تصِحُّ شهادَتُك عليَّ، يمكَّنُ من بيانِ ما ذكَرَه، فإذا لم يُمَكَّن من بيانِ ذلِكَ كان الحُكم باطلًا لعدمِ وُجُود شرطه، وذلِكَ بإجمَاعِ المُسلِمِين.

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٤).

(٢) الأصل: «الدافع»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٦).

الثامن: أنَّهُ قد شهد العدُول الكثيرُون، الذين أعظمُ من هؤلاء عددًا وعدالةً، بضِدِّ ما شهِدَ به هؤلاء، وشهِدُوا علىٰ لفظ الحاكم المنسوب إليه بضدِّ ذلك، فكيف تُقبَل شهادَتُهم والحالةُ هذه؟ وهذا مُعارِضٌ لشهادَتِهم بإجمَاعِ المُسلِمِين[1].

التاسع: أن هذه الأمورَ الكبارَ التي فيها نزاعٌ بين الأمةِ ليست حقًا لشخصٍ مُعيَّن؛ فلا يجوزُ[2] أن يُجعَل الحاكمُ فيها مُعيَّنًا دُون سائرِ الحُكَّام، فإنَّ الحقَّ فيها لله ولرسُولِه ولجمِيع المؤمنينَ من أهل المذاهبِ الأربعة وغيرِهم.

وإذا أمكَن الحاكمَ المعيَّنَ أن يحكُم فيها كان بمنزلةِ أن يحكُم الحاكمُ المعيَّنُ في الأمور الدِّينِيَّة التي فيها نزاعٌ بين الأُمة، والحقُّ فيها للهِ ولرسُولِه ولجميعِ المسلمين، مثلَ أن يحكُم بأنَّ مَسَّ النساءِ لا ينقُض الوضوءَ، أو ينقُض، وأنَّ البسمَلَةَ لا يجهَرُ بها، أو يجهَرُ بها، وأنَّ الفجر يقنُت فيها أو لا يقنُت، أو يحكم بأن هذا الحديث صحيحٌ أو ضعيفٌ، أو معنىٰ هذه الآية أو هذا الحديثَ كَيْتَ وكَيْتَ، دون كَيْتَ وكَيْتَ، أو أنَّ هذه المسألة التي تنازع فيها الناسُ الحقُّ فيها مع فلانٍ دون فلان، ونحوِ ذلك من مسائل النزاع التي بين الأمة في معاني القرآن والحديث وصحَّتِه وضعفِه.

ومن المعلوم بالاضطِرار من دين الإسلام أنَّ الحُكَّام المنصُوبين للحُكم لا يجوز تفويضُ هذه الأمورِ إلىٰ أحدٍ منهم بعينِه دون الباقين، حتىٰ يحكُمَ بصحة القول الذي يوافقه، وفسادِ القول الذي يخالفه، ومُعادَاة أهله، وذلك باطلٌ بإجمَاعِ المُسلِمِين[3].

بل لو فُوِّضَ الأمر إلىٰ الحُكَّام جميعِهم لكان فيهِ ما سيُذكَرُ، وهُوَ:

الوجه العاشر: أنَّ الحاكِمَ له أن يحكُم في الأُمُور المُعيَّنَة من الحدودِ والحُقُوق، فأَمَّا الأمورُ الدِّينِيَّة العامَّة التي يشتركُ فيها المسلمون جميعُهُم والحقُّ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٢) في الأصل: «لا يجوز»، ولعل المعنىٰ لا يستقيم إلا بإثبات الفاء.

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٨-٢٣٩).

فيها لله، لا لأحدٍ بعينِه، مثلَ ما تنازعت فيه الأمة من تفسيرِ القرآن ومعانِيه، وصحَّةِ الحديث وضعفِه، وما تنازعتْ فيهِ من العبادَات في صحَّتِها وفسادِها، والاعتقادِات في أصول الدين من مسائل الصِّفاتِ والقدَرِ ونحوِ ذلك؛ فالحاكمُ فيها بمنزلة نُظَرائِه:

- إن كانَ من أهلِ العلمِ؛ اجتمَعَ هُوَ وهُم فيها.
- وإن كان أعلمَ من غيرِه؛ كان له مزِيَّةُ الفضيلَةِ.
- وإن كان غيرُه أعلمَ منه وأدينَ؛ كانَ للأعلَم الأدينِ من الكلامِ في هذه المسائل ما ليسَ للحاكِم بولايَتِه. وهذا أيضًا بإجمَاعِ المُسلِمِين.

وذلِكَ أنَّ هذه المسائلَ لا يختَصُّ بها السُّلطانُ، ولا الحاكِمُ، بل يُرجَعُ فيها إلىٰ أهلِ العِلْم والدِّين من كانُوا.

وهذا كما أنَّ الحاكِمَ أو السُّلطَان لا يختَصُّ بالاستِفتَاء، وتفسيرِ القُرآن، وروايةِ الحديث، ولا غيرِ ذلك من العُلُوم، بل إن كانُوا من أهل العلم كانُوا كنُظَرَائِهم، وإلا كان الكلامُ في ذلك إلىٰ أهلِهِ من أهلِ العلم والدين.

فلا يَتكلَّم في الفتيا، وقراءة القرآن وتفسيره، وروايةِ الحديثِ وتصحيحِه وتفسيره، ولا يَتكَلَّمُ في أُصول الدين وفُرُوعه إلا من كان من أهل العلمِ بذلِك، والتقوَىٰ فيه، وإن كان لغيرِهِ من ولايَةِ الحربِ والقِتَال، والإمارَةِ والقَضاءِ ما ليسَ لَهُ، وكلُّ هؤلاءِ من أُولِي الأمرِ فيما عندَهُ من الدِّيْن.

قال الله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النِّسَاءِ: ٥٩] قالوا: [هم] العلماءُ [و] ولاةُ الأمر.

الحادي عشر: أنَّ الرَّجُل إذا وجَبَ عليه دعوىٰ في حقٍّ من الحُقوقِ، أو حَدٍّ، وكان في بلدةٍ فيها حاكِمٌ دونَ مسافةِ القصرِ لم يجُزْ حَمْلُه إلىٰ بلدٍ آخرَ بإجمَاعِ المُسلِمِين، ومن المعلُومِ أنَّ الشَّامَ فيها ذلِك.

الوجه الثاني عشر: لو جُوِّزَ ذلك لكان قبلَ أن يأمر بالحُكم في بلدِه، فإذا أُمِرَ بالحُكم في بلدِه، وعُقِدَ مجلسٌ بعد مجلسٍ بعد مجلسٍ[١]، وبُيِّنَ الحقُّ للخاصَّة والعامَّة كان حملُه إلىٰ بلدٍ آخر غيرُ جائزٍ بإجمَاعِ المُسلِمِين[٢].

الوجه الثالث عشر: أنه إذا حُمِل، وقيل: إنه قدْ ضَلَّ، أو أخطَأ، أو دعا إلىٰ بدعَةٍ، لا بُدَّ أن يُبيَّنَ له ذلك، أو تُزالَ شُبهَتُه، وتقامَ عليه الحُجَّة، فإن أظهَرَ عنادًا عُوقِب، وإلا فقد قَال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

ولهذا اتَّفَق العُلماءُ كُلُّهم علىٰ أنَّ أهل البغي لا يجوزُ قتالُهم إلا بعد أن تُزالَ شبهَتُهم، وتُرفَع مظلَمَتُهم، فكيفَ إذا كان كُلٌّ من الطائفتين يقولُ: إن مُخالِفَها هُو البَاغِيْ الظَّالِم؟[٣]

الرابع عشر: أن هذهِ القضيَّة قد تبيَّن فيها الحقُّ في المجالس التي عُقِدَت أيضًا بالشَّامِ؛ أنَّهَا مُتَّفقٌ بين السَّلَف، وأئِمَّةِ الخلَف من أهلِ المذاهِب الأربعةِ والمُتكلِّمين وأهلِ الحديث[٤]، فإذا كان فيها عُقوبةٌ، كان من خالَفَ هؤلاءِ أحقُّ بالعقوبة ممن وافقَهم.

---

(١) يعني شيخ الإسلام بتلك المجالس الثلاثة: المجالس التي عقدت لمناظرته في الواسطية بدمشق، وقد تقدّم الحديث عنها.

(٢) قال شيخ الإسلام: «لو فُرِض أن هذا الذي حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد: لم يكن له أن ينقض حكم غيره، فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة، بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٤٠).

(٤) ذكر البرزالي في «المقتفي علىٰ الروضتين» (٣/ ٣٠٤) أنه في يوم (٢٦/ ٨/ ٧٠٥هـ) ورد مرسومٌ سلطانيٌّ من القاهرة فيه بيان لنتيجة المجالس المعقودة بشأن العقيدة الواسطية وفيه: «إنَّا كُنَّا رسمنا بعقد مجلسٍ للشيخ تقي الدين، وقد بَلَغَنا ما عُقِد له من المجالِس، وأنَّه علىٰ مَذهبِ السَّلَف، وما قصدنا بذلك إلا براءة ساحتِه». وقال الذهبي في «الدرة اليتمية في السيرة التيمية» ضمن «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص٤٥): «ثم وقع الاتفاق علىٰ أن هذا معتقدٌ سلفيّ جيِّد، وبعضهم قال ذلك كُرهًا»، وقضية إكراه البعض - لو صحَّت - لا تقدح في ما ذكره الشيخ، وقد بين ذلك بقوله: «ولو زعم زاعم أن حُكَّام الشام مكرهون، ففيهم من يُصرِّح بعدم الإكراه غير واحد، وهؤلاء بمصر كانوا أظهر إكراهًا لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق =

الوجه الخامس عشر: أنَّ ما تنازعتْ فيه الأئمَّةُ ليس لولاة الأمور أن يفصِلُوه إلا بالكتاب والسنة، لقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءِ: ٥٩]، فأمَّا أن يفصِلُوه بقولِ مُعيَّنٍ حيٍّ أو مَيِّتٍ، فهذا حرامٌ بالإجماع[١].

الوجه السادس عشر: أنَّ وليَّ الأمر عليه أن يدعُو الناسَ إلىٰ الكتابِ والسُّنَّة، ويحمِلَهم علىٰ ذلِك، فإن لم يفعل ذلِك لم يجُز أن يحمِلَهم علىٰ غير ذلك، بل يكون في ذلِكَ قد تركَ المأمُور، وفعلَ المحظُور[٢].

السابع عشر: أنه إذا تنازع عليه العلماءُ في الكتابِ والسُّنَّة فإن بَيَّن لهُ أحدٌ الكتابَ والسُّنَّةَ وجبَ عليهِ الأخذُ به، وإلا لم يكُن له أن يأمُرَ طائفةً باتِّبَاع أُخرىٰ، بل يُقرُّهم علىٰ ما هُم عليه، إذا لم يتبيَّنِ الحقُّ مع أحدِهما دونَ الأُخرىٰ.

الثامن عشر: هذا الحاكمُ قد وصَل إليهِ قبلَ الحُكمِ ما ثبَتَ عن الحاكمِ للمَشهُود عليهِ من قولِه: (لم يثبُت عندي علىٰ فُلانٍ شيء، ومَن تكَلَّم فيه عزَّرْتُه)[٣].

ووصل إليهِ ما شهدَ بهِ الشهودُ الأعلامُ من أن هذا الحكام[٤] ما زالُوا مُوافِقِين له، غيرَ مُنكِرين عليه، وهذا يعلَمُه الخاصُّ والعامُّ.

وانفرادُ الواحد والاثنين في مثل هذهِ القضايَا الكبارِ، التي تتوَفَّرُ الدَّوَاعي والهِمَمُ علىٰ إشاعةِ ما يكونُ فيها، بأمرٍ ينفردُون به، يدلُّ علىٰ كذبِهم باتفاقِ أئمَّةِ السُّنَّة.

= بالملك، وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء، وهذا ثابت عن حكام مصر». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٦٩).

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٩).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٣٩).

(٣) قائل هذه الكلمة هو الشيخ إمام الدين القزويني، وقد قالها عقب ما جرىٰ لشيخ الإسلام بسبب العقيدة الحموية سنة ٦٩٩هـ، انظر «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٦)، وتنسب أيضًا لأخيه جلال الدين، انظر «العقود الدرية» لابن عبد الهادي (ص٢٥٧).

(٤) كذا، ولعل الصواب: هؤلاء الحكام، وهو يعني قضاة الشام.

ومَعلوُمٌ أن هذه القضايا اضطربتْ لها الشَّامُ، من الخاص والعام، وعلِمَ بها غالبُ الخلق، وتشوَّفَت فيهَا الهمَمُ، فلو جرىٰ ما ذكرَهُ هؤلاءِ من استتابةٍ واسترجاعٍ لكان ذلِكَ من أعظمِ ما تتشوَّفُ له همَمُ الناسِ، الموافِقُ والمُخَالِفُ، كما جرَتِ العادَاتُ في مثل ذلِك.

لا سيما والمخالِفُون مُتعلِّقُون بما هو دُون هذا، والموافِقُون إمَّا يضعُون علىٰ الحاكِم الذي فعلَ ذلك، أو يعامِلُونه، أو غيرُ ذلك، ولم يجرِ من هذا شيء، بل ما زالَ الناسُ يذكرُون هذه القضايا، ولا يذكرُون ما ذكره هؤلاء، بل يُكذِّبُونَهم.

فكيفَ إذا كان المُشاهدون لهذه القضيَّةِ والذينَ حضَرُوهَا جَمٌّ غفيرٌ، وأعيانُ العُدُول يتقصَّوْن نقيضَ ما نقَلَ هؤلاء من مُوافَقة القضاةِ وغيرِهم من أعيان العلماء، ويقُولون: إنَّا كُنَّا حاضِرِين، ولم يَجْرِ شيءٌ مما ذكرَهُ هؤلاءِ من الاستتابة[1]، بل يُكذِّبُونَهُم في ذلِك؟!

والحمد لله وحدَهُ، وصلىٰ الله علىٰ مُحمَّدٍ، وآلِه وصحبِه، وسلَّم تسليمًا.

(١) جاء بعدها كلمة يشبه رسمها كلمة (شيء)، وفيها تكرار، لذلك حذفتها.

فصل

وفي تلك الأيَّام جاءَ بريدِيٌّ من مِصرَ يكتُب من عند القاضي زينِ الدِّينِ ابنِ مخلُوف المالكيِّ وغيرِه إلىٰ قاضي القُضَاة جمالِ الدين الزواوي المالكي في أمرِ الشَّيخِ، وما هُم فيه، فقال البريديُّ: خُذ هذه الكتب من أخيك قاضي القُضَاة زين الدين، وقال: ايش ثبت علىٰ ابن تيمية عندَك؟

فقال: والله ما علمتُ عليهِ إلا خيرًا، تقيُّ الدينِ تقيُّ الدينِ كما سُمِّي، ولو علِمتُ عليهِ ما نقلَهُ عنه لجِبْتُه أنا وحكمتُ عليهِ[١].

وبَقِي بعضُ الناس يقول: يا مولانا، هذا وقتُك في ابن تَيمِيَّة، احكُم عليه!

فقال: اسكُت! إن كنتُ أنا اليوم حاكِمٌ، غدًا يُحكَمُ عليَّ عندَ الله، أين أرُوح من اللهِ إذا خُضتُ في دمِ ابن تَيمِيَّة؟

فقال البريدي: ايش أقُول لقاضي القُضاة وللجماعة؟

فقال له: سَلِّم عليهم، وقُل لهم ما سمعتَه في هذا المَجلِس.

---

(١) نقل شيخ الإسلام كلمة قاضي القضاة الزواوي في تزكيته كما يأتي: «ما بلغني قط أنه استتيب، ولا مُنِعَ من فُتيَا، ولا أُنزِل، ولا كذا ولا كذا، ولا ثبت عليه عندي قطُّ شيء يقدَحُ في دينه». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٥٧).

فصل

ولمَّا سافَرَ الشيخُ كتب معَهُ جماعةٌ من أعيان المشايخ ممن حضَرَ المجالِسَ الثلاثة، ومَن لم يحضُر، مثلَ الشيخ القدوة محمد بن قوَّام[(١)]، والشيخ [محمد بن][(٢)] إبراهيم بن الأرموي[(٣)]، والشيخ الإمام القدوة علاء الدين بن العطار -مختَصِر النَّواوي[(٤)]-، وغيرِهم، وأثنَوا عليه بِكُلِّ وصفٍ جميل، في دينِهِ، وزُهدِه، وعلمِه، وحُسنِ عقيدَتِه السالمة من التَّشبِيه والتعطيلِ، بثناءٍ لم يُثنَ علىٰ أحدٍ مثلُه، ووقفَ علىٰ ذلِكَ أعيانُ أهلِ مصرَ.

وكان قد أخذَ الشيخُ معه حِمْلين كتُبًا، فيها كلامُ أهل السُّنَّة من السَّلَفِ والخَلَف، وقال: إذا عُقِد المجلس للمناظرة كما عُقِد في الشام قُلنا لهم: ما تقولون في فلان وفلان؟ -من أئمة مذاهبهم-؛ فإذا أثنَوا عليهم طالعنَا كتُبَهم، ناظرنَاهُم بها[(٥)].

---

(١) وقد ذكر الشيخ شرف الدين عبد الله ابن تيمية حضوره لمجلس مناظرة الواسطية. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٣).

(٢) سقطت من الأصل، والصواب إثباتها.

(٣) ذكر الشيخ شرف الدين عبد الله ابن تيمية حضوره لمجلس مناظرة الواسطية. «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٣).

(٤) قال ابن الملقن: «كان يلقب بمختصر النووي - فيما بلغني - لكثرة ملازمته له». «عمدة المحتاج» (١/ ٢٣٢).

(٥) قال شيخ الإسلام: «وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتابًا: من كتب الحنفية والمالكية والشافعية وأهل الحديث، والمتكلمين والصوفية كلُّها توافق ما قلته بألفاظه؛ وفي ذلك نصوص =

فأبرَمُوا عليه أمرًا ما كانَ في بالِه، وأبرَم الله لَهُ أمرًا ما كان في بالِهِم، وأنجَاهُ اللهُ بفضلِهِ ومِنَّتِه، والله يعفُو عن الجَمِيْع بفضلِهِ وكرَمِه.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

= سلف الأمة وأئمتها». «مجموع الفتاوىٰ» (٣/٢١٧).

المـراجـع

قائمة المراجع

١. ابن تيمية والمغول: تاريخ لم يقرأ: لمحمد براء ياسين، آفاق المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ-٢٠٢٢م.

٢. الإشارات الإلهية للمباحث الأصولية: للطوفي، أعده للنشر حسن بن عباس بن قطب، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣. اعتقال ابن تيمية ودلالته في التاريخ والتأريخ: دونالد ليتل، ترجمة أحمد محمود إبراهيم، مركز نهوض، ٢٠١٩م.

٤. أعيان العصر وأعوان النصر: للصفدي، حققه علي أبو ريد وآخرون، دار الفكر المعاصر ببيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥. الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية: لمشهور بن حسن آل سلمان، دار الإمام مسلم والدار الأثرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٤١هـ-٢٠٢١م.

٦. البداية والنهاية: لابن كثير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧. البدر السافر عن أنس المسافر: للأدفوي، تحقيق طارق السامرائي وطارق طاطمي، الرابطة المحمدية للعلماء، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ.

٨. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني، دار المعرفة ببيروت.

٩. بغية المرتاد في الرد علىٰ المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول أو السبعينية: لابن تيمية، تحقيق ودراسة الدكتور موسىٰ بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٠. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لابن تيمية، مجموعة من المحققين، من منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، **١٤٢٦**هـ.

١١. بيان زغل العلم والطلب: للذهبي، عن نسخة الكوثري، بعناية حسام المقدسي، مطبعة التوفيق بدمشق، **١٣٤٧**هـ.

١٢. تاريخ ابن الوردي: لابن الوردي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولىٰ، **١٤١٧**هـ-**١٩٩٦**م.

١٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٤**هـ-**٢٠٠٣**م.

١٤. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: لشمس الدين السخاوي (ت: **٩٠٢**هـ)، مركز بحوث ودراسات المدينة المنوَّرة، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٩**هـ-**٢٠٠٨**م.

١٥. تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ: لابن المبرد، تحقيق مجموعة بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة الأولىٰ، **١٤٣٢**هـ.

١٦. التسعينية: لابن تيمية، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٠**هـ.

١٧. تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون: جمعه ووضع فهارسه علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، **١٤٣٢**هـ.

١٨. تنبيه الغبي إلىٰ تكفير ابن عربي: لبرهان الدين البقاعي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، نشر عباس أحمد الباز بمكة المكرمة.

١٩. جامع المسائل، المجموعة التاسعة: لابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قائد، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ، **١٤٤٠**هـ-**٢٠١٨**م.

٢٠. جامع المسائل، المجموعة الثامنة: لابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، **١٤٣٢**هـ.

٢١. جامع المسائل، المجموعة الرابعة: لابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٢**هـ.

٢٢. جامع المسائل، المجموعة السابعة: لابن تيمية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، **١٤٣٢**هـ.

٢٣. الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون: جمعه ووضع فهارسه محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، **١٤٢٢**هـ.

٢٤. جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين: لنعمان الألوسي، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٥. جمع الجيوش والدساكر علىٰ ابن عساكر: لابن المبرد، قرأها ووثقها وعلق عليها: محمد بن عبد الحميد العويطي، دار الذخائر بالقاهرة، **١٤٣٩**هـ-**٢٠١٨**م.

٢٦. جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفُتيا الحموية: لابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٩**هـ.

٢٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسىٰ البابي الحلبي وشركاه بمصر، الطبعة الأولىٰ، **١٣٨٧**هـ-**١٩٦٧**م

٢٨. حملات كسروان في التاريخ السياسي لفتاوىٰ ابن تيمية: لمحمد جمال الباروت، المركز العربي للدراسات والأبحاث بالدوحة، الطبعة الأولىٰ، **٢٠١٧**م.

٢٩. درء تعارض العقل والنقل: لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية **١٤١١**هـ.

٣٠. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لابن حجر العسقلاني.

٣١. ذيل طبقات الحنابلة: لابن رجب، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولىٰ، **١٤٢٥**هـ-**٢٠٠٥**م.

٣٢. الرد الوافر علىٰ من زعم أن من سمىٰ ابن تيمية شيخ الإسلام كافر: لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثالثة **١٤١١**هـ-**١٩٩١**م.

٣٣. زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة: للأمير ركن الدين بيبرس المنصوري الدوادار، تحقيق دونالد. س. ريتشاردز، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولىٰ، **١٤١٩**هـ-**١٩٩٨**م.

٣٤. السيف الصقيل في الرد علىٰ ابن زفيل: للسبكي مع حواشي الكوثري، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

٣٥. صبح الأعشىٰ: للقلقشندي، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٦. الصفدية: لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، ١٤٠٦هـ.

٣٧. طبقات الشافعية الكبرىٰ: للتاج السبكي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي وآخر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٨. العبر في خبر من غبر: للذهبي، حققه وضبطه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ببيروت.

٣٩. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لتقي الدين الفاسي، تحقيق فؤاد سيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٠. عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: لبدر الدين محمود العيني (ت: ٨٥٥هـ)، حققه الدكتور محمد محمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٤١. العقود الدُّريَّة في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٤٢. العماديات: مجموع فيه رسائل للإمام عماد الدين الواسطي المعروف بابن شيخ الحزامية، اعتنىٰ به محمد بن عبد الله أحمد (أبو الفضل القونوي)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ٢٠١٠م.

٤٣. القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلي: لمحمد صفي الدين البخاري الحنفي، تحقيق وتعليق د. سالم بن عبد الله الدخيل، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٤. كتاب النبوَّات: لابن تيمية، تحقيق وتعليق د. عبد العزيز بن صالح الطويان، دار الفضيلة بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

٤٥. كنز الدرر وجامع الغرر؛ الجزء التاسع وهو الدرُّ الفاخر في سيرة الملك الناصر، لأبي بكر بن عبد الله بن أيبك الداوداري، تحقيق هانس روبرت رويمر، المعهد الألماني للآثار بالقاهرة.

٤٦. الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية: لمرعي الكرمي، تحقيق وتعليق نجم عبد الرحمن خلف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٧. مجموع الفتاوىٰ: لابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية.

٤٨. مجموعة الرسائل الكبرىٰ: لابن تيمية، دار إحياء التراث العربي.

٤٩. مدارج السالكين: لابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الفكر.

٥٠. المعجم المختص بالمحدثين: للذهبي، تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١. مُعيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم: للتاج السبكي، حققه وضبطه وعلق عليه محمد علي النجار وآخرون، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الأولىٰ، ١٣٦٨هـ-١٩٤٨م.

٥٢. المُقتَفِي علىٰ الروضتين في أخبار الدولتين: للبرزالي، تحقيق أستاذ دكتور عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية بصيدا، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٣. المقفىٰ الكبير: للمقريزي، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٤. المنثور من سيرة شيخ الإسلام: لعبد الله البراك، دار المحدِّث، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ-٢٠٢٢م.

٥٥. نجم المهتدي ورجم المعتدي: لفخر الدين محمد بن محمد ابن المعلم، حققه وعلق عليه بلال محمد حاتم السقا، دار التقوىٰ بدمشق الشام، الطبعة الأولىٰ، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.

٥٦. نهاية الأرب في فنون الأدب: لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥٧. الوافي بالوفيات: لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.